جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

دور جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية

Role of External Audit Quality in Improving Accounting Information Efficiency

(Field study on sample of auditing bureau and companies listed in Khartoum stock exchange)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل

إعداد الدارس :

بشير صالح محمد الخير

إشراف:

أ.د. هلال يوسف صالح

أستاذ المحاسبة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

1438هـ - 2017م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهــداء

إلى الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا

إلى من حملتني وهناً على وهن وعلمتني قول الحق في أحلك المواقف

والدتي العزيزة

إلى من أفنى شبابه لاكتسب شباباً بارك الله في عمره

والدي الغالي

إلى إخواني وأخواتي الأوفياء

وفقكم الله

إلى رفيقة دربي زوجتي المخلصة وداً واعتزازاً ووفاء

إلى قرة عيني أبنائي وبناتي الأعزاء عطفاً ومحبة وحنان

إلى مفخرتي دوماً أهلي وعشيرتي أصلح الله طريقهم

إلى كل من شاركني بفكر وجهد في هذه الدراسة

إلى من ذاكرتي لم تسعفني بذكرهم

إلى رفقاء درب الكفاح زملائي

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، ونشكره تعالى على توفيقه في تقديم هذه الدراسة . وأصلي وأسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم المبعوث رحمة للعالمين. أقدم شكري وتقديري لجامعة السودان للعلوم والتكنولجيا حيث كانت ولا تزال نبراساً للعلم والمعرفة والأدب ، والتي أتاحت لي فرصة الدراسة بها ، حيث قال: محمد رسول الله " صلى الله عليه وسلم" (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) .

أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام للعلامة الأستاذ الدكتور **/ هلال يوسف صالح** الذي كان لإشرافه على هذه الدراسة الأثر الأكبر في إثرائها بافكاره النيرة ومعلوماته القيمة وتوجيهاته وإرشادته الهادفة لتجويد هذه الدراسة ، واسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقه في مواصلة عطائه العلمي . فجزاه الله خير الجزاء.

أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الذين تكرموا بتحكيم استمارة الاستبانة بالجامعات السودانية ومكاتب المراجعة وديوان المرجعة القومي على مقدموه من توجيهات سديدة وتعديلات صائبة أسهمت في جودة استمارة الاستبانة في صورتها النهائية. كما أتقدم بخالص شكري وتقديري لأسرة مكتبات جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، جامعة النيلين ، وجامعة أم درمان الإسلامية ، وأتقدم بالشكر للعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، والعاملين بالشركات المساهمة المدرجة فيها . كما أتقدم بخالص شكري وتقديري واحترامي للسادة أعضاء لجنة المناقشة لتقبلهم قراءة الدراسة لتقويمها لرفع جودتها وإخراجها بصورتها النهائية . أخيراً أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام إلى كل من قدم لي مساعدة أو ساهم في تقديم النصح والإرشاد خلال فترة الدراسة .

إليكم جميعاً الشكر والتقدير والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

الباحث

المستخلص

تناولت الدراسة دور جودة المراجعة في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية. تمثلت مشكلة الدراسة في آثار محددات جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار . هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم جودة المراجعة الخارجية ووسائل تحسينها، واختبار دورها في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار . تكمن أهمية الدراسة في بيان العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية بما يساعد ادارة الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية في ترشيد قراراتها الاستثمارية . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستنباطي ، الاستقرائي، والوصف التحليلي . تمثلت فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية: الفرضية الاولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية. الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار. الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن اهتمام مكاتب المراجعة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بمحددات جودة المراجعة الخارجية يحسن كفاءة المعلومات المحاسبية ويجعل منها اداة فعالة لترشيد قرارات الاستثمار، أن هنالك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية، أن هنالك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية. اوصت الدراسة بأنه على مكاتب المراجعة والشركات المدرجة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية الاهتمام بمحددات جودة المراجعة الخارجية لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار، على المنظمات المهنية وضع نظم للرقابة على جودة أداء مكاتب المراجعة لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية، وضرورة الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية، وترشيد قرارات الاستثمار.

Abstract

The study investigated the role of audit quality in improving accounting information efficiency. The problem of the study is represented in the impacts of external audit quality's determinants on improving accounting information efficiency and rationalizing investment’s decisions. The study aimed to know the external audit quality’s concept and improvement’s means, investigates its role in improving accounting information efficiency and rationalizes investment’s decisions. The study's importance lies in stating the relationship between external audit quality's determinants and improving accounting information efficiency which helps the managements of listed companies in Khartoum stock exchange in rationalizing their investment’s decisions. The study used historical approach, deductive approach, inductive approach, and analytical approach. The study's hypotheses represented in the following hypotheses: The first hypothesis: There a significant statistical relationship between external audit quality's determinants and improving accounting information efficiency, Second hypothesis: There a significant statistical relationship between external audit quality's determinants and rationalizing investment's decisions, the third hypothesis: There a significant statistical relationship between improving accounting information efficiency and rationalizing investment's decisions. The study found several results, among which is that the awareness of audit bureau and listed companies in Khartoum stock exchange with external audit quality's determents improving accounting information efficiency and makes it effective tool for rationalizing investment’s decisions, there is an impact for external audit quality's determinants that related to audit process on improving accounting information efficiency, there is an impact for external audit quality's determinants that related to professional organizations on improving accounting information efficiency. The study recommended that, the audit bureau and companies listed in Khartoum stock exchange should pay attention to external audit quality's determinants to improve accounting information efficiency and rationalize investment’s decisions, professional organizations should develop systems for controlling the performance of audit bureau to improve accounting information efficiency, and the need to comply with international auditing standards for improving accounting information efficiency and rationalizing investment’s decisions.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الاشكال	م
فهرس الملاحق	س
المقدمة	1
ولاً : الاطار المنهجي	2
ثانياً: الدراسات السابقة	10
الفصل الاول : الإطار النظري لجودة المراجعة الخارجية	44
المبحث الاول : مفهوم ، اهداف ، أهمية ومعايير المراجعة الخارجية	45
المبحث الثاني : مفاهيم ، أهداف ووسائل جودة المراجعة الخارجية	62
المبحث الثالث : محددات جودة المراجعة الخارجية	79
الفصل الثاني : الإطار النظري للمعلومات المحاسبية	98
المبحث الأول : مفهوم ، اهمية ، المعلومات المحاسبية ومستخدميها	99
المبحث الثاني : مصادر وأنواع المعلومات المحاسبية	114
المبحث الثالث : ماهية تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	136
الفصل الثالث : القرارات الاستثمارية	146
المبحث الأول : ماهية الاستثمار	147
المبحث الثاني : مفاهيم، أنواع ، وتخطيط قرارات الاستثمار	158
المبحث الثالث : أساليب ترشيد القرارات الاستثمارية	173
الفصل الرابع : الدراسة الميدانية	186
المبحث الأول : اجراءات الدراسة الميدانية	187

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات	204
الخاتمة	263
أولاً : النتائج	264
ثانياً : التوصيات	266
المراجع	267
الملاحق	307

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/1/4)	استمارات الاستبانة الموزعة حسب المكاتب و القطاعات	190
(2/1/4)	التكرارت والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	191
(3/1/4)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	192
(4/1/4)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	193
(5/1/4)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	194
(6/1/4)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي	195
(7/1/4)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	197
(8/1/4)	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور الدراسة بالدرجة الكلية للمحور	201
(9/1/4)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الاستبانة	202
(1/2/4)	استجابات أفراد عينة الدراسة علي محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة	204
(2/2/4)	استجابات أفراد عينة الدراسة علي محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة	206
(3/2/4)	استجابات أفراد عينة الدراسة علي محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة	207
(4/2/4)	استجابات أفراد عينة الدراسة على محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة	209
(5/2/4)	استجابات أفراد عينة الدراسة على محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة	211
(6/2/4)	استجابات أفراد عينة الدراسة علي تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة	212
(7/2/4)	استجابات أفراد عينة الدراسة علي ترشيد قرارات الاستثمار مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة	214
(8/2/4)	نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير العمر	216
(9/2/4)	نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير المؤهل العلمي	217
(10/2/4)	نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير	218

	التخصص العلمي	
(11/2/4)	نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير المؤهل المهني	219
(12/2/4)	نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير المسمى الوظيفي	220
(13/2/4)	نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لسنوات الخبرة	222
(14/2/4)	نتائج معامل الارتباط المتعدد لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	223
(15/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد	224
(16/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.	226
(17/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	226
(18/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	227
(19/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	228
(20/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	229
(21/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	229
(22/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	230
(23/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	231
(24/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	232
(25/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	232
(26/2/4)	نتائج معامل الارتباط المتعدد لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار	233

(27/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد	234
(28/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار	236
(29/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار	236
(30/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وترشيد قرارات الاستثمار	237
(31/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على ترشيد قرارات الاستثمار	238
(32/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار	239
(33/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار	239
(34/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار	240
(35/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على ترشيد قرارات الاستثمار	241
(36/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وترشيد قرارات الاستثمار	242
(37/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على ترشيد قرارات الاستثمار	242
(38/2/4)	نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار	243
(39/2/4)	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات الاستثمار	244
(40/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	245
(41/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الرئيسية الأولى	246
(42/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	247

	الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	
(43/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرهية الأولى	248
(44/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	248
(45/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الثانية	249
(46/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	249
(47/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الثالثة	250
(48/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	251
(49/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الرابعة	252
(50/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	252
(51/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الخامسة	253
(52/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية إلى ترشيد قرارات الاستثمار	253
(53/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الرئيسية الثانية	254
(54/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة إلى ترشيد قرارات الاستثمار	255
(55/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الأولى	255
(56/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل إلى ترشيد قرارات الاستثمار	256
(57/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الثانية	257
(58/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة إلى ترشيد قرارات الاستثمار	257

(59/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الثالثة	258
(60/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية إلى ترشيد قرارات الاستثمار	258
(61/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الرابعة	259
(62/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية إلى ترشيد قرارات الاستثمار	260
(63/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الخامسة	261
(64/2/4)	نتائج تحليل المسار من تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الاستثمار	261
(65/2/4)	مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الرئيسية الثالثة	262

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم

		الصفحة
(أ)	النموذج التصويري لمتغيرات الدراسة	8
(1/2/1)	الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة الخارجية	68
(1/3/1)	قرار قبول مهمة المراجعة الخارجية والاستمرار في تقديم الخدمة وعمليات المراجعة الخارجية	84
(2/3/1)	محددات جودة المراجعة الخارجية	96
(1/1/2)	المحاسبة كنظام للمعلومات	103
(2/1/2)	الفرق بين مصطلح البيانات والمعلومات	105
(3/1/2)	مستخدمي المعلومات المحاسبية	113
(1/1/3)	مفهوم الاستثمار	148
(1/2/3)	القرارات الاستثمارية تبعاً لسعر الاداة الاستثمارية	166
(1/3/3)	العلاقة بين القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي	180
(1/1/4)	رسم بياني لاستمارة الاستبانة الموزعة حسب المكاتب والقطاعات	190
(2/1/4)	رسم بياني للتكرارت والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	191
(3/1/4)	رسم بياني للتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	192
(4/1/4)	رسم بياني للتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	193
(5/1/4)	رسم بياني للتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	194
(6/1/4)	رسم بياني للتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي	196
(7/1/4)	رسم بياني للتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	197
(1/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	246
(2/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	247
(3/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	248

	الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	
(4/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	250
(5/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	251
(6/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	252
(7/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجي إلى ترشيد قرارات الاستثمار	254
(8/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة إلى ترشيد قرارات الاستثمار	255
(9/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل إلى ترشيد قرارات الاستثمار	256
(10/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة إلى ترشيد قرارات الاستثمار	257
(11/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية إلى ترشيد قرارات الاستثمار	259
(12/2/4)	نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية إلى ترشيد قرارات الاستثمار	260
(13/2/4)	نتائج تحليل المسار من تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الاستثمار	261

فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
(1)	استمارة الاستبيان	308

(2)	قائمة باسماء محكمي الاستبانة	315
(3)	نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين كل فئة من المتغيرات الشخصية على حدة	317

المقـدمة

وتشمل الآتي:

أولاً : الإطار المنـهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

اولاً : الإطار المنهجي

تمهيد :

تقوم المراجعة الخارجية بدور هام وفعال لخدمة العديد من الطوائف ذات العلاقة بالقوائم المالية ، وذلك لإبراز المصداقية على المعلومات المحاسبية ، والتي تمثل أهمية كبرى لمستخدمي القوائم المالية لترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية ، ودراسة سلوك أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية . وهي وسيلة اتصال إضافية للمعلومات المحاسبية ، وتساعد مستخدمي المعلومات في الحصول على معلومات محاسبية موثوق منها من خلال إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات التي تضمنتها القوائم المالية ، ومن ثم إذا تمت عملية المراجعة الخارجية بجودة عالية فإن مخرجاتها تكون ذات جودة وفعالية في ترشيد قرارات مستخدميها . عليه فإن جودة المراجعة الخارجية تساهم في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، ويؤدي إلى تحقيق اهمية المراجعة الخارجية ودورها الجوهري في المجتمع بكفاءة وفعالية .

مشكلة الدراسة

بالنسبة لجودة المراجعة الخارجية ، وباستقراء الدراسات السابقة المقارنة المتوفرة داخل الدراسة وجد الباحث أن هنالك فجوة في جودة المراجعة الخارجية ، حيث اختبرت دراسة **(Steve G., 1991)** عدم وجود مقاييس علمية وعملية محددة لتقويم جودة المراجعة الخارجية . ووعرضت دراسة **(C. Michael , 1991)** العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية . وتناولت دراسة **(Charles F, 1996)** العوامل المؤثرة على جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية . واختبرت دراسة **(Firth M& Tanl, 2003)** اثر تخصص المراجع الخارجي في طبيعة نشاط العميل على مستوى جودة عملية المراجعة الخارجية. وركزت دراسة **(Dorothy, 1996)** على أثر وجود لجنة المراجعة على درجة الثقة في التقارير المالية . وتضمنت دراسة **(Joseph V.et, al., 1992)** بيان وتعدد خصائص جودة المراجعة الخارجية ، بالاعتماد على المراجعين ومستخدمي القوائم المالية . وتناولت دراسة **(Ahmed Ibrahim, 2001)** كيفية قياس العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وسلوك إدارة الإرباح . وعرضت دراسة **(Lawrence J, et.al, 2004)** أثر تخصص المراجعين في طبيعة النشاط على جودة عملية المراجعة الخارجية . أوضحت دراسة **(سمير كامل، 2008م)** دور جودة المراجعة الخارجية في الكشف عن إدارة عمليات الأرباح **.** تناولت دراسة **(محمد بهاء الدين، 2008م)** كيفية تحديد المتغيرات الخاصة بمكاتب المراجعة التي تؤثر على جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية ورفع مستواها في ظل المنافسة **.** وتطرقت دراسة **(عبد الرحمن بني إبراهيم ،1995م)** إلى تعدد مفاهيم جودة المراجعة المالية وتباين خصائصها من وجهة نظر أطراف بيئة المراجعة. أما دراسة **(علام محمد موسى ، 2012م)** تناولت كيفية تحديد مدى مساهمة خصائص جودة المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية . وفى جمهورية

السودان فهنالك قلة من الدراسات السابقة المقارنة التي تناولت جودة المراجعة الخارجية منها دراسة **(عايدة عثمان عبد الله ، 2011م)** حيث تمثلت مشكلة دراستها في كيفية تحسين جودة أداء المراجعة الخارجية وتأثيرها على فعالية الحوكمة ورفع مستوى كفاءة الأداء في مؤسسات التعليم العالي في السودان. وتعرضت دراسة **(عبد الكريم الناصر، 2012م)** إلى كيفية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في شركات ومكاتب المراجعة في الجمهورية اليمنية وأثر ذلك على كفاءة أداء المراجعة الخارجية. تطرقت دراسة **(أحمد عز الدين، 2015م)** إلى العوامل المؤثرة في جودة المراجعة ومراجعة الجودة في منظمات الأعمال .أما الدراسات السابقة المقارنة التي تناولت المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار، تناولت دراسة **(ثناء عطية، 1991م)** إمكانية رفع رفع كفاءة المعلومات المحاسبية في خدمة المستثمرين في سوق الأوراق المالية . وفي جمهورية السودان فهنالك عدد من الدراسات السابقة المقارنة التي تناولت المعلومات المحاسبية منها دراسة **(يوسف احمد حمزة ، 2007م)** حيث تناولت أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية **.** واختبرت دراسة **(صالح حامد ، 2009م)** مشكلة تعدد نماذج القياس المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها لترشيد قرارات الاستثمار **.** وتعرضت دراسة **(عبد الوهاب الجعلي ، 2010م)** إلى كيفية تحديد أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في أسواق الأوراق المالية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية . وتعرضت دراسة **(وليد محمد نور ، 2011م)** إلى أثر جودة المعلومات المحاسبية في تقويم نظام الرقابة الداخلية وتأثيرها على أداء المراجع الخارجي. أما بالنسبة للدراسات السابقة المقارنة التي تناولت دور جودة المراجعة الخارجية على خصائص المعلومات المحاسبية ففي جمهورية الصين الشعبية تناولت دراسة**(Chen Charles, et. al., 2001)** قياس جودة المراجعة الخارجية في السوق الصينية وتحديد أثرها على مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية. وفي جمهورية مصر العربية تناولت دراسة **(شوقي السيد فوده، 2002م)** تحديد العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة، من خلال أراء أطراف بيئة المراجعة واثر ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية **.** وتناولت دراسة **(عارف محمود كامل ، 2009م)** أثر جودة عملية المراجعة الخارجية على قدرة الإدارة لممارسة التطويع المصطنع للأرباح وجودة المعلومات المحاسبية في منظمات الأعمال المصرية **.** وبينت دراسة **(نورهان عبد الفتاح ، 2012م)** كيفية تحديد العلاقة بين جودة المراجعة ودقة تنبؤات الارباح . وتعرضت دراسة **(محمد اسحاق، 2013م)** إلى دور جودة المراجعة وحوكمة الشركات في توفير المعلومات الملائمة لترشيد قرارات الاستثمار . وإختبرت دراسة **(محمد سلامة، 2014م)** أثر خصائص ومؤشرات جودة المراجعة الخارجية على تخفيض تكلفة رأس المال .

مما تقدم يتضح للباحث رغم الجهود المبذولة بهدف تحسين جودة المراجعة الخارجية على المستوى المحلي والدولي هنالك العديد من التداعيات التي حدثت في الحياة الاقتصادية وتشير باصابع الاتهام والشكوك حول المصداقية والثقة التي تتضفيها المراجعة الخارجية على المعلومات الواردة في القوائم المالية ، ولعل من اشهر تلك التداعيات الانهيارات التي تعرضت لها الكثير من الشركات العملاقة رغم ان تقرير المراجعة الخارجية لهذه الشركات لم ينذر او يقدم اشارة تنبئ عن ذلك مثل شركة انرون للطاقة وشركة ورلدكوم ، ومعظم القرارات الاستثمارية تعتمد على كفاءة المعلومات المحاسبية لذلك يجب ان تتم عملية المراجعة الخارجية بجودة عالية . ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الآتي :

1. تاثير محددات جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية .
2. تاثير محددات جودة المراجعة الخارجية على ترشيد قرارات الاستثمار .
3. تأثير كفاءة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات الاستثمار .

اسئلة الدراسة :

تتمثل أسئلة الدراسة بالآتي :

1. ما أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ؟

يتفرع منه الاسئلة التالية:

أ. ما أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ؟

ب. ما تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ؟

ج. ما أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ؟

د. ما مدى تأثيرمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ؟

هـ. ما تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ؟

2. ما أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على ترشيد قرارات الاستثمار؟

يتفرع منه الاسئلة التالية :

أ. ما أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار ؟

ب. ما تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على على ترشيد قرارات الاستثمار ؟

ج. ما أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار ؟

د. ما مدى تأثيرمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على ترشيد قرارات الاستثمار ؟

هـ. ما تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على ترشيد قرارات الاستثمار ؟

3. ما أثر تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات الاستثمار ؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي :

1. الأهمية العلمية (النظرية) ، وتتمثل في:

أ. مساهمة الدراسة في تحديد مفهوم جودة المراجعة الخارجية وآثارها وكيفية تحسينها ، لإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال.

ب. دراسة محددات جودة المراجعة الخارجية وآثارها في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، لترشيد قرارات الاستثمار.

ج. اهتمام شركات ومكاتب المراجعة بتحقيق مستويات عالية من الجودة في الخدمات التي يقدمها لزيادة قدرتها التنافسية.

د. إثراء المكتبات بتقديم مفهوم واضح وعملي لجودة المراجعة الخارجية ودورها في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار من وجهة نظر كافة اطراف بيئة المراجعة الخارجية في السودان.

2. الأهمية العملية (التطبيقية) ، وتتمثل في:

أ. بيان تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية يساعد إدارة شركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وترشيد قراراتها الاستثمارية وتقويم أدائها.

ب. مساعدة المحللين الماليين في زيادة كفاءتهم في التحليل المالي ، والجهات المسؤولة في وضع معايير المراجعة الخارجية.

ج. دراسة تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية يزيد من كفاءة المراجعين الخارجيين في اداء عملية المراجعة الخارجية.

د. دراسة مفهوم جودة المراجعة الخارجية يسهم في تفسير العلاقة بين المراجعة الخارجية والعميل ومستخدمي القوائم المالية والتي تؤثر في تنشيط سوق مهنة المحاسبة والمراجعة بما يؤدي الى ترشيد القرارات الاستثمارية .

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

1. معرفة جودة المراجعة الخارجية "ماهية جودة المراجعة الخارجية" ، ووسائل تحسينها ، والعوامل المؤثرة فيها.
2. اختبارمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.
3. دراسة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.
4. معرفة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.
5. اختبار محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.
6. معرفة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.
7. تحليل العلاقة بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.

منهجية الدراسة

سينتهج الباحث المنهج الاستنباطي لتحديد مشكلة الدراسة ، المنهج الاستقرائي لبناء الإطار العلمي لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها بالإعتماد على مختلف الدراسات المحاسبية والاصدارات العلمية المنشورة المرتبطة بموضوع الدراسة وذلك بهدف الوصول إلى تفسير مشكلة الدراسة ، المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتوضيح مفاهيم جودة المراجعة الخارجية ومحدداتها وبيان دورها على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

تتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الخامسة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الرئسية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار.

تتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار.

الفرضية الفرعية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وترشيد قرارات الاستثمار.

الفرضية الفرعية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار.

الفرضية الفرعية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار.

الفرضية الفرعية الخامسة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وترشيد قرارات الاستثمار.

الفرضية الرئيسية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.

النموذج التصويري لمتغيرات لدراسة

يوضح الشكل رقم (أ) النموذج التصويري للمتغيرات لدراسة.

شكل رقم (أ)

النموذج التصويري لمتغيرات الدراسة

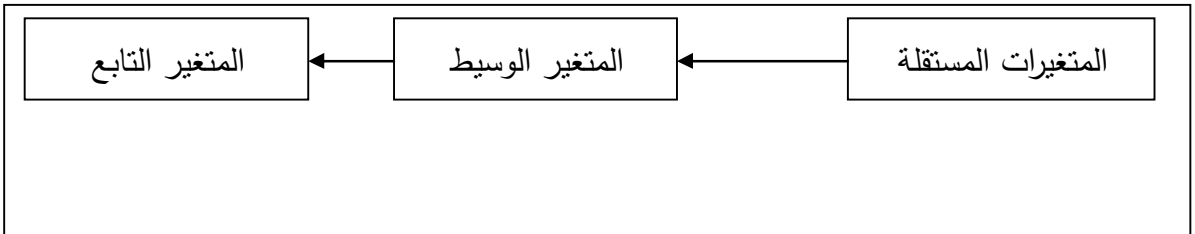

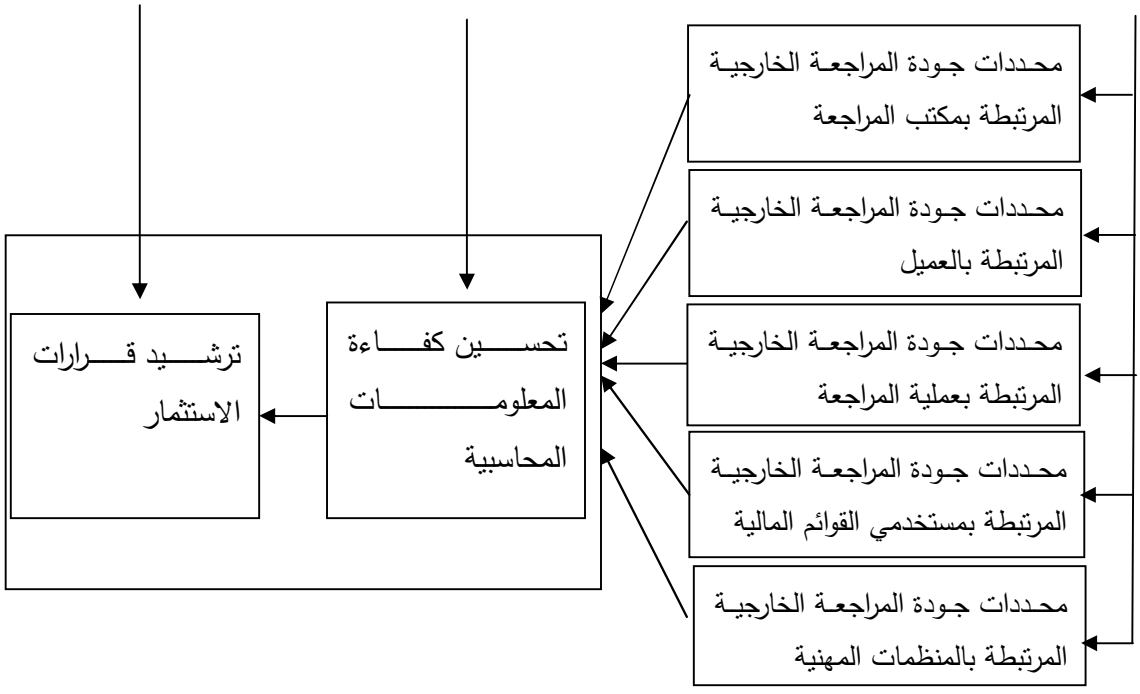

المصدر : إعداد الباحث ، 2017م .

مصادر البيانات

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة بالاتي :

1. المصادر الثانوية : تشمل الكتب ، الدوريات ، الرسائل العلمية ، المؤتمرات والندوات ، اللوائح، التقارير ، الانترنت .
2. المصادر الأولية : استخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات من مكاتب المراجعة ، والمحاسبين ، والمحللين الماليين ، ومديري الإدارات المالية ، والإداريين بالشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالآتي:

1. الحدود المكانية : تتمثل على عينة من مكاتب المراجعة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية : بيانات استمارة الاستبانة للعام 2017م.
3. الحدود البشرية : العاملين بمكاتب المراجعة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية .

هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، المقدمة وتشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة، الفصل الأول بعنوان : الإطار النظري لجودة المراجعة الخارجية ، ويعرض من خلال المبحث الأول،

مفهوم ، اهداف ، أهمية ومعايير المراجعة الخارجية ، المبحث الثاني ، مفاهيم ، اهداف ووسائل تحسين جودة المراجعة الخارجية، المبحث الثالث ، محددات جودة المراجعة الخارجية . الفصل الثاني ، بعنوان الاطار النظري للمعلومات المحاسبية ، ويعرض من خلال المبحث الأول ، مفهوم ، اهمية ، المعلومات المحاسبية ومستخدميها ، المبحث الثاني ، مصادر وأنواع المعلومات المحاسبية ، المبحث الثالث ، ماهية تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية. الفصل الثالث ، بعنوان القرارات الاستثمارية ويعرض من خلال المبحث الاول ، ماهية الاستثمار ، المبحث الثاني ، مفهوم ، انواع ، وتخطيط قرار الاستثمار، المبحث الثالث، معايير تقييم القرارات الاستثمارية. الفصل الرابع ، ويتمثل في الدراسة الميدانية ، ويعرض من خلال المبحث الأول اجراءات الدراسة الميدانية، المبحث الثاني ، تحليل البيانات واختبار الفرضيات . أما الخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً : الدراسات السابقة

من اجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة ، ثم الاستعانة والافادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها ، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1. دراسة ، جمال المتولي والي ، 1991م ، (دراسة تحليلية لدور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى أهمية دور المعلومات المحاسبية في مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في الاختيار بين أفضل البدائل الاستثمارية المتاحة بأسواق الأوراق المالية وترشيد قرارات الاستثمار . هدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص المحددة لزيادة فعالية المعلومات المحاسبية في أداء دورها المحاسبي . انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي ، الاستقرائي، والمنهج الوصفي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية يفيد في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية كالملائمة ، القابلية للتحقق ، قابلية القياس ، عدم التحيز ، التوقيت المناسب . أوصت الدراسة بضرورة توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، وتطبيق سياسات محاسبية موحدة.

يتضح للباحث أن الدراسة اهتمت بكيفية قياس إنتاج المعلومات المحاسبية الملائمة لترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، وتختلف دراستي عنها في أنها تسعى إلى معرفة تأثير جودة المراجعة الخارجية لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لأغراض ترشيد القرارات الاستثمارية .

2. دراسة ، ثناء عطية فراج محمد ، 1991م ، (تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأسواق المالية)[2]

هدفت الدراسة إلى تحديد إمكانية رفع كفاءة المعلومات المحاسبية في خدمة المستثمرين في سوق الأوراق المالية ، ومدى ملائمة المعلومات المحاسبية المتاحة في الأوراق المالية لدفع عجلة الاقتصاد القومي . تكمن أهمية الدراسة في احتياجات المستثمرين في الأوراق المالية من المعلومات المحاسبية على المستوى النظري والتطبيقي والعمل على تطوير فعالية المعلومات المحاسبية ورفع كفاءتها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية . تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر المعلومات الاقتصادية عن الشركات المدرجة لتمكين المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدام استمارة الإستبانة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن الأسواق المالية بصفة عامة وأسواق الأوراق المالية بصفة خاصة تساهم في تسهيل الموارد المالية للمستثمرين ، وهنالك علاقة بين كفاءة أسواق الأوراق المالية والمعلومات المحاسبية المنشورة ، وأن المعلومات المحاسبية

([1]) جمال المتولي والي ، **دراسة تحليلية لدور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة، 1991م) .

([2]) ثناء عطية فراج محمد، **تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأسواق المالية - دراسة نظرية ، تطبيقيه**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1991م).

على درجة كبيرة من الأهمية للمستثمرين . أوصت الدراسة بضرورة توفير المعلومات المحاسبية وزيادة درجة فعاليتها . وضرورة تعاون هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية في مجال خدمة المستثمرين وإنشاء بنك للمعلومات عن جميع الشركات في الأسواق المالية.

يتضح للباحث بأن الدراسة سعت إلى تفعيل وتطوير الأسواق المالية من خلال رفع جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في القرارات الاستثمارية واختلفت دراستي عنها في انها تناولت أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

3. دراسة ، Steve G. Sutton and James C. Lampe, 1991

(A frame Work for Evaluating Process Quality for Audit Engagements)[1]

هدفت الدراسة إلى تطوير مقياس شامل وموضوعي لتقويم جودة المراجعة ، وذلك من خلال تقييم المعلومات الفعلية للمراجعة . تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود مقاييس علمية وعملية محددة لتقويم جودة المراجعة . ظهرت أهمية الدراسة من خلال تحديد مفهوم محدد لجودة المراجعة واضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود مجموعتين من المقاييس لتقويم جودة المراجعة : مقاييس عملية وهي التي تركز على العمل الذي تم أداؤه لعملية المراجعة مع مقارنته بالمعايير المرتبطة بأداء تلك الخدمة . ومقاييس النتائج وهي التي ركزت على مدى الثقة والمصداقية التي يشعر ويحس بها مستخدمو القوائم المالية محل المراجعة . أوصت الدراسة ، بضرورة الالتزام بمعايير المهنة وضرورة إضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية.

يتضح للباحث بأن الدراسة سعت إلى تطوير مقياس موضوع لتقويم جودة المراجعة . وتختلف دراستي عنها في أنها تسعى إلى تحسين جودة المراجعة لإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

4. دراسة ، Michael C. Knapp, 1991

(Factors that Audit Committee Members Use As Surrogates for Audit Quality)[2]

هدفت الدراسة إلى بيان وجهات نظر أعضاء لجان المراجعة في العوامل أو المتطلبات التي يستخدمونها كبدائل لجودة المراجعة . تمثلت مشكلة الدراسة في طول الفترة الزمنية التي يقضيها المراجع مع العميل، وتحديد درجة هيكلة المراجعة المطبقة لدى مكتب المراجعة . تكمن أهمية الدراسة باهتمام مكاتب المراجعة بجودة المراجعة والعوامل المؤثرة فيها . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن أعضاء لجان المراجعة يرون أن كل من حجم مكتب المراجعة

([1]) Steve G. Sutton and James C. Lampe, **A Frame Work for Evaluating Process Quality For Audit Engagements**, (Accounting and Business Research, Vol.21, No.83, 1991),PP275-296.

([2]) Michael C. Knapp, **Factors that Audit Committee Members Use As Surrogates for Audit Quality**, (The Accounting Review, Vol.10, No.2, 1991),PP22-48 .

وطول الفترة الزمنية لهما تأثير على جودة الأداء المهني للمراجعة ، وأن درجة الهيكلية للمراجعة المطبقة بالمكتب ليس لها تأثير على جودة المراجعة . أوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلية مكاتب المراجعة ، وتقليل الفترة التي يقضيها المراجع مع العميل.

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت أثر أتعاب المراجعة على جودة الأداء المهني للمراجعة، وتختلف دراستي عنها في أنها تتناول تأثير محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية في بيئة الأعمال السودانية .

5. دراسة ، Joseph V.et, al,. 1992

(Audit Quality Attributes: The Perceptions of Audit Partners, Prepares and Financial Statement Users)[1]

هدفت الدراسة إلى بيان خصائص جودة المراجعة بالاعتماد على المراجعين ومستخدمي القوائم المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد خصائص جودة المراجعة . ظهرت أهمية الدراسة من خلال اهتمام مكاتب المراجعة الكبيره بجودة المراجعة الخارجية وانعكاسها على جودة التقارير المالية. توصلت الدراسة الى خواص ذات ترتيب أعلى للجودة منها ، الإلمام بمعايير المحاسبة والمراجعة ، معرفة الشريك المدير عن صناعة العميل ، دراسة نظام الرقابة الداخلية ، وخواص ذات ترتيب ادنى للجودة منها ، التكلفة هي العامل الرئيسي عن الأداء في المراجعة ، عدم أداء خدمات استشارية للعميل، وجود موازنة للوقت والتكلفة . أوصت الدراسة بضرورة الإلمام بمعايير المحاسبة والمراجعة ، دراسة نظام الرقابة الداخلية ، الاتصال المستمر والفعال مع مديري العميل .

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تناولت الخصائص المحددة لجودة المراجعة من وجهة نظر معدي ومستخدمي القوائم المالية . وتختلف دراستي عنها في أنها تتناول تأثير جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

6. دراسة ، محمد يوسف سالم ، 1994م ، (العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة) [2]

هدفت الدراسة إلى قياس المحددات التي تؤثر على جودة المراجعة بسلطنة عمان . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية قياس جودة المراجعة وتأثيرها على ثقة مستخدمي القوائم المالية . تكمن أهمية الدراسة من أن زيادة التنافس بين مكاتب المراجعة في الحصول على العملاء يظهر أهمية جودة المراجعة المؤداة للعميل. استخدمت الدراسة النموذج الايجابي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود علاقة إيجابية بين حجم مكتب المراجعة وجودة عملية المراجعة ، علاقة ايجابية طردية بين عدد

---

(1)Joseph V. et,al., **Audit Quality Attributes: The Perceptions of Audit Partners, Prepares and Financial Statement Users**, (Auditing a Journal of Practice & Theory, Vol.11, No.1, Spring, 1992),PP1-35.

([2]) د. محمد يوسف سالم ، **العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة - دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبة والمراجعة بسلطنة عمان** (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، 1994م) ، ص ص44 – 79.

السنوات التي يراجع فيها المراجع وجودة المراجعة ، أن جودة المراجعة تتحسن بزيادة عدد العملاء. أوصت الدراسة بضرورة تطوير الجهاز المحاسبي بسلطنة عمان ، وضع معايير للمراجعة تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة تنسجم مع معايير المحاسبة الدولية ، لزيادة الحاجة إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

يتضح للباحث بان الدراسة تناولت العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة بسلطنة عمان ، واختلفت دراستي عنها بأنها تسعى إلى شرح محددات جودة المراجعة الخارجية وتأثيرها على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

7. دراسة ، محمد يوسف سالم ، 1995م ، (استخدام نظرية الوكالة في الطلب على جودة المراجعة)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تفسير تحول الشركات من مكاتب المراجعة التي تقدم خدمات ذات جودة منخفضة إلى مكاتب المراجعة التي تقدم خدمات ذات جودة أعلى. هدفت الدراسة إلى استخدام نظرية الوكالة وما تنطوي عليها من صراعات بين الأطراف المختلفة صاحبة المصالح في الشركة وتفسير تحول المنشآت من مكاتب المراجعة ذات الجودة المنخفضة إلى مكاتب المراجعة ذات الجودة الأعلى. ظهرت أهمية الدراسة من أن شركات المساهمة تتميز بكبر حجم رأس المال وانفصال الملكية عن الإدارة ، مما يخلف صراعات الوكالة ، ومن ثم فإنه لا مناص من وجود مراجعة ذات جودة عالية تخفض هذه الصراعات. استخدمت الدراسة النموذج الايجابي ، والوصفي. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين مستوى صراعات الوكالة والطلب على جودة المراجعة. أوصت الدراسة بضرورة التعامل مع مكاتب المراجعة ذات الجودة الأعلى، وعدم تغيير المراجع الخارجي بشكل متكرر على فترات قصيرة.

يتضح للباحث بان الدراسة تناولت أثر صراعات الوكالة على جودة المراجعة وتختلفت دراستي عنها بأنها ، تسعى إلى قياس أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

8. دراسة ، عبد الرحمن بني إبراهيم الحميد ، 1995م ، (خصائص جودة المراجعة المالية)[2]

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم جودة المراجعة المالية في المحيط المهني في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر مقدم الخدمة وطالبها ، والمستفيد من نتائجها ، ومدى اتفاق أو الاختلافات في خصائص الجودة بين الفئات المشاركة في الدراسة . تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد مفهوم جودة المراجعة المالية وتباين خصائصها من وجهة نظر الأطراف المشاركة في الدراسة . وظهرت أهمية الدراسة من خلال تبنيها الخصائص الفرضية لجودة المراجعة المالية ، وهى خصائص الجودة المتعلقة

([1]) د. محمد يوسف سالم ، **استخدام نظرية الوكالة في الطلب على جودة المراجعة** (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الرابع ، 1995م) ، ص ص15 – 77.

([2]) د. عبد الرحمن بني إبراهيم الحميد ، **خصائص جودة المراجعة المالية – دراسة ميدانية للمحيط المهني في المملكة العربية السعودية**، (الرياض : مجلة الإدارة العامة ، المجلد 53 ، العدد الثالث ، 1995م) ،ص ص 406 -443.

بشريك المراجعة ، فريق المراجعة ، العمل الميداني ، أتعاب المراجعة ، ونظم المكتب وعلاقاته. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، اتفقت أغلبية المشاركين على أن خصائص جودة المراجعة المالية هي توافر النزاهة والأمانة في شريك المراجعة ، التأهيل العلمي والمهني للشريك المسئول ، مقدرة الشريك في الإجابة على تساؤلات الملاك في الجمعية العمومية ، كما أوضحت الدراسة أن الخصائص التالية لاقت تأييد من المشاركين وهي حصول مدير المراجعة على زمالة أحد المعاهد الفنية ، توافر خبرات كافية لمدير المراجعة ، إلمام جميع فريق العمل بمعايير المحاسبة والمراجعة، خبرة مدير المراجعة في صناعة العميل ، وجود خبراء لدى مكتب المراجعة في فروع المعرفة المختلفة . أوصت الدراسة بضرورة توافر النزاهة والأمانة في شريك المراجعة، العمل على تدريب وتأهيل الشريك المسئول مهنياً ، وضرورة تخصص مدير المراجعة في صناعة العميل.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة تناولت الخصائص المحددة لجودة المراجعة المالية من وجهة نظرجميع اطراف بيئة المراجعة في المحيط المهني في المملكة العربية السعودية ، وتختلف دراستي عنها بأنها تناولت دور محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

9. دراسة ، Charles F. Malone and Robin W. Roberts, 1996 (Factor Associated with the Incidence of Reduced Audit Quality Behaviors)[1]

هدفت الدراسة إلى توضيح العوامل المؤثرة والتي تؤدي إلى تخفيض جودة المراجعة. ظهرت اهمية الدراسة من خلال اهتمامها بالعوامل المحققة للجودة ، الخصائص الشخصية ، الخصائص المهنية ، رقابة الجودة، هيكل مكتب المراجعة ، قيود موازنة الوقت . تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد أثر العوامل أعلاه على جودة الأداء المهني للمراجعة . استخدمت الدراسة نموذج الانحدار لشرح العوامل المسببة لخفض جودة المراجعة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن الخصائص الشخصية لها دلالة قوية في تخصيص جودة المراجعة ، والعقوبات المفروضة على المراجعين لها علاقة بجودة المراجعة، وأن الرقابة على جودة المكتب ذات تأثير على جودة المراجعة . أوصت الدراسة بضرورة استقلال المراجع والالتزام بالضوابط المهنية .

يتضح للباحث بأن الدراسة ركزت على تحديد أثر العوامل المؤثرة على جودة الأداء المهني للمراجعة . وتختلف دراستي عنها في أنها تسعى الى تحديد أثر محددات جودة المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

([1]) Charles F. Malone and Robin W. Roberts, **Factor Associated with the Incidence of Reduced Audit Quality Behaviors**, (London : Auditing: a Journal of Practice and Theory, Vol.15, No.2, 1996) , PP55 - 86.

10. دراسة ، Dorothy, A, 1996

(Audit Committee Performance, an Investigation of Consequences, Associated with Audit Committee) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ماهية أثر وجود لجنة المراجعة بهدف التحكم في إدارة الشركة على درجة الثقة في التقارير المالية. هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين وجود لجنة المراجعة بهدف التحكم على إدارة الشركة ودرجة الثقة في التقارير والقوائم المالية. استخدمت الدراسة مقاييس لجودة التقرير المالي تمثلت في الدعاوي القضائية المرفوعة من حملة الأسهم ضد الشركة بسبب ارتكاب غش إداري ، والدعاوي القضائية المرفوعة من هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) ضد الشركة لمخالفة متطلبات الإفصاح المحاسبي ، والتصرفات غير القانونية ، وعزل المراجع الخارجي نتيجة لوجود خلاف محاسبي مع إدارة الشركة. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي . توصلت الدراسة الى نتائج منها ، وجود لجنة مراجعة تعمل بكفاءة وفعالية يعد جزء أساسي في إطار عمل حوكمة الشركات ، وهنالك علاقة إيجابية بين المتغيرات المستخدمة كقياس لجودة التقرير المالي وبين المتغير الخارجي بوجود لجنة مراجعة بهدف التحكم في إدارة الشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت العلاقة بين وجود لجنة مراجعة بهدف التحكم في إدارة الشركات ودرجة الثقة في القوائم المالية، واختلفت دراستي عنها بأنها تركز على قياس أثر جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

11. دراسة ، سناء محمد بدران ، 1996م ، (عناصر جودة المراجعة من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة) [2]

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المراجعة وتحديد عناصرها من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية استخدام عناصر جودة المراجعة عند تقييم الجودة من وجة نظر مديري شركات المساهمة. تكمن أهمية الدراسة من أنها تختبر عناصر جودة المراجعة من وجهة نظر طالب خدمة المراجعة ، بذلك تضع تحت أعين مكاتب المحاسبة والمراجعة تلك العناصر التي يتم على أساسها تقييم جودة المراجعة حتى تستطيع الاستمرار في ظل بيئة المنافسة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عناصر جودة المراجعة منها ، استمرار التعامل مع العميل ، الخبرة لطبيعة نشاط العميل ، تنفيذ أعمال المراجعة ، والالتزام بالمعايير العامة للمراجعة. أوصت الدراسة بضرورة التخصص في نشاط العميل والالتزام بالمعايير العامة للمراجعة.

([1]) Dorothy, A., **Audit Committee Performance An Investigation of Consequences Associated with Audit Committee**, (London: Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No. Spring, 1996).p.p. 81-105.

([2]) د. سناء محمد بدران ، **عناصر جودة المراجعة من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة - دراسة نظرية وتطبيقية** (القاهرة: جامعة حلوان ، كلية التجارة ، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 1996م) ، ص ص13 – 45.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت إلى تحديد مفهوم جودة المراجعة وتحديد عناصرها من وجهة نظر مديري شركات المساهمة ، واختلفت دراستي عنها في أنها تتناول محددات جودة المراجعة الخارجية وأثرها على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

12. دراسة ، محمد حسني عبد الجليل ، 1997م ، (مفهوم وخصائص جودة المراجعة المالية بجمهورية مصر العربية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود مفهوم واضح وعملي لجودة المراجعة المالية ، وخصائص واضحة ومحددة لها . هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم جودة المراجعة المالية ، وتحديد عناصرها ، واختبار مدى أهمية كل عنصر من عناصرها من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة بهدف الحصول على دليل عملي عن العناصر التي يستخدمونها عند تقييمهم لجودة المراجعة المالية. ظهرت أهمية الدراسة من خلال الاهتمام بجودة المراجعة المالية كعامل منافسة في سوق المراجعة المصري. استخدمت الدراسة النموذج الإيجابي ، واستخدام استمارة الاستبانة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تحديد مفهوم محدد لجودة المراجعة المالية ، وتحديد خصائص واضحة لها منها ، خبرة مكتب المراجعة ، سمعة وشهرة مكتب المراجعة ، التزام المراجع الخارجي بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني والمتطلبات القانونية. أوصت الدراسة بضرورة تعديل قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة للسماح بانشاء شركات مهنية ، الاندماج بين شركات المراجعة الحالية ، والمشاركة أو الارتباط باحد المكاتب العالمية ، حيث يؤدي ذلك إلى اثراء مهنة المراجعة وزيادة ثقة المجتمع فيها.

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت مفهوم جودة المراجعة المالية ، والخصائص المحددة لها واختلفت دراستي عنها في أنها تسعى إلى قياس أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

13. دراسة ، غادة أحمد نبيل، 1999م ، (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد المصادر التي يحصل منها المستثمر على المعلومات المحاسبية حيث أن القوائم المالية المنشورة ليست أفضل المصادر المتاحة للمستثمر وذلك لعدم احتوائها على المعلومات التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراراته ، وأنها لا تتضمن أي معلومات عن المستقبل ، كما أنها لا تقدم أي تحليل عن البيانات التاريخية بل تكتفي بعرض البيانات عن العام المالي المصدرة عنه. هدفت الدراسة إلى تحديد أوجه القصور في المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية مع بيان كيفية التغلب على هذا القصور ، واظهار دور المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق المال من حيث أثرها على أسعار الأوراق المالية وقدرتها على

([1]) د. محمد حسني عبد الجليل ، **مفهوم وخصائص جودة المراجعة المالية بجمهورية مصر العربية - دراسة نظرية وميدانية** (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الأول ، 1997م)، ص ص14 – 59 .

([2]) غادة أحمد نبيل، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية** ، (مصر : جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999م) .

التنبؤ بالمخاطر السوقية للأسهم . تكمن أهمية الدراسة في أن سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية بدأ ينمو في التسعينات من القرن الماضي ولا زال يعاني من مشكلات الإفصاح المحاسبي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن التقارير والقوائم المالية مصدر اساسي للمعلومات المحاسبية ، وهناك علاقة ايجابية بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية. أوصت الدراسة بضرورة توافر كافة معايير وخصائص الجودة بالتقارير المالية مما يحقق المواءمة بين حاجات المستخدمين الداخلية والخارجية ، وضرورة إلزام الشركات بتطبيق حوكمة الشركات .

يتضح للباحث بأن الدراسة ركزت على تحسين جودة التقارير المالية لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في ظل تعدد المصادر التي يحصل منها المستثمر على المعلومات في اتخاذ قراراته . وتختلف دراستي عنها في أنها ، تسعى إلى قياس أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

14. دراسة ، حسين علي محمد العطاس، 1999م ، (تقييم المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية لشركات الأموال كأداة لترشيد قرارات المستثمرين) [1]

هدفت الدراسة إلى تقويم المعلومات المحاسبية التي تضمنتها القوائم والتقارير المالية في سوق الأسهم السعودي في ضوء احتياجات المستثمرين ، وتحديد أهم العوامل المؤثرة التي يعتمد عليها المستثمرين عند اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأسهم السعودي ، وبيان المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الواجب الإفصاح عنها للمساعدة في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية . تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية التي يحتاجها المستثمرين في سوق الأسهم السعودي وذلك لاختلاف طبيعة المعلومات المحاسبية ، وتفاوت احتياجات المستثمرين من هذه المعلومات . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، اهتمام المستثمر بالمعلومات غير المحاسبية مقارنة بالمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات البيع أو شراء الأسهم في سوق الأسهم السعودي ، بالإضافة إلى عدم كفاءة سوق الأسهم السعودي لتمكين المستثمر من اتخاذ القرارات الاستثمارية . أوصت الدراسة بضرورة توفير معلومات ملائمة ومناسبة لسوق الأسهم السعودي وتحديد متطلبات الإفصاح للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي .

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت فحص وتحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية في سوق الأسهم السعودي . واختلفت دراستي عنها في انها تتناول محددات جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

([1]) حسين علي محمد العطاس ، **تقييم المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية لشركات الأموال كأدة لترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على سوق الأسهم بالمملكة العربية السعودية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999م).

15. دراسة ، شاهندة ممدوح عربي ، 1999م ، (دراسة تحليلية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر نسب مالية تتوافق مع قوائم التدفقات النقدية لتقويم الأداء وترشيد قرارات المستثمرين في الأوراق المالية، هدفت الدراسة إلى بيان دور المحلل المالي في إيجاد نسب مالية تساعد في تقويم الأداء وترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية . تكمن أهمية الدراسة في أنها توفر معلومات ملائمة تتعلق بقائمة التدفقات النقدية للمستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الأسواق المالية . اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والوصف التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن تفعيل النسب المالية يسهم في تقويم كفاءة الاداء وتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وتقييم مقدرة المنشأة على توليد النقدية . أوصت الدراسة بضرورة أن تتضمن المعلومات الملحقة بالقوائم المالية المنشورة على تنبؤات الأرباح والتدفقات النقدية ، وإعطاء أهمية للمعلومات في النسب المالية والمؤشرات المستخرجة من القوائم المالية على أساس التدفقات النقدية.

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت أثر المعلومات المحاسبية المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية ، وإجراء التحليل المالي لها لأغراض ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية دون غيرها من القوائم المالية ، بينما تختلف دراستي عنها بأنها تسعى إلى قياس أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

16. دراسة ،Ahmed Ebrahim, 2001

(Auditing Quality, Auditor Tenure, Cline Importance and Earnings Management, An Additional Evidence)[2]

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح آخذه في الاعتبار تأثير خدمة المراجعين ، وأهمية العميل طالب خدمة المراجعة. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد العلاقة بين جودة المراجعة وممارسة إدارة الأرباح . ظهرت أهمية الدراسة من خلال مساهمة جودة المراجعة في عمليات الأرباح . استخدمت الدراسة أسلوب السلاسل الزمنية المعدلة ونموذج جونز وبيانات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هنالك علاقة عكسية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح ، وأن امانة واستقلال المراجع الخارجي له أثر ايجابي على كفاءة عملية المراجعة الخارجية . أوصت الدراسة بضرورة استقلال المراجع الخارجي لتحقيق جودة المراجعة .

([1]) شاهندة ممدوح عربي ، **دراسة تحليلية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 1999م).

([2]) htt p// www. (PDF) Auditing Quality and Earnings Management Empirical Test Using. Ahmed Ebrahim, **Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance and Earnings Management, An Additional Evidence**, (Rufger University, 2001).

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت العلاقة بين جودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح ، واختلفت دراستي عنها في انها تسعى إلى قياس أثر جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية.

17. دراسة ، إيمان أحمد أمين مجاهد ، 2001م ، (مدخل مقترح لتقييم جودة أداء المراجعة) [1]

هدفت الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المراجعة من خلال دراسة عناصر وخصائص جودة المراجعة التي يمكن استخدامها كأساس لتقييم جودة أداء المراجعة ، وإنشاء مجموعة من القواعد المعرفية والمنطقية تعتمد على نظام الخبرة التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم جودة أداء المراجعة . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد المعوقات التي تعاني منها الهيئات العلمية والمنظمات المهنية في وضع معايير وقواعد تتضمن الوصول إلى جودة أداء المراجعة بكافة الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة ، من خلال إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية . تكمن أهمية الدراسة من خلال تبني المنظمات المهنية لنظام مقترح يمكن استخدامه كأساس لتقييم جودة أداء عملية المراجعة لإضفاء مصداقية ممكنة على التقارير والقوائم المالية التي يتم مراجعتها . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، والاستقرائي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هناك العديد من الخصائص والعوامل التي تؤثر على جودة عملية المراجعة ، وهنالك اختلافات إحصائية بين أراء أطراف عملية المراجعة عند تحديدهم لخصائص جودة المراجعة ، وأهميتها النسبية . اوصت الدراسة بضرورة إنشاء نظام خبرة لتقييم جودة المراجعة . والاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر علمياً وعملياً لتمكينهم من استخدام نظام الخبرة لتقييم جودة أداء المراجعة .

يتضح للباحث أن الدراسة ركزت على تحديد الخصائص التي تؤثر على جودة عملية المراجعة في جمهورية مصر العربية من وجهة نظر أطراف بيئة المراجعة ، وتختلف دراستي عنها في أنها ، تسعى الى معرفة أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في بيئة الأعمال السودانية .

18. دراسة ، Chen, Charles, et, al., 2001

(How is Audit Quality Perceived by Big Five and Local Auditors in China)[2]

هدفت الدراسة إلى قياس جودة المراجعة في السوق الصينية وتحديد أثرها على مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية قياس أثر جودة المراجعة على المعلومات المحاسبية في السوق الصيني. ظهرت أهمية الدراسة في تحديد معوقات قياس جودة المراجعة في بيئة الأعمال الصينية . انتهجت الدراسة المنهج التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هناك خصائص محددة لجودة المراجعة هي ، معرفة المحاسبين بمبادئ السلوك

([1]) د. إيمان احمد أمين مجاهد ، **مدخل مقترح لتقييم جودة أداء المراجعة** ، (مصر : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد 31 ، 2001م) ، ص ص 251 – 301 .

([2]) Chen, Charles, et, al., **How is Audit Quality Perceived by Big Five And Local Auditors in China,** (A preliminary, Investigation Journal of Auditing, Vol.5, No.1, July, 2001), PP.33-64

المهني لمهنة المراجعة ، معرفتهم الواسعة بنشاط العميل ، فحص هيكل الرقابة الداخلية الخاص بالعميل ، عدم امتلاك المنظمة محل المراجعة لنظام محاسبي . أوصت الدراسة بضرورة دراسة مدى إمكانية قبول شركات ومكاتب المراجعة للقيام بمراجعة حسابات المنظمة محل المراجعة قبل التعاقد معها، وضرورة مراجعة الاتصال المتكرر بين فريق المراجعة وإدارة العميل.

يتضح للباحث أن الدراسة سعت إلى تحديد العوامل ، والخصائص المحددة لجودة المراجعة من وجهة نظر الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة في بيئة الأعمال الصينية ، وتحديد أثر ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية ، وتختلف دراستي عنها بأنها تبين أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

19. دراسة ، شوقي السيد فودة ، 2002م ، (تحليل العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة وأثر ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية)[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة، من خلال نظرة شمولية لآراء جميع أطراف بيئة المراجعة وأثر ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية وضع إطار متكامل لتحديد العوامل المؤثرة في جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة لجميع أطراف بيئة المراجعة المصرية ، وتأثيرها على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية . ظهرت أهمية الدراسة من خلال التعرض لموضوع العوامل المؤثرة في جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية . انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي، والاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، اختلاف مفهوم جودة المراجعة باختلاف المهتمين بعملية المراجعة ، الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها ، ومعايير الرقابة على جودة الأداء ، وقواعد السلوك المهني يؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية . أوصت الدراسة بضرورة تحديد متطلبات مهنة المحاسبة والمراجعة ، العمل على تحسين وتطوير جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة ببيئة الأعمال المصرية .

يتضح للباحث أن الدراسة تناولت أثر العوامل المؤثرة على خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة المصرية على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية ، وتختلف دراستي عنها في أنها تبين ، دور جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في البيئة السودانية .

20. دراسة ، صلاح علي أحمد محمد، 2002م ، (المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال) [2]

([1]) د. شوقي السيد فودة، **تحليل العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة وأثر ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية – دراسة نظرية ميدانية** ، (القاهرة : جامعة المنوفية، كلية التجارة، مجلة آفاق جديدة ، العدد الثالث، 2002م) ، ص ص 76 - 115.

([2]) صلاح علي أحمد محمد ، **المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال**، (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2002م) .

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المعلومات المحاسبية ومدى مساهمتها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، وفحص العلاقة بين المتغيرات المحاسبية والسوقية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والتي يعاني منها متخذ القرار الاستثماري في الأوراق المالية . انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي ، التاريخي، الاستقرائي والمنهج الوصفي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، ارتباط جودة المعلومات المحاسبية بمدى ملاءمتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، عدم الالتزام بمعايير محاسبية موحدة في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، وأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يلعب أهمية بالغة لمتخذ القرار الاستثماري في السوق مما أنعكس على كفاءته. أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معايير محاسبية تلائم احتياجات المستخدم النهائي للمعلومات المحاسبية ، وإظهار المعلومات المحاسبية والمالية ذات الأثر الكبير بشكل واضح في القوائم المالية للشركات المساهمة ، والتركيز على توفير كوادر مؤهلة للقيام بالتحليل المالي عبر مراكز بحثية أو صحف متخصصة .

يتضح للباحث أن الدراسة تناولت أثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار الاستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية . وتختلف دراستي عنها في أنها تتناول أثر جودة المراجعة الخارجية على رفع كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

21. دراسة ، سامي حسن علي محمد، 2003م ، (نموذج مقترح لقياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة على قياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة ، والتعرف على اتجاه ودرجة تأثير هذه العوامل أو المتغيرات على قياس وضبط جودة الأداء المهني في البيئة المصرية ، واقتراح نموذج لقياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة . هدفت الدراسة إلى وضع إطار فكري لشرح وتفسير المتغيرات أو العوامل المؤثرة على قياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة ، ثم قياس وتحليل هذه المتغيرات من خلال دراسة ميدانية، مع بيان النموذج المقترح لقياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة . اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك متغيرات لها تأثير على قياس جودة الأداء المهني في المراجعة، بعض هذه المتغيرات خاصة بمؤسسات المحاسبة والمراجعة وهي حجم مكتب المراجعة ، تخصص مكتب المراجعة ، الاستقلال والخدمات الاستشارية ، قيود موازنة الوقت ، نوعية ومحتوى تقارير المراجعة ، ونموذج لقياس جودة الأداء المهني في المراجعة وضبطه . أوصت الدراسة بضرورة المحافظة على سمعة المكتب والشهرة من خلال زيادة الاستثمارات في الدورات التدريبية ونظم

([1]) سامي حسن على محمد ، **نموذج مقترح لقياس وضبط جودة الأداء االمهني في المراجعة** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة، رسالة دكتواره غير منشورة ، 2003م) .

التشغيل الحديثة ، والاهتمام بنوع العلاقة بين العميل ومؤسسة المراجعة، وكفاءة ونزاهة إدارة العميل ، وضرورة تطوير منهج التعليم المحاسبي الجامعي في مادة المراجعة ليحتوي على استخدام الاستراتيجيات الحديثة وتنفيذ عملية المراجعة .

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت العوامل المؤثرة على قياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة . وتختلف دراستي عنها في أنها تتناول أثر جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

22. دراسة ، Firth M. and Tan L., 2003

(The Effects of Industry Specialization on Audit Quality: An Examination Using Bid Ask Spreads)[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر فهم مراجع الحسابات لطبيعة النشاط على مستوى جودة عملية المراجعة وربطت ذلك بالتخصص القطاعي لمراجع الحسابات على اعتبار أن التخصص في نشاط معين يعطي مراجع الحسابات فرصة أكبر لمعرفة طبيعة نشاط عمله من غير المتخصصين . تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اتساق المعلومات المحاسبية في أسواق الأوراق المالية . تكمن أهمية الدراسة من أن تخصص المراجعة الخارجية يقلل مخاطر عدم تناسق المعلومات المحاسبية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الشركات التي تم مراجعتها بواسطة مراجع متخصص في النشاط لديها مستوى منخفض من عدم تناسق المعلومات عن تلك التي تم مراجعتها من غير المتخصص، وعملية المراجعة الخارجية تخفض مخاطر المعلومات المحاسبية . أوصت الدراسة بضرورة تخصص المراجعين في طبيعة النشاط للحد من عدم تناسق المعلومات المحاسبية .

يتضح للباحث بأن الدراسة سعت الى معرفة تخصص المراجع الخارجي في طبيعة النشاط على جودة المعلومات المحاسبية . وتختلف دراستي عنها في أنها ، تركز على معرفة أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

23. دراسة ، توفيق محمد الشحات ، 2003م ، (دراسة تحليلية لاستخدام المعلومات المحاسبية في تطوير كفاءة الاسواق المالية) [2]

هدفت الدراسة الى التعرف على المعلومات المحاسبية التي تؤثر في الطلب على الاسهم لالزام الشركات بالافصاح عنها بصفة دورية لتدعيم كفاءة الاسواق المالية . تمثلت مشكلة الدراسة في قلة مصادر المعلومات المحاسبية للمستثمرين مما ادى الى تدني كفاءة اسواق الاوراق المالية ، وعدم اقبال على التعامل في الاوراق المالية . ظهرت أهمية الدراسة من خلال زيادة عدد الشركات المساهمة

([1]) Firth M. and Tan L., **The Effects of Industry Specialization on Audit Quality: An Examination Using Bid Ask Spreads**, (Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.23, No.1, 2003). p.p 54 – 93 .

([2]) توفيق محمد الشحات ، **دراسة تحليلية لاستخدام المعلومات المحاسبية في تطوير كفاءة سوق الاوراق المالية** ، (عمان : جامعة الشرق الاوسط ، كلية ادارة الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م) .

كاتجاه جديد لادارة الموارد الاقتصادية ، وهذا يزيد من حجم تداول الاسهم الخاصة بتلك الشركات في السوق . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، واستخدام استمارة الاستبانة . توصلت الدراسة الى نتائج منها ، أن معلومات التقارير المالية لها منفعة اقتصادية لدى المستثمرين ويمكن الاعتماد عليها في ترشيد قرارات الاستثمار في الاوراق المالية ، وان العزوف عن الاستثمار في الاوراق المالية سببه نقص المعلومات المحاسبية .اوصت الدراسة بضرورة الافصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالاداء المستقبلي والمؤشرات المستخدمة في التنبؤ بعوائد الاستثمار، والاهتمام بالقوائم والتقاريرالمالية كاحد المصادر الرئيسية للحصول على المعلومات المحاسبية .

يتضح للباحث بان الدراسة سعت الى توفير المعلومات المحاسبية لرفع كفاءة اسواق الاوراق المالية، واختلفت دراستي عنها في انها تناولت دور محددات جودة المراجعة الخارجية في كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية .

24. دراسة ، د. طارق محمد حسنين ، د. احمد سباعي قطب ، 2003م ، (دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في مصداقية تقرير المراجع المستقل عن القوائم المالية للشركات، وجودة مخرجات عملية الرقابة الخارجية على الحسابات وذلك نتيجة إنهيار بعض الشركات الأمريكية ذات الثقل الاقتصادي الكبير ، وارتباط هذا الإنهيار بأخطاء أو غش في حسابات تلك الشركات. هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية لتقييم جودة عملية الرقابة الخارجية على الحسابات، والتعرف على دور المنظمات المهنية والجهات ذات الصلة في إصدار ارشادات أو معايير مهنية تتعلق بعملية فحص جودة عملية المراجعة. تكمن اهمية الدراسة في أنها تسعى إلى تحديد إطار واضح وشامل لقياس جودة المراجعة الخارجية لاضفاءمزيداً من الثقة والمصداقية لتقرير مراقب الحسابات من اجل تطوير مهنة المراجعة بما يمكنها من مواجهة التحديات المعاصرة والتطورات المتلاحقة في مجال الأعمال والاقتصاد. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود إطار شامل للعوامل التي تؤثر في جودة عملية المراجعة الخارجية وهي خمس مجموعات تشمل عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة ، وعوامل مرتبطة بالعميل ، وعوامل مرتبطة بعملية المراجعة وعوامل مرتبطة بالمنظمات المهنية ، وعوامل مرتبطة بمستخدمي القوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة تدعيم دور المنظمات المهنية في التحقق من جودة عمل مكاتب أو شركات المراجعة ، ضرورة التزام المراجعين بالسعي المستمر نحو تطوير ادائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز اعمالهم ووضع برامج مستمرة للعاملين بمكتب المراجعة لتحسين مستوى أدائهم وتطويره حتى يتلاءم مع التطورات المستمرة في مجال المال والأعمال .

([1]) طارق محمد حسنين ، د. أحمد سباعي قطب ، **دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، جهاز الدراسات العليا والبحوث ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 60 ، 2003م) ، ص ص 356 - 391.

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة سعت إلى دراسة العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية، والمتغيرات التي تؤثر فيها، وانها تختلف عن دراستي بأنها لم تتناول أثر عوامل جودة المراجة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

25. دراسة ، محمد حسن عبد الغافر صقر ، 2004م ، (المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإدارة العليا في مؤسسة الميمنة تتجاهل التقارير المالية عند اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية مما أدى إلى اتخاذ قرارات خاطئة. هدفت الدراسة إلى تقويم المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية عند الحاجة للتمويل والاستثمار. تكمن أهمية الدراسة بتناولها المفاهيم الأساسية للإدارة المالية، وأهمية التقارير المالية، والأساليب المتعلقة في فهم البيانات. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي ، وباستخدام استمارة الإستبانة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هنالك شروط يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتكون فاعلة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية، ولم تعد مهمة المحاسبة مجرد تسجيل للعمليات المالية بهدف إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية لتحدد للإدارة نتائج الأعمال وعكس الموقف المالي للمنشأة بل تبلورت لتساعد الإدارة بمهامها الرئيسية وخصوصاً التمويلية والاستثمارية منها وذلك عن طريق عرض البيانات التحليلية بشرح مدلولها وعلاقتها بالخطط الموضوعة . أوصت الدراسة بالاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة مع ضرورة الالتزام باللوائح التي تنظم المهنة عند إعداد القوائم المالية. وقيام المؤسسة بنشر ملخصات ترفق مع القوائم المالية تتضمن أهم المعلومات المحاسبية التي تساعد الإدارة في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية.

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار، وتختلف دراستي عنها بأنها تبين دور محددات جودة المراجعة الخارجية في كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

26. دراسة ، Lawrence J., et, al., 2004

(Auditor Industry Specialization and Auditor Reporting)[2]

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تركز سوق مهنة المراجعة بالنسبة للمراجعين المتخصصين في النشاط على جودة عملية المراجعة . تمثلت مشكلة الدراسة في تحفظ مراجعي الحسابات بشأن الاستمرارية لقياس جودة عملية المراجعة . استخدمت الدراسة مقياسين للتخصص الصناعي القطاعي هما حصة مشاركة مراجعي الحسابات في النشاط، ومحفظة الأوراق المالية لنشاط التخصص ومدى ارتباطهما بتحفظات الاستمرارية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود فوائد لتركيز النشاط لدى مراجع

([1]) محمد حسن عبد الغافر صقر ، **المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م).

([2]) Lawrence J., et, al. **Auditor Industry Specialization and Auditor Reporting**, (London: Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 24, 2004, P P 71 – 105.

الحسابات في جودة مراجعة ، وأن زيادة اتعاب المراجعة يؤثر في جودتها . أوصت الدراسة بضرورة التخصص في نشاط العميل ، وتحديد أتعاب المراجعة بواسطة لجنة المراجعة.

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت دور تخصص المراجع في طبيعة نشاط العميل على جودة عملية المراجعة. وتختلف دراستي عنها بأنها تسعى إلى قياس أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

27. دراسة ، ريمون ميلاد فؤاد ، 2004م ، (جودة المراجعة وانعكاساتها على استبدال مراجعي الحسابات في مصر) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى انعكاس توافر مقومات جودة المراجعة على قيام منشآت الأعمال باستبدال مراجعي الحسابات الحاليين بآخرين ، وذلك بالتطبيق على الواقع العملي لبيئة المراجعة المصرية . هدفت الدراسة إلى معرفة أثر توافر مقومات جودة المراجعة على قيام منشآت الأعمال باستبدال مراجعي حساباتها. ظهرت أهمية الدراسة من خلال اهتمام تنظيم مهنة المراجعة بجودة المراجعة ، وتحديد الأسباب التي تدعو الشركات لاستبدال مراجعيها . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، لم يتم التوصل إلى تعريف واضح ومتفق عليه لجودة المراجعة نظراً لعدم وجود حدود أو ضوابط واضحة لجودة المراجعة، هناك العديد من مقومات جودة المراجعة والتي يتربط بعضها بمكاتب المراجعة ، والآخر بالفريق الذي قام بمهمة المراجعة . أوصت الدراسة بإعطاء مزيد من الاهتمام من جانب الباحثين والمنظمات المهنية لتحديد مفهوم جودة المراجعة ومقوماتها.

يتضح للباحث بأن الدراسة ركزت على أثر استبدال مراجعي الحسابات على جودة المراجعة في جمهورية مصر العربية ، واختلفت دراستي عنها بأنها تبين أثر جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

28. دراسة ، د. محمد احمد ابراهيم ، 2005م ، (دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية) [2]

هدفت الدراسة إلى تطبيق آليات حوكمة الشركات ومساهمتها في تحقيق جودة التقارير المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها ، خاصة حقوق المستثمرين الحاليين كما ادى إلى فقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات. تكمن أهمية الدراسة من خلال اهتمامها بحوكمة الشركات لتحقيق مفهوم جودة المعلومات المحاسبية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود ارتباط معنوي بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، كما

([1]) ريمون ميلاد فؤاد ، **جودة المراجعة وانعكاساتها على استبدال مراجعي الحسابات في مصر** ، (مصر : جامعة الزقازيق ، فرع بنها، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م).

([2]) د. محمد أحمد ابراهيم ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية** (القاهرة : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ، 2005م) ، ص ص725 – 769 .

أن هناك ارتباط معنوي بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية . أوصت الدراسة بضرورة تطبيق آليات حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية لرفع كفاءة الأسواق المالية.

يتضح للباحث بأن الدراسة تطرقت إلى دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لتنشيط حركة أسواق الأوراق المالية ، اختلفت دراستي عنها في أنها تسعى إلى قياس أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

29. دراسة ، احمد أنيس أحمد، 2005م ، (العلاقة بين المسئولية القانونية لمراجعي الحسابات وجودة عملية المراجعة وقرارات مستخدمي القوائم المالية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد العوامل التي تحول دون تفعيل المسئولية القانونية لمراجعي الحسابات في مصر، واختبار العلاقة بين القواعد البديلة المنظمة للمسئولية المدنية لمراجعي الحسابات وكل من مستوى جودة المراجعة وحجم الاستثمار في منشآت الأعمال وصولاً إلى اقتراح ملامح نظام المسئولية المدنية لمراجعي الحسابات الملائم لبيئة الأعمال المصرية . هدفت الدراسة في تحديد ملامح نظام المسئولية القانونية والمدنية لمراجعي الحسابات الخارجيين الذي يلائم بيئة الأعمال المصرية . انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، عدم وعي مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية بأبعاد المسئولية القانونية المدنية لمراجعي الحسابات كما تنص عليه التشريعات المصرية، وجود علاقة عكسية بين مستوى مسئوليته عن سداد مبالغ التعويض المستحقة عن المدعى عليهم المعسرين ومستوى جودة المراجعة ، وعلى النقيض من ذلك تكون العلاقة طردية بين مستوى مسئولية المراجع وحجم الاستثمار في منشآت الأعمال بواسطة مستخدمي القوائم المالية . أوصت الدراسة بضرورة قيام السلطة التنفيذية (وزارة العدل) باتخاذ ما يكفل تسهيل إجراءات التقاضي في المحاكم المصرية وسرعة الفصل في المنازعات ، زيادة الوعي الاستثماري لدى جمهور المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية ، إعلام مستخدمي القوائم المالية بطبيعة وأبعاد المسئولية المدنية لمراجعي الحسابات فضلاً عن تدعيم ممارستها لدور رقابي أكثر فعالية على جودة التقرير ، والإفصاح المالي لشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية، مع زيادة اختصاصاتها المقررة.

يتضح للباحث بأن الدراسة حددت ملامح المسئولية القانونية المدنية لمراجعي الحسابات الملائمة لبيئة الأعمال المصرية وتأثيرها على جودة عملية المراجعة وقرارات المستخدمين . وتختلف دراستي عنها في أنها تسعى إلى معرفة تأثير جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لتوجيه القرارات الاستثمارية في بيئة الأعمال السودانية.

([1]) أحمد انيس احمد، **العلاقة بين المسئولية القانونية لمراجعي الحسابات وجودة عملية المراجعة وقرارات مستخدمي القوائم المالية**، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2005م).

30. دراسة ، عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا، 2005م ، (أهمية دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أهمية دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية الصناعية بالسعودية . هدفت الدراسة إلى وضع إطار علمي لمفهوم وطبيعة القرارات الاستثمارية ، ودور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في المشروعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية . ظهرت أهمية الدراسة في حاجة المشروعات الصناعية السعودية المتزايدة إلى هذا النوع من الدراسات التي تبين المنهج العلمي والمنهج العملي لترشيد قرارات الاستثمار من حيث الإنشاء والتوسع ، أو الإحلال في الطاقات الإنتاجية، وإمكانية الحد من وجود طاقات إنتاجية عاطلة غير مستغلة في المشروعات الصناعية السعودية . استخدمت الدراسة المنهج الاستدلالي الاستنباطي، الاستقرائي ، والمنهج التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، إدراك المستثمرين أهمية البيانات والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية لدراسة السوق في المشروعات الصناعية السعودية ، تساهم المعلومات المحاسبية في تحديد حجم الطلب الداخلي والخارجي للمنتج وبالتالي تحديد الطاقة الإنتاجية . أوصت الدراسة بضرورة عقد دورات وندوات بصفة دورية لرجال الأعمال والعاملين بمجال المحاسبة والمراجعة والباحثين الاقتصاديين لتوضيح دور أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ظهور الفرص الاستثمارية ، ضرورة نشر قوائم مالية لكل مشروع استثماري وفق معيار العرض والإفصاح ، ضرورة إلزام الشركات بنشر تقارير مالية دورية وفق معايير المحاسبة الدولية.

يرى الباحث أن الدراسة بينت خصائص البيانات والمعلومات المحاسبية تأثيرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية. وتختلف دراستي عنها بأنها تبين أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لتوجيه قرارات الاستثمار.

31. دراسة ، د. محمد عبد الله محمد، 2006م ، (أثر مخاطر تحريف القوائم المالية على جودة المراجعة التشغيلية في ظل ضغط موازنة وقت عملية المراجعة) [2]

هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار المشتركة للمتغيرات المرتبطة بكل من ضبط موازنة الوقت ومخاطر تحريف القوائم المالية على جودة المراجعة. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد أثر ضغط موازنة الوقت على جودة المراجعة ، وتضيق فجوة المسؤولية ، واثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية . ظهرت أهمية الدراسة من أن مهنة المراجعة ، والمجتمع ، ومستخدمي المعلومات المحاسبية تهتم بموازنة الوقت وتأثيره على جودة المراجعة . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، والوصفي ،

([1]) عبد الشكور عبد الرحمن الفرا ، **أهمية دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2005م) .

([2]) د. محمد عبد الله محمد ، **اثر مخاطر تحريف القوائم المالية على جودة المراجعة التشغيلية في ظل ضغط موازنة وقت عملية المراجعة** ، (القاهرة : جامعة بني سويف ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الثاني ، 2006م) . ص ص 206 – 237.

وباستخدام استمارة الإستبانة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تمثل جودة المراجعة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وبصفة خاصة المستثمرين ، وجود اختلافات في مستوى جودة المراجعة المنخفضة مرتبطة بوجود تحريف في القوائم المالية . أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في وضع الحدود الفاصلة بين مسئولية مراجع الحسابات ومسئولية الإدارة ، ضرورة توصيل المعلومات الخاصة بالتلاعب للأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية .

يتضح للباحث بأن الدراسة حددت مخاطر تحريف القوائم المالية على جودة المراجعة في ظل ضغط موازنة وقت عملية المراجعة ، وتختلف دراستي عنها في أنها ، تسعى إلى معرفة أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على مستخدمي المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية .

32. دراسة ، يوسف أحمد حمزة يوسف، 2007م ، (اثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد طبيعة ومفاهيم المعايير المحاسبية ، ومدى استنادها على إطار فكري يؤثر في عملية قياس وعرض بيانات القوائم المالية ، ومدى إلمام وتطبيق المنشآت السودانية لمعايير المحاسبة والمراجعة . هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة على جودة المعلومات المحاسبية . ظهرت أهمية الدراسة من خلال اهتمام مهنة المحاسبة والمراجعة بموضوع جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستنباطي ، الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، ربط المعايير المحاسبية بالإطار الفكري للمحاسبة يؤدي إلى سلامة قياس وعرض القوائم المالية ، وأن تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية ، وأن الثبات والاستمرار في تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة يؤدي إلى اتخاذ قرارات رشيدة . أوصت الدراسة بضرورة إنشاء هيئة قومية مستقلة عن تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان ، إصدار معايير محاسبية تناسب البيئة السودانية ، إلزام كافة المنشآت المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام .

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية، ومدى التزام المنشآت السودانية بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة وأثرها على نوعية وجودة المعلومات المحاسبية . وتختلف دراستي بأنها تسعى إلى قياس أثر جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

33. دراسة د. محي الدين حمزة ، 2007م ، (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية) [2]

([1]) يوسف أحمد حمزة يوسف ، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).

([2]) د. محي الدين حمزة ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية** ، (دمشق : جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007م) . ص ص 53– 88.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي ، ومعرفة مدى الاتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الافصاح عنها من قبل هذه الشركات . تمثلت مشكلة الدراسة في قياس مدى جودة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات اصدار الاوراق المالية وتداولها وفقاً لاحتياجات وسلوك المستثمرين . ظهرت اهمية الدراسة في تخفيض حدة المخاطر المصاحبة لقرارات الاستثمار في الاوراق المالية لسوق عمان المالي من خلال ربط مراحل اتخاذ القرارات بشفافية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية ومدى توافرها وسهولة فهمها من قبل المستثمرين . استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي ، والتحليل الكمي لنوعية التقاريرالمالية للشركات المدرجة بسوق عمان المالي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود تباين بين هذه الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ، وفي نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة . اوصت الدراسة بضرورة الافصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرار الاستثمار في سوق عمان المالي ، وضرورة اتساق وتجانس التقارير المحاسبية التي تنتج هذه المعلومات في هذه الشركات .

يتضح للباحث بأن الدراسة بينت كيفية تحديد منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي لترشيد قرارات الاستثمار . وتختلف دراستي عنها بأنها تسعى إلى قياس محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة لمستخدمي القوائم المالية على كفاءة المعلومات المحاسبية.

34. دراسة ، خالد سعيد بركات ، 2007م ، (حجم مكتب المراجعة والعلاقة المدركة بين خصائص المراجع الخارجي وجودة المراجعة في السوق المصري) [1]

هدفت الدراسة إلى قياس عدد عملاء مكتب المراجعة كمتغير يستعين به المستخدم في الحكم على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية استخدام حجم المراجع كمتغير ينوب عن جودة المراجعة. ظهرت اهمية الدراسة من خلال اهتمام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة ، والقائمة على التخطيط ورسم السياسات في مصر بجودة المراجعة لتأثيرها على ثقة المستخدمين في القوائم المالية المنشورة . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، واستخدام استمارة الاستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن ارتباط مكتب المراجعة باحد مكاتب المراجعة العالمية وعراقة مكتب المراجعة تؤثر على جودة المراجعة . أوصت الدراسة بضرورة ارتباط مكتب المراجعة بأحد المكاتب العالمية ، والإهتمام بعراقة مكتب المراجعة.

([1]) د. خالد سعيد بركات ، **حجم مكتب المراجعة والعلاقة المدركة بين خصائص المراجع الخارجي وجودة المراجعة في السوق المصري – دراسة ميدانية** (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 29 ، العدد الأول ، 2007م)، ص ص 189- 227 .

يتضح للباحث بان الدراسة ركزت على حجم مكتب المراجعة لقياس جودة المراجعة ، واختلفت دراستي عنها في أنها ، تسعى إلى قياس محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

35. دراسة ، عبده علي شلبي ، 2008م ، (أثر الخبرة المهنية للمراجع الخارجي على جودة المراجعة بجمهورية مصر العربية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود اطار واضح يحكم متطلبات الخبرة المهنية في قياس جودة المراجعة. هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الخبرة المهنية على جودة المراجعة . تكمن أهمية الدراسة بأن مهنة المراجعة في مصر تعمل في بيئة تنافسية بما يتطلب الارتقاء بجودة المراجعة . استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن الخبرة المهنية للمراجع الخارجي تؤثر إيجاباً على جودة المراجعة ، والتخصص الدقيق للمراجع الخارجي في نشاط العميل يسهم في تحسين جودة المراجعة. أوصت الدراسة بضرورة وضع معيار للتعليم المهني المستمر ، وضرورة التخصص في نشاط العميل.

يتضح للباحث بأن الدراسة ركزت على أثر الخبرة المهنية في تحقيق جودة المراجعة ، واختلفت دراستي عنها في أنها تسعى إلى قياس محددات جودة المراجعة الخارجية وتأثيرها على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

36. دراسة ، عبد السلام سليمان قاسم الأهدل ، 2008م ، (العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية) [2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم جودة المراجعة والعوامل المؤثرة عليها ، ووسائل تحسين جودة المراجعة من وجهة نظر الأطراف المهتمة بعملية المراجعة في الجمهورية اليمنية . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية ونوع الأثر ، والأهمية النسبية لكل عامل من وجهة نظر الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة . استمدت الدراسة أهميتها من خلال تحديد مفهوم جودة المراجعة والعوامل المؤثرة عليها من وجهة نظر المراجعين ومعدي ومستخدمي القوائم المالية بهدف التعرف على هذه العوامل . انتهجت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي ، الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن جميع الأطراف المهتمة بعملية المراجعة توافق على أن العوامل محل الدراسة تؤثر على جودة المراجعة ، وأن خبرة فريق عمل المراجعة من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ، وأن الإلتزام بالمعايير المهنية في المرتبة الأولى من حيث التأثير على جودة المراجعة . أوصت الدراسة بضرورة

([1]) عبده علي شلبي ، **أثر الخبرة المهنية للمراجع الخارجي على جودة المراجعة بجمهورية مصر العربية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م) .

([2]) عبد السلام سليمان قاسم الأهدل ، **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية - دراسة نظرية ميدانية**، (مصر : جامعة أسيوط ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م).

إصدار معايير مهنية ومعايير للرقابة على جودة المراجعة في الجمهورية اليمنية ، والعمل على توعية المستخدمين بأهمية جودة المراجعة . وإلزام شركات المساهمة بتشكيل لجان مراجعة .

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت العوامل المؤثرة على جودة المراجعة في الجمهورية اليمنية وتأثيرها على الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة ، وتختلف دراستي عنها بأنها ، تتناول محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

37. دراسة ، سامح محمد رضا رياض ، 2008م ، (دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتيالية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد دور المراجعة الخارجية في كشف الممارسات الاحتيالية للمحاسبة والتي تتم بواسطة تعدد بدائل القياس المحاسبي المضمنة في المعايير المحاسبية المصدرة، والمؤشرات والنسب المالية لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية أحد أساليب المراجعة الخارجية للكشف عنها . هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم وأهداف وطرق الممارسات الاحتيالية للمحاسبة واستخدام الإجراءات التحليلية في كشف تلك الممارسات لزيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية وتحسين جودة تقاريرها ، تكمن أهمية الدراسة في أنها تحدد الأساليب والمعايير المثلى لاستخدامها من قبل المراجع لكشف الممارسات الاحتيالية للمحاسبة . انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي ، والاستقرائي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن التطورات الاقتصادية أدت إلى إصدار معايير محاسبية تتضمن تعدد بدائل القياس المحاسبي لنفس المشكلة ، تمثل أهداف الممارسات الاحتيالية للمحاسبة في تحقيق أهداف إدارة المنشأة والتلاعب في القوائم المالية ، أن استخدام المؤشرات والنسب المالية لصافي التدفق النقدي التشغيلي يساهم في كشف الممارسات الاحتيالية للمحاسبة ومن ثم زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية وتحسين جودة تقريرها وبالتالي تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية والمراجعين . أوصت الدراسة بضرورة استخدام مؤشرات التدفق النقدي التشغيلي ، وصافي النقدية الزائدة خلال مرحلة تخطيط عملية المراجعة للكشف المبكر عن ممارسات المحاسبة الاحتيالية.

يتضح للباحث بأن الدراسة ركزت على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة للتلاعب في القوائم المالية، والكشف عنها بواسطة المراجع الخارجي باستخدام النسب المالية للتدفق النقدي التشغيلي، وتختلف دراستي عنها بأنها ، تسعى إلى أثر قياس محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على كفاءة المعلومات المحاسبية.

38. دراسة ، محمد بهاء الدين إبراهيم ، 2008م ، (مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية) [1]

([1]) سامح محمد رضا رياض ، **دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتيالية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأمريكية والمصرية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2008م).

هدفت الدراسة إلى وضع مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على جودة الأداء المهني للمراجعة ، وتأصيل علمي لمفهوم جودة الأداء المهني وإجراء دراسة تطبيقية لاختبار تأثير المتغيرات المقترحة على قياس جودة الأداء المهني في مكاتب المراجعة في جمهورية مصر العربية . تكمن أهمية الدراسة في الحاجة لوضع مدخل مقترح لتحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على جودة الأداء المهني لمهنة المراجعة الخارجية ورفع مستواها في ظل حدة المنافسة بين مكاتب المراجعة . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد المتغيرات الخاصة بمكاتب المراجعة التي تؤثر على جودة الأداء المهني للمراجعة . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي واستخدام استمارة الإستبانة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هنالك متغيرات خاصة بمكتب المراجعة تؤثر على قياس جودة الأداء المهني للمراجعة ، ومتغيرات خاصة بالمنشأة محل المراجعة تؤثر على جودة الأداء المهني للمراجعة . أوصت الدراسة على المراجع القانوني بذل قصارى جهده في اكتشاف التصرفات غير القانونية وتحديد أثرها على القوائم المالية .

يتضح للباحث بأن الدراسة ركزت على إيجاد مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على جودة الأداء المهني للمراجعة وتختلف دراستي عنها بأنها ، تتناول أثر جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

39. دراسة ، د. سمير كامل محمد عيسى ، 2008م ، (أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح)[2]

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم جودة عملية المراجعة، وتقييم مدى سلامة حجم منشأة المراجعة، وبيان دور جودة المراجعة الخارجية في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المصري. تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية الكشف عن إدارة عمليات الأرباح . ظهرت أهمية الدراسة من أن ممارسات إدارة الأرباح من الإدارة تضعف ثقة المستثمرين في القوائم المالية وتعوق التدفق الكفء لرأس المال في الأسواق المالية . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدام استمارة الإستبانة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود علاقة إيجابية بين تأهيل المراجع الخارجي ، حجم منشأة المراجعة ، استقلال المراجع الخارجي وموضوعيته وجودة المراجعة الخارجية ، وهناك علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح. أوصت الدراسة بضرورة مراجعة أداء المراجعين للحد من سلوك عمليات إدارة الأرباح ، وزيادة تأهيل المراجعين لرفع مهاراتهم بالتركيز على التدريب العملي في مجالات التخصص بغرض تكوين خبراء في الصناعة.

([1]) محمد بهاء الدين إبراهيم ، **مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية** ، (القاهرة: جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الثاني ، 2008م). ص ص 149 – 239 .

([2]) د. سمير كامل محمد عيسى ، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة التجارة للبحوث العلمية ، العدد (2) ، المجلد 45 ، 2008م) ، ص ص 1 – 37.

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت تأثير جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح وتختلف دراستي عنها بأنها تبين أثر قياس محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

40. دراسة ، حسان محمد عبد الله يوسف ، 2008م ، (أثر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار) [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة مجال المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية التي تضمنتها التقارير المالية وتأثيرها في صنع وترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية السودانية ، وصياغة إطار مفاهيمي لطبيعة القرارات الاستثمارية. تكمن أهمية الدراسة في أنها تناولت الاستخدام الأمثل والفعال للمعلومات المحاسبية لمساعدة الإدارة في ترشيد القرارات الاستثمارية ، ورفع وعي صانعي القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية السودانية . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد اعتماد إدارات المصارف التجارية السودانية على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، ومدى مساهمة المعلومات المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار في المصارف التجارية السودانية . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدام استمارة الاستبانة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك مؤشر يربط بين المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار ، وأن الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية تساهم في ترشيد قرارات الاستثمار. اوصت الدراسة بضرورة نشر القوائم المالية وفق متطلبات معيار العرض والإفصاح، وضرورة استخدام التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية.

يتضح للباحث بأن الدراسة بينت أثر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في البنوك التجارية السودانية . وتختلف دراستي عنها بأنها تتناول أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية.

41. دراسة ، حمدي محمد إبراهيم ، 2008م ، (دراسة تحليلية لتحديد مدى العلاقة بين حجم وجودة أداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي لمراجعة القرناء) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم قيام المنظمات المهنية في جمهورية مصر العربية بالدور المنوط بها تجاه الإشراف والرقابة على مكاتب المحاسبة القانونية ، وعدم تطبيقها لأسلوب مراجعة القرناء المطبقة بواسطة المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على المكاتب الأعضاء بالمجمع. تكمن أهمية الدراسة في أن حجم مكتب المراجعة من العوامل المؤثرة على جودة أداء مكتب المراجعة ، وأن الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب المراجعة يقدم تبرير مناسب لمراجعة القرناء Peer Review . هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين حجم مكتب المراجعة في ظل التقييم الذاتي لمراجعة القرناء

([1]) حسان محمد عبد الله يوسف ، **أثر المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية السودانية ،** (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م) .

([2]) حمدي محمد إبراهيم، **دراسة تحليلية لتحديد مدى العلاقة بين حجم وجودة أداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي لمراجعة القرناء،** (القاهرة : جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، مجلة المال والتجارة ، العدد 484 ، أغسطس، 2008م) ، ص ص 22 – 58.

ممثلة في عدد الشركات وعدد المحاسبين والمراجعين القانونيين وبين جودة أداء مكتب المراجعة . استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي ، والاستنباطي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، جودة تنفيذ العمل الميداني، التأهيل العلمي والعملي للمراجع، الالتزام بالقوانين والتشريعات السارية يؤثر في جودة أداء مكتب المراجعة . لا يوجد إلزام بتطبيق نظام الرقابة على جودة أداء مكاتب المراجعة في جمهورية مصر العربية سواء من المنظمات المهنية أو التشريعية أو الحكومية. أوصت الدراسة بضرورة التخصص الصناعي لمكتب المراجعة ، إصدار معيار مصري يوضح دور مراجعة النظير في تحسين أداء مكاتب المراجعة، وإلزام مكاتب المحاسبة والمراجعة بالمعيار .

يتضح للباحث بأن الدراسة بينت أثر مراجعة النظير على تحسين جودة أداء مكتب المراجعة . وتختلف دراستي عنها بأنها ، تسعى إلى بيان اثر جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

42. دراسة ، صالح حامد علي آدم، 2009م ، (اثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية)[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير وانعكاسات نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية من خلال التعرف على النماذج التي أسهم بها الفكر المحاسبي في مجال القياس المحاسبي المستخدمة في إعداد البيانات المالية ، وتوضيح أثر تعدد هذه النماذج على جودة المعلومات المحاسبية ، ومصداقيتها لترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في أن تعدد نماذج القياس المحاسبي يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ، ومصداقيتها لترشيد قرارات الاستثمار ، ويؤثر على إمكانية المقارنة بين البدائل الاستثمارية . ظهرت أهمية الدراسة من خلال حاجة سوق الخرطوم للأوراق المالية إلى هذا النوع من الدراسات والبحوث العلمية ، والتي توضح مدى تأثير تعدد نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات المستثمرين في الأوراق المالية . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، الاستنباطي ، الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تعدد نماذج القياس المحاسبي يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ، وعدم تجانس المعلومات المحاسبية ناتج عن تباين نماذج القياس المحاسبي . أوصت الدراسة بأنه على الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية إعداد قوائمها وتقاريرها المالية بنماذج موحدة لزيادة جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار ، وزيادة مصداقية المعلومات المحاسبية ، وإمكانية المقارنة بين البيانات المالية .

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت تعدد نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتختلف دراستي عنها في أنها تحدد أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

([1]) صالح حامد علي آدم ، **أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2009م) .

43. دراسة ، عارف محمود كامل عيسى ، 2009م (اثر جودة عملية المراجعة على قدرة الإدارة على التطويع المصطنع للأرباح) [1]

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر جودة عملية المراجعة على قدرة الإدارة على ممارسة التطويع المصطنع للأرباح في منظمات الأعمال المصرية في ظل عدم وجود قواعد للبيانات تتضمن توقعات وتنبؤات المحللين الماليين و مصادر أخرى للمعلومات بخلاف القوائم والتقارير المالية المنشورة . تمثلت مشكلة الدراسة في أن المراجعة الخارجية لا تقوم باكتشاف الممارسات الخاصة بتطويع الأرباح والتقرير عنها كمؤشر مبكر لتعرض الشركات لمشاكل مالية قد يؤدي بها إلى الإفلاس . انتهجت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستنباطي ، الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، يساهم مستوى الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسات التطويع المصطنع للأرباح . ويمكن للمراجع الحد من ممارسات التطويع المصطنع للأرباح في حالة الالتزام بالمعايير المهنية ، والمتابعة المستمرة للإصدارات المهنية الحديثة . أوصت الدراسة بضرورة تحجيم ظاهرة التطويع المصطنع للأرباح من خلال الحد من الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع لعميل المراجعة ، وإلزام الشركات المقيدة في البورصة بالإفصاح عن أكبر قدر ممكن من المعلومات وخصوصاً البنود الواردة في القوائم المالية والتي تم التوصل إليها من خلال التقديرات المحاسبية ، والأسس التي تم بناءً عليها إعداد تلك التقديرات وذلك لإضفاء المزيد من الشفافية على التقارير المالية .

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت أثر جودة المراجعة على قدرة الإدارة على التطويع المصطنع للأرباح في منظمات الأعمال المصرية من خلال مفهوم جودة المراجعة ودوافع الاهتمام بها ومؤشرات ممارسة التطويع المصطنع للأرباح، ودور المراجع تجاه تلك الممارسات ، وتختلف دراستي عنها في أنها تناولت دور محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

44. دراسة ، عبد الوهاب موسى الجعلي محمد، 2010م ، (أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية) [2]

هدفت الدراسة إلى بيان كيفية تطبيق آليات حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في الأسواق المالية ، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في أسواق الأوراق المالية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية . استمدت الدراسة أهميتها من خلال تطبيق حوكمة

([1]) عارف محمود كامل عيسى ، **أثر جودة عملية المراجعة على قدرة الإدارة على التطويع المصطنع للأرباح في منظمات الأعمال المصرية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م) .

([2]) عبد الوهاب موسى الجعلي محمد، **أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2010م).

الشـركات ، وتصـوير الممارسـة المحاسـبية والإفصـاح المحاسـبي لتحسـين جـودة المعلومـات المحاسبية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي ، واستخدام استمارة الإستبانة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن تطبيق حوكمة الشركات يساعد على وجود نظام محاسبي فاعل يراعي مصلحة كافة أصحاب المصالح ، وتتميز الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بمعلومات محاسبية أكثر جودة من الشركات التي لا تطبقها ، وأن الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية غير كافي لتطبيق حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بضرورة وضع دليل خاص بمعايير حوكمة الشركات في السودان يتفق مع البيئة السودانية ويحقق الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات ، وتعديل قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية ليواكب قواعد وآليات حوكمة الشركات .

يتضح للباحث بأن الدراسة حددت إمكانية تطبيق حوكمة الشركات من خلال دور الإفصاح المحاسبي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية ، وتختلف دراستي عنها بأنها ، تسعى إلى قياس أثر جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

45. دراسة ، طه حسين يوسف عبيد ، 2011م ، (أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية) [1]

هدفت الدراسة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية باستخدام الأساليب الكمية والوصفية لدراسة جدوى البدائل التي يعتريها الخطر أو عدم التأكد من تحقيق الفوائد المستهدفة . تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية عن مواجهة المخاطرة . استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي ، المقارن ، الاستنباطي ، والمنهج الوصفي . ظهرت أهمية الدراسة من خلال اهتمامها بالإفصاح المحاسبي عن التنبؤات المالية لإدارة الوحدات الاقتصادية وتحليله في إطار بيئة الاستثمار . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، ضعف كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية لمحدودية الإفصاح المحاسبي ، وعدم وجود تنبؤات مالية بالسوق، وغياب الوعي الاستثماري بسوق الخرطوم للأوراق المالية . أوصت الدراسة بضرورة تفعيل سوق الخرطوم للأوراق المالية، والتزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معايير محاسبية موحدة ، وتشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى نشر الوعي الاستثماري.

يتضح للباحث بأن الدراسة بينت انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية ، وانخفاض درجة الثقة لدى المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، وتختلف دراستي عنها بأنها تسعى إلى قياس أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار.

46. دراسة ، وليد محمد نور ، 2011م ، (الاتجاهات الحديثة للمعلومات المحاسبية ودورها في تقويم نظام الرقابة الداخلية ومدى تأثيرها على عمل المراجع الخارجي) [1]

([1]) طه حسين يوسف عبيد ، **أثر جودة المعلومات على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2011م) .

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية والمراجع الخارجي من خلال الربط بين الاتجاهات الحديثة للمعلومات المحاسبية . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية قياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على تقويم نظام الرقابة الداخلية وتأثير ذلك على عمل المراجع الخارجي . ظهرت أهمية الدراسة من خلال مساهمة المعلومات المحاسبية في تقويم نظام الرقابة الداخلية . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستنباطي ، الاستقرائي ، الوصفي ، ومنهج تحليل المحتوى . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، جودة المعلومات المحاسبية يساهم في تقويم نظام الرقابة الداخلية ، وجود نظام رقابة داخلية فعال يساعد المراجع الخارجي في عمله . أوصت الدراسة بضرورة التأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي المستقل لمواكبة التطورات الحديثة ، وتبني معايير خاصة لتقييم جودة الرقابة الداخلية في المنشآت السودانية.

يتضح للباحث بإن الدراسة تناولت الاتجاهات الحديثة للمعلومات المحاسبية وانعكاساتها على الرقابة الداخلية ومدى تأثيرها على عمل المراجع الخارجي . وتختلف دراستي عنها بأنها تسعى إلى معرفة أثر جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

47. دراسة ، عائدة عثمان عبد الله ، 2011م ، (دور جودة المراجعة في رفع كفاءة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحسين جودة الأداء في المراجعة ، وتأثير ذلك على فعالية الحوكمة لرفع مستوى كفاءة الأداء في مؤسسات التعليم العالي بالسودان . هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم الجودة في المراجعة وخصائصها وعلاقتها بحوكمة مؤسسات التعليم العالي في السودان . استمدت الدراسة أهميتها من خلال تطبيق الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المراجعة ، وأهمية الإفصاح والشفافية في زيادة كفاءة وفعالية الحوكمة . استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستنباطي ، الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن تطبيق حوكمة الشركات يحقق جودة المراجعة وأن كفاءة وفعالة الحوكمة المؤسسية يسهم في تقويم أداء مؤسسات التعليم العالي بالسودان ، وأن تكوين لجان المراجعة يؤثر على مصداقية التقارير المالية . أوصت الدراسة بضرورة إلزام مؤسسات التعليم العالي بتكوين لجان المراجعة والتأكيد على أهمية الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان.

يتضح للباحث بأن الدراسة بينت كيفية رفع كفاءة الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي من خلال تفعيل لجان المراجعة . وتختلف دراستي عنها في أنها ركزت على أثر جودة المراجعة الخارجية في كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

([1]) وليد عبد الله محمد نور ، **الاتجاهات الحديثة للمعلومات المحاسبية ودورها في تقويم نظام الرقابة الداخلية ومدى تأثيرها على عمل المراجع الخارجي** ، (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011م) .

([2]) عائدة عثمان عبد الله ، **دور جودة المراجعة في رفع كفاءة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير مباشرة ، 2011م).

48. دراسة ، د. علاَّم محمد موسى حمدان ، 2012م ، (أثر خصائص جودة المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي) [1]

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر حجم مكتب المراجعة ، الاتصال مع مكتب المراجعة العالمية ، وفترة الاحتفاظ بالعميل ، وأتعاب المراجعة ، والتخصص في صناعة العميل في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الصناعية . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد مدى مساهمة خصائص جودة المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية عن الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية . استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود أثر إيجابي لخصائص جودة المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي وهي حجم مكتب المراجعة والتخصص في صناعة العميل . أوصت الدراسة بضرورة تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في الأردن ، وإصدار مزيداً من القوانين والأنظمة التي تنظم عمل المراجعة ، وتشجيع شركات المراجعة على الاندماج من أجل زيادة كفاءتها .

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت الخصائص المحددة لجودة المراجعة وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية . وتختلف دراستي عنها في أنها تسعى إلى قياس أثر محددات جودة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.

49 . دراسة ، ياسر عبد الله محمد أحمد ، 2012م ، (أثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإئتمانية) [2]

هدفت الدراسة إلى بيان أثر معلومات القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية . تمثلت مشكلة الدراسة في أن المصارف التجارية لا تعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية ، وتحديد كيفية مدى تأثير القوائم المالية على القرارات الاستثمارية والائتمانية في القطاع المصرفي . ظهرت أهمية الدراسة من خلال تقييم دور المعلومات المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية ، وبيان أهمية القوائم المالية كأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستنباطي ، والاستقرائي ، واستخدام استمارة الاستبانة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، للمعلومات المحاسبية دور في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية ، تتوفر في المعلومات المحاسبية الخصائص والمتطلبات الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في قرار منح الائتمان . اوصت الدراسة بضرورة توفير أكبر قدر من المعلومات المحاسبية لمسئولي الاستثمار والائتمان مصادق عليها من قبل مكاتب المراجعة لإضفاء الثقة عليها ، واستخدام التحليل المالي في

([1]) علام محمد موسى حمدان ، **أثر خصائص جودة المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية** ، (الرياض : مجلة الإدارة العامة ، العدد 4 ، المجلد 52 ، 2012م) ، ص ص 589 - 613.

([2]) ياسر عبد الله محمد أحمد ، **أثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإئتمانية – دراسة تطبيقية على البنك الأهلي التجاري بالمملكة العربية السعودية** ، (الخرطوم : جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012م).

إتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية ، وتدريب وتأهيل الكوادر في قسم الاستثمار والائتمان بأساليب التحليل المالي .

يتضح للباحث بأن الدراسة ركزت على فاعلية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية في المصارف التجارية ، وتختلف دراستي عنها بأنها تسعى إلى معرفة أثر جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

50. دراسة ، عبد الكريم محمد علي الناصر ، 2012م ، (أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحسين كفاءة أداء المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية) [1]

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على إدراك العاملين في شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية ، ومدى توافر متطلباتها وتطبيق مبادئها في هذه الشركات والمكاتب بهدف تحسين كفاءة أداء المراجعة الخارجية . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة ، وأثر ذلك على كفاءة أداء المراجعة الخارجية . تكمن أهمية الدراسة من خلال التوجه نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة كفلسفة إدارية حديثة تعمل على تطوير وتحسين أداء المنظمات بشكل عام ، وإمكانية الاستفادة من تطبيق هذا المفهوم في ظل حدة المنافسة التي تواجهها هذه الشركات والمكاتب بالمعرفة التي تمكنهم من تطبيق هذا المفهوم . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستنباطي ، الاستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي ، واستخدام استمارة الإستبانة . توصلت إلى نتائج منها ، وجود حاجة لدى شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة ، وهنالك تأثير لإدراك العاملين في شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة على تحسين كفاءة أداء المراجعة الخارجية ، وأن التحسين والتطوير المستمر يسهم في تقويم أداء مكاتب المحاسبة والمراجعة ، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة من قبل الجهات الرسمية والنهوض بها ، والاهتمام بالمحاسبين والمراجعين ورفع مستواهم العلمي والمهني.

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحسين كفاءة أداء المراجعة الخارجية ، وتختلف دراستي عنها بأنها تتناول أثر محددات جودة المراجعة الخارجية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

51. دراسة ، رشا محمود سليم ابراهيم ، 2012م ، (نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تقرير مراقب الحسابات على قرارات الاستثمار) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية قياس اثر تقرير مراقب الحسابات على قرارات المستثمرين ، من حيث الاحتفاظ بحجم الاستثمارات في أسهم الشركة الحالية أم شراء مزيد من أسهم الشركة أو التخلص منها.

([1]) عبد الكريم محمد علي الناصر ، **أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحسين كفاءة أداء المراجعة الخارجية - دراسة ميدانية على شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2012م).

([2]) رشا محمود سليم ابراهيم ، **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تقرير مراقب الحسابات على قرارات الاستثمار – دراسة ميدانية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ادراك واستجابة المستثمرين للمعلومات الواردة بتقرير مراقب الحسابات ، ودرجة الثقة التي يعطونها المستثمرين للقوائم المالية المنشورة بناءاً على تقرير مراقب الحسابات عن صدقها وعدالتها. تكمن أهمية الدراسة من أن تقرير مراقب الحسابات له تأثير على قرارات المستثمرين ، ومهنة المراجعة ومدى وفائها بحاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستنباطي ، والاستقرائي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود علاقة معنوية بين تقرير مراقب الحسابات وقرارات الاستثمار ، وأن تقرير مراقب الحسابات المتحفظ له تأثير أكبر على قرارات الاستثمار من التقرير النظيف. أوصت الدراسة بضرورة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لتطوير تقرير المراجعة الخارجية بما يجعله اداة فاعلة للاتصال ، وتنفيذ برامج تدريبية مخصصة للمراجعين لتنمية مهارات الاتصال لديهم.

يتضح للباحث بأن الدراسة تناولت قياس أثر تقرير مراقب الحسابات على قرارات المستثمرين ، وانعكاس ذلك على مهنة المراجعة ، ومدى وفائها باحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وتختلف عنها دراستي بأنها ، تسعى إلى قياس اثر محددات جودة المراجعة الخارجية لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.

52. دراسة ، وليد خالد حميد العازمي ، 2012م ، (اثر مدقق الحسابات الخارجي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية قياس اثر كفاءة واستقلال مدقق الحسابات على خصائص جودة المعلومات المحاسبية . هدفت الدراسة الى التعرف على اثر كفاءة ، استقلال ، ونزاهة مدقق الحسابات الخارجي على مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي . ظهرت اهمية الدراسة من كونها تناولت كفاءة مدقق الحسابات الخارجي واثر ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، واستخدام استمارة الاستبانة . توصلت الدراسة الى نتائج منها ، أن الكفاءة ، الاستقلالية ، النزاهة ، الشفافية ، والالتزام بقواعد السلوك المهني يؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية . اوصت الدراسة بضرورة الالتزام بقواعد السلوك المهني ، وتاهيل وتدريب المدقق الخارجي .

يتضح للباحث أن الدراسة ركزت علي كفاءة ، واستقلال المدقق الخارجي، والتزامه بقواعد السلوك المهني لتحسين مصداقية المعلومات المحاسبية ، وتختلفت دراستي عنها بأنها ، تتناول تاثير محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

53. دراسة : نورهان محمد عبد الفتاح ، 2012م ، (تأثير جودة المراجعة على دقة التنبؤات بالارباح)[2]

([1]) وليد خالد حميد العازمي ، **اثر مدقق الحسابات الخارجي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي،** (عمان: جامعة الشرق الاوسط ، كلية ادارة الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م) .

([2]) نور هان محمد عبد الفتاح ، **تأثير جودة المراجعة على دقة التنبؤات بالارباح** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد العلاقة بين جودة المراجعة ودقة تنبؤات الارباح . هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم تنبؤات الارباح واهمية الافصاح عنها والعوامل المؤثرة فيها ، وبيان اثر جودة المراجعة على دقة تنبؤات الارباح . ظهرت اهمية الدراسة من خلال اهتمام شركات المساهمة بمراجعة تنبؤات الارباح بواسطة مراجعة عالية الجودة لتحقيق اكبر قدر من المنافع لهذه الشركات . استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، ان عوامل جودة المراجعة تؤثر على دقة تنبؤات الارباح ، وان الممارسات المحاسبية الخاطئة تؤثر سلباً على دقة تنبؤات الارباح . اوصت الدراسة بضرورة إعلام جميع اطراف بيئة المراجعة باهمية جودة المراجعة . والزام الشركات باعداد تنبؤات الارباح والافصاح عنها ضمن التقارير المالية السنوية .

يرى الباحث ان الدراسة بينت كيفية اعداد تنبؤات الارباح والافصاح عنها وتأثير جودة المراجعة على دقتها واختلفت دراستي عنها في انها تسعى إلى بيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار .

54. دراسة ، محمد اسحق عبد الرحمن ، 2013م ، (دور جودة المراجعة وحوكمة الشركات فى تقليل مخاطر الاستثمار فى أسواق الاوراق المالية) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اليقين الذى يحيط بنتائج الاحداث المستقبلية فى مجال الاستثمار فى الاوراق المالية . هدفت الدراسة الى بيان دور جودة المراجعة وحوكمة الشركات فى توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لترشيد قرارات الاستثمار، وتقليل المخاطرة فى اسواق الاوراق المالية . تكمن أهمية الدراسة من أن موضوع جودة المراجعة وحوكمة الشركات من الموضوعات التى تحظى بإهتمام واسع فى الاوساط الاكاديمية فى مجال المحاسبة والمراجعة ، ومن خلال توفير المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الإستثمار. أستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطى ، والوصفى التحليلى ، وإستخدام إستمارة الاستبانة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن جودة المراجعة تساعد فى الحد من مخاطر الإستثمار فى أسواق الاوراق المالية ، وأن لجنة المراجعة تؤثر فى مصداقية المعلومات المحاسبية . أوصت الدراسة بضرورة إلتزام المراجعين بجودة المراجعة لتقليل مخاطر الاستثمار فى الاوراق ، وتفعيل اليات حوكمة الشركات تجاه مخاطر الاستثمار في الاوراق المالية.

يتضح للباحث بأن الدراسة سعت الى بيان اهمية جودة المراجعة ، وتطبيق اليات حوكمة الشركات في تقليل مخاطرالاستثمار في الاوراق المالية ، وتختلف دراستي عنها بأنها ، تتناول دور محددات جودة المراجعة الخارجية في كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار.

55. دراسة : محمد سلامة عمارة ، 2014م ، (اثر جودة المراجعة الخارجية على تكلفة راس المال) [2]

([1]) محمد اسحق عبدالرحمن ، **دورجودة المراجعة وحوكمة الشركات في تقليل مخاطر الاستثمار في اسواق الاوراق المالية- دراسة ميدانية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2013م) .

([2]) محمد سلامة عمارة ، **أثر جودة المراجعة الخارجية على تكلفة راس المال – دراسة ميدانية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م) .

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد العلاقة بين حجم مكتب المراجعة ، خصائص المنشأة محل المراجعة وتكلفة راس المال . هدفت الدراسة إلى بيان اثر خصائص ومؤشرات جودة المراجعة على تخفيض مخاطر المعلومات واثر ذلك على تخفيض تكلفة راس المال ، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة وتعظيم القيمة السوقية للمنشأة . ظهرت اهمية الدراسة من خلال اهتمامها بجودة المراجعة الخارجية ودورها في تخفيض خطر المعلومات وتخفيض تكلفة راس المال . استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، إن جودة المراجعة الخارجية تخفض تكلفة راس المال ، وان حجم مكتب المراجعة يؤثر ايجاباً على تكلفة راس المال . اوصت الدراسة بضرورة تخصص مكتب المراجعة في النشاط ، وتخفيض مخاطر المعلومات والاهتمام بالرفع المالي .

يتضح للباحث ان الدراسة حددت اثر العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية على تحقيق مخاطر المعلومات وتأثيرها على تكلفة راس المال واختلفت دراستي عنها في انها تسعى إلى تحديد اثر محددات جودة المراجعة الخارجية على كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار .

56. دراسة: احمد عز الدين بيانوني ، 2015م ، (العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ومراجعة الجودة في منظمات الاعمال) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة واساليب مراجعة الجودة في منظمات الاعمال اليمنية . هدفت الدراسة إلى التعرف على وسائل تحسين جودة المراجعة ومقوماتها ، وبيان طرق مراجعة الجودة في منظمات الاعمال اليمنية . اكتسبت الدراسة اهميتها من خلال اهتمامها بالعوامل المؤثرة على جودة المراجعة ومراجعة الجودة في منظمات الاعمال . استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي ، الاستقرائي والوصفي التحليلي ، واستخدام استمارة الاستبانة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، ان العوامل المؤثرة على جودة المراجعة تختلف من بيئة لأخرى ، وجود قصور في التشريعات والقوانين التي تحكم مهنة المراجعة في الجمهورية اليمنية، وان سمعة المنظمة وشهرتها تؤثر ايجاباً على جودة المراجعة . اوصت الدراسة بضرورة وضع نصوص قانونية تلزم مكاتب المراجعة باتباع نظم الجودة ، وضرورة مراقبة جودة اداء منظمات الاعمال ، وعمل دورات لمكاتب المراجعة باهمية مراجعة الجودة .

يتضح للباحث ان الدراسة تعرضت إلى العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ومراجعة الجودة ودورها في تحسين جودة المراجعة في الجمهورية اليمنية ، وتختلف دراستي عنها بانها تسعى إلى بيان محددات جودة المراجعة الخارجية في كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار .

([1]) أحمد عز الدين بيانوني ، **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ومراجعة الجودة في منظمات الاعمال – دراسة ميدانية بالجمهورية اليمنية** ، (الخرطوم : جامعة ام درمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2015م).

الفصل الأول

الإطار النظري لجودة المراجعة الخارجية

للمراجعة الخارجية دوراً جوهرياً في الرقابة على سلوك الوكيل لإيجاد التوزان بين مصالح كافة الأطراف التي لها علاقة بنتائج عملية المراجعة الخارجية ، والتخفيف من حدة صراعات الوكالة . وتقوم بمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الحصول على بيانات مالية ومحاسبية عادلة لترشيد قراراتهم الاستثمارية والتمويلية . وتهتم المراجعة الخارجية أن تتم عملياتها بجودة عالية بما يحقق لها الحيادية ، وترغب الإدارة في اضفاء الثقة في القوائم المالية المعدة بواسطتها . ويحقق ذلك جودة المراجعة الخارجية بكفاءة وفعالية . ويعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم ، اهداف ، أهمية ومعايير المراجعة الخارجية

المبحث الثاني : مفاهيم ، أهداف ووسائل جودة المراجعة الخارجية

المبحث الثالث : محددات جودة المراجعة الخارجية

المبحث الأول

مفهوم ، اهداف ، أهمية ومعايير المراجعة الخارجية

أولاً : مفهوم المراجعة

اشتق مصطلح المراجعة (Audit) بمعناه اللفظي من الكلمة اللاتينية (Audire) والذي يعني الاستماع، حيث كانت الحسابات تتلى على المراجع[1]. عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المراجعة بأنها ، عملية منظمة ، الهدف منها الحصول على الدليل الموضوعي وتقييمه ، وذلك عن الأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة محل المراجعة ، ومن اجل التأكد من درجة المطابقة بين ما يتم مراجعته وبين الخطط والمعايير الموضوعة مع توصيل النتائج إلى المستفيد منها[2]. كما عرفت المراجعة بأنها، عملية منظمة تنطوي على تجميع وتقويم للأدلة المتعلقة بمعلومات مقدمة عن أحداث مالية واقتصادية ، وذلك للتحقق من درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعية مع توصيل النتائج للمستفيدين ذوي الاهتمام[3]. وعرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة بأنها، عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية[4].

أما المراجعة بمعناها المهني فقد عرفت بأنها ، عملية منهجية منظمة للجمع والتقييم الموضوعي لأدلة الإثبات الخاصة بمزاعم وتأكيدات مرتبطة بنتائج التصرفات والأحداث الاقتصادية ، وتحديد مدى تمشي تلك المزاعم وتطابقها مع المعايير المقررة، وتوصيل النتائج لمستخدمي التقارير المعنيين بالمراجعة[5].

يستنتج الباحث من مفاهيم المراجعة بأنها:

1. عملية منظمة تعتمد على الموضوعية والمنطق ، وتقوم على التخطيط والتنفيذ بأسلوب منهجي.
2. تجميع وتقييم الأدلة التي تعتبر جوهر عملية المراجعة وهو الأساس الذي يعتمد عليه المراجع في أداء عمله.
3. إستخدام الأدلة للتحقق من مدى التطابق بين نتائج عمليات المشروع والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة وأثرت على نتائج عمليات المنشأة.
4. توصيل نتائج المراجعة للأطراف المعنية في نهاية عملية المراجعة.

([1]) د. منصور أحمد البدوي وآخرون ، **دراسات متقدمة في المراجعة الحديثة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2011م) ، ص 11 .

([2]) د. إبراهيم طلبة عبد الوهاب، **نظرية المراجعة ودراسات متقدمة في المراجعة**، (القاهرة: مكتبة الجلاء، 2000م)، ص 13.

([3]) د. عبد الفتاح الصحن وآخرون ، **أصول المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 7.

([4]) د. محمد سمير الصبان ، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 6.

([5]) وليم توماس ، أمرسون هنكي ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، ترجمة : د. أحمد حامد حاج ، د. كمال الدين سعد ، (الرياض: دار المريخ ، 2006م) ، ص 26 .

يستطيع الباحث تعريف المراجعة بأنها ، عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة الاقتصادية والأحداث المالية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير الموضوعة ، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.

ثانياً: مفهوم المراجعة الخارجية

عرفت المراجعة الخارجية بأنها ، فحص أو بحث عن ادلة وتقييم لهذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل الخروج براي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية ويقوم بهذه العملية شخص "أشخاص" مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات بهدف زيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها [1]. وعرفت المراجعة الخارجية بأنها ، علم يقوم على مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية وللبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي في نهاية فترة محددة[2]. كما عرفت بأنها، عملية تقليل مخاطر المعلومات المحاسبية إلى مستوى مقبول اجتماعياً وتقديمها لمستخدمي القوائم المالية[3]. كما عرفت بأنها ، فحص بواسطة المحاسب القانوني المستقل للأدلة المختلفة التي تم الاعتماد عليها في إعداد الحسابات الختامية لبيان نتيجة الأعمال وإعداد قائمة المركز المالي لأي تنظيم ، وذلك للتحقق من انهما يعرضان وجهة النظر الحقيقية خلال الفترة محل المراجعة[4]. كما عرفت بأنها ، الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية ، والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ، والقوائم المالية التي يقوم المحاسب القانوني بمراجعتها بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة ودقة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ، وعن مدى دلالة القوائم المالية والحسابات الختامية التي أعدتها المنشأة عن نتيجة أعمالها من ربح خسارة وعن مركزها المالي[5].كما عرفت بأنها، فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والتدفقات النقدية ، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية[6]. وعرفت بأنها ، علم له قواعده وأصوله وفن له أساليبه وإجراءاته يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات الوحدة محل المراجعة بقصد إبداء الرأي في مدى صحة وعدالة الأرقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة لهذه الوحدة[7]. وعرفت بأنها، جملة من الإجراءات تستهدف الفحص الإنتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية

([1]) Caray, I. and Uanson, **The Audit Process: Principles and Chapman and Hall**, (London: S-1994), P.4.

([2]) د. عبد الكريم علي الرجحي ، **الأصول العلمية لتدقيق الحسابات** ، (عمان : دار المسرة للنشر والتوزيع، 1997م) ، ص 3 .

([3]) د. طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006) ، ص ص 27 ، 28 .

([4]) د. ثناء قباني، **المراجعة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2007م)، ص 12.

([5]) د. حسين عبيد ، د . شحاتة السيد ، **المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م) ، ، ص8.

([6]) د.عبدالوهاب نصر علي وآخرون ، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة**، (الإسكندرية : الدار الجامعية ،2007م)، ص4.

([7]) د. أمين السيد أحمد لطفي، **تطلعات حديثة في المراجعة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2013م) ، ص 5.

الداخلية والعمليات المالية التي أثبتت في الدفاتر من واقع المستندات للتأكد من سلامتها وانسجامها مع قواعد المحاسبة والمراجعة ، بحيث أن الميزانية تظهر المركز المالي الصحيح ، وأن حساب الأرباح والخسائر يظهر صدق نتيجة الأعمال التي جرت خلال الدورة المالية[1].

يستنتج الباحث من مفاهيم المراجعة الخارجية بأنها:

1. عملية منظمة ، واختبارات تعتمد على تخطيط مسبق لوضع برامجها.
2. مبادئ وقواعد متعارف عليها ومعايير بين اصحاب هذه المهنة .
3. عملية منهجية يمارسها المراجع الخارجي مؤهل علمياً وعملياً ، ومدرب فنياً .
4. عملية منظمة تبدأ بجمع البيانات اللازمة عن المنشأة محل المراجعة لاكتشاف البيئة التي تجرى عليها عملية المراجعة، وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد مظاهر القوة والضعف.
5. إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعنية.
6. تركز على صدق وسلامة وعدالة عرض القوائم المالية .

يستطيع الباحث تعريف المراجعة الخارجية بأنها ، عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية ، وذلك وفقاً لمجموعة من المعايير الموضوعة تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم، مع إيصال هذا الرأي للأطراف المعنية لمعاونتها في الحكم على مدى جودة هذه المعلومات وتحديد مدى الاعتماد على القوائم المالية[2].

ثالثاً: أهداف المراجعة الخارجية

تتمثل أهداف المراجعة الخارجية بالآتي[3] :

1. الإفصاح المهني الأمين لبنود القوائم المالية

التحقق من الالتزام بالمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها عند قياس وعرض كافة بنود القوائم المالية للوحدة محل المراجعة ، ومدى الثبات في تطبيق تلك المبادئ والأصول من فترة مالية لأخرى ، والتحقق من الالتزام بالسياسات التي تضعها إدارة الوحدة ومدى توافقها مع القوانين والأعراف السائدة. والالتزام بأية أنظمة خاصة كالنظام المحاسبي الموحد وقوانين الهيئات المتخصصة كالبنوك والتأمين بالنسبة للوحدات الملتزمة بتطبيق مثل هذه الأنظمة[4].

2. التحقق من صلاحية المعاملات واكتمالها

التحقق من تسجيل كافة المعاملات التي تمت خلال الفترة المالية وأنها تعكس كافة التغيرات التي حدثت في موارد والتزامات الوحدة المحاسبية على مدار فترة المراجعة، الأمر الذي يستلزم تقييم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من دقة الحسابات والمعاملات ومدى انتظام السجلات المحاسبية وعدم وجود

([1]) د. عارف عبد الله عبد الكريم، **المراجعة المتقدمة** (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2014م)، ص 9.

([2]) د. عبد الفتاح الصحن وآخرون ، **المراجعة – الأسس العلمية والعلمية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) ، ص 16.

([3]) د. توفيق مصطفى أبو رقبة ، د. عبد الهادي اسحاق المصري ، **تدقيق ومراجعة الحسابات** ، (عمان : دار الكندي للنشر والتوزيع ، 1997م) ، ص 14 .

([4]) د. محمد توفيق محمد، د. علي إبراهيم طلبة ، **دراسات في المراجعة والرقابة المالية** ، (القاهرة : مطابع الدار الهندسية ، 2000م)، ص 20.

ثغرات في هذا النظام في ارتكاب حالات غش أو اختلاس . التأكد من المعاملات التي تمت مؤيدة بالمستندات الكافية لتعزيز صلاحيتها (اكتمالها) آخذاً في الحسبان طبيعة كل عملية وطبيعة نشاط العميل[1] .

3. التحقق من الملكية والحقوق والالتزامات

التحقق من الملكية للعديد من الأصول ومع أن الحيازة تعتبر قرينة على الملكية لبعض الأصول إلا انه يتعين اتخاذ إجراءات إضافية للتأكد من أن الأصول المسجلة بالدفاتر مملوكة للوحدة ، وفحص العقود المسجلة للتحقق من ملكية العقارات وفحص فواتير (عقود) الشراء والبيع من ملكية المخزون من البضائع ، وأن تحقق المراجعة الخارجية من أن الحقوق والالتزامات المدرجة بقائمة المركز المالي للوحدة ناتجة عن معاملاتها ، وأنه لا توجد أي من هذه الحقوق والالتزامات لم تسجل بالدفاتر ويمكن للمراجعة الخارجية أن تستخدم أسلوب المصادقات في هذا الصدد[2].

4. التحقق من التوزيع الزمني للمعاملات

التحقق من أن الإيرادات والنفقات قد تم توزيعها بشكل سليم على الفترات المحاسبية الأمر الذي يتطلب تحقق من كافة المعاملات التي حدثت قبل نهاية الفترة المالية وتم تسجيلها كجزء من معاملات هذه الفترة ، ويمكن استيفاء هذا الهدف بفحص التسلسل الرقمي للمستندات وتحديد ما يخص الفترة الحالية وإجراء قيود التسويات اللازمة بخصوص المقدمات والمستحقات وتقدير المخصصات المختلفة .

5. التحقق من الوجود

التحقق من الوجود أو الحدوث على طبيعة البند وتعتبر المراجعة الخارجية مسئولة عن التحقق من وجود الأصول ومن تسجيل كافة الالتزامات آخذة في الحسبان تكلفة الأصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة للتحقق من وجود أو حدوث كل بند من بنود القوائم المالية[3].

6. التحقق من التقييم

يتم تقييم الأصول بتكلفتها التاريخية، أو التكلفة أو السوق أيهما أقل تطبيقاً للمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها[4].

يستطيع الباحث إضافة الأهداف التالية :

أ. تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وزيادة الاعتماد عليها .

ب. توفير الحماية لأصول الشركة.

ج. توفير الدقة في المعلومات المحاسبية ، وإمكانية الاعتماد عليها.

د. الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية.

([1]) د. محمد توفيق محمد ، وآخرون ، **المدخل الحديث للمراجعة** ،(القاهرة : مطابع الدار الهندسية ، 2003م) ، ص 27 .
([2]) د. أمين السيد احمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص 15.
([3]) د. حازم هاشم الألوسي ، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق** ، (بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 2006م) ، ص 58.
([4]) د. زاهرة عاطف سواد ، **مراجعة الحسابات والتدقيق** ، (عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص 22 .

هـ . التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة.

رابعاً : أهمية المراجعة الخارجية

تتمثل أهمية المراجعة الخارجية باعتبارها وسيلة تخدم أطراف متعددة سواء داخل المنظمة أو خارجها،والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات والمعلومات المحاسبية للمنظمة، وذلك في اتخاذ قراراتها أو رسم خططها المستقبلية خصوصا إذا تم اعتمادها من قبل جهة محايدة ومستقلة عن إدارة المنظمة، مما يدعم الثقة في هذه البيانات من قبل تلك الجهات[1]. ويتناول الباحث أهمية المراجعة الخارجية على النحو التالي:

1. إدارة المنشأة

تعتمد إدارة المنشأة على البيانات والمعلومات المحاسبية في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهدافها بكفاءة عالية. والقرارات المتعلقة بالتخطيط تعتمد اعتماداً أساسياً على البيانات والمعلومات المحاسبية برسم الخطط والسياسات بشكل محكم ودقيق ، وليس هنالك من ضمان لصحة ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية إلا عن طريق مراجعتها بواسطة المراجعة الخارجية المحايدة والمستقلة عن إدارة المنشأة ، بذلك تعتبر عملية المراجعة الخارجية من الوسائل التي يمكن للإدارة الاعتماد عليها لإنجاز برامجها واتخاذ القرارات الملائمة ، وتقويم الاداء وتحديد الانحرافات وأسبابها ، ووضع الحلول المناسبة لتحقيق أهداف المنشأة ، حيث تعتبر الإدارة تقرير المراجعة الخارجية بمثابة شهادة معتمدة بكفاءة وفاعلية أدائها وإشرافها على المهام الموكلة إليها ، كما يعتبر هذا التقرير دليل لمستخدمي المعلومات المحاسبية بان الإدارة مارست مسئولياتها بطريقة صحيحة ودقيقة لإعداد وعرض القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها[2] .

يتضح للباحث أن أهمية المراجعة الخارجية لإدارة المنشأة تظهر من خلال اعتمادها على البيانات والمعلومات المحاسبية التي توفرها تقارير المراجعة الخارجية في وضع الخطط والرقابة، واتخاذ القرارات الملائمة، وتقويم الأداء وتحديد الانحرافات وأسبابها ووضع الحلول المناسبة. وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لتوضيح أماكن الضعف والخلل والعمل على تصحيحها وتلافيها وإظهار أماكن القوة وتعزيزها لتحقيق أهداف المنشأة بكفاءة .

2. ملاك المنشأة

يعتمد ملاك المنشأة على القوائم المالية المعتمدة من قبل المراجعة الخارجية لمعرفة المركز المالي للوحدات الاقتصادية لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم نحو المشروعات التي تحقق لهم اكبر عائد ممكن، وكذلك ضمان حماية مدخراتهم. كما أن ظهور أسواق الأوراق المالية وتداول أسهم الشركات في هذه الأسواق أدى إلى وجود أهمية للمراجعة الخارجية لتحديد مدى سلامة القوائم المالية

---

(1) American Accounting Association ,**Report of the Committee on Basic Auditing Concepts**, (The Accounting Review Supplement to Vol. VII. 1997) P.18.

([2]) د . اليفين أ . أرنز وآخرون ، **المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد** ، ترجمة د. محمد عبد الفتاح العشماوي ، د . غريب جبر غريب، (الرياض: دار المريخ، 2013م)، ص 25.

المدرجة بهذه الأسواق لتمكين الملاك والمستثمرين لتوجيه استثماراتهم ومدخراتهم نحو المشروعات الاقتصادية التي تحقق لهم تعظيم القيمة السوقية للأسهم[1].

يتضح للباحث أن أهمية المراجعة الخارجية للملاك تظهر من خلال البيانات والمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها هؤلاء الملاك في توجيه مدخراتهم واستثماراتهم نحو المشروعات الناجحة لتحقيق اكبر عائد ممكن ، حيث أصبح الملاك والمستثمرين في حاجة إلى المراجعة الخارجية نسبة لظهور أسواق الأوراق المالية وتداول الأسهم فيها إذ يحتاجون إلى قوائم مالية مصادق عليها من قبل المراجعة الخارجية تبين نتيجة الأعمال وحقيقة المركز المالي للشركات المدرجة حتى يستطيع الملاك والمستثمرين تداول أسهم هذه الشركات .

3. الدائنين والموردين

الدائنون والموردون يتطلعون دائماً إلى الحصول على مستحقاتهم في الوقت المحدد حرصاً منهم على استمرار دورة رأس المال بمعدلها العادي ، ومن ثم فإن سلامة المركز المالي للشركة المدينة تعطي الثقة المطلوبة والاطمئنان الكافي لدى هؤلاء الدائنون والموردون ، وتضيف المراجعة الخارجية هذا البعد ، لذلك يعتمدون على صحة تقارير المراجعة الخارجية بسلامة وصحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات قبل الشروع في منح القروض، والائتمان التجاري والتوسع فيه ، وتتفاوت نسبة الخصومات التي تمنحها وفقاً لقوة المركز المالي[2].

يتضح للباحث بأن أهمية المراجعة الخارجية للدائنين والموردين من خلال اعتمادهم على تقرير المراجعة الخارجية عن سلامة وصحة القوائم المالية وتحليلها لمعرفة نتيجة الأعمال والمركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات قبل منح القروض والائتمان التجاري.

4. الجهات الحكومية

تعتمد أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات الاقتصادية في العديد من الأغراض منها مراجعة النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب. وهذه جميعها تقوم على بيانات واقعية ودقيقة ومعتمدة من المراجعة الخارجية. بالإضافة إلى أن بعض الدول تقوم بتحديد أسعار بعض المنتجات أو تقديم إعانات مالية لبعض المشروعات الاقتصادية ، ولا يمكن القيام بذلك دون وجود بيانات موثوق فيها معتمدة من جهات محايدة تقوم بمراجعة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ، ومدى دلالة القوائم المالية لهذه المشروعات الاقتصادية للتعبير عن نتيجة الأعمال والمركز المالي[3].

يتضح للباحث أن المراجعة الخارجية توفر الثقة والمصداقية في القوائم المالية والبيانات المالية للمشروعات الاقتصادية التي تعتمد عليها بعض أجهزة الدولة في وضع الخطط المستقبلية ورسم

([1]) د. عبد الوهاب نصر علي ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 55 .

([2]) د. أمين السيد احمد لطفي ، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 146 .

([3]) د. سعيد ناجي الدعيسي ، **أصول المراجعة** ، (صنعاء : مكتب الأمين للتصوير والنشر ، 2005م) ، ص 45 .

السياسات والبرامج بتنفيذ هذه الخطط ومراجعة النشاط الاقتصادي للدولة. وتمكين الجهات المعنية لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تعظم النمو الاقتصادي للدولة . وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع.

خامساً: عوامل الطلب على المراجعة الخارجية

تتمثل هذه العوامل بالآتي:

1. تعارض المصالح

هناك تعارض محتمل في المصالح بين معدي ومستخدمي القوائم المالية ، فضلاً عن اختلافهم في أهلفهم المستقبلية ، لذلك تلعب المراجعة الخارجية دوراً حيوياً في المساعدة على التأكيد من أن إدارة المنشأة يقدمون معلومات قابلة للاعتماد عليها ، وإدخال الاطمئنان للمستخدمين عند حصولهم على تلك المعلومات عن طريق عكس البيانات المالية بشكل صادق وعادل[1].

2. النتائج

توجد عمليات الاتصال الهادفة لتقديم معلومات تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات. وحينما يكون لهذه القرارات نتائج جوهرية بالنسبة لمستخدم المعلومات ، فإن التحيز أو التضليل ، أو عدم الملائمة ، أو عدم الاكتمال في هذه المعلومات سوف يؤدي إلى قرارات خاطئة ، وتصبح هذه القرارات حينذاك ضارة بمستخدم المعلومات أو أولئك الذين يتأثرون بها . ويعلق مستخدم المعلومات أهمية كبيرة على جودة المعلومات التي يتسلمها خلال عملية الاتصال[2].

3. التعقيد

إذا كانت عملية إعداد هذه المعلومات على درجة كبيرة من التعقيد، فسوف يجد مستخدم المعلومات صعوبة متزايدة في إشباع ذاته بالمستوى المرضي من جودة المعلومات التي يحصل عليها، وحينما تصبح العمليات والأحداث أكثر تعقيداً فسوف تزيد احتمالات الأخطاء غيرالمقصود في المعلومات ومثل هذه الحالات تتطلب عملية المراجعة الخارجية التي تؤدي لزيادة جودة المعلومات، لمستوى معيناً من الخبرة لا يمتلكه مستخدم المعلومات ذو المعرفة المتوسطة[3].

4. البعد

ينشأ هذا البعد بسبب الفصل بين مستخدم المعلومات ، والعمليات ، ومعد المعلومات . ويتم هذا نتيجة الفصل المادي ، الموانع القانونية والمؤسساتية ، وبسبب قيود على الزمن والتكلفة ، وهذه العوامل مجتمعه أو منفصلة تجعل من غير الممكن لمستخدم المعلومات أن يقوم بالمراجعة والفحص بنفسه .

([1]) Sandra Waller Sheltion, **The Effect of Experience on The Use of Irrelevant Evidenc in Auditor Judgment,** (The Accounting Review Journal, Vol 74, No2 1999), P.219.

([2]) د. إبراهيم علي عشماوي ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2005) ، ص 16 .

([3]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة ، مرجع سابق** ، ص 16.

وأن يتقبل جودة المعلومات بناءاً على ثقة ، وأن يقوم بالاعتماد على طرف ثالث لمساعدته في تحديد جودة المعلومات التي يتسلمها[1].

5. احتياجات الدائنين والمستثمرين

للمراجعين المستقلين مسئولية تقديم أراء غير متحيزة للدائنين بخصوص مدى عدالة عرض القوائم المالية. ويعد المراجعون المستقلون هم الأفراد الملائمون للقيام بهذه المهمة لتوفر لديهم المعرفة الكافية والخبرة اللازمة للقيام بهذه الوظيفة ، ويسمح لهم قانوناً بفحص السجلات اللازمة وتجميع الأدلة الكافية كما انهم يتمتعون بالاستقلال عن إدارة الوحدات موضع المراجعة لأنهم ليس موظفين بهذه الوحدات.اما المستثمرون يعتمدون على عمل المراجعة الخارجية نظراً لانفصال الملكية عن الإدارة ، فالملاك ليس على اتصال مباشر بعمليات المشروع . وأن قرارات المستثمرين تعتمد على القوائم المالية التي تعدها الإدارة فإنهم يصفون المراجعين الخارجيين بأنهم حراس على سلامة القوائم المالية[2].

6. النظرية التحفيزية

تمنح المراجعة الخارجية المصداقية للقوائم المالية ، فإنها تضيف قيمة لما تشتمل عليه هذه القوائم من معلومات نتيجة للاعتبارات التحفيزية . طبقاً لهذا الاعتقاد فإن القائمين بإعداد القوائم المالية يكون لديهم الحافز للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه لأنهم يعرفون أن هذه القوائم ستخضع للمراجعة الخارجية وبناءاً على ذلك فإن المعلومات التي تنطوي عليها القوائم المالية ستكون متمشية مع احتياجات مستخدميها [3].

يستنتج الباحث من عوامل الطلب على المراجعة الخارجية الآتي:

أ. وجود تعارض محتمل في المصالح بين معدي القوائم المالية ومستخدميها.

ب. الرغبة في زيادة الثقة في نتائج القرارات التي تعتمد على معلومات القوائم المالية.

ج. تعقد معلومات القوائم المالية تشكل لمستخدميها صعوبة الحصول على تأكيد مباشر لجودتها بما يستدعي إخضاعها للمراجعة الخارجية.

سادساً : أنواع المراجعة الخارجية

تتمثل أنواع المراجعة الخارجية ، في الآتي:

1. المراجعة الكاملة والجزئية

تشتمل المراجعة الكاملة على مراجعة القوائم المالية، وما يقتضيه ذلك من فحص وتقييم لنظام الرقابة الداخلية وإعداد برنامج كامل للمراجعة وإجراء الاختبارات اللازمة لإعطاء رأي في القوائم المالية عن طريق إعداد تقرير المراجعة الخارجية.أما المراجعة الجزئية فإنها تتناول جانباً معيناً من عملية

([1]) د. يوسف محمد أبو جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، (عمان ، مؤسسة الوراق ، 2000م) ، ص 7 .

([2]) د. حاتم محمد الشيشيني ، **أساسيات المراجعة** ، (المنصورة : المكتبة العصرية للتوزيع ، 2007م) ، ص 13

([3]) د. محمد توفيق وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 32 .

المراجعة الكاملة، فقد تقوم بفحص مجموعة حسابات معينة ، وفي ظلها يعد تقرير المراجعة الخارجية بصورة مختلفة بحسب الغرض الذي من اجله وجهت المراجعة ونتائجها[1].

يرى الباحث أن المراجعة الكاملة لا يقصد بها فحص كل العمليات المحاسبية التي تمت خلال دورة محاسبية معينة أي مراجعة كل القيود والعمليات المالية في سجلات المنشأة ، لأن هذا لا يمكن إجراؤه من الناحية العملية خاصة في المنشآت ذات الحجم الكبير وهذا يؤدي إلى زيادة أعباء المراجعة الخارجية، ويتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة التي تحرص عليهما المراجعة الخارجية . بينما في المراجعة الجزئية تكون عملية المراجعة الخارجية وفق نصوص العقد الموقع مع العميل وتكون مسئولية المراجعة الخارجية محدودة، ولا تكون مسئولة عن أي أضرار يتم اكتشافها لاحقاً في بند لم يعهد إليها.

2. المراجعة اللألزامية والاختيارية

المراجعة الإلزامية هي المراجعة التي تلتزم بها المنشأة وفقاً لأحكام القانون (قوانين الشركات أو قوانين الضرائب وغيرها). وان تكون مراجعة كاملة أي عدم وجود قيود مفروضة على عمل المراجعة من قبل إدارة المنشأة. أما المراجعة الاختيارية – والتي تسمى في بعض الأحيان المراجعة الخاصة – فهي التي تطلبها المنشأة أو أصحابها بطريقة اختيارية دون وجود إلزام قانوني يحتم القيام بها وهذه المراجعة قد تكون كاملة أو جزئية حسب ظروف المنشأة [2].

يتضح للباحث أن هذا النوع من المراجعة تفرضه التشريعات والقوانين السائدة والتي تلزم المنشأة باستخدام المراجعة الخارجية لفحص حساباتها واعتماد قوائمها المالية لضمان الحفاظ على حقوق الجهات الأخرى التي لها علاقة بالمعلومات المحاسبية كمصلحة الضرائب والمستثمرين والدائنين. اما المراجعة الاختيارية تتم دون الزام قانوني حيث تلجأ بعض المنشآت الفردية وشركات الاشخاص إلى هذا النوع من المراجعة من خلال الاستعانة بخدمات المراجعة الخارجية لاعتماد قوائمها المالية .

3. المراجعة الشاملة والاختبارية

المراجعة الشاملة هي تلك المراجعة التي في ظلها تخضع للفحص جميع المفردات أو العناصر التي يلزم الرجوع إليها لابداء الرأي في القوائم المالية . فإذا كانت المراجعة الخارجية بصدد فحص حسابات العملاء، فإن المراجعة الشاملة تنصب على جميع الأرصدة والعمليات التي ادت إليها بالنسبة لكل رصيد منها على حدة . اما المراجعة الاختبارية فهي تنطوي على تطبيق بعض الأساليب الخاصة بالعينات لإجراء تقدير يعمم على جميع المفردات . فإذا كانت المراجعة الخارجية

([1]) د. محمد سمير الصبان، د.عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 56.

([2]) د. كمال خليفة أبو زيد وآخرون ، **نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية** ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006م) ، ص 25 .

تطبق المراجعة الاختبارية على حسابات العملاء فإنه يقوم باختيار عينة منها لدراستها على انها ممثلة لجميع حسابات العملاء[1].

يتضح للباحث أن المراجعة الشاملة أن تقوم المراجعة الخارجية بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات، والمفردات محل الفحص وهذا يصلح في المنشآت الصغيرة. أما المراجعة الاختبارية أن تقوم المراجعة الخارجية بفحص جزء من الكل حيث يقوم باختيار عينة من المفردات لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها ، وهذا يصلح في المنشآت الاقتصادية الكبيرة لتعدد عملياتها واهتمامها بنظام الرقابة الداخلية.

4. المراجعة الخاصة والمراجعة القانونية

تتم المراجعة الخاصة تلبية لطلب شخص يهتم بنتائجها حتى مع عدم وجود التزام قانوني بها. ويمتد نطاق المراجعةالخاصة وفقاً لرغبة العميل وطبقاً لاحتياجاته. ولكن المراجعة القانونية لها مداها والذي يتحدد بدرجة كبيرة على أساس التشريع ولا يمكن لمجلس الإدارة أو المساهمين أو المراجعين سلطة في تغييره[2].

يتضح للباحث بأن المراجعة الخاصة مرتبطة بالمنشآت التي تكون ملكيتها للأفراد سواء كانت منشآت فردية أو شركات أشخاص أو جمعيات ونوادي وهي مراجعة اختيارية متروك لملاك المنشأة امر الاستعانة بمراجع خارجي من عدم الاستعانة به ، وإذا تمت الاستعانة يتم الاتفاق كتابياً يحدد فيه نوع المراجعة الموكلة للمراجع سواء كانت مراجعة كلية أو جزئية . اما المراجعة القانونية مرتبطة بشركات الأموال وتجرى حسب القانون وتكون المراجعة الخارجية وكيلاً عن مجموعة من المساهمين والدائنين.

5. المراجعة المستندية والمراجعة الفنية

المراجعة المستندية تقوم على أساس أن المستند المعين هو الأداة الرئيسية التي تستخدمها المراجعة الخارجية في إنجاز عملياتها عن طريق مقارنة البيانات الواردة في المستند بما تم تسجيله في الدفاتر من قيود . كما تقوم المراجعة المستندية بفحص سلامة المستند وصحته وقانونيته . أما المراجعة الفنية تتمثل في الإجراءات التي تقوم بها المراجعة الخارجية للتأكد من مدى صحة ودقة تقويم الأصول وممتلكات المنشأة، ومدى صحة ودقة تقويم التزامات المشروع للأطراف المختلفة ، ومدى صحة ملكية المشروع لأصوله . وكل ذلك يفرض أن تتمكن المراجعة الخارجية من إبداء الرأي الموضوعي في مدى صحة وسلامة المركز المالي للمنشأة [3].

([1]) د. أمين السيد احمد لطفي ، **المراجعة باستخدام العينات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009م) ، ص ص 2 -3 .

([2]) د. محمد سمير الصبان ، **مرجع سابق** ، ص 167.

([3]) د. محمد سمير الصبان ، د. عبد الاله هلال ، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1998م) ، ص 191.

يتضح للباحث أن المراجعة المستندية تقوم على أساس فحص المستندات والتأكد من سلامة وصحة وقانونية المستندات التي تمت مراجعتها ، والتأكد من أن جميع بيانات المستندات تم تسجيلها في سجلات المنشأة وتوجيه العمليات التي تعبر عنها المستندات توجهاً محاسبياً بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. أما المراجعة الفنية تقوم على أساس التحقق من صحة ودقة تقويم أصول المشروع والتزاماته للأطراف المختلفة وملكية المنشأة لأصوله وموارده المختلفة. كل ذلك بغرض تمكين المراجعة الخارجية من ابداء الرأي الموضوعي في مدى صحة وسلامة المركز المالي للمنشأة.

6. المراجعة النهائية والمراجعة المستمرة

تعتبر المراجعة نهائية إذا بدأت بعد إعداد الحسابات عن الفترة المحاسبية ويتم العمل الكلي للمراجعة - في هذه الحالة – في نهاية هذه الفترة. ويناسب هذا النوع من المراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما المراجعة المستمرة فهي التي تتم فيها عملية الفحص أثناء السنة وذلك سواء كانت تلك العملية تتم بطريقة منتظمة أو غير منتظمة خلال الفترة المحاسبية. وتتميز المراجعة المستمرة عند مقارنتها بالمراجعة النهائية بأنها تساعد على زيادة نطاق الفحص وتفصيلاتها. وتعمل المراجعة المستمرة على اكتشاف الأخطاء أو التلاعب بطريقة سريعة. مما يترتب عليه انخفاض احتمالات وجودها. وتساعد المراجعة المستمرة على الإنتهاء من عملية الفحص بعد إنتهاء السنة المالية بفترة وجيزة مما يساعد على العرض المبكر للحسابات الختامية والميزانية العمومية[1].

يستنتج الباحث أن للمراجعة النهائية والمراجعة المستمرة عدد من المزايا، مما يجعل التطبيق العملي يتضمن قيام المراجعة الخارجية بالمزج بينهما للاستفادة من المزايا التي يقدمها كل أسلوب. فإن المراجعة الخارجية تقوم بمراجعة مستمرة خلال السنة للمستندات والقيود الدفترية على أن تقوم بعد ذلك بمراجعة نهائية للتسويات الجردية، ومن خلال هذا الأسلوب المختلط يمكن للمراجعة الخارجية إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى سلامة عرض القوائم المالية في موعد مناسب بعد إنتهاء السنة المالية وإبداء ملاحظاته عن سلامة ودقة السجلات والمستندات التي خضعت لعملية الفحص في توقيت مناسب يساعد على معالجة أية نواحي قصور ويضع التوصيات اللازمة لتفاديها مستقبلاً .

سابعاً: إجراءات المراجعة الخارجية

تعكس هذه الإجراءات ممارسات محددة يتعين القيام بها عند تنفيذ نشاط معين، ويتم تحديد المراجعة الخارجية والتي تختلف من بند إلى بند آخر من بنود القوائم المالية في شكل خطوات،

([1]) د. أمين السيد احمد لطفي, **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**، (الإسكندرية: الدار الجامعية, 2007م)، ص 159.

وباتباعها يمكن تحقيق أهداف المراجعة الخارجية ، ويطلق على هذه الخطوات برنامج المراجعة الخارجية[1]. تتمثل هذه الإجراءات بالآتي[2]:

1. **الاختبار:** معاينة الاصول الثابتة.
2. **الفحص:** معاينة متعلقة بالسجلات والمستندات المحاسبية وغير المحاسبية لتحقيق هدف الملكية.
3. **الملاحظات:** طريقة مباشرة للحصول على دليل الاثبات، وتستخدم في تحقيق الاهداف المتعلقة بقيمة وشرعية العمليات المالية بغرض التأكد من أن العمل المالي والمحاسبي يسير طبقاً للوائح والقوانين الموضوعة.
4. **المصادقات :** وسيلة للحصول على دليل الاثبات من اطراف خارج المنشأة كالمدينين والدائنين والبنوك ومخازن الايداع العامة [3].
5. **الاستعلام :** توجيه أسئلة للجهات المختصة تتعلق بالنشاط والعمليات المختلفة ، وتعد مصدر مهم للبيانات ، ويمكن أن يكون شفاهة أو كتابة . وهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) تفضل أن يكون كتابة [4].
6. **مراجعة العمليات الحسابية :** للتحقق من بعض الارصدة المهمة بناءاً على العمليات الحسابية والتي ينتج عنها الرصيد . ويطلق عليه احياناً الدليل الحسابي ، كما يحقق هدف التقييم وصحة وشرعية العمليات الحسابية [5].
7. **المقارنة :** تتم بين الفترات المحاسبية من السنوات ما بين 3 - 5 سنوات مالية ، كما تستخدم المراجعة الخارجية النسب المالية لهدف المقارنة ، وتقود لكشف الخلل في النظام المحاسبي والتلاعب والتزوير.
8. **الفحص التحليلي الانتقادي :** يساعد في اكتشاف الاحداث والعلاقات غير العادية في البيانات المسجلة [6].

يتضح للباحث أن اجراءات المراجعة الخارجية هي الادوات أو الوسائل التي يتم من خلالها جمع ادلة الاثبات الصالحة الكافية لإبداء الرأي الفني المحايد ، وتستخدم المراجعة الخارجية الحكم الشخصي في اختيار الاجراء المناسب على حسب الوضع التي تتم مراجعته ، وتمثل برنامج

([1]) د. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، (عمان: دار المسرة للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 17

([2]) وليم توماس ، أمرسون هنكي ، **مرجع سابق** ، ص 30 .

([3]) د. محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات– من النظرية إلى التطبيق**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2003م)، ص23.

([4]) د . محمد توفيق وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 35 .

([5]) د . أمين السيد أحمد لطفي ، **موسوعة معايير المراجعة المصرية** ، (القاهرة : دار النهضة ، 2001م) ، ص 41 .

([6]) د . مصطفى أحمد الشامي ، **دراسة تحليلية انتقادية لمعايير المراجعة الدولية وإمكانية تطبيقها على المستوى المحلي** ، (الكويت: جامعة الكويت ، مجلة العلوم الإدارية ، العدد الأول ، 2002م) ، ص 77 .

معياري يمكن استخدامه في أغلب عمليات المراجعة الخارجية ، ويوفر الوقت والجهد ويحتوي على جميع الاجراءات التي ينتقي منها المراجع الخارجي ما يراه مناسباً وضرورياً لعملية المراجعة الخارجية.

ثامناً: معايير المراجعة الخارجية

عرف المعيار بأنه ، كل ما يستخدم في القياس ، وعرف بانه نموذج أو مثال موضوع بواسطة السلطات المختصة أو نتيجة للعرف أو الاتفاق العام كأساس لما يجب اتباعه [1]. كما يتمثل المعيار في وزن ، حجم ، محتويات محددة ، قيمة معينة ، أو طريقة اداء[2]. أما معايير المراجعة الخارجية عرفت بأنها ، نماذج أو أمثلة توضح القواعد العامة لأداء عملية المراجعة الخارجية بواسطة المنظمات المهنية أو نتيجة للعرف المهني أو التشريع أو الاتفاق العام بين أعضاء المهنة كأساس لما يجب إتباعه وكمقياس مرشد لمدى كفاية الأداء بحيث يحدد الأهداف ويوضح أساليب تحقيقها [3]. كما عرفت بأنها الأنماط الواجب إتباعها من قبل الممارسين لمهنة المراجعة الخارجية في ظل الظروف المتماثلة [4]. وعرفت بأنها نموذج أداء ملزم يحدد القواعد العامة الواجب إتباعها عند تنفيذ عملية المراجعة الخارجية، ويعتبر بمثابة المقاييس لتقويم كفاءة أداء المراجعة الخارجية ونوعية العمل الذي يؤديه وصياغتها عن طريق المنظمات المهنة أو التشريع أو العرف المهني[5] .وهي المناهج المتبعة لممارسة مهنة المراجعة الخارجية ، والتي يمكن من خلالها الحكم على مدى كفاءة العمل الذي يقوم به المراجع الخارجي وتحدد مسئوليته في ضوء مهام المراجعة التي يكلف بها[6].

يستنتج الباحث من تعاريف معايير المراجعة الخارجية بأنها:

1. اتفاق عام بين أعضاء مهنة المراجعة الخارجية عن طريق العرف المهني، أو المنظمات المهنية أو التشريع.
2. تدعم الثقة في المراجعة الخارجية كمهنة معترفة بها.
3. تجعل مهنة المراجعة الخارجية كيانا مستقلا.

يستطيع الباحث تعريف معايير المراجعة الخارجية بأنها ، إرشادات عامة لمساعدة المراجعة الخارجية على تنفيذ مسئولياتها المهنية عند فحص القوائم المالية ، وتقلل درجة الاختلاف في الممارسة المهنية في الظروف المتشابهة وتمثل إطاراً عاماً لتقويم نوعية وكفاءة العمل الفني لتحديد صدق وعمق المسئولية المهنية.

([1]) IFAC Hand Book , **Technical Pronouncements** , (New York : International Federation, 2000), P4.

([2]) سهام محمد السويدي، **معايير المراجعة الدولية في مهنة المراجعة بالجزائر**، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ، ص34 .

([3]) د. ألفين ارينز، د. جيمس لويك، **المراجعة - مدخل متكامل**، ترجمة د. محمد عبد القادر الدسيطي، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م)، ص 45 .

([4]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **المحاسبة والمراجعة الدولية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ، ص 61 .

([5])Jane Kennedy and Mark E. Peecher , **Judging Auditor Technical Knowledge (Journal Of Accounting Research Vol 35** No.2 , 1997), P.280.

([6]) د. وحيد محمد علي عطا ، **نظرية المحاسبة والمراجعة** ، (عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2007م) ، ص 12 .

سيتعرض الباحث معايير المراجعة الخارجية فى بريطانيا وأمريكا على النحو التالى:

1. المعايير البريطانية

تتمثل هذه المعايير في الآتي[1]:

أ. معيار الاستقلال

يعتبر المراجع الخارجي ممثل للمساهمين ، وعمله موجهاً لصالحهم ، بينما تمثل الحسابات التي يقوم بمراجعتها كفاءة الإدارة في أداء نشاطها في الوحدة الاقتصادية ، وعليه أن يبدي رأيه الفني المحايد في الحسابات التي يراجعها دون تحيز ، وأن يكون بعيداً عن تأثير الإدارة، وتأثير مصالحه ورغباته الشخصية في الوحدة التي يراجع حساباتها . ويركز معيار الاستقلال على الآتي[2]:

i. الفترة الزمنية التي يرتبط بها المراجع بالوحدة الاقتصادية يلزم

أن لا يكون للمراجع مصلحة مادية أو غير مادية مباشرة في الوحدة الاقتصادية ، كما لا يكون هناك استثمار خاص به في تلك الوحدة ، ولا يوجد إشراف عليه من المديرين بها ، ولا توجد كذلك قروض لصالحه أو عليه من الوحدة الاقتصادية.

ii. الفترة الزمنية التي تغطيها القوائم المالية التي يراجعها

أن لا يكون المراجع الخارجي مرتبط بالوحدة كمؤسس أو ضامن للتعهدات أو وكيل للانتخابات أو مشرف ، كذلك ما إذا كان وكيلاً لأي استثمار يقوم بمراجعته ، أو منفذ أو مشرف على أموال أو عقار أو كان مصفي لأي مشروع على شرط تقاسم الفائدة خلال فترة عملية المراجعة.

يتضح للباحث أن استقلال المراجع الخارجى أساس مهنة المراجعة الخارجية ، لان مدى الثقة والإعتماد على راى المراجع الخارجى يتحدد بمدى استقلاله فى ابداء رايه الفنى ، والاستقلال صفة تتوفر فى المراجع الخارجى عن قيامة بعملية المراجعة الخارجية اياً كان نوعها، وبدون توفرهذا الاستقلال ينتفى الغرض من القيام بعملية المراجعة الخارجية ، ويصبح ضمان إبداء الراى المحايد المستقل غير متوفر والذى يعد من اهداف معايير المراجعة الخارجية التى تسعى الى تحقيقها.

ب. معيار الكفاءة

يقوم هذا المعيار على أساس أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية أن يكون كفؤاً ، ويتوافر لديه مواصفات فنية خاصة تظهر تلك الكفاءة ، ومن اجل أن تتخذ المواصفات الفنية قيمة حقيقية أن يكون صاحبها قد حصل على التدريب والتأهيل المناسب نظرياً وعملياً وبدرجة معقولة من المهارة. أما بشأن التأهيل العلمي ، يشترط أن يكون المراجع يحل مؤهلاً جامعياً في المحاسبة ، ويجتاز امتحاناً قبل قبوله عضواً في جمعيات المحاسبين والمراجعين وتأخذ بهذا المعيار جمعية المحاسبين والمراجعين البريطانية وغيرها من الدول المتقدمة ، وبشأن التدريب والخبرة العملية فإن جمعية المحاسبين

([1]) د. جورج دانيال غالي ، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص 75 .

([2]) Brown Saker DN, **Principles of Auditing**,(London: BBS Publishing, 1998),P.24.

والمراجعين في بريطانيا تتطلب خبرة تتراوح من 3 – 5 سنوات تحت إشراف احد المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة العامة[1].

يتضح للباحث أن مهنة المراجعة الخارجية بحاجة إلى التدريب وتطوير التعليم الأكاديمي والتركيز على المعايير المرتبطة بالتأهيل العلمي والعملي لرفع الكفاءة وتحسين جودة الأداء.

ج. معيار التنفيذ

إن المراجع كشخص مختص يقدم خدماته بأجر ، فإن عليه أن يقوم بعملية فحص الحسابات بعناية كافية، وعليه أن ينفذ واجباته بمهارة ورعاية وحذر معتمداً على ملائمتها للظروف المختلفة لكل حالة مراجعة . ويتضمن هذا المعيار اقتراحات بأن يخطط العمل للمستقبل وبإشراف مباشر من المراجع على مساعديه ، وذلك للوصول إلى مراجعة فعلية مرضية ، كما أن المراجع عليه أن لا يوقع تقريره إذا كان غير مقتنع بأن إجراءات التنفيذ قد نفذت بدقة وبصورة مناسبة[2] . كما يشتمل على التقييم الملائم لنظام الرقابة الداخلية باعتباره العامل المتحكم في تحديد المراجعة الاختبارية ، وحجم العينة الاختبارية ، وان التقييم المناسب للمراقبة الداخلية يعتبر أحد المعايير التي يرتكز عليها معيار تنفيذ العمل الميداني . وأيضاً يتضمن تجميع أدلة الإثبات ، التي تعتمد عليها المراجعة بصورة رئيسية ، والتي يعتمد عليها المراجع في تكوين رأيه في الحسابات التي راجعها، ويمكن الحصول على أدلة الإثبات بطرق متنوعة ، ويمكن المراجع الحصول على الإثبات الكافي ، ذو الطبيعة المناسبة[3].

يتضح للباحث أن معيار التنفيذ يتضمن كتابة أدلة الإثبات في نماذج أوراق عمل المراجعة والتي تسهل عملية إعادة المراجعة ، ويقدم دليلاً قوياً مناسباً يمكن الاعتداد به كمعيار للتنفيذ ويتضمن أيضاً هذا المعيار خطط العمل لإكمال عملية المراجعة الخارجية بدقة لتمكين المراجع الخارجي في إبداء رأيه الفني في القوائم المالية.

د. معيار التقرير

يمثل أهمية كبيرة باعتباره منتجا أومحصلة عملية المراجعة، الذي يهتم به مستخدمو القوائم المالية المنشورة ويعتمد على محتوياته اعتماداً كبيراً جهات خارجية. ويشتمل هذا المعيار على ضرورة أن يضمن المراجع تقريره ما قام به من عمل خلال مراجعته ، ورأيه في الحسابات التي راجعها كنتيجة لذلك ، ويضمن أيضاً أن المستندات التي قام بفحصها معرفة بوضوح تام، وكذلك نوعية المراجعة التي قام بها ، وأن فحصه ومراجعته قد تمت طبقاً لمعايير المراجعة الخارجية . كما يشمل التقرير على رأيه

([1]) د. سمير محمد كامل ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008 م) ، ص 561 .

([2]) د. وجدى حامد حجازى، **المعايير الدولية للمراجعة – شرح وتحليل** ، (الاسكندرية : دار التعليم الجامعى للطباعة والنشر ، 2010م) ، ص 33 .

([3]) د. عبد الوهاب نصر وآخرون ، **الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) ، ص 253 .

بوضوح والذي قد يكون مطابقاً أو مخالفاً وفي حالة المخالفة فإن تقريره لابد أن يوضح التفاصيل والأسباب الكاملة لذلك [1].

يتضح للباحث أن معيارالتقرير ملائماً ومفهوماً لكافة الجهات التي تعتمد عليه وبالتالي يمثل معياراً واقعياً تعتمد عليه الفئات أو الطوائف المختلفة التي يهمها تحليل البيانات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية الختامية للوحدات المحاسبية المختلفة.

2. معايير المراجعة الأمريكية

تتمثل معايير المراجعة الأمريكية بالآتي:

أ. المعايير العامة ، تتضمن ما يلي[2]:

i. أداء المراجعة الخارجية بواسطة شخص أو أشخاص حصلوا على مستوى ملائم من التدريب وتوافر لديهم المهارة الفنية الملائمة للعمل كمراجع أو مراجعين.

ii. أن يتوفر في المراجع الخارجي خلال كافة مراحل العمل الحياد التام.

iii. ممارسة العناية المهنية عند أداء المراجعة الخارجية وإعداد التقرير.

يتضح للباحث أن المعايير العامة تتطبق على المراجع الخارجي وترشد المهنة عند اختيار وتدريب المراجعين المهنيين للوفاء بثقة الجمهور، ويتم الوفاء بها عن طريق مفاهيم واسعة ترتبط بالتدريب الفني والكفاية والاستقلال عن العميل وممارسة العناية المهنية للمراجعة الخارجية.

ب. معايير العمل الميداني ، تتضمن ما يلي [3]:

i. يتم تخطيط العمل وتوزيع المهام على المساعدين والإشراف عليهم بشكل مناسب.

ii. التوصل إلى فهم كاف للرقابة الداخلية لتخطيط المراجعة الخارجية وتحديد طبيعة توقيت ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها.

iii. الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسار وإرسال المصادقات حتى يتوفر أساس مناسب للتوصل إلى رأي في القوائم لامالية محل المراجعة[4].

يتضح للباحث أن معايير العمل الميداني تطبق عند أداء مهمة المراجعة ، وتحدد إطار العمل لأداء عملية المراجعة الخارجية ، وتتراوح من الإرشاد إلى التخطيط إلى المراجعة في إطار عمل تقييم مخاطر المراجعة ، وفي ضوئها يتم الحكم على كافة إجراءات المراجعة الخارجية.

ج. معايير إعداد التقارير ، وتتضمن ما يلي [5]:

i. يحدد التقرير إذا كانت القوائم المالية تتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ii. يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

([1]) د. . محمد توفيق محمد ، د. علي إبراهيم طلبة، **مرجع سابق**، ص 26.

([2]) د. حسين القاضي، د. مأمون توفيق حمدان ، **المحاسبة الدولية** ، (عمان : الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص 235 .

([3]) د.ثناء علي القباني، **نظم تشغيل البيانات إلكترونياً**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008م)، ص 20.

([4]) د. عبد الوهاب نصر على ، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة** ، ج3 ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ،2009م) ، ص75 .

([5]) سهام محمد السويدي ، **مرجع سابق** ، ص81.

iii. إذا لم يذكر عكس ذلك في تقرير المراجعة الخارجية يعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافياً .

iv. يتضمن التقرير رأي المراجع كوحدة لا تتجزأ وإن تعذر ذلك فعليه أن يمتنع عن إبداء رأيه ويضمن تقريره الأسباب التي ادت لذلك[1].

يتضح للباحث أن تقرير المراجعة الخارجية يهدف إلى إيصال الرأي الفني المحايد لمستخدمي القوائم المالية ، ويمثل محصلة عملية المراجعة الخارجية الذى يعبر فيه المراجع الخارجى عن رأيه لمستخدمى القوائم المالية ، وهذا يعطى إنطباعاً أن القوائم المالية قد خضعت للفحص والتحقيق من طرف مراجع خارجى مستقل.

([1]) Evening Post White, **The Auditing and Investigation**, (New York: E.P press, 1998), P.23.

المبحث الثاني

مفاهيم ، أهداف ووسائل جودة المراجعة الخارجية

أولاً : مفاهيم جودة المراجعة الخارجية

1.مفهوم الجودة

الجودة لغة: تعني كون الشيء جيِّد، وفعلها الثلاثي (جاد)[1]، وعرفت بأنها أصل يدل على كثرة العطاء[2]. كما عرفت كلمة جودة (Quality) في اللاتينية بأنها، كلمة مشتقة من (Quartes) ويقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحه [3].

الجودة اصطلاحاً: عرفت بأنها، الكفاءة (Efficiency) [4]. كما عرفت بأنها، الخلو من العيوب، أو انجاز الشيء على الوجه المطلوب عند القيام به للمرة الأولى [5]. وعرفت بأنها، التركيز على إدراكات العملاء للجودة، و متابعة التغيرات التي تطرأ على الإدراكات [6]. وعرفت بأنها، تحقيق رغبات وتوقعات العميل وذلك من خلال تعاون الأفراد في العمل بالشركة[7]. كما عرفت بأنها، الفعالية (Effectiveness) [8].وعرفت بأنها، اتحاد الجهود واستثمار الطاقات المختلفة لرجال الإدارة والعاملين بشكل جماعي لتحسين النهج الإداري ومواصفاته[9]. كما عرفت بأنها، معيار لدرجة التطابق التطابق الفعلي للخدمة مع توقعات العملاء[10].

يستنتج الباحث من تعاريف الجودة بأنها:

1. الكفاءة والفاعلية.
2. تحسين المستوى .
3. الحصول على مقدار محدد من المخرجات باقل تكلفة ممكنة .
4. تلبية حاجات ورغبات وتوقعات المستهلكين.
5. تحقيق المواصفات المطلوبة بأفضل الطرق وبأقل جهد .

([1]) إبراهيم يس، **المعجم الوسيط**، ج1، ط2، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1984)، ص 84 .

([2]) اسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية** ، ط2 ، (بيروت: دار العلم للملايين، 1995م)، ص 48 .

([3]) د. طاهر رجب قدار، **المدخل إلى إدارة الجودة الشاملة والأيزو ISO900**، (دمشق: مكتبة الأسد للطباعة والتوزيع، 1997م)، ص 77 .

([4]) Egbert, D.W. Amacra, **Analysis of Quality Assessment In Higher Education**,London,1990, P.58.

([5]) د. ثابت عبد الرحمن إدريس، **قياس جودة الخدمة وتحليل العلاقة بينها وبين كل من الشعور بالرضا والميل للشراء**، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، 1993م)، ص 151 .

([6]) Lewis R. and Booms B., **The Marketing Aspects Service Quality**, (In Berry et al. EdsEmerging Prospective on Services Marketing, 1993), P. 99 .

([7]) د. دال بترفيلد، **الرقابة على الجودة**، ترجمة: سرور علي سرور، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995م)، ص 611 .

([8]) إبراهيم محمد المهدي، **تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في تصميم برامج التعليم الإداري**، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة فرع بنها، مجلة التجارة، مؤتمر إدارة الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي، 2 -11 مايو 1997م)، ص 413 .

([9]) د. صالح ناصر عليمان، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية**، (عمان: دارالشروق للنشر والتوزيع، 2004م) ، ص16

([10]) د. احمد الخطيب وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية**، (عمان: عالم الكتاب الحديث، 2005م)، ص 35 .

يستطيع الباحث تعريف الجودة بأنها، مجموعة الصفات والخصائص التي تشبع احتياجات العملاء سواء كان المنتج سلعة مادية أو خدمة، وهو المنتج الذي تتوافر فيه المعايير والمقاييس المحددة والموضوعة بواسطة الجهات المعنية والتي تضمن تحقيق الجودة خلال مراحل انتاج المنتج، بما يحقق رغبات واحتياجات العملاء .

2. مفهوم الجودة في الإسلام

إن مفهوم الجودة في تعاليم الإسلام بكل مفاهيمه وجودة الإدارة هو ما يسميها الإسلام الإتقان، قال تعالى: (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) {سورة التوبة، الآية: 105}. ففي الشريعة الإسلامية مبادئ ومفاهيم للجودة تدعو إلى مراعاة الاتقان من خلال:

أ. القيم: التعرض للقيم الشاملة، وقد ورد في الحديث الشريف: (إن الله كتب الإحسان في كل شيء)[1].

ب. العمل: إنجازه بإتقان وجودة عالية، قال صلى الله عليه وسلم: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) [2].

ج. المهارات: تطوير المهارات الإدارية والفنية والعملية، قال تعالى: (إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) { سورة القصص، الآية: 26 }.

د. الوقت: استخدام الوقت بحساب وعدم تضييعه في اللهو، قال الله تعالى: (وَالْعَصْرِ * أَنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) {سورة العصر، الآيات: 1 – 3 }.

هـ. الناس: التعامل مع الأفراد باحترام وتعاون، قال الله تعالى (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) { سورة القلم، الآية: 4 }.

و. الموارد: استخدام الموارد على مختلف انواعها باقتصاد، وعدم الإسراف فيها ، قال تعالى (وَلاَ تُسْرِفُوا إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) { سورة الأعراف، الآية: 31 }.

ز. القرار: التشاور والصدق في اتخاذ القرار، قال تعالى (وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ) {سورة آل عمران، الآية: 159}، وقال تعالى (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) {سورة الشورى، الآية 38}.

ح. المعاملة: العدل في التعامل مع العاملين وإعطاء الحقوق لأصحابها، قال عليه السلام:(أعط الأجير أجره قبل أن يجف عرقه) [3].

([1]) مسلم بن الحجاج القشيري، **صحيح مسلم**، 34 كتاب الصيد والذبائح، 11 باب الأمر باحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج 3، حديث رقم، 57، (بيروت: دار التراث العربي، د.ت)، ص 1548 .

([2]) أحمد بن علي بن المثني (أبو يعلى)، **مسند أبو يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، ج7، حديث رقم 4386، (دمشق: دار المأمون، المأمون، 1404هـ - 1984م)، ص 249.

([3]) محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، **سنن ابن ماجة**، 16 كتاب الرهون، 4 باب أجر الأجير، حديث رقم 2443، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج2، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ص 817 .

ط. المقاييس: التزام الدقة في المقاييس والمعايير، فالإسلام يقيمها بالذرة، مصداقاً لقوله تعالى: {فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ} {سورة الزلزلة ، الآيات:7-8}.

يتضح للباحث أن الاسلام يدعو ويؤكد على تطبيق مفاهيم الجودة في كل شئون الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات من خلال اتقان العمل، والاهتمام بالمهارات الادارية والفنية، واستخدام الموارد باقتصاد، واستثمار الوقت في الإنتاج، والتعامل والتعاون بين الناس باحترام، والدقة في المقاييس والمعايير، والصدق في اتخاذ القرارات.

3.مفهوم جودة المراجعة الخارجية

تعتبر عملية المراجعة الخارجية من الخدمات المهنية، ويطبق عليها مفهوم جودة السلع كأساس لوضع مفهوم عام لجودة المراجعة الخارجية، لأن مفهوم الجودة لا يختلف سواء كان المنتج سلعة أو خدمة، وأن الفرق يكمن في صعوبة قياس جودة الخدمة [1]. وأن خدمة المراجعة الخارجية ليست من الخدمات العادية التي يستفيد منها طرف واحد معين بل هي خدمة تعتمد عليها أطراف متعددة وغير معروفة لدى المراجعين أنفسهم، وتعارض مصالح هذه الأطراف وبالتالي فإن ما قد يعتبر مرضياً لطرف أو اكثر من هذه الأطراف قد لا يعتبر كذلك بالنسبة لطرف آخر أو أطراف أخرى، وبذلك تتعقد المشكلة الخاصة بتحديد مستوى جودة المراجعة الخارجية ورقابتها[2].ويمكن استعراض مفهوم جودة المراجعة الخارجية على الأسس التالية:

أ. درجة اكتشاف المراجع للأخطاء والغش والتقرير عنها

عرفت جودة المراجعة الخارجية بأنها، احتمال اكتشاف الأخطاء الجوهرية في احتمال اختبار المراجع تجاهل الأخطاء التي يكتشفها، والتركيز على ضرورة قيام المراجع بإدراج الأخطاء التي يكتشفها في تقريره[3].وهي إدراك القارئ للأخطاء المحتملة بالقوائم المالية في ضوء قيام المراجع بالاختبارات اللازمة طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها وإصدار رأي المراجع[4].وهي ارتفاع احتمال اكتشاف الأخطاء ذات الأهمية النسبية والتقرير عنها، فكلما زاد احتمال اكتشاف تلك الأخطاء زادت معه جودة المراجعة الخارجية والعكس صحيح[5]. كما عرفت بأنها، درجة التأكيد بأن القوائم المالية للعميل خالية

([1]) د. أحمد عبد المولى الصباغ، **استخدام أسلوب الفحص بواسطة النظراء لرقابة جودة عمليات المراجعة وإمكانية تطبيقه في البيئة المصرية**، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة – فرع بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، 1992م)، ص 77 .

([2]) Gary Colkbert and Dennis Murray, **The Association Between Auditor Quality and Auditor Size, An Analysis of Small CPA Firms**, (Journal of Accounting Auditing and Finance, Vol. 13, No. 2, Spring, 1998), P.140.

([3]) Michael C. Knapp, **Factors that Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality**, (Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 10, No. 1, Spring, 1991), P. 35.

([4]) Dan A. Simunic, et,al., **Emprieal Assessment of The Impact of Auditor Quality on The Valuation of New Issues**,(Journal of Accounting and Economics, Vol.14, No.4, December, 1991), P. 379.

([5]) Julia Grant, et. al, **Audit Quality and Professional Self-Regulation A Social Dilemma Perspective and Laboratory Investigation**, (Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No. 1, Spring, 1991), PP. 142 – 143 .

مـن الغـش الجـوهري، وسـوء عـرض القـوائم الماليـة، وهـذه الدرجـة مـن التأكيـد تمثـل مخرجـات المراجعةالخارجية[1]. وعرفت بأنها، قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية الواردة في القوائم المالية والتقرير عنها [2].عرفت جودة المراجعة الخارجية بأنها، احتمال أن يكشف المراجع الغش والأخطاء الجوهرية وأن يفصح عنها في تقريره[3]. وتتمثل في تخفيض خطر الاكتشاف إلى الحد الذي يكون معه مستوى الخطر الكلي للمراجعةالخارجية منخفضاً إلى أقل درجة ممكنة[4].كما عرفت بأنهـا، تتمثـل فـي ارتفـاع مسـتوى التأكيـد باحتمـال عـدم احتـواء القـوائم الماليـة لأخطـاء الحـذف أو التحريفات الجوهرية[5].

يستنتج الباحث من مفهوم جودة المراجعة الخارجية بأنها :

1. اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والتقرير عنها .
2. إدراك القارئ للاخطاء المحتملة بالقوائم المالية .
3. تخفيض خطر المراجعة الخارجية إلى اقل درجة ممكنة .

يستطيع الباحث تعريف جودة المراجعة الخارجية بأنها، اكتشاف المراجعة الخارجية المخالفات والتجاوزات الهامة في القوائم المالية، والتقرير عنها، وتقليل خطر وجودها الى ادنى درجة ممكنه.

ب. مدى التزام المراجع باداء مهمته وفقاً للمعايير المهنية

عرفت جودة المراجعة الخارجية بأنها ، المراجعة التي يتمثل فيها الوفاء بالمعايير وقواعد السلوك المهني التي وضعها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بحيث تشتمل هذه المعايير على المعايير العامة ومعايير العمل الميداني، ومعايير إعداد التقرير، كذلك إلى جانب قواعد السلوك المهني وأخلاقيات المهنة[6] . كما عرفت بأنها، الالتزام بأداء مهمة المراجعة وفقاً للمعايير المهنية المتعلقة بكل من العمل الميداني والتقرير[7]. وعرفت بأنها، أداء المراجع لعمله بكفاءة وفعالية واتباع الإجراءات الإجراءات والأساليب أثناء عملية المراجعة الخارجية[8].وأنها، درجة دقة المعلومات التي يوفرها

([1]) Terrence B. O'Keefe, et. al., **The Production of Audit Services**, (Journal of Accounting Research, Vol. 32, No. 2, Autumn, 1994), P. 241.

([2]) د. سيد عبد الفتاح صالح، **مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة – مدخل مقترح**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، 1998م)، ص 208 .

([3]) http://www.aaa.org.Marshall A.Geig and Raghunandan K.,**Auditor Tenure and Audit Reporting Falilures**,(Auditing:A Journal of Practice and Theory,2003) P. 203.

([4]) د.سعيد مخلد النعيمات ، **تحليل العوامل المؤثرة على جودة المراجعة وكفاءة مهنة التدقيق المحاسبي-دراسة اختبارية في المحيط الاردني**، (القاهرة : جامعة الزقازيق، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 36 ،العدد الاول ،2014م).

([5]) د.احمد حسين عيبة واخرون، اثر الاتعاب غير العادية على جودة عملية المراجعة – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية ، (القاهرة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 38 ، العدد الثالث، 2014م) ، ص 267.

([6]) Larry F. Knorth, **Auditing Concepts and Application: A Risk Analysis- Approach**, St. Paul: West Publishing, 1989), P. 25.

([7]) Alvin A. Arens and Jamesk. Loebbecke, **Auditing as Integrated Approach**, 5th edition, Englewood Citvs, N.J., Preutice – Hall, Inc, 1992, P.26 .

([8]) Paul . Copley and Mary B. Doucet, **The Impact of Competition on the Quality of Governmental Audit**s, Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 12, No. 1, Spring, 1993, P.88.

المراجع للمستثمرين الناتجة عن التزام المراجع بالمعايير المهنية أثناء أدائه لعملية المراجعة الخارجية [1]. عرفت جودة المراجعة الخارجية بأنها، مدى إتباع المراجعين للأساليب والإجراءات المحاسبية التي تتفق مع متطلبات المعايير المهنية المتعارف عليها للمراجعة الخارجية، ومتطلبات معايير الرقابة على جودة أداء عملية المراجعة الخارجية [2].كما عرفت بأنها تنفيذ عملية المراجعة الخارجية بكفاءة وفعالية وفعالية واقتصاد وثبات، في ضوء الالتزام بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية[3]. وعرفت بأنها، تخطيط وأداء عملية المراجعةالخارجية والتقرير عنها وفقاً للمعايير المهنية للمراجعة الخارجية، وقواعد وآداب السلوك المهني، وإرشادات المراجعة الخارجية وكذلك القواعد والإجراءات التي تحددها وتصدرها الهيئات المهنية لتنظيم مهنة المراجعة، والمحافظة على استقلال المراجع ونزاهته[4].

يستنتج الباحث من مفهوم جودة المراجعة الخارجية بأنها:

1. الالتزام بالمعايير وقواعد السلوك المهني .
2. أداء المراجعة الخارجية بكفاءة وفعالية .
3. اتباع الاجراءات والاساليب اثناء عملية المراجعة الخارجية .
4. تخطيط عملية المراجعة الخارجية والتقرير عنها .

يستطيع الباحث تعريف جودة المراجعة الخارجية بانها، تنفيذ عملية المراجعة الخارجية بكفاءة، وفعالية، بكفاءة واقتصاد، وثبات في ضوء الالتزام بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية.

ج. تحقيق أهداف الأطراف المعنية بعملية المراجعة الخارجية

عرفت بأنها، الأداء الجيد والذي يتبع في كل عملية مراجعة للوصول إلى الكفاءة المناسبة للوفاء بمتطلبات العميل والمجتمع[5].وهي المراجعة التي يترتب عليها تقارير وقوائم مالية تتوافر فيها معايير جودة المعلومات المحاسبية، وهي الملائمة، الدقة، الإفصاح، القابلية للمقارنة[6]. كما عرفت بأنها، تتمثل في ممارسة المراجعة لأنشطتها وعملها بما يخدم أهداف المستخدم واحتياجاته، ويحافظ على سمعة مهنة المراجعة الخارجية ويتم ذلك من خلال اتباع الطرق والأساليب التي تمكن المراجع من أداء عمله على الوجه الأكمل، في ضوء المعايير المهنية المتعارف عليها[7]. وعرفت بأنها، ضمان قيام

([1]) Titman , And B.Trueman, **Information Quality and The Valuation of New Issues**, (Journal of Accounting and Economics, Vol.8,October, 1996), P.159 .

([2]) د. فايزة محمود حلمي، **مراجعة النظير لمكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر كأداة رقابية لتحسين جودة الأداء المهني**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، 1998م)، ص 568 .

([3]) محمد حسني عبد الجليل صبحي، **مرجع سابق**، ص 22 .

([4]) د. عبد الوهاب نصر ، د. شحاتة السيد شحاتة، **قواعد وسلوكيات مهنة المراجعة ومواجهات الأزمات المالية**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2009م)، ص 45 .

([5]) Wiloxkavel R. Discenza, **The TQM Advantage**, (Amagazine (CCA), May, 1994), PP. 37 – 41. 41.

([6]) د. يوسف عبد القادرعبد الوهاب، دراسة **تحليلية لمدى تأثير الخصائص النموعية للمنشأة محل المراجعة في الطلب على الجودة واتعاب المراجعة الخارجية**، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الأول، 1997م)، ص 6 .

([7]) د. ثناء عطية فراج، **دراسات معاصرة في المراجعة**، (القاهرة: دار الإشعاع الفنية، 1999م)، ص 208 .

المراجع بعمله بما يحقق للأطراف ذات الصلة، مثل مستخدمي القوائم المالية، ومكاتب المراجعة والمنظمات المهنية، والأجهزة الحكومية، والمنشأة محل المراجعة[1].

يستنتج الباحث من مفاهيم جودة المراجعة الخارجية الآتي:

1. صعوبة تحديد مفهوم جودة المراجعة الخارجية، وذلك لصعوبة وضع حدود واضحة للنطاق أو المجال الذي يجب أن يغطيه جودة المراجعة الخارجية، بالإضافة إلى أن مفهوم الجودة نسبي.
2. بعض المفاهيم ركزت على الوسائل والإجراءات التي يتبعها المراجع الخارجي لتحقيق الأداء الجيد وزيادة الثقة في القوائم المالية، والتي تتمثل في محاولة المراجع اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية، التزام المراجع بالمعايير المهنية، وتلبية المراجع الخارجي لأهداف الأطراف المعنية بعملية المراجعة الخارجية.
3. اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي تحتوي عليها القوائم المالية ليس المعيار الوحيد الذي يمكن من خلاله الحكم على جودة عملية المراجعة الخارجية، كما أن اكتشاف الأخطاء والمخالفات والغش في القوائم المالية ليس الهدف الأساسي من عملية المراجعة الخارجية.
4. الحكم على جودة عملية المراجعةالخارجية بمدى التزام المراجع بالمعايير والإرشادات المهنية فقط ليس كافياً، حيث يمثل الالتزام بها الحد الأدنى لجودة المراجعة الخارجية .
5. جودة المراجعة الخارجية تتحقق عندما تتوافر العناصر الآتية:

أ. التحقق من أن القوائم المالية قد أعدت وفقاً لمعايير المهنة المستخدمة.

ب. تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وفقاً للمعايير المهنية بواسطة أفراد مؤهلين وذوي خبرة وكفاءة مع حسن الإشراف والرقابة.

ج. تخفيض خطر المراجعة إلى أقل حد ممكن من خلال اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية.

د. إتباع المعايير المهنية التي تؤدي إلى إصدار رأي مستقل في ضوء العناية المهنية والمسئولية القانونية .

هـ. تلبي المراجعة الخارجية احتياجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية .

يستطيع الباحث تعريف جودة المراجعة الخارجية بأنها، تخطيط وأداء عملية المراجعة والتقرير عنها وفقاً لمعايير المراجعة الخارجية، ، بما يضمن تقليل مخاطر المراجعة إلى أقل حد ممكن عن طريق اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية والتقرير عنها، وبما يحقق ويشبع رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وبما يحفظ للمراجع الخارجي استقلاله ونزاهته.

يوضح الشكل رقم (1/2/1) الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة الخارجية.

([1]) د. طارق محمد حسنين، د. أحمد سباعي قطب، **دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 60، 2003م)، ص 363 .

شكل رقم (1/2/1)

الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة الخارجية

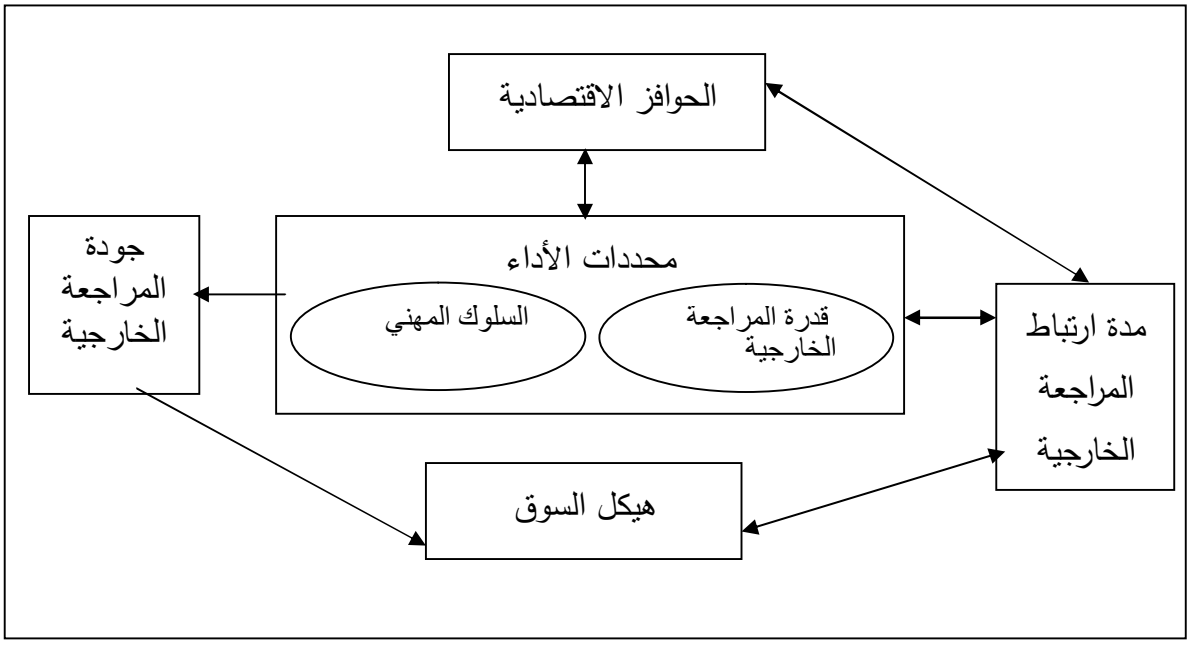

المصدر: د. طارق محمد حسنين، **دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 60، 2003م)، ص 379.

يتضح للباحث من الشكل أعلاه أن الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة الخارجية والعلاقات الداخلية بين مكونات هذا الإطار يضم المتغيرات التالية، وعناصر قياس كل منها والتي تؤثر على جودة عملية المراجعة الخارجية:

أ. الحوافز الاقتصادية: تشمل عناصر لقياس جودة المراجعة الخارجية منها ، مقاضاة المراجع ، أتعاب المراجع، التكاليف بمكتب المراجعة، مدى إمكانية الحصول على اعمال استشارية من العملاء، التطورات المهنية، التطورات في بيئة الأعمال .

ب. مدة ارتباط المراجعة الخارجية مع العميل .

ج. قدرة المراجعة الخارجية على اكتشاف الأخطاء: تشمل التأهيل العلمي والعملي، رصيد الخبرة لديه (خبرة مهنية، درايته بالصناعة، معرفة العميل)، التكيف مع العملاء الجدد، التواكب مع التقنيات المتطورة .

د. السلوك المهني: بذل العناية المهنية، الاستقلال، الموضوعية، تعارض المصالح، التقدير الشخصي.

هـ. هيكل السوق: المنافسة (الحصة السوقية لمكتب المراجعة / تخصص المراجع)، الطلب العرض على خدمات المراجعة.

ثانياً: اهداف جودة المراجعة الخارجية

تتمثل أهداف جودة المراجعة الخارجية بالآتي[1]:

1. وجود نظام محاسبي فعال للرقابة على عمليات المشروع .
2. خدمة معدي ومستخدمي القوائم المالية، ومكاتب المراجعة والمنظمات المهنية التي تسعى إلى الزام مكاتب المراجعة الخارجية بتحقيق مستوى عالٍ من الجودة، من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها .
3. التقليل من الأخطاء والتلاعب وتوفير نظام محاسبي فعال لإنتاج المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة.
4. تكوين موضوعية في اداء الاعمال والحفاظ على الاستقلالية في العلاقات مع العملاء.
5. توفير الارشادات الخاصة بالإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المراجع الخارجي من اجل الالتزام بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض السلطة لمساعديه في مهمة المراجعة .
6. أداء عملية المراجعة الخارجية بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير المراجعة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية التي تم اكتشافها في القوائم المالية.
7. كسب ثقة العملاء من خلال زيادة الدقة والانتباه إلى التفاصيل أثناء العمل .
8. تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بتدقيق العمليات، وتحسين كفاءة وفاعلية اداء المهام، وتقليل الوقت والجهد المبذول في إعادة العمل .
9. زيادة معنويات اعضاء مكتب المراجعة ورفع روحهم المعنوية .
10. إيجاد أرضية مشتركة تكون منهجاً يمكن من خلاله معرفة المكاتب الأخرى التي لها نفس الأهداف والخصائص لمناقشة المصالح المشتركة[2].
11. المساهمة في الجهد الوطني من اجل الارتقاء بمستوى المهنة وتساهم في الحد من تعرض المراجعين للمشاكل والمساءلات القانونية وتجنبهم الاتهام بالتقصير في اداء الواجب المهني.

يضيف الباحث لأهداف جودة المراجعة الخارجية الآتي:

أ. توفير معلومات ملائمة وذات مصداقية عالية لمستخدمي القوائم المالية لترشيد قراراتهم الاستثمارية والتمويلية .

ب. توفير الارشادات للإجراءات والسياسات التي يتبناها مكتب المراجعة لتوفير القناعة المعقولة بنوعية المراجعة بصورة عامة والالتزام بتطبيق المعايير المهنية .

([1]) د. محمد بكري عبد العليم، **قياس جودة الخدمات المهنية- دراسة تطبيقية لمفاهيم وقياس خدمة مراجعة الحسابات واثرها على رضا العملاء** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث ، 2000م)، ص 313 .

([2]) د. محمد اسماعيل شل، د.اشرف يحيى محمد الهادي، **قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة- دراسة نظرية تطبيقية**، (القاهره : جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، العدد(12) ،2000م)، ص 285 .

ج. تحقيق الأداء الجيد، وزيادة الثقة في القوائم المالية وتلبية رغبات واحتياجات أطراف بيئة المراجعة.

د. تقويم عناصر النشاط في التقارير والقوائم المالية .

هـ. التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية بعمليات المنشأة ومطابقتها مع الاهداف الموضوعة .

و. تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصفة منطقية موضوعية هادفة بنتائج عملية المراجعة الخارجية .

ثالثاً: أهمية جودة المراجعة الخارجية

تكمن اهمية جودة المراجعة الخارجية في:

1. الالتزام بمتطلبات تنظيم المهنة

تمثل متطلبات تنظيم المهنة، نظم التأديب والعقوبات، ونظم رقابة الجودة أحد العوامل التي تحفز المراجعين نحو المحافظة على الجودة وتحسينها، وذلك نظراً لما تشمله هذه النظم من سياسات وإجراءات هدفها تحسين أداء الأفراد داخل مكاتب المراجعة والتأكيد على الالتزام بالمعايير المهنية والاخلاقية عند تنفيذ ممارسات المراجعة مع فرض العقوبات والجزاءات على الأداء اوالسلوك المخالف. تؤدي جودة المراجعةالخارجية إلى تأكيد الالتزام بمتطلبات تنظيم المهنة [1].

2. تخفيض مخاطر أعمال المنشأة محل المراجعة

تواجه منشآت الأعمال مجموعة من المخاطر، والتي تؤثر عليها وعلى استمرارها في سوق الأعمال، والتي يمكن تقسيمها إلى مخاطر داخلية منها تراكم المخزون، نقص السيولة، ضخامة المديونيات، ومخاطر خارجية منهاالمنافسة الضارة، والتدخل الحكومي، يتطلب الأمر العمل على إدارة هذه المخاطر والحد من آثارها السلبية المتوقعة على المنشأة وبالتالي تحتاج هذه المنشآت إلى أداة أو وسيلة خارجية تستطيع من خلالها التعرف على المخاطر التي تواجهها وتساعدها في تخفيض أثرها، حيث يطلب من المراجعين الخارجيين القيام بذلك. وهناك علاقة إيجابية بين مخاطر الأعمال التي تواجهها المنشآت والطلب على جودة المراجعة الخارجية، حيث أن مكاتب المراجعة ذات السمعة الحسنة والتي تقدم خدمات ذات جودة عالية اكثر قدرة على اكتشاف خطر المراجعة. كلما زادت مخاطر الأعمال، كلما زاد الطلب على خدمات المراجعة ذات الجودة العالية، وبذلك تأتي اهمية جودة المراجعة الخارجية[2].

3. تضييق فجوة التوقعات في المراجعة

يقصد بفجوة التوقعات اختلاف الأداء المهني للمراجع الخارجي من حيث الجودة ومعايير الأداء عن المتوقع منه أن يحققه. تعتبر فجوة التوقعات من المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة الخارجية، والتي

([1]) د. شوقي السيد فودة، **مرجع سابق**، ص 161 .

([2]) Chris E. Hogan, **Costs and Benefits of Audit Quality in the IPO Market: A Self- Selection Analysis**, The Accounting Review, Vol. 72, No.1, Jan 1997, PP. 67 – 85.

تؤثر بدرجة كبيرة على ثقة مستخدمي القوائم المالية في أداء المراجعين، وقد ترتب على وجود تلك الفجوة تصاعد الانتقادات والدعاوي القضائية ضد المراجعين والتي تزعزع الثقة في مهنة المراجعةالخارجية . ومن ثم فالسبيل الأمثل لتضييق فجوة التوقعات هو الأهتمام بجودة عملية المراجعة الخارجية، وذلك من خلال التزام المراجع الخارجي بمعايير الأداء المهني، وبما يحقق ويشبع رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية[1] .

4. تجنب التدخل الحكومي في تنظيم المهنة

تعد مهنة المراجعةالخارجية من المهن التي تتمتع بميزة التنظيم الذاتي ووضع القواعد والأسس التي في ضوئها يتم ممارسة المهنة، بالإضافة إلى فرض شروط الإنتماء إليها من حيث التمسك بالأخلاق المهنية واكتساب المهارة اللازمة لتمكن المراجعين الخارجيين من مزاولة عملهم بما يتماشى وسمعة المهنة، وبعد إعلان أكبر حالتي افلاس في التاريخ المعاصر لشركتي Enron and World Com وما ترتب عليه من إنهيار أحد مكاتب المراجعة الكبرى في أمريكا، زادت الانتقادات الموجهة للمهنة، وبدأت المهنة تدخل في الشك والريبة وفقدان الثقة من قبل المستثمرين والمساهمين في العالم، وقد ادت هذه الانتقادات إلى إجراء تعديل جوهري في كيفية تنظيم المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل هذا التعديل في احلال التنظيم الذاتي التي كانت تتمتع به المهنة بتنظيم مباشر يتضمن إنشاء وكالة جديدة بموجب قانون Sarbanes – Oxley Act 2002 وسميت بمجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة Public Companies Accounting Oversight Board (PCAOB) والتي يكون من اختصاصها وضع معايير المحاسبة والمراجعة والرقابة على الجودة [2].

5. تدنية تكاليف الفشل إلى أدنى حد ممكن

اصطلاح الفشل في مجال المراجعة يقصد به عدم تحقيق توقعات العميل أو عدم تحقيق معايير المراجعة أو المتطلبات التي تقضيها هيئة الرقابة على سوق المال أو الهيئات المهنية المتخصصة. يتمثل الفشل في إصدار المراجع تقريراً نظيفاً عن قوائم مالية تحتوي على اخطاء أو اصدار تقرير نظيف عن قوائم مالية لا يتوافر فيها الإفصاح المالي الذي تقتضيه مبادئ المهنة واخلاقياتها . وتتمثل تكاليف الفشل (Failure Costs) التي يتحملها المراجع الخارجي في التكاليف القضائية والتعويضات التي يتحملها للأطراف التي يصيبها الضرر، والتكاليف المترتبة على العقوبات

([1]) د. محمد بهاء الدين إبراهيم، **إطار مقترح لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة من خلال التزام المراجع الخارجي بنشرات معايير المراجعة – دراسة نظرية تطبيقية**، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، 2000م)، ص ص 320 – 338 .

([2]) www.sec. gov. Proposed Rule:**Disclosure Required by Section 404,406 and 407ofThe Sarbanes- Qxley Act of 2002 Securities and Exchange Commission Audit Committee** , PP.7 –10.

التأديبية التي توقعها الجهات الرقابية والمهنية بالإضافة إلى ضياع السمعة المهنية للمكتب، وتكاليف إعادة بناء الثقة التي قد يصعب تحقيقها مرة أخرى[1] .

6. تلبية توقعات الأطراف المهتمة بجودة المراجعة الخارجية

تهتم العديد من الأطراف بجودة المراجعة الخارجية وإن كان اهتمامهم وإدراكهم للجودة قد يكون مختلف لكنهم يشتركون في ضرورة أن تحافظ مكاتب المراجعة على جودة ما تؤديه من خدمة يُستفاد منها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويطلب مستخدمي القوائم المالية جودة عالية حتى يمكنهم الوثوق في هذه القوائم والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وتسعى مكاتب المراجعة إلى تحقيق جودة عالية لتحسين سمعتها وموقفها التنافسي في مجال عملها. و تتم اعمال المراجعة الخارجيةوفقاً لمستوى عالي من الجودة من اجل حماية النشاط الاقتصادي، وجميع الأطراف ذات الصلة، كما تسعى المنظمات المهنية إلى إلزام مكاتب المراجعة بتحقيق مستوى عالي من الجودة من اجل تطوير مهنة المراجعة وتدعيم الثقة فيها[2].

7. أحد ادوات التوجيه والسيطرة (الحوكمة)

عرفت السيطرة أو الحوكمة (Corporate Governance) بأنها إشراف ورقابة تهدف إلى التأكيد من أن إدارة المنشأة تتصرف وفقاً لمصلحة المساهمين [3]. كما عرف مصطلح حوكمة الشركات بأنه مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة والممولين وأصحاب المصالح [4]. حيث تشير تقارير المنظمات الدولية إلى أهمية تعميق وتطوير واحكام الإدارة والرقابة لتأمين سلامة التوجيهات وللحد من الانحرافات والاختلالات والأزمات ويتطلب امتداد انشطة المراجعة والرقابة إلى التقييم والمحاسبة عن الأداء . وتهدف الحوكمة إلى [5]:

أ. التأكد من وجود نظام رقابي فعال في المنشأة .

ب. تدعيم موضوعية وكفاءة مجلس الإدارة في تقديم معلومات جيدة وذات مصداقية إلى مستخدمي القوائم المالية.

ج. التأكيد على وجود ارتباط بين إجراءات السيطرة وعملية إعداد التقارير المالية .

([1]) Francis, Jere R., **What Do We Know about Audit Quality?**,(The British Accounting Review, Vol. 36, No. 4, 2004), P. 346 .

([2]) د. محمد سامي راضي، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2011م)، ص 333.

([3]) www. Rutgers. Edu/raw. AAA . Evelyn Yeoh and Christine A. Jubb, **Governance and Audit Quality: is The Association ?, Presented at Seventh Annual Midyear Auditing Section Conference Program,**(Dec, 2oo1), P.2.

([4]) سميحة فوزي، **حوكمة الشركات واهمية دور المحاسبين والمراجعين**، (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003م)، ص 1 .

([5]) Jill F. Solomon, et.al., **A Conceptual Frame Work for Corporate Risk Disclosure Emerging From the Agenda for Corporate Governance Reform**, (British Accounting Review, Vol. 32, No. 1, March 2000), P. 450.

بدأت الحوكمة تأخذ في اعتبارها دور المراجعة الخارجية ذات الجودة العالية باعتبارها أحد الأدوات المحققة لكفاءة وفعالية السيطرة، وذلك من خلال تقديم تأكيد موضوعي إلى المساهمين بصحة اعداد الإدارة للتقارير المالية، وبوجود كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة[1] .

يضيف الباحث لأهمية جودة المراجعة الخارجية الآتي:

أ. الارتقاء بمهنة المراجعة كونها من إحدى المهن الأكثر كفاءة وامانة وموضوعية.

ب. تساهم بشكل فعال في تجنب التعامل مع عملاء تتميز أعمالهم بالخطورة، والتعامل مع هذا النوع ينعكس سلباً على جودة المراجعة الخارجية ويؤثر على سمعة المكتب .

ج. نتائج المراجعة الخارجية مهمة لكافة الأطراف ذات العلاقة بعملية المراجعةالخارجية سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، وتستمد أهميتها من نوعية الخدمات التي تقدمها لهذه الاطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية .

رابعاً: وسائل جودة المراجعة الخارجية

تعد جودة المراجعة الخارجية ووسائل تحسينها من الأمور الهامة التي يلزم الاهتمام بها والعمل على تحقيقها لما لذلك من أثر في تقدم مهنة المراجعة الخارجية، وارتفاع مستوى الأداء المهني لمكاتب المراجعة، بالإضافة لكونها وسيلة للتمييز بين المراجعين، ومن وسائل تحسين جودة المراجعة الخارجية ما يلي:

1. التأديب المهني

يعد اهتمام المنظمات المهنية بوضع إجراءات لتأديب اعضائها إحدى وسائل تحسين جودة المراجعة الخارجية، وذلك عندما يكون هناك تقصير في أداء عملية المراجعة الحارجية. ومسئولية المراجع الخارجي ليست مقصورة على ما يقوم به بنفسه من أعمال، وإنما تمتد لتشمل ما يترتب على ما يقع من مساعديه من خطأ أو إهمال أو تقصير أثناء قيامهم بأداء عملية المراجعة[2]. ومن الأسباب التي تؤدي إلى تعرض المراجع الخارجي للمسئولية والتأديب المهني ما يلي [3]:

أ. عدم الالتزام بالمعايير المهنية، وقواعد السلوك المهني .

ب. عدم الحرص والعناية في أداء عملية المراجعة .

ج. ارتكاب أفعال جرمها القانون .

تتمثل نظم التأديب المهني التي تفرض على مكاتب المراجعة في العقوبات التالية: لفت النظر، فرض غرامات مالية، الإيقاف عن العمل لفترة محددة، إسقاط العضوية من المنظمات المهنية، والمطالبة

([1]) د. ناظم حسن عبد السيد، **أثر حكومة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية** ، (البصرة : الكلية التقنية الادارية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 2 ، العدد 4 ، 2012م)، ص 96 .

([2]) ابراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي ، **نموذج مقترح لتحديد علاقة حجم مكتب المراجعة بجودة اداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي وتقييم القرناء – دراسة نظرية ميدانية تطبيقية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد2 ، 2000م) ، ص 46 .

([3]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في ضوء الأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2005م) ، ص ص 182– 194 .

ببرامج تدريبية وبرامج تعليم مهني مستمر. وأن قيام المنظمات المهنية بوضع وتنفيذ مثل هذه العقوبات التأديبية من أجل ضرورة التأكيد على عدم مخالفة مكاتب المراجعة للمعايير المهنية أو الإخلال بقواعد السلوك المهني، وعدم مخالفة هذه القواعد والمعايير تساهم في تحسين جودة أداء عملية المراجعة الخارجية على الأقل خوفاً من الوقوع تحت طائلة هذه العقوبات التأديبية[1].

يتضح للباحث أن وجود نظم للتأديب المهني يؤكد على جودة أداء عملية المراجعة الخارجية، وإجراء التحقيقات والإجراءات التأديبية يلزم مكاتب المراجعة بتطبيق المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني وبذل العناية في أداء عملية المراجعة الخارجية .

2. تكوين لجان المراجعة

عرفت لجنة المراجعة بأنها، إحدى لجان مجلس الإدارة التي تقوم بمساعدته على القيام بمهامه، وتهدف إلى تدعيم استقلال كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وذلك من خلال ما تكلف به من مسئوليات وما تقوم به من مهام واعمال . وما حدث من إنهيارات لكثير من الشركات الأمريكية مثل Enron, World Com قامت كثير من المنظمات بتركيز اهتمامها على لجان المراجعة، كما اهتم قانون Sarbanes – Oxley Act of 2002 الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء تغيرات أساسية في دور ومسئوليات لجان المراجعة داخل منشآت الأعمال منها[2]:

أ. مسئولية تعيين وتحديد الاتعاب والإشراف على اعمال المراجعين الخارجيين، وأن تقوم بدور الوسيط لفض النزاع الذي قد ينشأ بين المراجع والإدارة .

ب. سلطة الموافقة أو التصديق على الخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي سواء كانت خدمات مراجعة أو خدمات بخلاف المراجعة، وقبل الموافقة على تقديم هذه الخدمات يلزم أولاً التحقق من مشروعيتها وعدم كونها خدمات محظورتقديمها مع التمسك بالإفصاح عن هذه الخدمات .

ج. تصميم الإجراءات المتعلقة بتلقي وبالاحتفاظ وبمعالجة الشكاوى الخاصة بالنظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلية وعملية المراجعة الخارجية .

د. يلتزم المراجع الخارجي بتقديم تقرير للجنة المراجعة متضمناً معلومات عن السياسات والممارسات محل الانتقاد (Critical) المطبقة في المنشأة والمعالجات البديلة الواردة في معايير المحاسبة والتي نوقشت مع الإدارة والتي تم الاتفاق على تطبيقها، والتي طبقت بالفعل، وما إذا كان نشأت عنها خلافات مع الإدارة.

([1]) د. امين السيد أحمد لطفي، **معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة الأداء لمراقبي الحسابات**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1997م)، ص 2 .

([2]) www.tht testa, Hurwitz and the ibault, Iro.com. Jocelyn M., et al., **Sarbanes Oxley, NYSE and NASDAQ, M and at Major Change to The Role and Composition of the Audit Committee**, 2002, PP. 2-5 .

يتضح للباحث أن هنالك علاقة ايجابية بين لجنة المراجعة بالمنشأة محل المراجعة وبين جودة المراجعة الخارجية، حيث تعتبر لجنة المراجعة حلقة وصل بين مجلس الادارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي، وتعمل هذه اللجنة على مساعدة مجلس الإدارة في القيام بوظيفة المتابعة والرقابة وهذا يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية .

3. استخدام الأساليب الكمية والحاسبات الآلية

يساعد استخدام الأساليب الكمية في أداء عملية المراجعة على ترشيد الحكم الشخص للمراجع الخارجي وتحسين جودة أدائه وقراراته. ومن الأساليب المستخدمة في ذلك[1]: التحليل الشبكي منها المسار الحرج، بيرت، والشبكات العصبية، ونظرية المباريات، والعينات الإحصائية. من الأساليب المستخدمة في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع والارتقاء بجودة أداء المراجعة الخارجية نظم الخبرة أو الذكاء الاصطناعي والتي تعتبر أحد المجالات الفرعية لعلوم الحاسب الآلي، والتي تساهم في حل كثير من المشاكل والصعوبات التي قد يواجهها المراجع الخارجي أثناء ادائه لمهام المراجعة الخارجية المختلفة[2]. وأن الاستخدام المكثف للأساليب الكمية والحسابات الآلية في تنفيذ عملية المراجعة الخارجية يؤدي إلى تحسين جودتها والارتقاء بالمستوى المهني[3].

يرى الباحث أن استخدام الأساليب الكمية والحسابات الآلية يؤدي إلى تقليل الجهد الذي يبذله المراجع الخارجى ، مما يزيد من فرصته في توسيع نطاق اختباراته، وزيادة حجم الفحص الذي يقوم بإجرائه مما يؤدي إلى رفع كفاءة وجودة عملية المراجعة الخارجية.

4. كفاءة اداء العمل الميداني

تتأثر نتائج المراجعةالخارجية جوهرياً بكفاءة المراجعين عند ادائهم للعمل الميداني . وأن كفاءة اداء العمل الميداني ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببذل المراجع الخارجي للعناية المهنية الكافية والملائمة والتزامه بمعايير العمل الميداني . وان معيارالعناية المهنية الملائمة يعني وفاء مراجع الخارجي بمسئولياته القانونية والمهنية والشخصية ، والتي يترتب عليها اكتشافه للأخطاء ذات التأثير على القوائم المالية، وما يتضمنه ذلك من التحقق من كفاءة تشغيل نظم الرقابة بالمنشأة محل المراجعة الخارجية، وتقدير الخطر عند تخطيط الفحص، وتجميع الأدلة الكافية والملائمة لإبداء رأيه في القوائم المالية . واهتمت المنظمات المهنية الأمريكية والدولية بتوضيح الآثار المترتبة على الالتزام بمعايير العمل الميداني والتي تتمثل في تخطيط العمل والإشراف عليه، وبجمع أدلة الاثبات الكافية

([1]) وليد زكريا صيام، **العوامل المؤثرة في بروز مشكلات مهنة المحاسبة**، (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد التاسع، 2002م) ، ص 285 .

([2]) د. فتحي إبراهيم كامل، **تقييم فعالية أساليب ترشيد الحكم الشخصي للمراجع الارتقاء بجودة الأداء المهني**، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الأول، 1997م)، ص 495.

([3]) Joseph V. Carcello, et al**., Audit Quality Attributes, the Perception of Audit Preparers and Financial Statement Users**, (Auditing A Journal of Practice and Theory, Vol. 11, No.1, Spring 1992), P. 7.

والملائمة على جودة المراجعة الخارجية [1]. وأن كفاءة العمل الميداني على جودة المراجعة الخارجية يتمثل في الآتي[2]:

أ. تساعد دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على تحديد مدى فاعلية النظام في اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتحريفات مما يساهم في تحديد مدى وحجم اختبارات المراجعة بصورة ملائمة، مما ينعكس إيجاباً على جودتها.

ب. يؤثر فى سلوك المراجع الخارجى في الحصول على الأدلة والتحقق من كفايتها وملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها وعلى رأي المراجع الخارجى في القوائم المالية وبالتالي على جودة عملية المراجعة الخارجيه .

يرى الباحث أن الاهتمام بكفاءة اداء العمل الميداني من بذل العناية المهنية اللازمة والتزام المراجع الخارجى بمعايير العمل الميداني يؤدي إلى تحقيق جودة عملية المراجعة الخارجية وتحسينها.

5. التطوير والتعليم المهني المستمر

تعتبر برامج التعليم المهني المستمر أحد صور التطوير المهني الذي يساعد على تمتع المراجع الخارجي بالكفاءة والتأهيل اللازمين كمتطلبات ضرورية لأداء عملية المراجعة الخارجية بصورة تحقق جودتها. وأن يقوم المراجع الخارجي بتطوير أسلوب أدائه لعمله ذاتياً من خلال مواكبته للتطورات السريعة في مجال مهنة المراجعة الخارجية وذلك من خلال برامج التعليم المستمر [3]. وأن نجاح أي مهنة يتطلب توافر عناصر رئيسية هي، هيكل من المعرفة المتخصصة، وجود عملية تعليمية مستمرة[4]. ومهنة المراجعة الخارجية تتوافر فيها هذه العناصرمن خلال عملية التطوير المستمر لقدرات ومهارات وخبرات المراجع الخارجي، بوجود برامج تعليمية مستمرة للعاملين، ومتابعة التطورات العلمية والمهنية الحديثة في مجال مهنة المراجعة، والاشتراك في المؤتمرات العلمية المتخصصة[5]. وعلى مستوى المنظمات المهنية فقد اهتمت الاصدارات المهنية الأمريكية والدولية باهمية التطوير المهني الذي يؤكد لمنشأة المراجعة توافر الخبرة والمعرفة المطلوبة في الأفراد لوفائهم بمسئولياتهم وقد تضمنت هذه الاصدارات سياسات واجراءات التطوير المهني منها تحديد متطلبات وبرامج التأهيل المهني وابلاغها للأفراد وضرورة اطلاع الأفراد على التطورات في المعايير الفنية[6].

([1]) ايمن فتحي الغباري ، **تأثير تنامي المخاطر التي تتعرضلها استغلالية المدقق على فاعلية التدقيق في ظل العولمة** ، (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة بني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد 3 ، 2002م) ، ص 145 .

([2]) د.أحمد محمد نور وآخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2000م)، ص ص 35، 36.

([3]) د. هيثم أحمد حسن عبد المنعم، **اتجاهات تطوير معايير الرقابة على جودة المراجعة الختامية**، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد الثاني والعشرون، 2004م)، ص 85.

([4]) د. عبد الرحمن إبراهيم الحميد، **مرجع سابق**، ص 453.

([5]) د. عبد الرزاق قاسم الشحادة،كوثر محمد نور بنود، **متطلبات جودة المراجعة الخارجية في ضوء المتغيرات الاقتصادية السورية المعاصرة**، (القاهره : جامعة بني سويف، الدراسات المالية والتجارية ، العدد الثالث، 2010م)، ص 119 .

([6]) Flint. David, **Philosophy and Principles of Auditing**, (London: Macmillan Education, 1995), P.38.

يتضح للباحث أن التعليم المهنى المستمر يؤدي إلى تحديث المعلومات والمهارات الفنية ذات العلاقة بمهنة المراجعة الخارجية، وذلك بغرض المحافظة على سمعة المهنة وزيادة كفاءتها، وانه يرتبط إيجابياً مع عملية تحسين جودة المراجعة الخارجية .

6. مراجعة النظير

اهتمت المنظمات المهنية، والهيئات العالمية بجودة أداء عملية المراجعة الخارجية وبمعايير الرقابة على هذا الأداء . فتم وضع نظام يهدف إلى مراقبة وتقييم نشاط تلك المكاتب بهدف مراقبة نفسها وقد اطلق على هذا النظام مراجعة النظير (القرين) أو مراجعة طرف ثالث والذي يعرف بقيام احد مكاتب المراجعة بمراجعة اعمال مكتب آخر. يعتبر نظام مراجعة النظير أحد أساليب الرقابة الخارجية لجودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية والذي يهدف إلى إبداء رأي مستقل عما إذا كان نظام رقابة الجودة المطبق بمكاتب المراجعة يوفر ضماناً معقولاً عن اتساقها مع المعايير المهنية، كما يتضمن الفحص بمراجعة النظراء تقييم مدى ملائمة سياسة تلك المكاتب والإجراءات المتعلقة بعناصر عملية المراجعة الخارجية[1] .

يتضح الباحث أن مراجعة النظير فعالة لتحسين جودة المراجعة الخارجية، وتعتبر من الاجراءات التي يجب اتباعها للمحافظة على جودة المراجعة الخارجية، وتحقق كفاءة وفاعلية الأداء المهني.

7. الرقابة على جودة الأداء المهني

ترتبط جودة الأداء المهني بوجود نظام للرقابة على الأداء والذي يشمل كافة السياسات والإجراءات التي توضع لضمان التزام مكتب المراجعة بمعايير المراجعة الخارجية الخاصة بممارسة المهنة . فوجود معايير للرقابة على جودة الأداء يؤدي إلى حماية المستفيدين من الأداء غير الجيد، وأن تكون لدى مكاتب المراجعة سياسات وإجراءات لرقابة الجودة لكل الخدمات المهنية، وأن تتأكد من أن هذه السياسات والإجراءات خاضعة للفحص الخارجي . وإعداد برامج فحص ومتابعة تهدف إلى التأكد من التزام مكاتب المراجعة بمعايير الرقابة على الجودة . حيث أن مجرد إصدار المعايير لرقابة الجودة لا يضمن التزام مكاتب المراجعة بتطبيقها لذلك حرصت المنظمات المهنية والعلمية في كثير من الدول على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التأكيد على التزام مكاتب المراجعة بتطبيق هذه المعايير[2] .

يتضح للباحث أن الرقابة على جودة المراجعة الخارجية تركز على قيام مكاتب المراجعة بوضع السياسات والإجراءات المتعلقة بكافة العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية والالتزام بها في ظل مفهومها الشامل، مع الخضوع لأسلوب الرقابة من خارج المكتب والتحقق من هذا الالتزام بما ينعكس على تحسين جودة المراجعة الخارجية.

يضيف الباحث لوسائل جودة المراجعة الخارجية الآتي :

([1]) د. إيمان أحمد أمين مجاهد، **مرجع سابق**، ص 278 .

([2]) International Federation of Accounting, **Assuring the Quality of Professional Services**, (New York: August 1999), P.2.

أ. تدعيم استقلال المراجعة الخارجية : بالتغيير الالزامي للمراجع الخارجي ، ووضع قيود على تقديم الخدمات الأخرى بخلاف خدمة المراجعة الخارجية .

ب. تخصيص المراجعين على المهام : مراعاة توفر الخبرة والكفاءة والمعرفة لأداء الوظائف المختلفة لمهمة المراجعة الخارجية.

ج. التشاور برأي الآخرين : الاسترشاد براي الآخرين على القضايا المتعلقة بالمشكلات المحاسبية او مشكلات المراجعة التي تظهر خلال تنفيذ عملية المراجعة ورفعها إلى الشخص المختص ذو الخبرة والمعرفة الكافية .

د. الاشراف : تقوم مكاتب المراجعة باخضاع كافة اعمالها للاشراف الجيد ، ومراجعة التخطيط لكل مهمة مراجعة وفحص كافة اوراق المراجعة .

هـ. التوظيف: يقوم كل مكتب مراجعة بوضع سياسة محددة للتوظيف ، واختيار الكفاءات وتحديد مستوى خبرة معينة لمن يتقدم للتوظيف بالمكتب .

و. الفحص الدوري لبرنامج الرقابة على جودة الاداء: التحقق من تطبيق برنامج الرقابة على جودة العمل بمكتب المراجعة .

المبحث الثالث

محددات جودة المراجعة الخارجية

يقصد بمحددات جودة المراجعة الخارجية المؤشرات التي توضح ما إذا كانت عملية المراجعة الخارجية التي يقوم بها مكتب مراجعة معين ذات جودة عالية أم لا. وترجع أهمية محددات جودة المراجعة الخارجية إلى انه من خلال هذه المحددات يمكن معرفة وضع الجودة والاتجاه الذي يؤدي إلى تحقيقها وتحسينها ، حتى يقلل من عناصر تخفيضها وتزيد من العناصر أو الوسائل التي تؤدي إلى تحسينها . وتتمثل محددات جودة المراجعة الخارجية في الآتي :

أولاً : حجم مكتب المراجعة

يقاس حجم مكتب المراجعة بعدد ونوعية العملاء ، حيث أن مكاتب المراجعة الكبيرة التي لديها عدد كبير من العملاء من المؤسسات المالية والشركات المساهمة تقدم خدمات مراجعة ذات جودة عالية أكثر من مكاتب المراجعة الصغيرة ذات العدد القليل من العملاء الذين اغلبهم من الأفراد وشركات الأشخاص[1]. ويرجع ذلك لقدرة هذه المكاتب الكبيرة على التخطيط الجيد لعملية المراجعة الخارجية، والتدريب المتخصص للموارد البشرية لتوفير أفراد ذوي الكفاءة المهنية العالية والاستثمارات الكبيرة في المعرفة العامة والتعليم المستمر ، وإمكانية رقابة سلوك أفراد فريق المراجع ، واستخدام الأساليب الفنية الحديثة لأداء عملية المراجعة الخارجية[2]. وأن مكاتب المراجعة الكبيرة تكون أكثر قدرة على مقاومة ضغوط العملاء من مكاتب المراجعة الصغيرة ، حيث يوجد دافع قوي لدى المراجع إلى تخفيض جودة المراجعة الخارجية المؤداة في حالة قلة عدد العملاء وذلك للمحافظة عليهم وما يدفعونه من اتعاب، بينما إذا كان لدى المراجع عدد كبير من العملاء فإن هذا الدافع ينتفي[3] . كما أن كبر حجم مكتب المراجعة يقابله سمعة مهنية جيدة اكتسبها المكتب خلال عدد من السنوات مما يجعل هذا المكتب أكثر حرصاً على الالتزام بتنفيذ المراجعة الخارجية ، وذلك للحفاظ على سمعته بما يزيد من فعالية نتائج المراجعة الخارجية التي يقدمها ويساهم في اضفاء الثقة على القوائم المالية للمنشاة محل المراجعة[4] . وهناك ارتباط إيجابي بين حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة الخارجية . وبالتالي يعتبر حجم مكتب المراجعة أحد المؤشرات الهامة الرئيسية لجودة المراجعة الخارجية إلا انه ليس المؤشر الوحيد ، نظراً لارتباط جودة المراجعة الخارجية بمؤشرات أخرى يمكن الاسترشاد بها في الحكم على جودة المراجعة الخارجية ، وحتى لا يفهم من ذلك أن مكاتب المراجعة الصغيرة ليست ذات جودة في أداء عملية

([1]) د. ثناء محمد بدران، **عناصر جودة المراجعة من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة**، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث والرابع، 1996م)، ص 19.

([2]) د. محمد حسني عبد الجليل صبحي ، **مرجع سابق**، ص 24 .

([3]) www.google.com, **Audit Quality**. Philip J. Lee, et al., **Auditor Conservation and Audit Quality Evidence Form Australian IPO Earnings Forecasts**, (Sydeny: University of Technology, May 2001), PP. 1-12.

([4]) د. إبراهيم علي طلبة ، **التكيف العلمي والمهني لحيادية مراقب الحسابات الذي يقدم خدمات المراجعة الداخلية – دراسة تحليلية لواقع مهنة المراجعة في سلطنة عمان** ، (مسقط: معهد الإدارة العامة ، مجلة الاداري ، العدد 65 ، 1996م) ، ص 128.

المراجعة الخارجية ، كما أنذلك لا يعني حكماً قاطعاً بان حجم مكتب المراجعة يعتبر دليلاً على جودة عملية المراجعة الخارجية [1].

يستنتج الباحث أن العناصر التي يتوقف عليها حجم مكتب المراجعة تتمثل في بعض أو كل ما يلي: عدد العملاء، عدد الأفراد المنتمين للمكتب، إيرادات المكتب، الارتباط بأحد المكاتب العالمية، عدد أفرع المكتب في الداخل والخارج. وان حجم مكتب المراجعة يعتبر أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية واحد الخصائص التي يتم على أساسها التمييز بين مكاتب المراجعة ، وكل ما كان حجم مكتب المراجعة كبير كلما كان عدد المراجعين الخارجيين المتخصصين كثير وهذا يؤدي إلى زيادة فهم عمل المراجعة الخارجية بما يؤدي إلى رفع جودتها.

ثانياً: الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة

تتوقف جودة المراجعة الخارجية على مدى استقلال وكفاءة المراجع ، والتي تعني قدرة المراجع على مقاومة ضغوط العملاء وتمسكه بالمعايير المهنية ، وقواعد وآداب السلوك المهني ، واتمام عملية المراجعة الخارجية في الوقت المحدد والمتفق عليه ، بما ينعكس في النهاية على اكتشافه للأخطاء والمخالفات الجوهرية الواردة في التقارير المالية والتقرير عنها ، وأن الفشل في ذلك يطلق عليه فشل في عملية المراجعة الخارجية ، والذي يؤدي إلى تعرض المراجع للمساءلة المهنية أو ما يطلق عليه الدعاوى القضائية من قبل مستخدمي القوائم المالية ، وذلك تعويضاً لما لحق بهم من ضرر نتيجة اعتمادهم على معلومات مضللة[2] . وأن المراجعين الذين تقل حالات التقاضي ضدهم يؤدون عملهم بجودة عالية ، فكلما زاد مستوى جودة المراجعة الخارجية ، كلما قل احتمال فشل عملية المراجعة الخارجية ، وبالتالي يقل احتمال رفع دعاوى قضائية ضد المراجعين ذوي الجودة العالية[3]. فمكاتب المراجعة ذات الجودة والسمعة الحسنة في أداء عملية المراجعة الخارجية وفي اكتشاف وإظهار التضليل والأخطاء الجوهرية سيكون لديها حوافز أكبر لتقليل فشل المراجعة الخارجية ، وذلك للمحافظة على سمعتها المهنية ، وتجنباً للخسائر سواء كانت مادية كالتعويضات والمصاريف القضائية أو معنوية والتي تنعكس على سمعة مكتب المراجعة وعلى معتقدات الغير بشأن جودة الخدمات التي تؤديها وتعرضها للمساءلة القانونية[4]. وهناك اعتبارات تقلل من الربط بين جودة المراجعة الخارجية والقضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة ، حيث قد يكون هناك فشل في أداء عملية المراجعة الخارجية وتجرى تسوية بين المراجع والمتضررين بدون رفع قضايا وعلى العكس قد يكون هناك قضايا ضد

([1]) www.googlr.com, Audit Quality. Heidi V. Bauwhede, et.al., **Audit Quality Public Ownership and Firms Discretionary Accruals Management**, (Catholic University of Leuven, Belgium, March 2001), PP.6 – 7.

([2]) www.google.com,Audit Litigation.Vandijk M., **Litigation and Audit Quality: Two Experimental Studies**, (Economic and Financial Environment, 1998), PP. 1 – 18 .

([3]) د. فاروق أحمد حسين ، **التقرير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية – إطار مقترح** ، (سوهاج : جامعة جنوب الوادي ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد 1 ، 1999م) ، ص 219.

([4]) د. ثناء عطية فراج، **تقييم برنامج رفع كفاءة جودة المراجعة**، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية الدراسات التجارية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الرابع، 1995م)، ص 221.

المراجعين دون أن يكون هناك فشل في عملية المراجعة الخارجية ، بالإضافة إلى أن المراجع قد يطور من اسلوب عمله ومهارته أثناء الوقت الذي يمضي بين رفع القضية والحكم فيها ، ولذلك يجب أخذ عدد القضايا المرفوعة ضد المراجعين بحذر كمقياس لجودة المراجعة الخارجية[1].

يتضح للباحث أن الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة تعتبر أحد المؤشرات الهامة المحددة لجودة المراجعة الخارجية حيث كلما زادت جودة المراجعة الخارجية كلما قل معدل الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة ، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل الدعاوى القضائية وجودة عملية المراجعة الخارجية .

ثالثاً: تخصص المراجع في نشاط العميل

أن يتخصص المراجع في مراجعة نشاط معين أو النصيب السوقي لمنشآت المراجعة في مجال انشطة معينة ، ويقاس التخصص في النشاط بعدد عملاء المراجعة في هذا النشاط منسوباً إلى إجمالي عملائه [2]. يوجد ارتباط إيجابي قوي بين التخصص في نشاط العميل وجودة المراجعة الخارجية [3]. حيث أن التخصص في نشاط معين يعتبر إشارة جيدة على كفاءة المراجع، وتأهيله العملي، وتكسبه خبرة وسمعة عالية في مجال هذا النشاط بدرجة عالية من الجودة وبأتعاب منخفضة. وعند التخطيط لعملية المراجعة الخارجية يؤخذ في الاعتبار المشاكل التي تواجه نشاط العميل كالعوامل الاقتصادية والقوانين الحكومية ، والتغير التكنولوجي ، ويتحقق ذلك من خلال تخصصه في مجال نشاط معين، وهذا يفيده في اداء عملية المراجعة الخارجية بكفاءة وجودة عالية تنعكس على توفير أكبر قدر من الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية في نتائج عملية المراجعة الخارجية[4].

يرى الباحث أن التخصص في نشاط العميل للمراجع الخارجي يفيده في معرفة أخطاء الصناعة عند تخطيط المراجعة ، وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى جودة المراجعة الخارجية . كما أن تخصص مكتب المراجعة في صناعة أو في قطاعات معينة في ظل السوق التنافسية للمراجعة الخارجية يحقق مزايا للمكتب منها ، خفض تكلفة اداء عملية المراجعة الخارجية ، رفع مستوى جودة اداءها وزيادة عدد العملاء والأرباح ، لذا يعتبر تخصص المراجع في نشاط معين يعتبر من المؤشرات الهامة المحددة لجودة عملية المراجعة الخارجية .

رابعاً: شهرة مكتب المراجعة

([1]) د. محمد سامي راضي، **تحليل العوامل المؤثرة على تحديد أتعاب المراجعة**، (المنامة: جامعة البحرين، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثاني، العدد الأول، 1998م)، ص 44.

([2]) Lawrence J. Abbott, et.al., **Auditor Industry Specialization and Auditor Reporting**, (Presented at Seventh Annual Midyear, Auditing Section Conference Program, Jan. 2001), P. 1.

([3]) د. أحمد هشام معوض سليم ، **دراسة اختبارية لبعض الأسباب المحتملة لتغيير المراجع في الشركات المساهمة** ، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الأول ، 1997م) ، ص ص 360، 361 .

([4]) د. علام محمد موسى حمدان ، **مرجع سابق** ، ص 591 .

الشهرة هي السمعة الطيبة والثقة في مصداقية تقرير المراجع[1]. وتأتي بعد سنوات من العمل الجاد وتقديم خدمات ذات جودة عالية التي تسهم في تحقيق شهرة مكتب المراجعة كالتخصص في نشاط منشأة معينة ، والحجم الكبير للمكتب ، والإنتشار الجغرافي لفروعه، وقلة أو عدم وجود قضايا دعاوية مرفوعة عليه . تحاول مكاتب المراجعة ذات السمعة العالية المحافظة على هذه السمعة لكونها معيار أو مؤشر يعتمد عليه العملاء والطرف الثالث في الحكم على جودة المراجعة الخارجية. بالإضافة إلى أن خسارة السمعة يكون لها آثار كبيرة في المستقبل على اداء مكاتب المراجعة ، حيث يؤدي إلى فقدان نسبة كبيرة من العملاء وإنخفاض الاتعاب للمحافظة على بقية العملاء[2]. وان الشهرة والسمعة الجيدة لمكتب المراجعة تعني المصداقية في التقارير المالية التي يعدها المراجع ، فالشهرة هي نتيجة لجودة أداء عملية المراجعة الخارجية ، وتعتبر إحدى الأصول المعنوية لمكتب المراجعة ، وأن المكاتب تنفق العديد من الاستثمارات وتقوم بالعديد من المجهودات من اجل الوصول إلى الشهرة أو السمعة[3] . كما أن سمعة مكتب المراجعة هي تضافر العديد من العوامل الداخلية مع بعضها البعض والمتمثلة في الالتزام بالمعايير المهنية وبقواعد وآداب السلوك المهني والخبرة المهنية لأداء مكتب المراجعة ، والمحتوى الاعلامي للتقارير التي يصدرها المكتب، ووجود نظام للرقابة على جودة المراجعة الخارجية[4] .

يتضح للباحث وجود علاقة طردية بين سمعة مكتب المراجعة وجودة المراجعة الخارجية، حيث أن المكاتب حسنة السمعة تقدم خدمات عالية الجودة ، والعلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وسمعة مكتب المراجعة علاقة ذات اتجاهين (علاقة تبادلية) فجودة أداء عملية المراجعة الخارجية تؤدي إلى شهرة المكتب وحسن سمعته ، والمحافظة على سمعة المكتب تؤدي إلى جودة المراجعة الخارجية .

خامساً: الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي

الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي هي المعرفة الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة والتي تم اكتسابها من التعليم والتدريب الفني. وتعد الكفاءة المهنية للمراجعين من الأمور الهامة في تحديد مدى الثقة والاعتماد على ما يقدمونه من تقارير. كذلك تعد الكفاءة المهنية محصلة لعدة عناصر متداخلة هي : التأهيل العلمي والعملي للمراجع ، الالتزام بالمعايير المهنية ، الخبرة بمجال نشاط العميل، استخدام التقنيات الحديثة في تخطيط ووضع برنامج لتنفيذ إجراءات المراجعة الخارجية. وبتوافر الكفاءة المهنية للمراجع وتشجيعه على التعليم والإنضمام للمنظمات المهنية

---

(1) Michael C. Kanpp, **Audit Confict: An Empirical Study of the Perceived Ability of Auditors to Resist Management Presure, (**The Accounting Review, Vol. LX, No. 2 April, 2005), P.202.

(2) حمدي أحمد رمضان ، **التحليل المحاسبي لتأثير مخاطر المنازعات القضائية على تجريبي** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية المحاسبة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، 1998م) ، ص 165 .

(3) سامي حسن علي محمد ، **نموذج مقترح لقياس وضبط جودة الاداء المهني في المراجعة – دراسة ميدانية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2003م) ، ص 52 .

(4) Mary Ellen Bernard , **The Future of CAP in Financial Service: A Survey**,(The CAP Journal, June 2001), PP. 1-15.

وتوفير برامج تدريبية متخصصة ، وبرامج خاصة بالتعليم المهني المستمر تجعله أكثر إلماماً ودراية بكل ما هو جديد في مجالي المحاسبة والمراجعة ، وتكسبه خبرة في معالجة الأمور والمشاكل التي تواجهه أثناء ادائه لعملية المراجعة الخارجية[1]. مع تطور الحاجة إلى خدمات المراجعة وتعدد وتنوع هذه الخدمات يتطلب ذلك مقابلة ومواكبة تلك التطورات من خلال إجراء تطور في مراحل التكوين الذاتي للمراجع سواء من حيث التعليم أو التدريب أو الخبرة عن طريق إعادة النظر في برامج التأهيل العلمي ، والاتجاه إلى زيادة المقررات الدراسية المرتبطة بالمهنة ، وجدية الرقابة على عمليات التدريب في مكاتب المراجعة ، ووضع برامج تدريبية مناسبة ومسايرة للتطورات الحالية في المهنة [2].

يتضح للباحث أن الكفاءةالمهنية تتم بواسطة أشخاص يتوافر لديهم قدراً كافياً من المهارات التي تتلاءم مع طبيعة العمل الذي يقومون به وأن يحصل المراجع على دراسة أكاديمية كافية في المحاسبة والمراجعة والضرائب والمجالات الأخرى المرتبطة بالمهنة ، أي إعداد المراجع الخارجي اعداداً جيداً من الناحية العلمية والمهنية بما يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية .

سادساً: وجود نظام لقبول العملاء

تؤثر ظروف العميل وسلوك إدارته على حالة القوائم المالية والتي تؤثر بدورها على جودة المراجعة الخارجية . لذلك يقوم مكتب المراجعة بتوخي الحيطة والحذر قبل الموافقة على التعاقد مع العملاء الجدد أو استمرار التعامل مع العملاء الحاليين وذلك عن طريق وضع نظام لتقييم العملاء ، حتى يمكن اختيار العملاء الذين يعتقد أن قوائمهم المالية في حالة تسمح للمكتب بالقيام بعملية المراجعة المتوقعة منه . وبما يوفر للمكتب درجة معقولة من الاقتناع بتخفيض احتمال ارتباط بعميل لا تتمتع إدارته بالنزاهة والأمانة ، حيث أن العملاء الذين يعانون من مشاكل مالية وذوي مراكز مالية ضعيفة وسمعة غير طيبة متوقع ميلهم لارتكاب الغش واخفاء حقائق كان يجب عرضها في القوائم المالية[3].

يستعرض الباحث في مجال دراسة قبول العميل الجديد أو استمرار تقديم الخدمة للعميل القائم ما يلي:

1. طبيعة قرار قبول مهمة المراجعة الخارجية

يمثل قرار قبول مهمة المراجعة الخارجية محصلة قرارين : اولهما قرار العميل المحتمل باللجوء إلى منشاة المراجعة للحصول على الخدمة . وثانيهما قرار منشاة المراجعة بقبول هذا العميل. ويوجد ارتباط

([1]) د. محمد عبد العزيز عبد الله ، **نحو تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في مصر بالاسترشاد بالجهود العلمية والمهنية الدولية** ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة فرع بنها ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ، 2002م) ، ص 125 .

([2]) د. محمود السيد الناغي ، **دراسات في المعايير الدولية للمراجعة – تحليل وإطار التطبيق** ، (المنصورة : المكتبة العصرية ، 2000م) ، ص ص 494 - 501 .

([3]) د. علي احمد زين ، **دراسات في المراجعة – مع حالات تطبيقية متنوعية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، 2002م) ، ص 27 .

بين كلا القرارين في كل مرة تستمر فيها العلاقة بين منشاة المراجعة والعميل [1]. يوضح الشكل رقم (1/3/1) قرار قبول مهمة المراجعة الخارجية والاستمرار في تقديم الخدمة وعمليات المراجعة الخارجية :

شكل رقم (1/3/1)

قرار قبول مهمة المراجعة الخارجية والاستمرار في تقديم الخدمة وعمليات المراجعة الخارجية

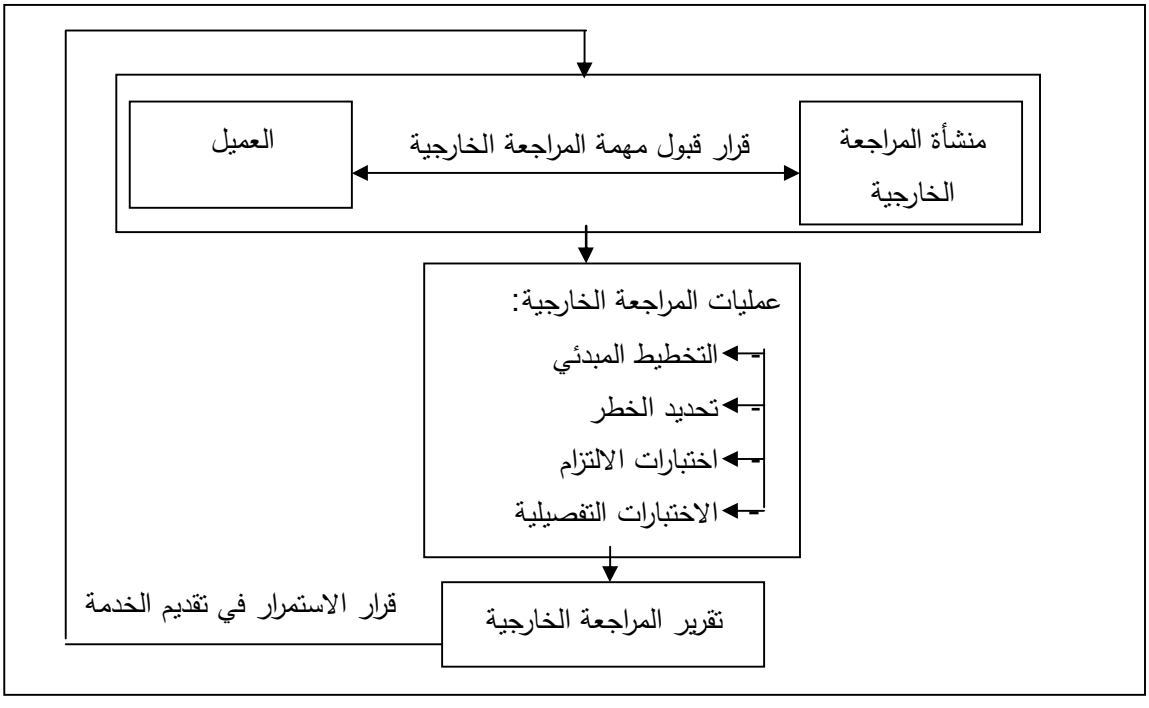

Source: Huss, H. Fenwick and Jacobs, Fred A., **Risk Containment : Exploring Auditor Decisions In The Engagement Process**, (Auditing : A journal of Practice and Theory, vol. 10, No. 2, Fall 1991), P. 24.

يتضح للباحث من الشكل رقم (1/3/1) أن قرار قبول مهمة المراجعة الخارجية محصلة إيجاب من العميل وقبول من منشأة المراجعة ، وان نتائج عمليات المراجعة الخارجية تساهم في اتخاذ قرار الاستمرار في تقديم الخدمة والذي يشارك فيه ايضاً منشأة المراجعة والعميل.

2. مداخل اتخاذ قرار قبول مهمة المراجعة الخارجية

يرتبط اتخاذ قرار قبول مهمة المراجعة الخارجية باستخدام مدخلين هما[2]:

أ. مدخل خطر المراجعة

يفترض المراجع عند قيامه بتقديم خدمات المراجعة لعملائه احتمال وقوع المسئوليات القانونية ، كما أنه يشارك طواعية في تحمل الخطر، وهذا يفسر المراجعة الخارجية على انها خدمة المشاركة في

([1]) Huss, H. Fenwick and Jacobs, Fred A., **Risk Containment: Exploring Auditor Decisions In The Engagement Process**, (Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol.10, No.2, Fall1991), P.24.

([2]) **Ibid**, PP. 16 – 32.

الخطر Risk Sharing ، لإعتبار إدارة الخطر ركناً أساسياً من أركان عملية المراجعة الخارجية ، والمراجع الخارجي لا يسعى إلى تقليل خطر المراجعة إلى حده الأدنى نظراً لأن الوصول إلى هذا الحد يعني رفض إبداء الرأي أو الامتناع عن تحمل أية مسئولية . ونظراً لأن المراجع يقوم بإبداء آرائه وليس التنصل منها ، ومن ثم فلابد له من إبدائه لرأيه من إدارة الخطر والموازنة بين الأخطار وتنطوي عملية إدارة المخاطر ومراقبتها على اربعة مراحل تتمثل في[1] :

المرحلة الأولى : التعرف على الأخطار وتصنيفها ، وتحديد مصادر الخطر .

المرحلة الثانية: تقدير الخطر بالرجوع إلى البيانات باستخدام الملاحظة والمشاهدة العملية.

المرحلة الثالثة: تقييم الخطر وتكوين الأحكام عن مدى إمكانية قبول الخطر، أي مدى إمكانية التعايش مع الخطر.

المرحلة الرابعة: منع الخطر: بعدم قبول مهمة المراجعة الخارجية أو التخطيط الجيد لعملية المراجعة الخارجية في حالة قبول المهمة.

يرى الباحث أن كافة هذه المراحل ذات اهمية ، إلا انه تبدو أهمية أكبر للمرحلتين الثانية والثالثة خاصة عند التعرف على إمكانية التعايش مع الخطر ومدى إمكانية قبوله . وأن تحديد خطر المهمة قبل قبولها يعد عاملاً محدداً وهاماً لنتائج المراجعة الخارجية كما أن له أهمية في مجال تحديد الخطر الشامل لمنشأة المراجعة .

فيما يتعلق بتحديد خطر المراجعة الخارجية بحيث ينطوي على تحديد خطر المهمة قبل قبولها، على أن يتضمن هذا التحديد مصادر الخطر وتقييمها قبل إصدار قرار قبول مهمة المراجعة على أن يراعى في اتخاذ هذا القرار الآتي[2]:

i. ما إذا كان الخطر اعلى من المستوى العادي وإلى الحد الذي يؤدي إلى خلق شكوك حول إمكانية قبول المهمة .
ii. ما إذا كان الخطر أعلى من المستوى العادي، ولكن إلى الحد الذي يمكن معه قبول المهمة مع الاستجابة للخطر من خلال تطوير خطة المراجعة. مع إجراء المشاورات داخل منشأة المراجعة وتوثيق هذه المشاورات لتحديد مدى إمكانية قبول المهمة. ما يترتب على قبول المهمة في هذه الحالة من آثار تخطيط المراجعة ومشاكلها.

ب. مدخل العائد المتوقع

([1]) أحمد سليم محمد سليم ، **نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين تقديم الخدمات بخلاف المراجعة وجودة مراجعة القوائم المالية – دراسة ميدانية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، 2014م) ، ص 54.

([2]) د. ماهر مصطفى أحمد ، **الأسباب الحقيقية لتعيين وتغيير مراقب الحسابات – دراسة تحليلية على الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 1994م) ، ص 381.

يقوم مدخل العائد المتوقع لاتخاذ قرار قبول مهمة المراجعة الخارجية للعميل الجديد على العناصر التالية: الأتعاب الثابتة لمراجعة العميل، تكاليف مراجعة العميل، الخسائر المتوقعة لما بعد المراجعة، ويتم احتساب العائد للعميل الجديد على النحو التالي[1]:

$$\text{معدل العائد المتوقع من مراجعة العميل الجديد} = \frac{\text{الأتعاب الثابتة لمراجعة العميل} - \text{تكاليف مراجعة العميل} - \text{الخسائر المتوقعة لما بعد المراجعة}}{\text{تكاليف مراجعة العميل}}$$

يتضح للباحث أن هذا المدخل يركز على حصول العائد في اتخاذ قرار قبول المهمة ، حيث تقدير الخسائر المتوقعة لما بعد المراجعة تعد ترجمة كمية لقياس خطر المراجعة الخارجية ، ولم يفضل العامل المتعلق بتكاليف المراجعة .

يرى للباحث من خلال استعراض المدخلين المتعلقين باتخاذ قرار قبول المهمة وتقدير خطر المراجعة في اتخاذ القرار. وأن التحري عن العملاء ووجود نظام لقبولهم والتعامل معهم داخل مكتب المراجعة يمثل أحد المؤشرات التي تدل على تمسك المكتب باستقلاله وسمعته ، وبالتالي اداء العمل بجودة عالية.

سابعاً: الإشراف على أعمال المساعدين

يرأس فريق المراجعة الخارجيةشريكاً يكون مسئولاً عن عملية المراجعة ، حيث من مهام الشريك الإشراف على اعضاء فريق المراجعة ، ومتابعة اعمالهم ، وذلك من خلال التقارير التي يرفعها له مساعديه أو عن طريق الزيارات التي يقوم بها هو بنفسه لمواقع العمل . ويؤدي ذلك إلى إلمام الشريك بالأحداث الهامة وبالمشاكل التي تواجه فريق العمل فور حدوثها ، ووضع الحلول المناسبة لها ، وبما يوفر للمكتب درجة معقولة من الاقتناع بان العمل المنفذ يتفق مع مستويات الجودة التي أقرها المكتب . كما يزيد ذلك من فرص الاتصال بالعملاء وتشعرهم باهتمام الشركاء بعملية المراجعة وجديتهم في المتابعة والتنفيذ ، وبالتالي قدرتهم على اداء العمل وإخراجه بجودة عالية[2].

يتضح للباحث أن الإشراف على اعمال المساعدين هو التفاعل المتبادل بين المشرف والمساعدين ، وتوجيههم نحو اهداف محددة يتم توصيفها عند تخطيط المراجعة ، وتوزيع السلطات والمسئوليات بشكل متوازن على المساعدين ، متابعة الأداء وتقييم الانحرافات وتعديل المسار ، تقييم النتائج ، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع جودة المراجعة الخارجية .

ثامناً: المنافسة بين مكاتب المراجعة

([1]) Shochley,R.A.,**Perceptions of Auditor Independence:A Conception Model**,(Journal of Accounting, Auditing and Finance, Winter 1982), P.126.

([2]) وليم توماس ، أمرسون هنكي ، **مرجع سابق** ، ص 192 .

تعمل مكاتب المراجعة في ظل سوق تنافسية ، وذلك نظراً لزيادة عدد المكاتب ، وزيادة عدد المرخص لهم بمزاولة المهنة ، مما أصبح معه العملاء أكثر حساسية للعلاقة بين خدمات المراجعة والاتعاب ، وتبني استراتيجية الأتعاب المنخفضة (Low Balling) والتي تقوم على قبول أتعاب أقل من التكاليف الفعلية عند بداية التعاقد آملاً في زيادتها أو رفعها مستقبلاً في فترات المراجعة التالية وذلك بغرض جذب عملاء جدد ، وأن هذه الإستراتيجية قد تعرض جودة المراجعة الخارجية للخطر، وذلك لأن المراجع سوف يبذل مجهوداً يتناسب مع مقدار الأتعاب التي يحصل عليها من العميل تجنباً للخسارة أو تعويضاً لإنخفاض الأتعاب ، وقد أدى ذلك إلى الربط بين قلة الأتعاب وإنخفاض الجودة بإعتبار أن قلة الأتعاب يؤثر على استقلال المراجع مما يؤثر سلبياً على جودة المراجعة الخارجية [1]. وقد لا تتأثر جودة المراجعة الخارجية بانخفاض الأتعاب ، لأن هناك معايير وقواعد للسلوك المهني ، ولأن المراجع يحافظ على سمعته المهنية ، وبالتالي سوف يقبل الفرق بين إنخفاض الأتعاب والتكاليف الزائدة في الفترة الأولى بإعتباره استثماراً للحصول على المنافع المستقبلية ، والتي تنتج من زيادة الاتعاب وإنخفاض تكاليف المراجعة في الفترات التالية والحصول على نصيب سوقي أكبر في ظل المنافسة الحادة في سوق خدمات المراجعة ، وأن السبيل الأفضل للمنافسة هي الجودة العالية ، وليس الأتعاب المنخفضة وذلك للأسباب الآتية[2]:

1. القرار الرشيد بإختيارالمراجع الخارجى والتعاقد معه ،يتم وفقاً لمعايير موضوعة مثل مدى تخصص المراجع في نشاط العميل ، ومدى المنفعة المتوقعة من جودة عملية المراجعة الخارجية ، وليس فقط للتكلفة الأقل خاصة إذا أخذ في الإعتبار رغبة العميل في إضفاء الثقة على القوائم المالية المنشورة.
2. في ظل المنافسة فإن السوق الكفء هو الحكم على الجودة العالية أولاً ، دون الاعتبار لتأثير المنافسة على استقلال المراجع وبالتالي خفض جودة المراجعة الخارجية خاصة في ظل الإلتزام بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني.
3. في ظل الظروف الإقتصادية والبيئة التنافسية للمهنة سواء المحلية أو الأجنبية ، فإن مكاتب المراجعة أصبحت أكثر اعترافاً وإدراكاً بأهمية الحاجة إلى تسويق خدماتها والتي لا تتوافر من خلال الأتعاب المنخفضة ، وإنما من خلال تنويع وتعظيم المنفعة المرتبطة بخدماتها وتوفير خدمة ذات جودة عالية حتى يتميز المكتب من غيره من مكاتب المراجعة الأخرى.

([1]) Nichilas Dopuch and Ronald R. King, **The Effects of Low Balling on Audit Quality. An Experimental Markets Study**, (Journal of Accounting, Auditing and Finance, Vol.11, No.1, Winter 1996), pp. 45- 67.

([2]) Leland, H. E., **Quality Choice and Competition**, (American Economic Review, Vol.12, No.10, March 1997), P. 127.

يتضح للباحث أن المنافسة المهنية بين مكاتب المراجعة تدفع هذه المكاتب للاهتمام بجودة المراجعة الخارجية في ظل وجود معايير مهنية تلتزم بها مكاتب المراجعة ، ووجود دور فعال للمنظمات المهنية للرقابة على اداء مكااتب المراجعة.

تاسعاً: مدة تولي المراجع عملية المراجعة الخارجية بالمنشأة

يقصد بمدة تولي عملية المراجعة الخارجية بالمنشأة عدد السنوات التي يقوم فيها المراجع بمراجعة القوائم المالية لنفس المنشأة ، ووجود تعارض في الفكر المحاسبي حول اثر هذا العامل على جودة المراجعة الخارجية ، فهناك آثار إيجابية لطول المدة تتمثل بالاتي[1]:

1. كفاءة عملية المراجعة الخارجية.
2. تحسين الوظيفة الرقابية للمراجعة الخارجية.
3. زيادة منحنى التعلم لدى المراجع الخارجي ، واكتساب الخبرة.
4. التعرف على طبيعة نشاط العميل.
5. التعرف على النظم المالية والتشغيلية والرقابية للعميل.

هنالك آثار سلبية لطول المدة تتمثل بالاتي[2]:

1. وجود دافع اقتصادي قوي لدى المراجع الخارجي للمحافظة على العميل.
2. التقاضي عن الأخطاء التي يكتشفها المراجع الخارجي ، وعدم التقرير عنها.
3. اطمئنان المراجع الخارجي ، وعدم التجديد والابتكار في اجراءات المراجعة الخارجية.
4. صنع نوع من العلاقات الشخصية .
5. الجمود التفسيري ، حيث يستقر في ذهن المراجع الخارجي افكار وانطباعات معينة عن المنشأة محل المراجعة ونظمها المحاسبية والرقابية.

للحفاظ على استقلال المراجع الخارجي المبني على طول فترة ارتباطه بالمنشأة محل المراجعة ، ومميزات طول المدة ، والتي من خلالها يستطيع المراجع الخارجي تفهم ظروف وطبيعة عمل المنشأة محل المراجعة ، والإستفادة من مهاراته وخبراته بما يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة الخارجية ، فإن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA قد اشترط على مكاتب المراجعة التي تنضم إلى قسم الرقابة على جودة الأداء التابع له تحديد مدة خمس سنوات كحد أقصى يمكن أن يسمح بها لأحد الشركاء بالمكتب بالإشراف على عمليات المراجعة الخارجية لمنشأة خاضعة لرقابة هيئة سوق المال الأمريكية SEC ، وفي المملكة العربية السعودية فإن الحد الأقصى لمدة المراجعة ثلاث سنوات ، ويمكن أن تمتد إلى خمس سنوات بشرط اشتراك مراجع آخر معه[3].

([1]) د. علي إبراهيم طلبة ، **قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراجعة الحسابات - دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 1994م) ، ص 1296.

([2]) د. سامية طلعت جاد الله ، **سياسة التغيير الدوري الإلزامي لمراجعي الحسابات وأثره على جودة الأرباح المحاسبية** ، (القاهرة : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 27 ، العدد 3 ، 2005م) ، ص 75 .

([3]) د. محمد سامي راضي، **الخصائص المحددة لجودة المراجعة - دراسة ميدانية للمحيط المهني في مصر** ، (القاهرة : جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، مجلة آفاق جديدة ، العدد الثاني ، 1998م) ، ص 265.

الوضع القلم في السودان عرفاً هو تحديد المدة سنوياً دون وجود حد اقصى لها إلا إذا رأت الجمعية العمومية غير ذلك. وللإستفادة من مميزات طول المدة وللحد في نفس الوقت من الآثار السلبية لها يمكن تطبيق سياسة التعاقب الدوري الإلزامي والتي تعني أن يتم تعيين المراجع الخارجي في فترة معينة ثم تغييره إجبارياً ، حيث يؤدي إتباع ذلك إلى منع أو الحد من تطور العلاقة بين المراجع والعملاء والتي قد تقلل من إستقلاليته وموضوعيته ، بالإضافة إلى كون ذلك سيساعد أيضاً على إيجاد رؤية جديدة من قبل المراجع الجديد للنظام المحاسبي والرقابي القائم ليكتشف ما بهما من أخطاء أو إنحرافات لم يستطيع المراجع السابق اكتشافها أو قد يكون تقاضى عنها ، وبالتالي تحفز المراجع الخارجي على مقاومة الضغوط التي قد يتعرض لها من قبل إدارة المنشأة محل المراجعة ، لذلك يفضل أن يكون الحد الأقصى خمسة سنوات على أن يكون تعيين المراجع بناءً على ترشيح من قبل لجنة المراجعة[1].

يرى الباحث أن هنالك علاقة ارتباط إيجابية بين طول الفترة الزمنية وجودة المراجعة الخارجية في السنوات الخمسة الأولى للمراجعة الخارجية، بينما تكون العلاقة سلبية في السنوات التالية. وان سياسة التعاقب الدوري الإلزامي تحد من الإنتقادات الموجهة إلى طول المدة وبالتالي تؤدي إلى زيادة جودة المراجعة الخارجية .

عاشراً: ساعات المراجعة

يحتاج تنفيذ المراحل المختلفة لعملية المراجعة الخارجية إلى الساعات الكافية للقيام بأداء مهام عمليات المراجعة الخارجية بالعناية المهنية المطلوبة. وهناك علاقة ارتباط بين عدد الساعات المبذولة وجودة المراجعة الخارجية، حيث يتطلب تخطيط ساعات المراجعة دراسة نظام الرقابة الداخلية [2]. وأن يحصل المراجع على معلومات عن منشأة العميل من حيث التنظيم وخصائص التشغيل ونوع العمل وانواع المنتجات والتوزيع وهيكل رأس المال ، العوامل المؤثرة في صناعة العميل منها، حجم منشأة العميل ومعدل النمو وغيرها عن تخطيط ساعات المراجعة [3].

يتضح للباحث أن ساعات المراجعة مسألة نسبية تختلف من منشأة لأخرى ، ومن فترة زمنية إلى اخرى لنفس المشأة طبقاً لظروف وطبيعة ونوع وحجم اعمال وعدد أفرع المنشأة عند المراجعة مما يؤدي إلى تعقيد عملية المراجعة الخارجية من عدمه والتي تنعكس على تخطيطها وبالتالي برنامجها وعدد الساعات المحددة للتنفيذ ، كما قد ترجع زيادة ساعات المراجعة إلى عدم القدرة الفنية للمراجع أو عدم خبرته باعمال المنشأة محل المراجعة ، أو لكونها مراجعة لأول مرة كما قد يرجع ذلك إلى توقيت عملية المراجعة في اوقات كثافة العمل بالنسبة للمكتب .

([1]) مصطفى طاهر شنقراي ، مكتب عباس التلب وشركاؤه- مراجعون ومحاسبون قانونيون بالخرطوم ، مقابلة شخصية بتاريخ 2013/9/20.

([2]) Steven E. Kaplan, **Examination of Environment and Explicit Internal Control on Planned Audit Hours,** (Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol.8, No.1, Fall 1985), PP. 12-24.

([3]) Zoe Vonna Plamrose, **The Relation of Audit Contract Type to Audit Fees and Hours**, (The Accounting Review, Vol LXIV, No. 3., July 1989), PP. 488 – 498.

حادي عشر: الاتصال الجيد مع العميل

وجود اتصال جيد ومباشر بين إدارة المنشأة أو لجنة المراجعة وفريق عمل المراجعة، يعتبر من محددات جودة المراجعة الخارجية. كما أن توافر قنوات اتصال جيدة بين فريق المراجعة وإدارة المنشاة ، وقيام مدير المراجعة بزيارات متعددة لمواقع العمل الميداني ، واشعار العميل بالنتائج التي تم التوصل إليها يعتبر من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية [1]. وأن اتصال فريق المراجعة بالمدير المالي للعميل باستمرار ووجود اتصال دوري ودائم بين فريق عمل المراجعة ومدير العميل ، وإطلاع مجلس إدارة الشركة على نتائج عملية المراجعة الخارجية بصفة مستمرة تعتبر من خصائص جودة المراجعة [2].

يتضح للباحث أن الاتصال بين فريق عمل المراجعة وإدارة المنشاة أو لجنة المراجعة يعد من محددات جودة المراجعة الخارجية ، حيث أن فريق المراجعة الخارجية يعتمد على موظفي منشاة العميل للحصول على البيانات والمعلومات المهمة التي يحتاجها وتساعده على فهم طبيعة نشاط العميل ، وكذلك الحصول على الادلة التي يصعب الحصول عليها من خلال فحص الدفاتر والمستندات الموجودة لديه.

ثاني عشر: خبرة المراجع الخارجي

تعتبر خبرة المراجع الخارجي من القضايا التي زاد الاهتمام بها كنتيجة لزيادة عدد حالات فشل عملية المراجعة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعدم اكتشاف الغش في القوائم المالية وذلك بسبب قيام مراجعين حديثي الخبرة باعمال المراجعة الخارجية[3]. وأن خبرة المراجع الخارجي تعتبر عاملاً هاماً لكفاءة وفاعلية ادائه ، وفي مجال تحديد مفهوم الخبرة ، لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الخبرة ، وذلك لعدم إمكانية ملاحظة الخبرة بصورة مباشرة مما يستوجب ربطها بمتغيرات يمكن ملاحظتها منها عدد سنوات الخبرة . ويمكن قياس الخبرة بتراكم المعرفة وطرق جمع الأدلة من كفاية المصادر قبل أداء مهمة المراجعة الخارجية . حيث عرفت بأنها الأداء المتميز لمهمة معينة [4]. وهي القدرة التي يتم اكتسابها من خلال ممارسة مهنة معينة وأدائها بصورة جيدة[5]. ويتم اكتساب الخبرة من خلال

([1]) Schroeder, et al., **Audit Quality : The Perceptions of Audit Committee Chairpersons and Audit Partners**, (Auditing A journal of Practice and Theory, Vol. 5, No. 2, Spring 1986), PP. 86 – 94 .

([2]) د. عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد ، **مرجع سابق** ، ص ص 450 – 453 .

([3]) Richard M. Tubbs, **The Effect of Experience on the Auditor's Organization and Amount of Knowledge**, (The Accounting Review, Vol. 87, No. 4, October 1992), PP. 783 – 784.

([4]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **آثار الخبرة المهنية على كفاءة وفعالية وقرارات وأحكام المراجعين – دراسة تحليلية وتطبيقية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق العدد الأول ، 1995م) ، ص 1491.

([5]) Sandra Waller, **The Effect of Experience on The Use of Irrelevant Evidence in Auditor Judgment**, (The Accounting Review, Vol. 74, No. 4, April. 1999), P. 217.

التعلم وانتقال المعرفة من شتى المصادر بالنسبة للمراجع الخارجي [1]. كما أن التعلم وانتقال المعرفة يتم من خلال الممارسة ومدى صعوبة المشاكل التي يواجهها المراجع الخارجي[2].

يتم قياس أثر الخبرة على جودة المراجعة الخارجية كما يلي[3]:

1. رشد قرارات المراجع الخارجي: يتمثل قياس الرشد في قرارات المراجع الخارجي بالآتي:

أ. الاجماع - الاتفاق في قرارات المراجعين المختلفين الذين يؤدون نفس المهمة ، ومن الناحية العملية لا يوجد ارتباط بين الخبرة والاجماع.

ب. الالتزام بالمعايير المهنية: دراسة تقييم جودة القرارات وكفاءة الأداء .

2. القدرة على حل المشاكل: هناك اختلافات بين المراجع الخارجي الخبير والمبتدئ وتتمثل هذه الاختلافات في القدرة على تعريف المشكلة وتفهمها. أن المستويات الإدارية العليا في منشأة المراجعة اكثر قدرة على تحديد وتفهم المشاكل من المستويات الأدنى ، وذلك لأن المستويات الأدنى ينصب اهتمامها على المهام المنوط بها ادائها ، بينما يتركز اهتمام المستويات العليا على فهم طبيعة نشاط ومخاطر ومشاكل المنشأة محل المراجعة. وأن الفرق بين المراجع الخارجي الخبير والمبتدئ ينعكس في إمكانية التوصل إلى المعلومات الملائمة لتحديد بدائل لحل المشاكل[4].

3. القدرة على تحديد مؤشرات مدى التحريف في القوائم المالية : المراجعين الذين تعاملوا مع عدد كبير ومتنوع من العملاء لهم قدرة على اكتشاف الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية بصورة أفضل من أولئك المراجعين الذين ليس لديهم خبرة في التعامل مع فئات متنوعة من العملاء[5].

يستنتج الباحث أن خبرة المراجع الخارجي ، والخبرة المهنية لصناعة العميل تؤدي إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية ، وان خبرة المراجع الخارجي تؤدي إلى تحسين كفاءة المراجعة الخارجية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية . ويتم اكتساب الخبرة من خلال مزاولة المراجعة الخارجية ، وعدد السنوات التي يقضيها المراجع الخارجي في مراجعة حسابات العميل ، وتخصص المراجعة في صناعة العميل ، واشراك المراجع في النواحي غير المحاسبية .

([1]) Bedard. Jean, **Expertise in Myth or Reality**, (Accounting Organization and Society, Vol. 14, 1989), PP. 113-131.

([2]) د. أحمد أبو العزم ، **مقومات هيكل معرفة المراجع وتخفيض الجوانب السلبية للمعرفة بهدف تخفيف أخطاء التحيز في احكام المراجعة** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 1998م) ، ص 418.

([3]) Jefferson T. Davis, **Experience and Auditors Selection of Relevant Information for Preliminary Control Risk Assessments,** (Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No.1 Spring 1996), P.16.

([4]) Robert Libby and David M., **Experience and the Ability to Explain Audit Finding**, (Journal of Accounting Research, Vol. 28. No.2, Autumn 1990), P.344.

([5]) Hachcnbrack, Karl, **The Effect of Experience with Different Sized Chieuts on Auditor Evaluations of Fraudulent Financial Reporting Indications**, (Auditing A journal of Practice and Theory, Vol. 12, No. 1, Spring 1993), PP. 99 – 110.

ثالث عشر: هيكلة عملية المراجعة الخارجية

يعتمد مفهوم هيكلة عملية المراجعة على أن عملية المراجعة الخارجية يمكن تخطيطها في شكل برامج وذلك بدلاً من الاعتماد الكامل على الاحكام والتقديرات الشخصية . وقد ساعد على تبني هذا المفهوم عدة عوامل منها ، رغبة منشأة المراجعة في تنميط الممارسات العملية لكي تزداد ثقة الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية في المهنة ككل ، و قيام العديد من المنظمات المهنية بمحاولة هيكلة عملية المراجعة من خلال وضع برنامج لما يجب أن تكون عليه الممارسة العملية[1]. وهناك اهتمام بمحاولة اقتراح الأساليب الإحصائية والتكنولوجية الحديثة التي تساعد على زيادة كفاءة عملية هيكلة المراجعة . وقد عرفت تكنولوجيا المراجعة بأنها تمثل درجة هيكلة منشأة المراجعة للمهام التي تنطوي عليها عملية المراجعة الخارجية. ويمكن تقسيم منشأة المراجعة وفقاً لدرجة الهيكلة إلى:[2]

1. منشآت يتوافر لديها درجة عالية من الهيكلة: تركز على تخطيط عملية المراجعة قبل أن يتم التنفيذ، وتقوم بالتحديد الواضح لسلطات ومسئوليات أفراد فريق المراجعة، وتحدد خطر عملية المراجعة الخارجية.
2. منشآت لا يتوافر لديها درجة كبيرة من الهيكلة: لا تلتزم ببرمجة عملية المراجعة بصورة واضحة ومتكاملة.
3. منشآت يتوافر لديها درجة جزئية من الهيكلة : تلتزم بعملية الهيكلة في بعض –وليس كل – انشطة المراجعة .

يمكن دراسة تأثير هيكلة عملية المراجعة على مدى توافق المنشأة مع المعايير المهنية، وعلى أحكام المراجعة وتأخير عملية المراجعة الخارجية. حيث أن منشآت المراجعة التي تزداد فيها درجة الهيكلة والتي يزداد فيها الاعتماد على تكنولوجيا المراجعة تميل إلى التوافق مع معايير المراجعة الخارجية وذلك على خلاف منشآت المراجعة التي تقل فيها درجة الهيكلة ، مما ينعكس على اتساق احكام المراجعين داخل منشأة المراجعة في المواقف المتشابهة[3].

يرى الباحث أن هيكلة عملية المراجعة الخارجية يترتب عليها زيادة كفاءة عملية المراجعة الخارجية، وبالتالي زيادة جودتها ، حيث تسمح عملية الهيكلة للمراجع الخارجي بتخصيص وقت أكبر للمشاكل التي تحتاج تقديراًوحكماً شخصياً فنياً نتيجة لتنميط عدد من الخطوات الروتينية المتكررة واستبعاد الخطوات غير الضرورة . كما أن هيكلة عملية المراجعة له تأثير سلبي على جودة المراجعة الخارجية

---

(1) Williams, David D., and Mark. W. Dirsmith, **The Effect of Audit Technology on Auditor Efficiency,** (Auditing Organizations and Society, Vol. 13, No. 4, 1988), PP. 487 – 508.

(2) Newton. James. D. and Reberth. Ashton, **The Association Between Audit Technology and Audit Delay**,) Auditing A Journal of Practice and Theory, 1989), PP. 23 – 37.

(3) مختار اسماعيل علي أبو شعيشع ، **إعادة هيكلة العلاقة بين المتغيرات التنظيمية لعملية المراجعة والانتماء المهني بهدف زيادة كفاءة اداء مراجع الحسابات** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول 1998م) ، ص 173.

في حالة عدم تنميط بيئة المراجعة في المنشآت محل المراجعة ، أو في حالات بساطة عملية المراجعة الخارجية.

رابع عشر: استقلال المراجع الخارجي

يعتبر استقلال المراجع الخارجي من الموضوعات المثارة في مجال المراجعة سواء من داخل المهنة أو من خارجها ، وتنص كافة معايير المراجعة الخارجية في مختلف دول العالم على وجوب أن يكون لدى المراجع الخارجي إتجاه فكري وعقلي مستقل في كافة الأمور المتعلقة بعملية المراجعة الخارجية[1]. فالمراجع يتمسك بإستقلاله حتى يتمكن من أداء مهمته بموضوعية ودون تحيز ، وحتى يضفي على تقريره الثقة والمصداقية[2]. وفي نوفمبر 2000م أصدر مجلس معايير الاستقلال ISB[*] مسودة عرض لقائمة بمفاهيم الاستقلال ، وقد تضمنت تعريفاً لاستقلال المراجع على أنه ، التحرر من الضغوط والعوامل الأخرى التي يمكن التوقع أن تؤثر على قدرة المراجع في إتخاذ قرارات غير متحيزة[3]. وأن فقد المراجع لإستقلاليهُ فقد عملية المراجعة الخارجية أهميتها وفعاليتها، وبالتالي فإن التقارير تفقد مصداقيتها أمام كافة الاطراف التي لها علاقة بنتائج عملية المراجعة الخارجية مما يؤثر سلباً على جودة عملية المراجعة ، وذلك لان المراجع سيحاول إرضاء عميله بكافة الوسائل للإحتفاظ به دون مراعاة مصالح الاطراف الأخرى[4]. ويتم دراسة إستقلال المراجع وأثره على جودة المراجعة الخارجية من خلال الآتي[5]:

1. الاتعاب

الأتعاب من العوامل التي تؤثر سلباً على استقلال المراجع ، وذلك إذا ما استخدم أسلوب المساومة على قيمتها كوسيلة للضغط والتأثير على استقلال المراجع ، وأن تسعى جميع الاطراف التي لها علاقة بنتائج عملية المراجعة إلى إزالة التأثير السلبي لعامل الاتعاب على استقلال المراجع ويتم ذلك من خلال الآتي[6]:

أ. ألا يترك لهيئة أو شخص يكون موضع رقابة المراجع الخارجي أمر تحديد اتعابه أو مساومته بشأنها حتى لا يخضع تحت تأثيره وضغطه.

([1]) د. إبراهيم شكري جريس ، **معايير المراجعة واستقلال المراجع الخارجي – دراسة تحليلية مقارنة** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق العدد الأول ، 1994م) ، ص 1709.

([2]) د. محمد حسني عبد الجليل صبحي، **الأصول العلمية والعملية للمراجعة**، (القاهرة: جامعة حلوان، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2010م)، ص 147.

(*) في مايو 1997م إنشاء كلاً من (SEC) ، (AICPA) مجلس معايير الإستقلال (ISB) مهمته وضع إطار مفاهيمي للإستقلال بما يشمله من وضع وتطوير المبادئ القائمة على اساس معايير الإستقلال بهدف حماية وتحسين استقلال المراجع.

([3]) محمد توفيق محمد ، **العوامل المؤثرة على استقلال مراجع الحسابات بين الفكر المراجعي والممارسة العملية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 1998م) ، ص ص 41 – 45 .

([4]) محمد الصادق سلامة ، **دراسة مقارنة بمقومات الموضوعية لإستقلال مراقب الحسابات في جمهورية مصر العربية ، ودول مجلس التعاون الخليجي** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 1995م)، ص 929.

([5]) د. محمد حسين الجندي حسين ، **تدعيم استقلال المراجع في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية** ، ((القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق العدد الأول ، 1995م) ، ص 1447.

([6]) د. ليلى عبد الحميد لطفي ، **مقومات الإستقلال عن مراجع الحسابات الخارجي** ، (القاهرة : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مجلة البحوث الإدارية ، المجلد السادس ، العدد الأول والثاني ، 1995م) ، ص 106.

ب. أن تكون قيمة الأتعاب مناسبة لما يبذله المراجع من جهد وأنتكون إنعكاساً عادلاً لقيمة العمل الذي تم لحساب العميل ، وأن لا يكون تحديد مقدارها على اساس المنفعة المالية التي يحصل عليها العميل لأن ذلك يترتب عليه تضحية المراجع بإستقلاله في سبيل تحقيق أقصى منفعة للعميل، وبالتالي تحقيق أقصى زيادة في الأتعاب.

ج. تقوم المنظمات المهنية المختصة بوضع جداول بالحد الادنى للأتعاب التي لا يمكن للمراجع تجاوزها على أن يتم الربط بين قيمتها وبين كل من الشكل القانوني للمنشأة محل المراجعة، وعدد العاملين بها وعدد فروعها ، وطبيعة النشاط ، وخبرة المراجع ، والمخاطر التي يتعرض لها المراجع .

2. الخدمات الإستشارية

لم تعد مكاتب المراجعة تقدم خدمات المراجعة الخارجية فقط ، بل اتسع مجال الخدمات التي تؤديها هذه المكاتب، وأخذت إتجاهات وأبعاد جديدة مما أدى إلى زيادة ونمو الأهمية الاقتصادية لهذه الخدمات . وأن استقلال المراجع يمكن أن يصيبه القصور إذا قام بتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات المراجعة لنفس العميل ، والإعتراض على تقديم المراجع الخارجي للخدمات الاستشارية لنفس عميل المراجعة يقوم على الآتي[1]:

أ. يضع المراجع الخارجي في وضع من يراجع عمله مما يفقده استقلاله ، وذلك لأن المستشار حليف ومؤيد ومدافع عن الإدارة ، بينما المراجع الخارجي مسئول أمام الجمهور ومطالب بأن يحافظ على استقلاله.

ب. استمرار مكاتب المراجعة في تقديم خدمات أكثر لعملاء المراجعة يؤدي إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي بين الطرفين مما قد يشكل تعارض في المصالح.

ج. تقديم الخدمات الإستشارية يعد جزءاً من صنع القرار ، ولا يمكن أن يقوم المراجع بمراجعة قرارات شارك في صنعها حيث يحاول دائماً إثبات صحة استشاراته ، وبذلك يفقد استقلاله.

بينت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) تأثير تقديم الخدمات الاستشارية على جودة المراجعة الخارجية من حيث ارتفاع اتعاب هذه الخدمات ، والتي تقدر بثلاث أضعاف اتعاب خدمات المراجعة الخارجية ، مما يثير الشكوك حول استقلال المراجع ويؤدي إلى انخفاض جودة المراجعة الخارجية [2].

([1]) د. وائل إبراهيم راشد ، **استقلال مراقب الحسابات بالتشريعات المهنية المتقدمة والتشريعي الكويتي- دراسة اختبارية** ، (الكويت: جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، مجلة المحاسبة ، العدد 2 ، 1998م) ، ص 41.

([2]) www.rutgers-edu/raw. AAA. Auditing Section Conference Program.Carol C. Dee & Ayalew L., Tanyasirowlin, **Earnings Quality and Auditor Independence: An Examination Using Non- Audit Fee Data**, (Presented at Seventh Annual Midyear, July 2001, P.4.

عدم التعارض بين استقلال المراجع الخارجي وتقديمه للخدمات الاستشارية لنفس عميل المراجعة تبرر للآتي [1]:

أ. لا يوجد دليل، بان عدد أو نسبة فشل عملية المراجعة يزداد عند تقديم الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة.

ب. لا يوجد دليل إيجابي، لتأييد فرض أن المراجع لا يمكن أن يكون موضوعياً في تقييم البيانات المالية للمنشأة التي يقوم مكتبه بتقديم النصح والاستشارة لتحسين ربحيتها.

ج. يسمح (AICPA) لأعضاء المعهد بتقديم كلا النوعين من الخدمات طالما أن العميل هو الذي يتخذ القرارات والعضو يتحدد دوره بإعطاء النصيحة فقط .

د. يتيح معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز (ICAEW) لأعضائه القيام بتقديم خدمات بخلاف المراجعة للمنشأة التي يقوم بمراجعتها بشرط الا تمتد مزاولة هذه الخدمات بحيث يتخذ المراجع قرارات إدارية أو يقوم بوظائف إدارية.

هـ. يؤدي إلى زيادة اعتماد العملاء على المراجعين ويقلل من اعتماد المراجعين على العملاء في عمليات المراجعة مما يعزز ويدعم استقلال المراجع .

و. يمكن المراجع من تحقيق معرفة متعمقة وفهم لأنشطة المنشأة ومن ثم تحسين جودة المراجعة الخارجية.

في إطار تدعيم استقلال المراجع الخارجي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية قانون ساربانيس أوكسلي (Sarbances – Oxley Act of 2002) حيث حدد ثمانية انواع من الخدمات الاستشارية على سبيل الحصر والتي يحظر على مكاتب المراجعة تقديمها لعميل المراجعة في نفس توقيت أداء عملية المراجعة الخارجية والتي تتمثل في الآتي[2]:

أ. خدمات المحاسبة وإمساك الدفاتر.

ب. خدمات تصميم وتطبيق نظم المعلومات المحاسبية.

ج. خدمات التثمين أو التقييم.

د. الخدمات التامينية الاكتوارية.

هـ. خدمات التعاقد الخارجي لأداء المراجعة الداخلية .

و. خدمات إدارة الموارد البشرية.

ز. خدمات الوساطة والترويج للاستثمارات.

ح. الخدمات القانونية.

([1]) د. محمد حسني عبد الجليل صبحي ، **تدعيم استقلال المراجع الخارجي في جمهورية مصر العربية في ظل المتغيرات الحالية ببيئة المراجعة – دراسة تحليلية** ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ببنها ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الثاني ، 2001م) ، ص 14 .

([2]) www. Aicpa. Org, AICPA, Summary of Sarbanes- Oxley Act of 2002, Section 201: **Services Outside the Scope of Practice of Auditor: Prohibited Activities**, Dec 2002, PP. 3 – 4.

يتضح للباحث أنه ضماناً لتدعيم استقلال المراجع الخارجي شكلاً وموضوعاً ، ولزيادة جودة اداء عملية المراجعة الخارجية يتم الفصل بين خدمات المراجعة والخدمات الاستشارية ، بأن من يقوم بتقديم الخدمات الاستشارية مكتب آخر غير المكتب المكلف باداء عملية المراجعة الخارجية. كما أن الاستقلال يعتبر من المؤشرات الهامة والمحددة لجودة عملية المراجعة الخارجية ، وبالتالي يلزم العمل على تدعيم وزيادة استقلال المراجع الخارجي وعدم تعرضه للشك حتى تؤدى عملية المراجعة الخارجية بكفاءة . يمكن توضيح محددات قياس جودة المراجعة الخارجية في الشكل رقم (2/3/1).

شكل رقم (2/3/1)

محددات جودة المراجعة الخارجية

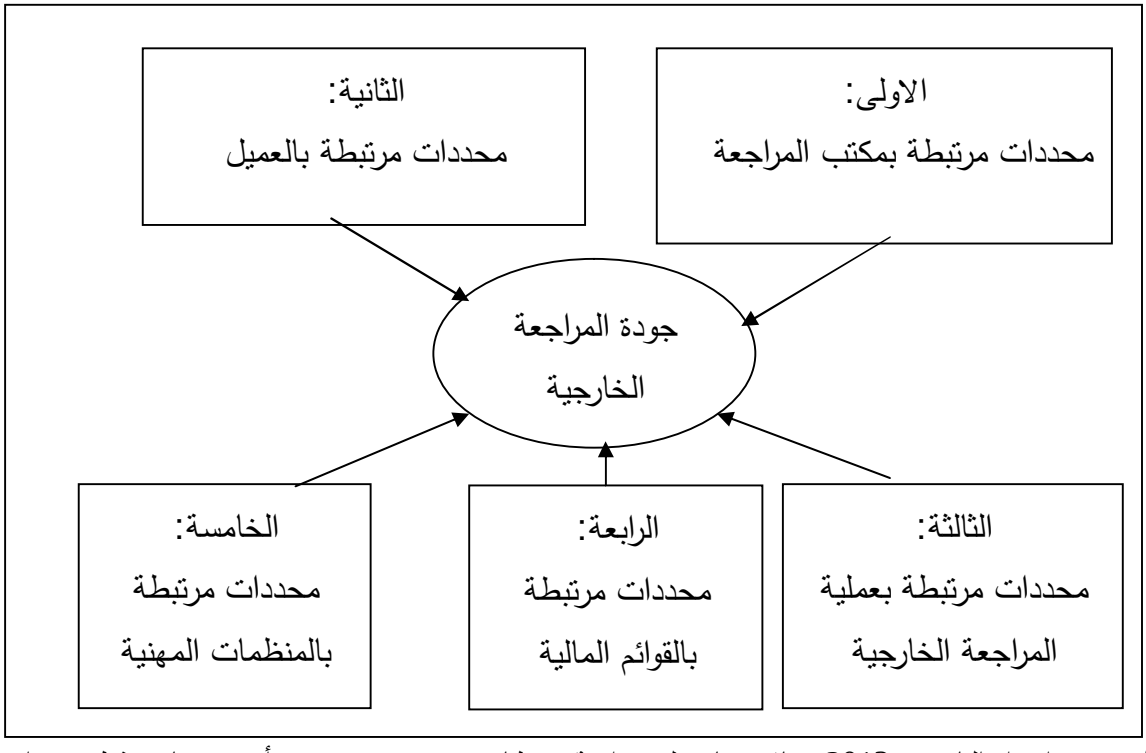

المصدر: إعداد الباحث، 2013م، بالاعتماد على دراسة د. طارق محمد حسنين، د. أحمد سباعي قطب، **دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 60، 2003م)، ص 392.

يتضح من الشكل رقم (2/3/1) أن هناك خمس محددات حيث يعبر كل منها عن جهة أو طرف من الأطراف ذوي العلاقة بجودة عملية المراجعة الخارجية ، وتشمل المحددات الأولى العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة وتشمل المحددات الثانية العوامل المرتبطة بالعميل أو المنشأة محل المراجعة ، وتضم المحددات الثالثة العوامل المرتبطة بعملية المراجعة الخارجية أي الأعمال التفصيلية التي تعتمد على المراجع اتخاذها حتى تتم عملية المراجعة الخارجية ، اما المحددات الرابعة تتضمن مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين وغيرهم ممن يعتمدون على القوائم المالية في اتخاذ القرارات المختلفة . وتتضمن المحددات الخامسة العوامل ذات الصلة بالمنظمات المهنية .

يرى الباحث أن جودة المراجعة الخارجية لها تأثير جوهري على المعلومات المحاسبية وسوق خدمات المراجعة ويمثله العملاء، مستخدمو القوائم المالية، المراجع الخارجي، الهيئات والمنظمات المهنية التي تنظم وتشرف على مهنة المحاسبة والمراجعة. وزيادة عدد العملاء والمراجعين الخارجيين يصاحبه زيادة في كمية ونوع الطلب على المراجعة الخارجية، وزيادة في عرض وجودة المراجعة الخارجية. لذا أصبحت جودة المراجعة الخارجية هي احد المجالات للتمييز بين مكاتب المراجعة ، فالمنافسة على أساس الجودة – كبديل للمنافسة السعرية – تؤدي إلى جذب العملاء ، وزيادة مصداقية تقرير المراجع الخارجي وإمكانية الاعتماد عليه . وإذا كانت القوائم المالية التي تمت مراجعتها بواسطة المراجع الخارجي ذات ثقة أقل ، فإن المستثمرين المرتقبين سوف يبحثون عن مصادر إضافية للحصول على المعلومات الإضافية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، وبالتالي يتحمل هؤلاء المستثمرين تكاليف كان من الممكن تجنبها إذا كان ينظر بالمراجع الخارجي على أنه يقدم خدمات ذات جودة عالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للمعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية وأنظمتها وتقانتها والبحث عن أفضل استخدامات لها بأقل تكلفة لإنتاجها، وذلك لأنها تؤدي إلى قرارات سليمة ومن ثم تؤثر إيجاباً على موارد المجتمعات وثرواتها وبالتبعية رفاهية أفرادها ،. وعند تناول المعلومات المحاسبية ،لا مناص من تحديد المفاهيم والخصائص النوعية لهذه المعلومات ، من أجل تحقيق الهدف المطلوب منها وتلبية حاجات مختلف المستخدمين لها بمختلف أهدافهم واحتياجاتهم. لذا يتناول الباحث هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : مفهوم ، اهمية ، المعلومات المحاسبية ومستخدميها

المبحث الثاني : مصادر وأنواع المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث : ماهية تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول

مفهوم ، اهمية ، المعلومات المحاسبية ومستخدميها

أولاً : الحاجة إلى المحاسبة كأداة لتوفير المعلومات

التطور السريع الذي طرأ في النظم الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى نشؤ علوم جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ، أعطى المحاسبة دوراً قيادياً في توجيه النشاط الاقتصادي وحث الكثيرين من المعنيين في المجالين العلمي والعملي على تطوير المعرفة المحاسبية ، وتطورت المحاسبة نتيجة للتطور الاقتصادي ، السياسي والاجتماعي للمجتمعات والذي كان أحد مظاهره تطور المنشآت الاقتصادية من منشآت فردية صغيرة إلى أن وصلت إلى شركات متعددة الجنسيات وما عقب ذلك من انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة وتنوع الاحتياجات إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات [1]. وأصبح للمحاسبة دوراً أساسياً في خدمة الإدارة في المنظمات الاقتصادية وتقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية [2]. تطورت وظيفة المحاسبة واتسعت أهدافها بتطور النشاط الاقتصادي والتكنولوجي ، ولم تعد تسعى إلى إظهار نتائج الأعمال للأنشطة الاقتصادية وتحديد المراكز المالية ، بل اتسعت مهامها لتشمل تنظيم مجرى الأموال والتخطيط لها ، والرقابة عليها، وصنع القرارات لاختيار البديل الأمثل الذي يحقق أهداف الأطراف المتعارضة في الشركة بالإضافة لتوفير المعلومات[3] . فالمحاسبة بصفة عامة هي نظام ينتج عنه معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية [4]. وهنالك عدد من الظروف البيئية أدت إلى ظهور الحاجة إلى المحاسبة كأداة لتوفير المعلومات المحاسبية عن القيمة الاقتصادية لثروة الوحدة المحاسبية في لحظة معينة تتمثل بالآتي :

1. ندرة الموارد الاقتصادية: بسبب ندرة الموارد الاقتصادية جعل من الضروري البحث عن أداة تعمل وتحافظ على تلك الموارد ، وتحديد مدى كفاءة استخدامها في الأنشطة المختلفة، وظهرت المحاسبة كأداة لتحديد نتيجة النشاط والمركز المالي، واستخدام هذه النتيجة كمؤشر على نجاح إدارة الوحدة الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة لديها[5].

2. الفصل بين الملكية والإدارة: يعهد المستثمرين إلى مجموعة من المدراء بتشغيل أموالهم بافتراض أن المدراء ذوي كفاءة في استخدام الموارد المتاحة وكذلك صدق وأمانة المدراء في عرض وتفسير نتائج واستغلال تلك الموارد[6]. وأن هناك العديد من الأطراف ترتبط بتعاملات مادية تتحتم عليها اتخاذ القرارات بشأن هذه التعاملات، وأهم هذه الأطراف تتمثل في المستثمرين المحتملين والبنوك والملاك وغيرهم ، كل من هذه الأطراف يعلم أن أساس اتخاذ القرارات هو المعلومات المحاسبية المتاحة بشأن الوحدة الاقتصادية[7].

([1]) د. عبد الإله جعفر ، **المحاسبة المالية – مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي** ، (عمان : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، 2003م) ، ص 11 .

([2]) د. رضوان حلوة حنان وآخرون ، **أسس المحاسبة المالية** ، (عمان : د.ن ، 2004م) ، ص 5 .

([3]) د. محي الدين حمزة ، **مرجع سابق** ، ص 30.

([4]) Dr. S. Krpau;, **Fundamentals of Accounting**, (London: New Cemtral Book Agency(P) Ltd, 2009), P 11.

([5]) د. ثناء علي القباني ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 8.

([6]) د. أحمد محمد نور ، **تصميم وإدارة الميزان المحاسبي** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2000م) ، ص 44.

([7]) د. محمد سمير الصبان ، **المحاسبة المالية** ، ط2 ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002) ، ص 15 .

3. تزايد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية : لتحديد حقوق أصحاب المصالح المختلفة داخل وخارج الشركة تحديداً قيقاً وموضوعياً ، ظهرت الحاجة للمحاسبة كأداة لتحديد تلك الحقوق وفقاً للمعايير والمبادئ المقبولة قبولاً عاماً والتي تعمل الهيئات العلمية والمهنية على تطويرها وتطبيقها بصورة واضحة ودقيقة وبعيدة عن التحيز لحقوق أصحاب المصالح المختلفة[1] .

يتضح للباحث أن ندرة الموارد الاقتصادية وانفصال الملكية عن الإدارة وتزايد المسئولية الاجتماعية أدت إلى تطور المحاسبة كأداة فاعلة في توفير المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاستثمارية، وتقويم كفاءة أداء الشركات .

ثانياً: مفهوم المحاسبة كنظام للمعلومات

تؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة متكاملة من خلال مجموعة متجانسة ومترابطة من الموارد المادية ، والبشرية المسؤولة عن تحضير المعلومات المحاسبية والمالية وتوصيلها إلى المستويات الإدارية لأغراض التخطيط والرقابة عن الأنشطة حيث تشكل إطاراً يتم من خلاله تنسيق الموارد المالية والمادية والبشرية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف الشركة[2]. وهي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية الكلي في الوحدة المحاسبية والذي يتألف من مجموعة من الأنظمة الجزئية للمعلومات ويختص النظام المحاسبي بجمع وتقويم ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الملائمة للأطراف الخارجية وإدارة الشركة[3]. ويقوم النظام النظام المحاسبي علىجمع البيانات وتنظيمها وتخزينها ومعالجتها يدوياً وآلياً وعرضها في شكل بيانات خام ، بيانات محللة ، معارف ، بأي من الوسائل النصية والمرئية والصوتية، ويعد النظام المحاسبي بصفة عامة من أهم نظم المعلومات في أغلب الشركات الحديثة ويهدف إلى إمداد الشركة بالمعلومات لخدمة أغراض رئيسية هي:[4]

1. إعداد التقارير الداخلية للإدارة والتي تشتمل على البيانات اللازمة لتخطيط ورقابة الأعمال الروتينية الدورية .
2. إعداد التقارير الداخلية للإدارة والتي تشتمل على البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات غير الروتينية وإعداد الخطط والسياسات الهامة للشركة .
3. إعداد التقارير المطلوبة إلى الجهات الخارجية وخاصة ملاك الشركة والمستثمرين والجهات الحكومية .

([1]) فهيد محمد فهاد العجمي ، **المنظور الاستراتيجي للمعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الحكم على جدوى المشروعات الصناعية – دراسة ميدانية على الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2010م) ، ص 40 .

([2]) د. وصفي عبد الفتاح ابو المكارم ، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية** ، ط2 ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2005م) ، ص 17 .

([3]) د. خالد راغب الخطيب ، **اصول المحاسبة** ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص 25 .

([4]) د. عبد الوهاب نصر علي ، **مبادئ المحاسبة الدولية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 30 .

يتضح للباحث أن المحاسبة كنظام للمعلومات يتكون من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط ببعضها البعض ومع البيئة المحيطة وتعمل كمجموعة واحدة تتداخل العلاقات بين بعضها البعض وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة ، وهي بالتالي شبكة من الإجراءات المترابطة ببعضها البعض والمضبوطة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يمكن إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم البيانات والمعلومات التي يحتاجها متخذ القرار بصورة ملائمة .

ثالثاً: دور المحاسبة كنظام للمعلومات

يتمثل دور المحاسبة كنظام للمعلومات بالآتي [1]:

1. حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد أولية (بيانات) تمثل مدخلات النظام المحاسبي .
2. تشغيل ومعالجة البيانات الأساسية وفقاً للمبادئ والفروض المحاسبيةالمقبولة قبولاً عاماً للحصول على المعلومات المحاسبية .
3. توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية.

رابعاً: سمات المحاسبة كنظام للمعلومات

مخرجات النظام المحاسبي تتضمن أربع قوائم مالية ذات غرض عام لتزويد المستخدمين الخارجيين بمعلومات محاسبية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وهي : قائمة الدخل ، الميزانية العمومية، قائمة التدفقات النقدية ، وقائمة حقوق الملكية، وهذه القوائم تحتوي على معلومات محاسبية لا تمثل المصدر الوحيد للمعلومات المتاحة للمستخدمين الخارجيين ، فالعديد من هؤلاء المستخدمين كالمحللين الماليين يقوم بتجميع معلومات أخرى غير المعلومات المحاسبية كالحالة الاقتصادية العامة ، والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة المعنية ، ويمكن تحديد عدة سمات للمحاسبة كنظام للمعلومات تتمثل في [2]:

1. تحديد الأحداث والعمليات التي تحدث بالشركة وقياسها بوحدة النقود المتعامل بها.
2. تجميع وتسجيل وتشغيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية ، ثم إنتاج معلومات محاسبية من خلال إعداد القوائم المالية حسب معايير ومبادئ محاسبية موحدة.
3. تحليل وتفسير وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدمي هذه المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم .
4. إنتاج المعلومات المحاسبية وإيصالها لأصحاب العلاقة له مردوداً اقتصادياً ، حيث يعتمد عليها أصحاب العلاقة .

([1]) د. كمال الدين الدهراوي ، د. سمير كامل محمد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعة الجديدة ، 2000م) ، ص 45.

([2]) د. أحمد شاهر مشهور ، **انظمة المعلومات المحاسبية** ، (عمان : جامعة القدس المفتوحة ، 2002م) ، ص 45 .

يتضح للباحث أن المحاسبة بهذه السمات تستوفي أركان الاتصال ، حيث المحاسب مرسل ، والقوائم المالية أداة الاتصال ، والمعلومات المحاسبية رسالة ، وأصحاب العلاقة مستقبل الرسالة.

خامساً: خصائص المحاسبة كنظام للمعلومات

تتمثل خصائص المحاسبة كنظام للمعلومات بالآتي[1] :

1. يتكون من مجموعة من الأجزاء المادية والبشرية التي تتضافر معاً لتشكيل الاطار العام للنظام.
2. يتضمن مجموعة من الإجراءات والقواعد والمبادئ التي تربط بين اجزاء النظام، ومكوناته.
3. يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية المتمثلة في انتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها .
4. يتكون من مجموعة من النظم الجزئية والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات هرمية أي أن كل نظام جزئي مرتبط بنظام جزئي آخر ضمن مستوى أعلى ، بحيث تشكل هذه الأنظمة في مجموعها هيكل النظام المحاسبي.
5. يعتبر أحد الأنظمة الجزئية التي يتكون منها النظام الكلي للمعلومات في الوحدة المحاسبية .
6. الأنظمة الجزئية المكونة للنظام المحاسبي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الخاصة بها والتي تتوافق وتنسجم مع الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي .
7. النظام المحاسبي في حركة دائمة ومستمرة لانجاز مهامه وتحقيق أهدافه .

يضيف الباحث لخصائص المحاسبة كنظام للمعلومات الآتي :

أ. النظام المحاسبي وحدة شاملة ومتكاملة لا يمكن النظر إليها كأجزاء منفردة ومستقلة عن بعضها البعض.

ب. يتم تصميم النظام المحاسبي بحيث يخدم المهام والاحتياجات الإدارية والاستثمارية المختلفة وتبرز أهمية ذلك في وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات والتنسيق بين الوحدات والأقسام التنظيمية لتحقيق أكبر قدر من المعرفة .

يوضح الشكل (1/1/2) المحاسبة كنظام للمعلومات والتقارير المالية باعتبارها مخرجات للنظام المحاسبي والأطراف المستفيدة منها .

شكل رقم (2/1/1)

المحاسبة كنظام للمعلومات

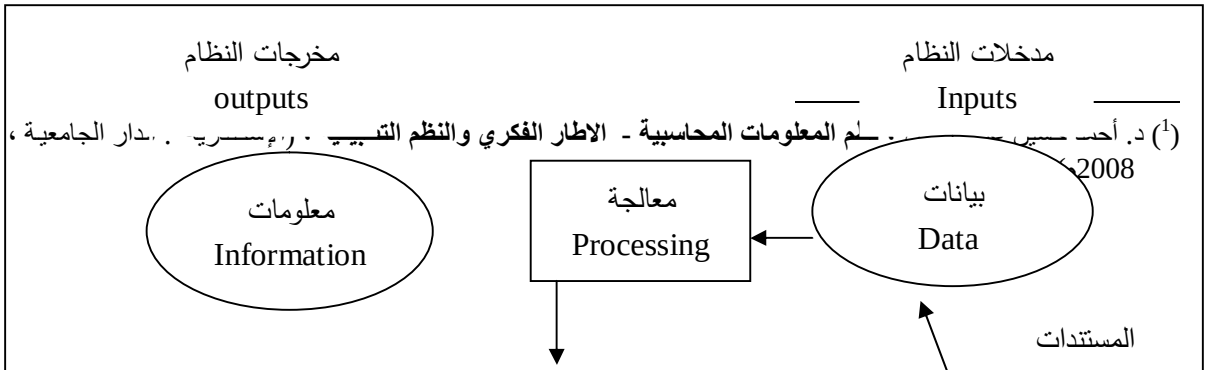

(1) د. أحمد [illegible] نظم المعلومات المحاسبية - الاطار الفكري والنظم التطبيقية . [illegible] . الدار الجامعية ، 2008.

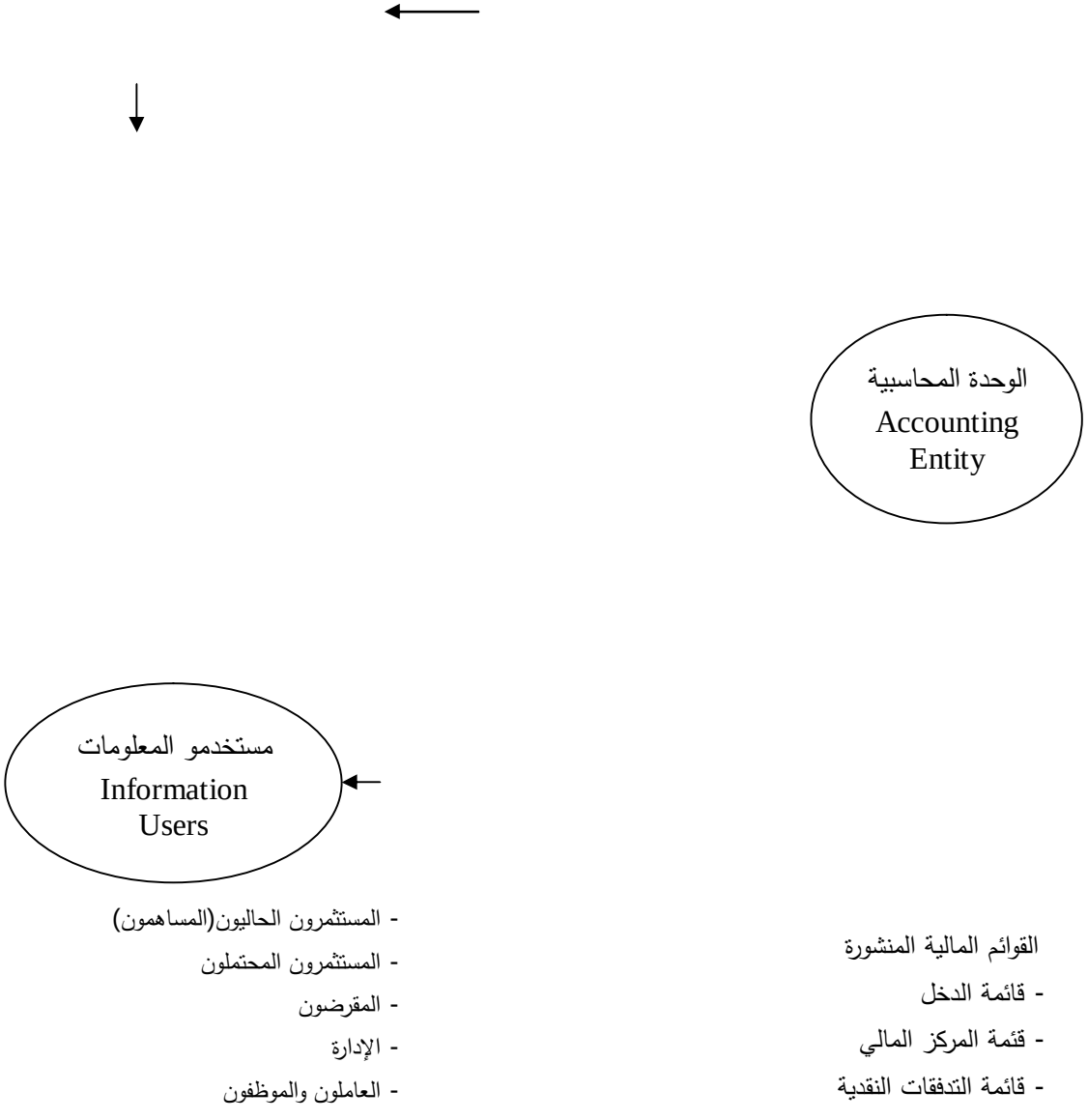

المصدر : إعداد الباحث ، 2017م .

سادساً: مفهوم البيانات

عرفت البيانات (Data) بأنها ، الأرقام أو الإعداد غير المفسرة أو المحللة أو المعالجة ، أو كونها الأرقام المطلوب معالجتها بواسطة النظام [1].كما عرفت بأنها ، حقائق تمت تسجيلها بشأن أحداث معينة تمت أو ستتم مستقبلاً . هذه الحقائق قد تكون مستقلة وغير مرتبطة ببعضها وغير محددة العدد وهي تمثل المدخلات في نظام المعلومات ، وليس لها اثر واضح في اتخاذ القرارات [2]. وعرفت بأنها ، مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها في داخل الشركة وخارجها نتيجة للأحداث

([1]) د. حكمت أحمد الراوي ، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة** ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص41 .

([2]) د. هاشم احمد عطية ، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 9 .

والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية وتمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات [1]. وعرفت بأنها ، حقائق وإرشادات أولية غير مبوبة وغير منظمة ، وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة وليس لها أثر في اتخاذ القرارات ، وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة ، وتكون البيانات في صورة قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض ، وهي غير معدة في كثير من الحالات للاستخدام المباشر [2]. وهي الإعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان للتحول إلى نتائج [3].

يستنتج الباحث من مفهوم البيانات بأنها :

1. غير منظمة وغير محددة القيمة .
2. لا تستعمل على الصعيد الرسمي في عملية اتخاذ القرارات .
3. تخضع لعملية وتصفية ومعالجة كطريقة لاختيار بديل من ضمن البدائل .
4. تعبير عن الواقع ، لذلك لا تتميز بالموضوعية .

يستطيع الباحث تعريف البيانات بأنها ، مجموعة من الحقائق الضرورية التي تعبر عن مواقف وأفعال معينة سواء أن كان التعبير عنها بأرقام أو برموز أو كلمات أو إشارات ، ولكن هذه الحقائق قد تكون غير مترابطة ، وغير مهيكلة ، وغير مجدية وهي على صورتها الحالية ، والبيانات تشبه المواد الخام اللازمة لمصنع لإنتاج سلعة معينة .

سابعاً: مفهوم المعلومات

عرفت المعلومات بأنها ، المعرفة التي تنتج عن عمليات معالجة البيانات وتساعد متخذي القرارات في أي منظمة على اتخاذ القرارات اللازمة لهم من خلال الاعتماد على الطرق التحليلية والاستنتاجية بشكل أكبر من الاعتماد على طريقة التخمين أو الحكم الحدسي ، والتي تضطر الإدارة إلى اللجوء إليها في غياب المعلومات حيث أن المعلومات تزيد المعرفة[4] . وهي الناتج من نظام المعلومات ، وتتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف [5] . كما عرفت بأنها ، مجموعة من الأخبار

([1]) د. زياد أحمد الزغبي وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية – مدخل تطبيقي معاصر** ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م) ، ص 19 .

([2]) د. سيد عطا الله السيد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 7 .

([3]) د. ابراهيم أحمد الصعيدي ، **دراسات تطبيقية في نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : البيان لطباعة والنشر ، د.ت) ، ص 18.

([4]) د. الكيلاني عثمان السالمي ، د. علاء البياتي هلال ، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية** ، ط2 ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص 15 .

([5]) د. كمال الدين الدهراوي ، د. سمير كمال محمد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2002م)، ص 3 .

Renseignements تحمل معارف أو علم حول موضوع أو شيء معين وهذا لأجل فهم جيد للمحيط [1].

يستنتج الباحث من مفهوم المعلومات بأنها :

1. المنتج النهائي لنظم المعلومات الموجودة في الشركة .
2. تضيف حقائق وأفكار جديدة لمستقبلها أو مستخدمها .
3. ذات قيمة عند اتخاذ القرارات فهي تغير من الاحتمالات الخاصة بالنتائج المتوقعة .
4. زيادة المعرفة ، وتخفيض عدم التأكد لدى مستخدمها مما يساعده على اتخاذ قرارات هادفة في إطار موضوعي .
5. تساعد الوظائف الإدارية والتسييرية على عملية اتخاذ القرار.

يستطيع الباحث تعريف المعلومات بأنها ، المنتج النهائي لنظام المعلومات والذي يمكن من خلاله اتخاذ القرارات بأقل مخاطرة واكبر عائد ، كما تعبر عن المعرفة المستقاة من تحليل البيانات والتي تعتبر ذات منفعة في تحقيق أهداف الشركة.

يوضح الشكل رقم (2/1/2) الفرق بين مصطلح البيانات والمعلومات :

شكل رقم (2/1/2)

الفرق بين مصطلح البيانات والمعلومات

المجال	البيانات	المعلومات
- الترتيب	- غير منظمة في هيكل تنظيمي	- منظمة في هيكل تنظيمي
- القيمة	- غير محدود القيمة	- محدودة القيمة بالضبط
- الاستعمال	- لا تستعمل على الصعيد الرسمي	- تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
- المصدر		- محددة المصادر
- الدقة	- متعددة المصادر	- عالية
- الموقع	- منخفضة	- مخرجات
- الحجم	- مدخلات - كبيرة جداً	- صغيرة نسبياً مقارنة بحجم البيانات

المصدر : إعداد الباحث ، 2017م .

ثامناً: خصائص المعلومات

تتمثل خصائص المعلومات بالآتي[2] :

([1]) د. حسام عبد الله ابو خضرة ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (القدس : دار الفرقان للنشر والتوزيع ، 2003م) ، ص 168.
([2]) د. أحمد حسين علي حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : مكتبة الاشعاع ، 1997م) ، ص 27 .

1. إمكانيـة الوصـول إلـى المعلومـات : تشـير هـذه الخاصـية إلـى سـهولة وسـرعة الحصـول علـى المعلومـات، ويمكـن قيـاس سـرعة الحصـول علـى المعلومـات بـالزمن الـذي يـتم اسـتغراقه . وتحويـل الزمن إلى ما يعادله من وحدات نقدية .
2. الشمول : تشير إلى درجة الكمال في المعلومات ، حيث تغطي كافة جواب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها القرار . وتتصف هذه الخاصية بكونها غير ملموسة وبالتالي يصعب قياسها .
3. الدقة : يقصد بالمعلومات الدقيقة أن تكون حقيقية وخالية من الأخطاء [1].
4. الملائمة : تشير إلى مدى ملائمة المعلومات لاحتياجات مستخدميها أي أن تتلاءم مع الغرض الذي أعدت من اجله . ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات حسب كيفية تأثيرها على سلوك متخذ القرار فالمعلومة الملائمة هي التي تؤثر في سلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ قراراً يخالف القرار الذي كان سيتخذه في غياب هذه المعلومة .
5. التوقيت : تقديم المعلومة في الوقت المناسب أي أن تكون متوفرة وقت الحاجة إليها لذا يجب تقليص الزمن اللازم لتحويل البيانات إلى معلومات .
6. الوضوح: تكون المعلومة مفهومة وخالية من الغموض والتعقيد ويمكن قياس قيمة الوضوح إذا تم قياس تكلفة تعديل التقارير .
7. المرونة : إمكانية استخدام المعلومة عن طريق أكثر من مستخدم واحد .
8. القبول : تقديم المعلومة بشكل يقبله مستخدمها ، فتكون على شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة ، أو في شكل جداول أو رسومات بيانية ولا تكون هذه المعلومة مختصرة في شكل يفقدها معناها أو مفصلة بأكثر من اللازم مما يؤدي إلى ملل المستخدم لها .
9. عدم التحيز : عدم وجود أي تغيير مقصود في المعلومات بغرض التأثير على الشخص الذي يحصل عليها ، لاتخاذ قرار معين أو القيام بتصرف معين .
10. القابلية للقياس : تشير إلى طبيعة المعلومات ذات الطابع الرسمي التي ينتجها نظام رسمي للمعلومات ، فرغم انه في بعض الحالات قد تعتبر الإشاعات وما يشابهها بمثابة معلومات إلا أنها خارج النطاق الرسمي للمعلومات .

يتضح للباحث أن هذه الخصائص تضيف قيمة للمعلومات ، وتجعلها مفيدة في اتخاذ القرارات . كما أن مصداقية المعلومات تتمثل في الخصائص التي تتميز بها هذه المعلومات ، وأن هذه الخصائص تساعد المستخدمين في تقييم المعلومات.

تاسعاً: مفهوم المعلومات المحاسبية

([1]) د. أحمد بسيوني شحاته وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 13 .

عرفت المعلومات المحاسبية بأنها ، كل المعلومات الكمية والوصفية التي تهتم بالقيم الاقتصادية التي تم تشغيلها وعرضها عن طريق نظام للمعلومات في القوائم المالية الخارجية وفي خطط وتقارير التشغيل الداخلية[1].وهي تمثل المنتج الأساسي لدورة التشغيل المحاسبي من خلال أربعة تقارير محاسبية أساسية متمثل في قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية [2]. كما عرفت بأنها ، مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية ، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة ، وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقاً للمنفعة التي تحققها لمستخدميها[3]. وهي بيانات تم تجهيزها ولها معنى لمستلمها أو مستخدمها ولها قيمة حقيقية أو متوقعة في العملية الجارية أو المستقبلية لاتخاذ القرارات ، وان تضيف معرفة لمستخدمها عن حدث أو مكان ، وان توضح لمستلمها شيئاً لا يعرفه أو لا يمكن التنبؤ به[4].كما عرفت بأنها ، بيانات محاسبية تم تقويمها وتشغيلها بحيث تصبح ملائمة لاستخدام ذوي الحاجة إليها في أغراض معينة[5]. كما عرفت بأنها ، المعلومات المكتوبة التي قد ترد في التقارير المالية الكاملة أو الجزئية كقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة تدفق الأموال [6].وعرفت بأنها ، البيانات المالية التي تمت معالجتها بوسائل ماهرة وصحيحة بهدف إزالة الغموض عنها وجعلها في شكل أكثر نفعاً مستخدميها سواءًفي الحال أو في المستقبل [7]. وهي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس لعملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل[8]. وعرفت بأنها ، البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم وتعطي معنى كامل يمكن من استخدامها في العلميات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات[9].وهي تلك تلك المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية التي تم تجهيزها وعرضها في القوائم المالية للشركة[10] . كما عرفت بأنها ، المخرج الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية، وتمثل أداة الاتصال بين الشركة

([1]) د. عماد الصباغ ، **مفاهيم حديثة في أنظمة المعلومات الحاسوبية** ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1997م)، ص ص 10 – 11 .

([2]) د. طه ابراهيم الطاهر ، **تصميم النظم المحاسبية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، مكتبة التجارة ، 1997م) ، ص 25 .

([3]) د. قاسم عبد الرازق محمد ، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية** ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص 12 .

([4]) د. الرشيد وائل إبراهيم ، **أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية – دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت** ، (الكويت : جامعة الكويت ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 1999م) ، ص 28 .

([5]) فداع الفداع ، **المحاسبة المتوسطة – نظرية وتطبيق** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص 25 .

([6]) د. شاهر أحمد مشهور ، **أنظمة المعلومات المحاسبية** ، (عمان : جامعة القدس المفتوحة ، 2002م) ، ص 48 .

([7]) د. احمد حلمي جمعة وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية – مدخل تطبيقي معاصر** ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003م) ، ص 19 .

([8]) د. يحيى محمد أبوطالب ، **معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة** ، (القاهرة : شركة ناس للطباعة ،2005م) ، ص 18.

([9]) د. دونالد كيسو . د. جيري وجانيت ، **المحاسبة المتوسطة** ، تعريب د. احمد حامد حجاج ، ط2 ، (الرياض : دار المريخ ، 2005م) ، ص 69 .

([10]) د. الهادي آدم محمد ابراهيم ، **المحاسبة الإدارية** ، (الخرطوم : مطبعة جي تاون ، 2014م) ، ص 192.

وبيئتها الخارجية [1].وعرفت بأنها ، البيانات التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض إبداء الرأي ، أو كأساس للتنبؤ أو لاتخاذ القرارات [2].

يستنتج الباحث من مفهوم المعلومات المحاسبية بأنها :

1. بيانات محاسبية تم استرجاعها لمعالجتها لأغراض ترشيد القرارات .
2. ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة .
3. ذات قيمة متوقعة في العملية الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات .
4. أداة اتصال بين الشركة وبيئتها الخارجية .
5. تمثل مخرجات النظام المحاسبي .

يستطيع الباحث تعريف المعلومات المحاسبية بأنها ، مجموعة من البيانات المحاسبية التي تمت معالجتها وفق نظام محاسبي محدد لاستخدامها في أهداف معينة لقياس النتائج واتخاذ القرارات وترشيدها من قبل جهات أو أشخاص محددين ، وفي وقت معين .

عاشراً: أهمية المعلومات المحاسبية

أصبحت المعلومات احد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الاقتصادية ، وأنظمتها والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقاً لمبدأ التكلفة الاقتصادية، ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية[3]. وان عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة بالمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات ، حيث أن سلامة وفعالية القرار يتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار وتحتاج الإدارة للمعلومات في كل أوجه نشاطها وفي كل مجالاتها حيث يطلب صناع القرار على مختلف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة لتساعدهم في اتخاذ القرارات، كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة ، وان المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد[4]. جيد[4]. وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لانجاز مهامها وتحقيق أهدافها . وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية التي يمكن بيانها كما يلي [5]:

([1]) د. سعيد محمد عرفة ، **الحاسب الالكتروني ونظم المعلومات المحاسبية الادارية** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، د.ت) ، ص11 .

([2]) د. هاشم أحمد عطية ، **مرجع سابق** ، ص 35 .

([3]) د. محمد حسن محمد عبد العظيم، **دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الاستراتيجية** ، (أبو ظبي : جامعة الامارات الإمارات العربية المتحدة ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (21) العدد الأول ، 2005م) ، ص 19 .

([4]) د. أحمد حلمي جمعة وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 17 .

([5]) د. محمود يوسف الكاشف ، **مدخل مقترح لتطوير دور المهلومات المحاسبية في إطار المفهوم المتكامل للجودة الشاملة،** (الرياض : معهد الإدارة العامة ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد (40) العدد الثالث ، 2000م) ، ص ص 445 - 447 .

1. **الثورة العلمية والتكنولوجية:** وهي تسري في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة ، وقد انعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية ، كما امتدت آثارها لتشمل كافة الأنظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة ، وتسهم أنظمة المعلومات الآلية بدورها الفاعل في هذا المجال حيث تتمتع بخصائص متطورة من حيث الكفاءة والسرعة والدقة في انجاز المهام ، كما أصبحت بنوك المعلومات ركيزة هامة ومظهراً أساسياً من مظاهر الثورة العلمية والتي لا غنى عنها لكافة المستخدمين داخل الوحدة المحاسبية وخارجها .

2. **العوامل الاقتصادية:** كبر حجم الشركات وتنوع أهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات ، وانتشار التجارة الالكترونية ، وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالات التضخم وارتفاع معدلاتها ، بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها ، أدى إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، وذلك لضمان بقاء هذه الشركات .

3. **العوامل الاجتماعية:** أدى تنوع أنشطة الشركات إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع ، مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات المحاسبية الملائمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف .

4. **العوامل القانونية:** تفرض الاحتياطيات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها .

5. **العوامل الجغرافية :** أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية .

6. **العوامل الثقافية:** تعتبر نظم المعلومات المحاسبية احد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند للمعرفة الجماعية في صنع القرار ، كما أرتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية وتسعير المنتجات وتخطيط العملية الإدارية وتقييم الاستثمارات.

7. **العوامل الإدارية :** تواجه إدارة الشركات أنواعاً من المشكلات الإدارية وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية وقد أدت هذه العوامل إلى تنامي دور المعلومات المحاسبية وأهميتها وتزايد الحاجة إليها لصلتها الوثيقة بالعملية الإدارية ووظائفها المتعددة .

حادي عشر: مستخدمو المعلومات المحاسبية

يتمثل مستخدمو المعلومات المحاسبية بالآتي [1]:

([1]) محمد سعيد العليان ، **دراسات في المحاسبة المالية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 23 .

1. إدارة الشركة ، وتتمثل في :

أ. الإدارة العليا : تهتم بالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى وتحليل البدائل المتاحة ، وتوزيع الموارد ، وتبني السياسات للقيادة الجماعية وهذه تحتاج معلومات موجهة نحو المستقبل ، غالباً ما تكون هذه الحاجات صعبة التنبؤ ومن غير الممكن توفير كل احتياجات الإدارة من المعلومات.

ب. الإدارة في مستوى تنظيمي : تضطلع هذه الإدارة بالإشراف المباشر على العمليات والرقابة عليها وحل المشكلات المتعلقة بها ويهم هذه الإدارة معلومات موجهة نحو الماضي والحاضر وهي غالباً ذات هيكلة ثابتة وتتميز بصفة التكرار وسهولة الحصول عليها .

2. المستثمرون :المساهمون الحاليون والمحتملون : يتطلع هؤلاء إلى التقارير المالية التي تمكنهم من :

أ. استكشاف درجة ربحية الشركة في الحاضر والتوقعات المستقبلية والتعرف على مدى جدوى الاستثمار فيها من عدمه .

ب. الوقوف على مدى الاستخدام الاقتصادي الأفضل لرأس مال الملاك (المساهمين) من طرف الإدارة وتدارك إي خلل من قبل الجمعيات العامة ، ويكون مؤشر الربحية من الطرق التي يعتمد عليها في الحكم على أداء الشركة .

3. المقرضون : يمكن أن يكون مقرضاً أي هيئة مالية (بنوك) أو مؤسسة ذات طابع اقتصادي آخر ترغب في توظيف أموالها ، بغية تحقيق عائد اقتصادي (فائدة) وحتى تتم عملية اتخاذ قرار الإقراض بشكل صحيح لابد من توفير المعلومات الكافية (مالية وغير مالية) حول الوضعية المالية لطالب القرض، بحيث يكون التركيز على درجة لملائمة المالية (السيولة) طول فترة الدين وذلك باستخدام الميزانية العمومية الختامية وجدول حسابات النتائج ، والتدفقات النقدية حاضراً والمتوقع مستقبلاً (الموازنة النقدية) . ولتحقيق تلك الأهداف يستعمل المقرضين عدة نماذج منها[1] :

أ. مقارنة عوائد الشركة الحالية مع المخططة والأعباء الثابتة الحالية مع المخططة .

ب. مقارنة التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة لخدمات الديون .

ج. تقدير قدرة الشركة على زيادة السيولة من جراء بيعها للأموال .

د. تقدير قدرة الشركة على زيادة رأس المال .

([1]) صلاح علي أحمد محمد ، **المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال** ، (الخرطوم : جامعة أمدرمان الاسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2002م) ، ص 45 .

4. الدولة : ممثلة في أجهزتها المختلفة ، ضرائب ، حماية اجتماعية ، حماية البيئة ، والتي تسهر على ضمان احترام الشركات على تطبيق التشريعات والقوانين المعمول بها ، مستخدماً المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية التي تتلقاها بشكل دوري كما تعتبر المعلومات المحاسبية على مستوى الاقتصاد الجزئي المصدر المعلوماتي الأكثر أهمية في إعداد الحسابات القومية . حيث تعتبر المحاسبة القومية طريقة محاسبية تستخدم نتائج النظرية الاقتصادية مع المعطيات الإحصائية الهامة من أجل أعطاء صورة رقمية مبسطة عن الاقتصاد القومي خلال فترة معينة ، وهي أداة ضرورية لخدمة السياسة الاقتصادية.
5. المؤسسات مانحة الائتمان : تتأسس قرارات الاقراض على فحص الموارد المالية للشركة وادائها المالي المستقبلي وتقييمات المخاطر وتعتبر المعلومات المحاسبية عنصراً مهماً في تقييم الشركات طالبة القرض[1] .
6. العاملون : يهتمون بالحصول على المعلومات التي تمكنهم من تقييم ربحية واستمرارية الشركة ومقدرتها على خلق فرص عمل جديدة وعلى دفع مستحقات العمال المختلفة.
7. نقابات العمال : تحتاج نقابات العالمين للمعلومات المحاسبية لمساعتدهم في المفاوضات مع إدارة الشركة لتحديد الاجور وتحسين أوضاعهم المالية .
8. الدائنون : يحتاج الدائنون إلى معلومات محاسبية للتأكد من سلامة المراكز المالية للعملاء واستقرار الاوضاع المالية ، ودراسة وتحليل مديونية العميل وتطورها ، وعلى اساس ذلك يقرر الاستمرار في التعامل معه أو تخفيض التعامل ، كما يحتاج إلى المعلومات المحاسبية للعملاء لمنح فترات الائتمان [2].
9. المحللون الماليون : الافراد والشركات الاستثمارية التي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لتقديم النصح والمشورة للجهات التي تطلبها لاتخاذ القرارات[3] .
10. المخططون الاقتصاديون : يحتاج المخططون الاقتصاديون للمعلومات المحاسبية للتحليل والتنبؤ بانشطة الاقتصادية[4].
11. المراجعون الخارجيون : يحتاج المراجعون الخارجيون إلى المعلومات المحاسبية للشركات لتقويم المركز المالي للشركات والتنبؤ باستمراريتها في المستقبل ومن ثم اتخاذ قرار بقبول التكليف بتعيينه مراجعاً لحسابات هذه الشركات من عدمه[5].

([1]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة وحكومة الشركات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ، ص 84 .

([2]) د. رضوان لويد العمار ، **أساسيات في الادارة المالية** ، (عمان : دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997م) ، ص43.

([3]) عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن ، **التغيير الاداري للسياسات المحاسبية – الآثار والدافع والمعالجة دراسة تطبيقية ميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2012م) ، ص 150 .

([4]) Robert .W.I., and et.al., **Accounting Information for Decisions,** (Canada: South Western, Part of Thomson Corporation, 2005), PP. 19 , 20.

([5]) د. حسام الدين الخداش وآخرون ، **المحاسبة المالية** ، (عمان : المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 20 .

12. العملاء : يهتمون بمعلومات تمكنهم من تحديد قدرة الشركة على الاستمرار خاصة إذا كان وجودهم التجاري يعتمد بشكل كبير عليها كمورد أساسي .
13. المنافسون : يهتمون بالمعلومات التي تظهر القدرة التنافسية للشركة .
14. البورصة :تعتبر البورصة طرفاً مهماً من مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية خاصة ما تعلق منها بالشركات المسعرة ، لأن أسعار الأسهم حسب فرضية كفاءة السوق المالية يجب أنتعكس كلياً وآنياً المعلومات المحاسبية الملائمة المتاحة، وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على التأثير على القرارات وتغييرها [1].
15. سماسرة الأوراق المالية : يحتاج سماسرة الاوراق المالية إلى معلومات عن الشركات لاستخدامها في التحليل المالي بغرض معرفة ادائها ومن ثم اتخاذ القارات الخاصة بالاسهم[2].
16. المجتمع : يحتاج المجتمع بكافة فئاته إلى معلومات محاسبية عن الاداء الاجتماعي في الشركات ، حيث أن الشركات تؤثر على المجتمع بعدة طرق منها استخدام موارده وافراده، والآثار البيئية الاخرى، فلابد للشركات الافصاح في التقارير المالية المنشورة عن الانشطة الاجتماعية التي تقوم بها .

يستنتج الباحث أن الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية متعددة ، بعضها له علاقة دائمة ومباشرة بالشركة كالإدارة والملاك ، والبعض الآخر له علاقة غير مباشرة كالمقرضين والموردين . ونشأت من هذا التعدد رغبات متنوعة في المعلومات المحاسبية تتوقف إلى حد كبير على مجال القرار الذي يراد اتخاذه .

بستطيع الباحث اضافة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ما يلي :

أ. الصحافة المتخصصة : تحتاج إلى معلومات محاسبية للشركات لنشرها في الصحف المتخصصة.
ب. مراكز الابحاث الاكاديمية والتطبيقية : تحتاج إلى المعلومات في مجال العلوم الإدارية المختلفة لإجراء البحوث العلمية لتطوير اداء الشركات .
ج. الجمعيات الحكومية وغير الحكومية : تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لرفع كفاءة ادائها .

الشكل رقم (3/1/2) يوضح فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية :

([1]) G. Canale and C, Italy, **Accounting Afoundation,** (London: South-Western Cengage Leatning, 2008), P.5 .

([2]) Charls T. Horngren et. Al., **Accounting Eighth Edition**, (New Jersey, Pearson Upper Saddle River, 2009), P. 30.

شكل رقم (3/1/2)

مستخدمي المعلومات المحاسبية

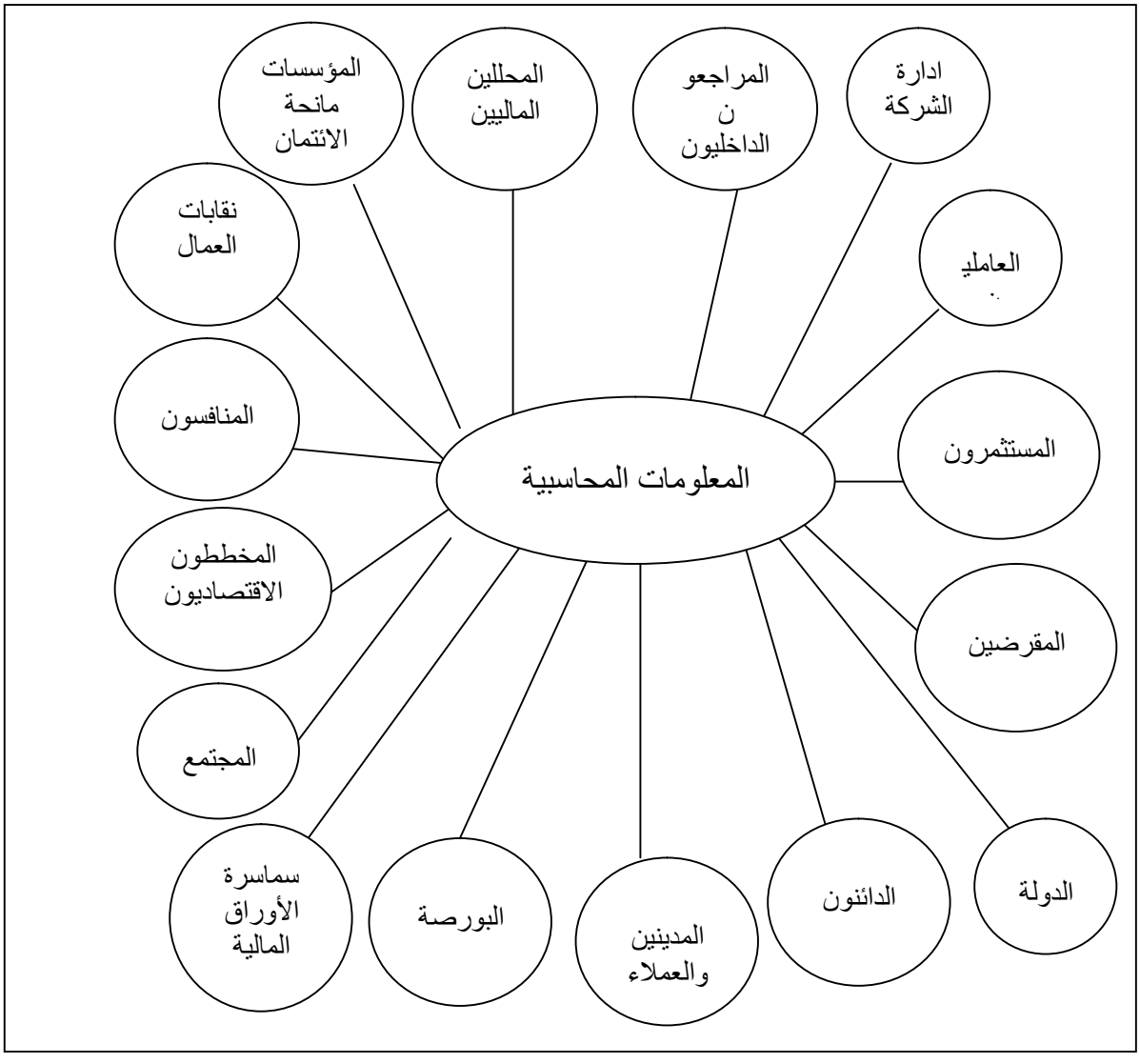

المصدر : إعداد الباحث ، 2017م

المبحث الثاني

مصادر وأنواع المعلومات المحاسبية

أولاً : مصادر المعلومات المحاسبية

تتمثل مصادر المعلومات المحاسبية بالآتي :

1. القوائم المالية

أ. مفهوم القوائم المالية

عرفت القوائم المالية بأنها ، المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي ، وتمثل مصدر المعلومات الأول والرئيسي لجميع متخذي القرارات[1] ، كما عرفت بأنها ، قائمة توضح المصادر الاقتصادية والتزاماتها وبيان تأثير العمليات والأحداث عليها[2] ، وهي بمثابة جهاز القيادة للشركة ، حيث تعتبر تقريراً عن الانجاز الإداري وتصديقاً على نجاح أو فشل الإدارة ، وتحتوي على إشارات تحذيرية عن الصعوبات والمعوقات المتوقعة[3] ، عرفت بأنها ، إعلان يعتقد بصحته وتم توصيله باستخدام القيم النقدية ، وعند إعدادها يعتقد تعبيرها عن خصائص الشركة بعدالة عن أنشطتها المالية ، كما أن الزمن يعتبر عاملاً هاماً عندها، فالقوائم المالية التي تعد لمدة عام تسمى بالقوائم المالية السنوية ، أما عندما يتم إعدادها لفترات أقل من العام (شهر أو ثلاثة أشهر) تسمى بالقوائم المالية الفترية أو المرحلية[4] ، وعرفت بأنها ، بيان معد من قبل إدارة الشركة حول نتائج الأعمال خلال فترة معينة وحول المركز المالي والتدفقات النقدية ، والمعلومات الأخرى لمساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية[5].

يستنتج الباحث من مفهوم القوائم المالية بأنها:

1. مخرجات نتاج النظام المحاسبي ، والتي كانت بيانات مالية مدونة في مستندات تعبر الأحداث الاقتصادية للشركة ، وبعد إدخالها في النظام المحاسبي لمعالجتها أصبحت مخرجات سميت بالقوائم المالية.
2. يتم إعدادها لسنة كاملة (12 شهر) ، وتسمى بالقوائم المالية السنوية ، أما عندما يتم إعدادها لفترات أقل من سنة تسمى بالقوائم المالية المرحلية.

([1]) د. محمد سمير الصبان ، د. عبد الله هلال ، **المحاسبة المالية في شركات الأموال** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م) ، ص ص 199 ، 200.

([2]) أمينة محمد محمد مصبوبة ، **فعالية البعد الإعلامي للتقارير المحاسبية للوحدات الإدارية الحكومية – دراسة نظرية تطبيقية** ، (مصر: جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) ، ص ص 51 ، 52.

([3]) د. حسين مصطفى هلالي ، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات** ، (القاهرة: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ملتقى تنظيم وإدارة بورصات الأوراق المالية العربية لخدمة التنمية ، 6- 10 مارس 2005م) ، ص 149.

([4]) روبرت ميجر وآخرون ، **المحاسبة – أساس لقرارات الأعمال** ، ترجمة وتعريب: د. مكرم عبد المسيح باسيلي ، د. محمد عبد القادر الديسطي ، مراجعة: د. أحمد محمد حجاج ، الكتاب الثاني ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2006م) ، ص 61.

([5]) حمدان سعيد سعد الحمدان ، **المحاسبة عن الإستثمارات المالية بإستخدام القيمة العادلة في اطار المعايير الدولية والسعودية وأثرها على قرارات المستثمرين – دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) ، ص 107.

3. تـوفر معلومـات حـول نتـائج النشـاط والمركـز المـالي والتـدفقات النقديـة ومعلومـات أخرى.
4. تحتـوي علـى معلومـات محاسـبية تفيـد فـي تقـويم الأداء المـالي للشـركة وترشـيد القـرارات الاستثمارية من قبل المستخدمين .

يستطيع الباحث تعريف القوائم المالية بأنها بيانات مالية تمثل إنتاج النظام المحاسبي تحتوي على معلومـات محاسـبية عـن الأحـداث الاقتصـادية للشـركة ، ويـتم إعـدادها وفقـاً للمفـاهيم والفـروض والمبـادئالمقبولـة قبـولاً عامـاً ، لاسـتخدامها فـي تقـويم الأداء المـالي للشـركة واتخـاذ القـرارات الاستثمارية من قبل الفئات التي لها مصلحة بالشركة.

ب. أهداف القوائم المالية

تتمثل أهداف القوائم المالية بالآتي[1]:

i. توفير المعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل مستخدمي القوائم المالية.
ii. تقويم المقدرة الكسبية للمشروع وتقويم أداء الإدارة.
iii. تـوفير معلومـات ملاءمـة ودقيقـة عـن نشـاط الشـركة للحصـول علـى تقـديرات أكثـر واقعيـة وملاءمة لظروف الشركة.
iv. بيـان انجاز الإدارة فـي التصـرف فـي الأمـوال المكلفـة بهـا باعتبارهـا وكـيلاً عـن أصـحاب الشركة.
v. مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بنشاط الشركة وتقييم أدائها[2].
vi. تمكـين مسـتخدمي القـوائم الماليـة مـن إجـراء المقارنـات ومـن ثـم اتخـاذ القـرارات المتعلقـة بالاستغلال الأمثل لموارد الشركة.
vii. مساعدة المحللين والمستثمرين في فهم قيمة المنشآت[3].

يضيف الباحث لأهداف القوائم المالية الآتي:

1. توفير المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض والتسهيلات المصرفية.
2. توفير معلومات لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع.
3. توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ عليها.

ج. الفروض المحاسبية التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية

([1]) إسكندر محمود حسين نشوان ، تطوير **إعداد ونشر القوائم المالية في اطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية – دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية بدولة فلسطين**، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م)، ص 58.

([2]) أحمد جمعة أحمد ، **المحاسبة عن الأصول غير الملموسة كمدخل لزيادة فعالية التقارير المالية – دراسة نظرية تطبيقية** ، (مصر: جامعة حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2006م) ، ص 47.

([3]) حنان محمود عبد العظيم ، **فعالية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات في ضوء دورة حياة الوحدة الاقتصادية – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) ، ص 124.

تتمثل الفروض المحاسبية التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية بالآتي[1]:

i.فرض الوحدة المحاسبية: تحديد الأنشطة الاقتصادية وربطها بشركة معينة ، تثبت حقوقها والتزاماتها ، ويتم محاسبتها وقياسها وتسجيلها والإفصاح عنها بناءاً على ذلك، وتحديد العلاقات المالية التي تنشأ بين جميع الأطراف التي لها مصلحة بالشركة وكيفية إثباتها والإفصاح عنها ، باعتبار أن الشركة مركز حقوق الأطراف الذين لهم مصالح متعددة فيها وعليهم التزامات تجاهها.

يتضح للباحث أن فرض الوحدة المحاسبية ، يميز بين شخصية الشركة وشخصية ملاكها ، ويقر بأن عمر الشركة قد يكون أطول من عمر أصحابها ، لذلك فإنه يحدد الأحداث التي تعالج وتدرج في القوائم المالية.

ii.فرض الاستمرارية: الشركة ستستمر في نشاطها لفترة غير محددة ما لم يوجد دليل قوي على توقفها ، لتتمكن من تحقيق أهدافها والوفاء بالتزاماتها ونمو أنشطتها ، ويؤثر هذا الفرض في طريقة تحديد الربح والمركز المالي للشركة ، حيث نشأ عنه العديد من التطبيقات المحاسبية منها، الإيرادات والمصروفات المستحقة والمقدمة ، الاحتياطيات والمخصصات ، اهلاكات الأصول الثابتة ، التقييم والتسعير للأصول المتداولة ، استخدام التكلفة التاريخية والتكلفة أو السوق أيهما أقل.

يتضح للباحث أن فرض الاستمرارية ، يحدد إعداد القوائم المالية وفقاً للاستمرار وليس التصفية، أما إذا تم إعدادها وفقاً للتصفية نتيجة لظروف قاسية يتم الإفصاح عن ذلك أساس التصفية.

iii.فرض الدورية: تقسيم عمر المشروع إلى فترات متساوية ، ومناسبة لتزويد المستخدمين بمعلومات عن الأداء والأهداف بإصدار قوائم مالية سنوية أو أقل من سنة ، لتمكينهم من تحديد علاقاتهم المالية مع الشركة من خلال تقويم أدائها ، أن القوائم المالية المعدة لا تعتبر قوائم نهائية، إنما هي قوائم مرحلية تمثل حلقة من سلسلة حلقات متصلة تعبر عن العمر الإنتاجي للشركة.

يتضح للباحث فرض الدورية ، يقسم عمر الشركة إلى فترات لإعداد القوائم المالية، ومن ثم تقويم الأداء للشركة وبيان نقاط القوة والضعف ، وتمكين الفئات ذات الصلة بالشركة من ترشيد القرارات.

iv.فرض وحدة القياس النقدي: قياس وتوصيل المعلومات عن الأنشطة القابلة للقياس بوحدات نقدية ، يضع هذا الفرض حدين للمحاسبة هما ، حد قابلية المعلومات للقياس النقدي ، وحد ثبات كوحدة القياس نفسها. وبما أن وحدة النقد أداة للتعبير عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات فلا يمكنها أن تظل قيمتها ثابتة ، فهي متغيرة ومتقلبة مع تغير وتقلب الظروف المحيطة بالشركة ، أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لا تمثل واقعها في ظل وجود تضخم.

([1]) د. عبد الرازق قاسم الشحادة وآخرون ، **نظرية المحاسبة** ، (عمان: زمزم ناشرون وموزعون ، 2011م) ، ص ص 157-167.

يتضح للباحث أن فرض وحدة القياس النقدي ، يقرر قياس بنود القوائم المالية بالنقد . وكذلك ثبات وحدة النقد خلال فترة معينة ، ولكن في الواقع غير ذلك فهي متغيرة حسب الوضع الاقتصادي السائد والظروف المحيطة بالشركة.

د. المبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية

تتمثل المبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية بالآتي[1]:

i.مبدأ التكلفة التاريخية: يتم الاعتراف والقياس لعناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها والمصروفات والإيرادات التي تعبر عنها القوائم المالية بتكلفتها التاريخية بصرف النظر عن التقلبات في القوة الشرائية للنقود ، كما يتم تجاهل تكلفة الفرصة البديلة ، وهذا يمثل قيد على ملاءمة البيانات المحاسبية لعملية اتخاذ القرارات ، مما زادت الضغوط للتقليل من أهمية التكلفة التاريخية لصالح القيمة العادلة.

يتضح للباحث أن العلميات المالية المتعلقة ببنود القوائم المالية تسجل في دفاتر الشركة بقيم وقت حدوثها ، إلا أنه في حالة التضخم يتم اخذ تغيرات الاسعار في الاعتبار عند ترشيد القرارات الاستثمارية .

ii.مبدأ الموضوعية: يعتبر مبدأ الموضوعية داعماً أساسياً للقياس المحاسبي ، إذ بموجبه يتم تسجيل العمليات المالية بالمستندات ، والتحقق الفعلي لوجود الأصول في حالة الجرد ، كما يوفر عنصر الحيادية في القياس ، وذلك للحد من الاجتهاد الشخصي في القياس المحاسبي. وأن أهمية هذا المبدأ تناقصت لصالح الملاءمة بعد تعاظم دور المحاسبة كنظام للمعلومات.

يتضح للباحث أن مبدأ الموضوعية تعني أن معظم بنود القوائم المالية قابلة للتحقق ، حيث انها مؤيدة بالمستندات ، وذلك للابتعاد بقدر الامكان عن التحيز .

iii. مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات: مقابلة الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المحاسبية بالمصروفات المستنفذة في تحقيق تلك الإيرادات ، وذلك لتحديد نتيجة أعمال الفترة من ربح أو خسارة.

يتضح للباحث أن صافي دخل الشركة يتحدد بمقابلة الإيرادات التي حدثت خلال الفترة بغض النظر عن واقعة التحصيل الفعلي لمصروفات الفترة نفسها وعن واقعة سدادها .

iv.مبدأ الإفصاح: يتم إظهار المعلومات المالية الكمية والوصفية في القوائم المالية وملاحظاتها لجعلها غير مضللة للفئات التي تستخدمها لمساعدتها في ترشيد اتخاذ القرارات ، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب ودون تأخير لكي لا تفقد المعلومات قيمتها[2]. ويعتبر الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية

([1]) د. محمد مطر ، **نظرية المحاسبة** ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2010م) ، ص ص 71- 74.

([2]) د. محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت ، **الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه – دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية** ، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز ، مركز النشر العلمي ، 1986م) ، ص 35.

المحاسبية والقاعدة التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية[1]، مما يؤيد ذلك معايير المحاسبة الدولية تحولت من مبدأ إلى معيار ، حيث أصبحت تركز بصفة خاصة على معايير الإفصاح المحاسبي ، وتم إصدار عدد كبير من المعايير المتعلقة بالإفصاح منها معيار رقم (1) (عرض البيانات المالية).

تتمثل أنواع الإفصاح بالآتي [2]:

- الإفصاح المناسب: تتضمن القوائم المالية حد أدنى من المعلومات يتناسب معه هدف الإفصاح، وجعل القوائم المالية غير مضللة.
- الإفصاح العادل: عرض كل المعلومات الخاصة بالقوائم المالية وملاحظاتها بشكل يتناسب مع قرارات المستخدمين وفهمها.
- الإفصاح الوقائي: جعل المعلومات المالية والمحاسبية الواردة بالقوائم المالية أكثر موضوعية، حتى لا يساء استخدامها ، ويحمي المجتمع المالي وبخاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.
- الإفصاح الإعلامي: يركز على المعلومات المحاسبية الملاءمة لاتخاذ القرارات دون إهمال إمكانية الوثوق فيها.

يتضح للباحث أن احتياجات مستخدمو القوائم المالية من المعلومات المحاسبية متعددة ومختلفة ، لذلك تعددت انواع الافصاح المحاسبي تلبية لاحتياجاتهم .

هـ. خصائص بنود القوائم المالية

الخصائص الواجب توافرها في البند الذي بصدد معالجته محاسبياً ، وتسجيله في الدفاتر وإدراجه في القوائم المالية حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) في البيان رقم (5) الصادر عنه والخاص بمفاهيم المحاسبة المالية وهي[3]:

i. التعريف: البند المراد الاعتراف به محاسبياً يجب أن تتوفر في خصائصه تعريفات أحد بنود القوائم المالية ، والتي تندرج تحت مجموعة الأصول ، أو مجموعة الخصوم ، أو مجموعة حقوق الملكية ، أو مجموعة الإيرادات ، أو مجموعة المصروفات ، أو مجموعة المكاسب والخسائر.
ii. القياس: أن يتوفر في البند قابلية القياس ، ومن ثم التعبير عنه رقمياً باستخدام وحدة النقد كأساس للقياس.

([1]) د. عادل رزق ، **الإفصاح في المؤسسات العربية** ، (القاهرة: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ندوة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصة –أساليب القياس طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل ، 8- 12 يوليو ، 2007م) ، ص ص 52 ، 53.

([2]) عبد العزيز محمد قطب عبد العزيز ، **استخدام التبويب القطاعي بغرض تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005م) ، ص 19.

([3]) Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of Financial Accounting Concepts (SFAS)**, No., Recognition and Measurement in Financial Statement of Business Enterprises, 1984, p 63.

iii. الملاءمة: البند يكون ملاءماً لقرارات مستخدمي القوائم المالية ، وان غيابه يؤدي إلى النقصان والقرارات الخاطئة ، ويتم تقديمه في الوقت المناسب ، ويتوفر فيه قيمة تنبؤية وقيمة ذات تغذية عكسية.

iv. الموثوقية: البند المراد الاعتراف به محاسبياً يمثل بصدق ما يراد تمثيله ، وقابل للتحقق ، وبدون تحيز لفئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية.

يتضح للباحث أنه قد لا يتوفر أحد خصائص بنود القوائم المالية في بند معين مما يعطي الإدارة مرونة في التقدير والحكم الشخصي ، لذلك البند للتأثير على القوائم المالية ومن ثم التأثير على كفاءة أداء الشركات وترشيد قرارات الاستثمار.

و. أنواع القوائم المالية

تتمثل أنواع القوائم المالية بالآتي:

i.قائمة الدخل

عرفت قائمة الدخل بأنها ، ملخص لإيرادات الشركة ومصروفاتها خلال فترة زمنية معينة[1] ، وعرفت بأنها ، إحدى القوائم المالية ، توضح قدرة الشركة على تحقيق الإيرادات خلال فترة محاسبية معينة ، وتعبر عن تقرير يظهر مقدار الإيرادات والنفقات للشركة وصافي دخلها خلال فترة محددة[2] ، كما عرفت بأنها ، قائمة تبين نتائج أعمال الشركة من ربح أو خسارة من خلال الإيرادات والمصروفات لمساعدة المستخدمين في تقويم ربحية الشركة ، وتوقع ما سيكون عليه مستقبل الشركة ، ولها تسميات متعددة منها قائمة العمليات ، قائمة الأرباح والخسائر ، وقائمة الدخل[3].

يستنتج الباحث أن قائمة الدخل توضح معلومات حول إيرادات ومصروفات الفترة وصافي الدخل ، وتساعد في معرفة إمكانية الشركة في سداد التزاماتها المالية ، وتستخدم في تقويم أداء الإدارة ، حيث أنها تبين مجهود الإدارة وانجازها.

يستطيع الباحث تعريف قائمة الدخل بأنها ، بيان يوضح إيرادات الشركة والمصروفات التي ساهمت في إنتاجها ، وتستخدم لتقويم أداء الشركة واتخاذ القرارات.

***عناصر قائمة الدخل**

تتمثل عناصر قائمة الدخل بالآتي[4]:

([1]) د. محمود الخلايلة ، **التحليل المالي بإستخدام البيانات المالية** ، (عمان: دار وائل للنشر ، 1995م) ، ص 17.

([2]) د. وليد ناجي الحيالي ، **محمد عثمان البطمة ، التحليل المالي – الاطار النظري وتطبيقاته العملية** ، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996م) ، ص 80.

([3]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **المحاسبة في شركات السمسرة في الأوراق المالية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) ، ص 605.

([4]) د. محمود السيد الناغي ، **الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة** ، (المنصورة ، المكتبة العصرية ، 2007م) ، ص ص 116- 118.

- الإيرادات ، المبالغ التي تحققها أو تحصل عليها الشركة نتيجة ممارسة أنشطتها خلال فترة معينة سواء كانت في سلعة أو خدمة ، والمكاسب تمثل الزيادة في دخل الشركة بممارسة أنشطة غير أنشطتها التشغيلية أو العادية.
- المصروفات ، التضحية التي تتحملها الشركة في سبيل الحصول على الإيرادات، والخسائر تمثل تضحية بدون عائد.
- صافي الدخل هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات وبين المناسب والخسائر.

يتضح للباحث من عناصر قائمة الدخل ما يلي:

1. الإيرادات تمثل عائد نشاط الشركة ، والمصروفات تمثل تضحيات للحصول على الإيرادات ، وأن صافي الدخل يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات.
2. الشركات تسعى إلى تحقيق وتعظيم أرباحها لضمان استمراريتها.

***إعداد قائمة الدخل**

تعد قائمة الدخل على أساس مرحلة واحدة ، يتم مقارنة كل الإيرادات بكل المصروفات دفعة واحدة خلال الفترة ، كما قد تعد على أساس المراحل المتعددة ، وهي تبين الربح في مراحل متعددة ، إجمالي الربح ، صافي الربح التشغيلي ، صافي ربح الشركة ، صافي الربح قبل الضرائب[1]، وفي أساس المراحل المتعددة يتم فصل نتائج النشاط التشغيلي عن نتائج العمليات الثانوية ، ومن ثم يتم عرض نتائج النشاط التشغيلي أولاً ثم عرض نتائج العمليات الثانوية[2].

يتضح للباحث من إعداد قائمة الدخل ، أن إعدادها على مراحل متعددة يساعد في عملية التحليل المالي عند تقويم الأداء المالي ، ومن ثم المساعدة في إظهار الأداء المالي الحقيقي للشركة.

ii.قائمة المركز المالي

عرفت قائمة المركز المالي بأنها ، بيان لممتلكات الشركة من الأصول المختلفة ، وما عليها من التزامات وحقوق الملكية في لحظة زمنية معينة تمثل لحظة إعدادها[3]، وعرفت بأنها ، قائمة توضح مقدار الأصول المستخدمة ومصادر تمويلها ، وتتميز بالتوازن ، وهي قائمة تجميعية ، وتعبر عن أثر كل العمليات أو القرارات التي تمت حتى تاريخ إعدادها[4]، كما عرفت بأنها ، ملخص الموقف المالي للشركة في تاريخ معين[5].

([1]) د. محمد إبراهيم عبد السلام ، **رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية – دراسة ميدانية** ، (الإسكندرية : مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1998م) ، ص 11.

([2]) عباس مصطفى مدني ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية – دراسة محاسبية** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2009م) ص ص 40-42.

([3]) د. أحمد بسيوني شحاتة ، **المحاسبة المالية لشركات الأموال في القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 1999م) ، ص 380.

([4]) خالد وهيب الراوي ، د. يوسف سعادة ، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي** ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2000م) ، ص 32.

([5]) خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستثمارات الإدارية ، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة** ، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستثمارات الإدارية ، 2008م) ، ص 43.

يستنتج الباحث أن قائمة المركز المالي تعكس استثمارات الوحدة المحاسبية من أصول (موجودات) ثابتة ومنقولة ومصادر تمويلها من عناصر حقوق الملكية والالزامات (مطلوبات) الشركة ، وتتضمن حسابات حقيقية تكون مفتوحة لعدة فترات مالية ، وتبين أداء الشركة حول الأموال المتاحة لها واستخداماتها.

يستطيع الباحث تعريف قائمة المركز المالي بأنها ، قائمة متوازنة بأرصدة الحسابات والخصوم ، مفتوحة بدفتر الأستاذ العام بعد إعداد الحسابات الختامية ، وهذه الحسابات تمثل الأصول الخصوم وحقوق الملكية ، لاستخدامها في تقويم أداء الشركة حول مواردها واستخداماتها واتخاذ القرارات.

*** عناصر قائمة المركز المالي**

تتمثل عناصر قائمة المركز المالي بالآتي[1]:

الأصول: المنافع الاقتصادية المتوقعة في المستقبل وأن الشركة اكتسبتها أو سيطرت عليها نتيجة عمليات أو أحداث ماضية، وتشمل:

- الأصول المتداولة: تحصل عليها الشركة بقصد بيعها أو استبدالها وليس بقصد الاحتفاظ بها.
- الأصول الثابتة: ممتلكات ملموسة أو غير ملموسة ، مقتناة أو منتجة بمعرفة الشركة، والغرض منها لاستخدامها في المدى الطويل وليس لغرض إعادة بيعها[2]، وتشمل:
- الأصول الثابتة الملموسة (طويلة الأمد): جميع ممتلكات الشركة التي يمكن التحقق من وجودها مادياً ، وتولد خدمات لأكثر من فترة محاسبية واحدة ، وهذه الخدمات تساعد في إنتاج إيرادات الشركة ، ويشترط اعتبارها أصول ثابتة أن يكون قصد الشركة عند امتلاكها هو عدم إعادة بيعها أو الاتجار فيها [3].
- الأصول الثابتة غير الملموسة: أصول غير نقدية ليس لها وجود مادي ، وتستمد قيمتها من الخدمات أو المنافع أو الحقوق أو الامتيازات التي تقدمها للشركة التي تقنيتها ، وافتقاد الوجود المادي يعد شرطاً لازماً [4].

الخصوم: الديون أو التعهدات التي تقع على الشركة للغير ، عليها الوفاء بها في ميعاد استحقاقها وتشمل ما يلي[5]:

- الخصوم المتداولة: التعهدات التي يجب أن تفي بها الشركة خلال سنة أو دورة تشغيلية أيهما أطول.

([1]) Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of Financial Accounting Concepts (SFAS)**, No. 6, 1985, p 25.

([2]) د. خيرت ضيف ، **في أصول المحاسبة** ، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1981م) ، ص 510.

([3]) د. نبيل الحلبي وآخرون ، **المحاسبة في المنشآت الفردية – أصول القياس المحاسبي ، سلسلة كتب المحاسبية (2)** ، (عمان: دار الأمل للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص 7.

([4]) د. أحمد حسين علي حسين وآخرون ، **المحاسبة المتوسطة – في الأصول الثابتة والاستثمارات والإلتزامات ومشاكل قياس الدخل**، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 110.

([5]) محمد عباس بدوي ، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية** ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006م) ، ص ص 23 ، 24.

- الخصوم غير المتداولة: التعهدات أو الديون التي يجب الوفاء بها بعد أكثر من سنة.

حقوق الملكية: الأموال التي يمتلكها أصحاب الشركة فيها ، وتمثل الجزء الذي يملكه أصحاب الشركة وساهموا به لغرض الحصول على أصول الشركة[1].

يتضح للباحث من عرض عناصر قائمة المركز المالي ما يلي:

1. الأصول تمثل حقوق للشركة ، والخصوم وحقوق الملكية تمثل التزامات عليها.
2. الأصول الثابتة: تقدم منافع لأكثر من سنة مالية بينما الأصول المتداولة تقدم منافع لسنة واحدة.
3. الخصوم غير المتداولة تستحق وتسدد لفترة أكثر من سنة ، بينما الخصوم المتداولة تستحق وتسدد خلال الفترة المالية للنشاط ، وحقوق الملكية تمثل الفرق بين حقوق الشركة والتزاماتها.

*** إعداد قائمة المركز المالي**

يتم إعداد قائمة المركز المالي بطريقتين هما [2]:

- شكل الحساب: في هذه الحالة يتم تصوير أصول وخصوم وحقوق الملكية في شكل حساب به جانبين ، الجانب الأيمن يدرج فيه الأصول ، أما الجانب الأيسر فيدرج فيه الخصوم وحقوق الملكية ، ويجب أن يتساوى الجانبين وتسمى بالميزانية.
- شكل التقرير: يتم فيه عرض بنود قائمة المركز المالي على مراحل ، عرض الأصول أولاً ثم طرح لخصوم قصيرة الأجل وصولاً إلى الخصوم طويلة الأجل وحقوق الملكية ، وتسمى بقائمة المركز المالي.

يتضح للباحث من إعداد قائمة المركز المالي ، أن إعدادها على أساس شكل التقرير يوفر معلومات تفسيرية أكثر تساعد على تقويم أداء الشركة وترشيد قرارات الاستثمار.

iii.قائمة التدفقات النقدية

عرفت بأنها ، قائمة تضم المقبوضات والمدفوعات النقدية[3]، وعرفت بأنها ، قائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على النقدية خلال فترة محددة[4]، وعرفت بأنها ، قائمة تظهر موارد استخدامات النقدية في الشركة[5]، كما عرفت بأنها ، قائمة تلخص التدفقات النقدية للشركة من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بما يمكن من تقدير هذه التدفقات في المستقبل[6].

يستنتج الباحث من تعاريف قائمة التدفقات النقدية بأنها:

1. تظهر صافي النقدية ، من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

([1]) سليمان بشتاوي ، د. إيهاب أو خزانة ، **مبادئ المحاسبة** ، (عمان: در المناهج للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 7.

([2]) د. طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المحاسبة – عرض القوائم المالية** ، (القاهرة: الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 168.

([3]) Hamilton. F, and Others, **Accounting** (Australia: prentice Hall, 1995), p. 709.

([4]) ناهد صلاح عطية ، **مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار** ، (القاهرة: الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 168.

([5]) Michael. L. w. and Kumen. H. J, **Introduction to Accounting- A User Perspective,** (New York: Pearson education, Inc, 2004), p. 15.

([6]) د. حسن محمد النجار ، **متطلبات الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة- دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة في فلسطين** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) ، ص 89.

2. تعبر عن قرارات الإدارة ، ومن ثم تستخدم في تقويم الأداء الإداري ، وعن طريقها يتم معرفة العلاقة بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي.
3. تساعد مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية واتخاذ القرارات.

يستطيع الباحث تعريف قائمة التدفقات النقدية بأنها ، بيان يظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والصافي من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل خلال فترة محددة للمساعدة في تقويم الأداء واتخاذ القرارات.

*** عناصر قائمة التدفقات النقدية**

تتمثل عناصر قائمة التدفقات النقدية بالآتي[1]:

- التدفقات النقدية من التشغيل: تشمل الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل من العمليات المستمرة ، حيث تضم المتحصلات من بيع السلع وتقديم الخدمات ، وتحصيل حسابات المدنيين والمتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية ، والمدفوعات لتكلفة البضاعة المباعة والخدمات التي تحصل عليها الشركة ، والمدفوعات للدائنين (الموردين) ، والمدفوعات لفوائد القروض والرواتب والمصروفات الأخرى بما فيها ضرائب الدخل.
- التدفقات النقدية من الاستثمار: تشمل المتحصلات والمدفوعات النقدية م بيع وشراء الأصول الثابتة ، ومن بيع وشراء أسهم وسندات في شركات أخرى أو بيع الحصص في الشركات المشتركة ، والمتحصلات والمدفوعات النقدية التي تخص القروض الممنوحة لأطراف أخرى، ومن العقود الآجلة ما لم تكن الشركة محتفظة بها لغرض المتاجرة فيها.
- التدفقات النقدية من التمويل: تشمل المتحصلات من إصدار الأسهم العادية والممتازة والسندات، والمدفوعات لسداد القروض أو لتخفيض رأس المال والتوزيعات النقدية للأرباح.
- صافي التدفق النقدي: يشمل النقدية وما في حكمها ، فالنقدية تتضمن النقدية بالخزينة والأرصدة بالبنوك والودائع تحت الطلب ، أما ما في حكم النقدية فهي الاستثمارات قصيرة الأجل ، وتتميز بأنها عالية السيولة والتي تستحق في فترة أقل من ثلاثة أشهر[2].

يتضح للباحث من عناصر قائمة التدفقات النقدية ، أن تصنيفها إلى نقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل يفيد في تقويم أداء كل نشاط على حدة واتخاذ القرارات المناسبة.

*** إعداد قائمة التدفقات النقدية**

يوجد طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما[3]:

([1]) د. مصطفى أحمد الشامي ، **جدوى الإفصاح عن التدفقات النقدية من العمليات وعلاقتها بالأرباح والمقاييس التقليدية للتدفقات النقدية- دراسة تطبيقية على شركات وزارة الصناعة المصرية** ، (مصر: جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، مجلة آفاق جديدة ، العدد 2، 1994م) ، ص 215.

([2]) Rebert. L, and Others, **Financial Accounting**, (USA: Irwin Mc Graw- Hill. 1998), p 654.

([3]) د. عراقي العراقي ، **المحاسبة عن التدفقات النقدية – دراسة اختبارية** ، (مصر: جامعة جنوب الوادي ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، مجلد 3 ، العدد 1 ، 1989م) ، ص 114.

- الطريقة المباشرة: عرض التدفقات النقدية (المتحصلات والمدفوعات النقدية) من التشغيل والاستثمار والتمويل.
- الطريقة غير المباشرة: لا يتم البدء بالأنشطة التشغيلية ، إنما يتم تعديل صافي الدخل بالآثار المترتبة على البنود غير النقدية ، والتغيرات التي حدثت خلال الفترة موضع القياس في المخزون وحسابات مديني ودائني التشغيل.

يتضح للباحث من إعداد قائمة التدفقات النقدية ، أن الطريقة المباشرة توفر معلومات تفصيلية للأنشطة التشغيلية ، ومن ثم تساعد مستخدمي القوائم المالية في تحليلها واتخاذ القرارات.

iv.قائمة التغيرات في حقوق الملكية

عرفت قائمة التغيرات في حقوق الملكية بأنها ، قائمة تعد في نهاية الفترة المالية لمعرفة التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية[1]. وعرفت بأنها ، بيان للتقرير عن مبالغ مصادر التغيرات في حقوق الملكية من المعاملات الرأسمالية مع المالكين[2] ، كما عرفت بأنها ، بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الأرباح ومسحوبات الملاك على الوضع المالي للشركة خلال الفترة وتبين رصيد حقوق الملكية آخر الفترة[3].

يستنتج الباحث من تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية بأنها ، تعبر عن الثروة الحقيقية للملاك في الشركة ، وتعكس آثار جميع القرارات المتخذة من قبل الملاك والإدارة.

يستطيع الباحث تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية بأنها ، قائمة تبين التغيرات على حقوق الملاك نتيجة قراراتهم وقرارات الإدارة.

*** عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية**

تحتوي قائمة التغيرات في حقوق الملكية على ما يلي[4]:

- صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.
- بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر التي يعترف بها ضمن حقوق الملكية.
- نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية من الدخل.
- التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء لكل بند.
- المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية ، ورصيد الدخل المرحل في بداية الفترة.
- فئات الأسهم العادية وعلاوة الإصدار ، ورأس المال والاحتياطيات المختلفة[1].

([1]) Horngren. C. T, and Walter. T. H, **Accounting**, (New Jersy, Pritice Hall, Inc, Englewood Cliffs, 1989), p18.

([2]) Gerald. I. W, **The Analysis and Use o Financial Statement**, (New York: John Wiley and Sons, Inc, 1994), p 15.

([3]) د. سامح محمد رضا رياض ، **اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية** ، (الرياض: معهد الإدارة العامة ، مركز البحوث ، العدد الأول ، 2010م) ، ص 14.

([4]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) ، ص 144.

يتضح للباحث من عناصر قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، بأنها توفر معلومات محاسبية ملائمة حول التغيرات في حقوق الملكية وتعريف الملاك بثروتهم ، ومن ثم ترشيد اتخاذ القرارات الخاصة بحقوقهم في الشركة.

*** إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية**

تبدأ هذه القائمة برصيد حقوق الملكية في بداية الفترة ، ثم يضاف إليها الاستثمارات الجديدة التي يقدمها الملاك خلال الفترة والتي تعتبر بمثابة زيادة رأس المال ، ويضاف صافي الدخل المحقق خلال الفترة ، ويخصم بعد ذلك المسحوبات الخاصة بالملاك ، وتخصم التخفيضات التي يقوم بها الملاك على رأس المال ، وخصم صافي الخسارة المحققة خلال الفترة[2]. كما يتم مطابقة قيمة كل فئة من الأسهم العادية برأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة ، وبيان الحركة منفصلة ، حيث تظهر التغيرات في حقوق الملكية بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي أصولها[3].

يتضح للباحث من إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، أنها تساعد الملاك على تقويم قرارات الإدارة على حقوقهم ، وقراراتهم بخصوص بيع أسهمهم أو الإبقاء عليها.

v.الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عرفت الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بأنها ، تفسر وتصف وتوضح بنود القوائم المالية ، وتكمل معلومات أداء الشركة ومركزها المالي[4]. وعرفت بأنها ، إيضاحات تمثل جزء أساسي من القوائم المالية، وتتعلق بتبويب العناصر وأسس القياس والسياسات المحاسبية[5] ، كما عرفت بأنها ، تمثل المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة الشركة وطبيعة نشاطها ، والمعايير والسياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية[6].

يستنتج الباحث من تعاريف الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بأنها:

1. جزء أساسي من القوائم المالية ، وتساعد مستخدمي القوائم المالية على فهمها.
2. تبين كيفية إعداد وعرض القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة.

([1]) رولا كاسر لايقة ، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري** ، (دمشق: جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م) ، ص 35.

([2]) د. سليمان حسين البتشاوي ، د. إيهاب محمد أبو خزانة ، **مبادئ المحاسبة** ، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 21.

([3]) د. طارق عبد العال حماد ، **الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ، ص 261.

([4]) د. نعيم حسني دهمش ، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً** ، (عمان: معهد الدراسات المصرفية ، 1995م) ، ص 52.

([5]) د. نصر الدين محمد علي هندي ، **مدى تمشي الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية مع معايير الإفصاح العالمية** ، (مصر: جامعة أسيوط ، كلية التجارة ، المجلة العلمية ، العدد الثاني ، 1998م) ، ص 132.

([6]) أحمد فرغلي حسن وآخرون ، **النظام المحاسبي الموحد** ، (القاهرة: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003م)، ص ص 303 – 310.

يستطيع الباحث تعريف الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بأنها ، جزء أساسي من القوائم المالية ، توضح أسس القياس والإفصاح والمعايير والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها ، وتفسير بنود القوائم المالية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهمها.

***عناصر الإيضاحات المتممة للقوائم المالية**

تتمثل عناصر الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بالآتي[1]:

- سياسات قياس وتقويم عناصر القوائم المالية.
- المعلومات الإضافية عن احتمالات وقوع بعض الأحداث المستقبلية ، والتي يصعب تقييم تأثيرها على المركز المالي ، مع مراعاة مبدأ الحيطة والحذر ما أمكن ذلك.
- المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية التي قد تنشأ على الشركة نتيجة بعض التزاماتها تجاه الغير ، والتي تحد من قدرتها على استخدام بعض أصولها.
- معلومات عن الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار القوائم المالية.
- معلومات حول السياسات المحاسبية المستخدمة[2].
- الافتراضات والتقديرات المستخدمة من قبل الإدارة لإظهار البيانات المنشورة في القوائم المالية.
- معلومات إضافية عن بنود القوائم المالية ، وتعتبر ملائمة لمستخدميها ، وآثار تغيرات الأسعار[3].

يتضح للباحث من عناصر الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أنها ، بمثابة دليل لفهم وتفسير بنود القوائم المالية ، وكيفية اختيار السياسات المحاسبية لإعداد وعرض القوائم المالية ، ومن ثم فهي تساهم في توفير معلومات إضافية للتقويم الصحيح لأداء الشركة واتخاذ القرارات الرشيدة.

***إعداد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية**

يوجد ثلاثة أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وهي[4]:

- النوع الأول: السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية.
- النوع الثاني: معلومات تفصيلية لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية ، فهنالك بعض البنود قد يحتاج فهمها إلى وصف مطول نسبياً ضمن القوائم المالية نفسها.
- النوع الثالث: يقدم إفصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية.

([1]) د. وليد ناجي الجبالي ، **مرجع سابق** ، ص 30.

([2]) محمد علي الزبيدي ، **المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية** ، (صنعاء: دار الفكر المعاصر ، 2000م) ، ص 324.

([3]) د. ماهر مصطفى أحمد عبد المجيد ، **معايير الافصاح في مصر ومدى وفائها لمتطلبات مستخدمي القوائم والتقارير المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 1995م) ، ص 151 .

([4]) د. عاطف عبد المجيد عبد الرحمن ، **تطوير المحتوى الاخباري لتقرير مراجع الحسابات الخارجي - مدخل تحسين الافصاح المحاسبي لشركات قطاع الاعمال المصرية – دراسة تطبيقية نظرية** ، (جامعة أسيوط ، المجلة العلمية لكلية التجارة ،العدد الثاني، 1995م) ، ص 43 .

هنالك عدد من الطرق لعرض الإيضاحات بين قوسين ، وتستخدم للفت الانتباه على رقم معين ضمن القوائم المالية ، الملاحظات الايضاحية وتعرض أسفل القائمة الجداول المساعدة وتستخدم لعرض تفاصيل الأرقام الإجمالية.

يتضح للباحث من إعداد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أنها ، تساعد في جودة معلومات القوائم المحاسبية ، وتسهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

2. تقرير المراجعة الخارجية

أ. مفهوم تقرير المراجعة الخارجية

عرف تقرير المراجعة الخارجية بأنه ، وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوافرت له ضمانات تجعله أهلاً لإبداء رأي فني محايد يعتد به، ويتضمن في إيجاز وتركيز ما قام به المراجع الخارجي من عمل ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات ودقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي[1]. وعرف بأنه ، منتج نهائي لعملية المراجعة الخارجية وكأداة اتصال [2]. كما عرف بأنه ، وثيقة مكتوبة ترفق بحسابات الشركة الختامية وميزانيتها ، يعده المراجع الخارجي بعد الانتهاء من مهمة فحص حسابات ودفاتر ومستندات الشركة محل المراجعة[3].

يستنتج الباحث من مفهوم تقرير المراجعة الخارجية بأنه :

1. وثيقة مكتوبة ترفق بالقوائم المالية للشركة .
2. وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص توافرت فيه مقومات علمية وعمليه .
3. منتج نهائي لعملية المراجعة الخارجية .
4. أداة اتصال بين اطراف بيئة المراجعة الخارجية .

يستطيع الباحث تعريف تقرير المراجعة الخارجية بأنه ، وثيقة مكتوبة يصدرها المراجع الخارجي ترفق بالقوائم المالية للشركة بعد إنتهاء المراجعة الخارجية ، حيث يبدي رأيه الفني المحايد عن مدى صحة وعدالة عرض القوائم المالية المعدة بواسطة الإدارة .

ب.أنواع تقارير المراجعة الخارجية

تتمثل أنواع تقارير المراجعة الخارجية بالآتي :

([1]) يسري أمين سامي ، **المراجعة وتعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق رقم 2 ، 1990م) ، ص 1091.

([2]) د. محمد سمير الصبان ، د. عبد الوهاب نصر علي ، **المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 381 .

([3]) د. علي أحمد مصطفى زين ، **أساسيات المراجعة – الإطار النظري والمجال التطبيقي** ، (حلوان: جامعة حلوان ، كلية التجارة، 2011م) ، ص 151 .

i. التقرير العادي: هو التقرير المتعارف عليه الذي يظهر مع القوائم المالية ويستعمل في الحالات العادية ، وفي الشركات الكبيرة إذا لم تكن هنالك ملاحظات كثيرة أو أمور تستدعي الشرح ، والإيضاح ويظهر عادة بصيغة موحدة متعارف عليها ويشمل الاجزاء التالية[1] :

- الفقرة التمهيدية.
- فقرة النطاق .
- فقرة إبداء الرأي .
- اشتمال القوائم المالية على البيانات المطلوبة وامتثالها بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .

ii. التقرير المفصل: يقدم هذا التقرير عندما يرغب المراجع الخارجي في عرض ملاحظات أساسية متعددة وهو بذلك يعرض تفسير البيانات عن معظم أو كل المفردات وكذلك الرأي الفني للمراجع الخارجي فيها ، وقد تشمل هذه البيانات تفصيلات جداول وكشوفات إحصائية وتعليقات تفسيرية ، ويوضح مدى الفحص والدراسة التي قام بها المراجع الخارجي أكثر من مدى أو نطاق الفحص العادي المتعارف عليه . ويشتمل هذا القرير ضمنياً على كل ما يذكر في التقرير المختصر ، ويقدم التقرير المطول عادة لسببين رئيسيين [2]:

- إما لعرض التحفظات التي يرى المراجع الخارجي أنها هامة وخطيرة ولكي يلفت النظر إليها على وجه الخصوص .
- أو لكي يعرض على المساهمين كل البيانات والمعلومات التي حصل عليها ، وهو بذلك يحاول أن يخلي مسؤوليته .

iii. التقرير الخاص بغرض معين: يقدم في مناسبات معينة لأهميته في تدعيم دور المراجعة الخارجية كمهنة تعتمد عليها أطراف عديدة وتوليها ثقتها وتسترشد بما جاء في هذا التقرير قبل اتخاذ قراراتها المختلفة ومن هذه التقارير ما يلي[3] :

- التقرير على نشرة الاكتتاب في الأسهم .
- التقرير في حالة تعديل رأس المال بالزيادة أو التخفيض .
- أحكام خاصة بالسندات .
- وضع بيان خاص من مراجعي الحسابات تحت تصرف المساهمين .
- التقرير عند توزيع أرباح ناتجة عن بيع أصول ثابتة .
- التقرير عن مشروع عقد الاندماج .
- التقرير على الإقرار الضريبي .

([1]) منصور حامد محمود ، **المراجعة وتدقيق الحسابات – الاصول العلمية والإجراءات التطبيقية** ، (جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، د.ت) ، ص ص 507 – 509 .

([2]) د. محمد سمير الصبان ، د. عبد الوهاب نصر علي ، **مرجع سابق** ، ص 360 .

([3]) د. مصطفى عيسى خضير ، **المراجعة – المفاهيم ، المعايير ، الإجراءات** ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، 1987م) ، ص 93 .

يرى الباحث أنه نسبة لتعدد أنواع المراجعة الخارجية ، ونتائج عملياتها تعددت أنواع التقارير التي تقدمها المراجعة الخارجية حسب نتيجة عملية المراجعة الخارجية ، واحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية .

ج. عناصر تقرير المراجعة الخارجية

تتمثل عناصر تقرير المراجعة الخارجية بالآتي[1] :

i. عنوان التقرير: يعنون التقرير بعبارة تقرير المراجعة الخارجية لتمييزه عن التقارير التي قد تصدر عن آخرين مثل إدارة الشركة أو مجلس الإدارة أو المراجعة الداخلية التي لا يتطلب عملها الالتزام بمتطلبات السلوك المهني التي تلتزم بها المراجعة الخارجية .

ii. الموجه إليهم التقرير : يوجه تقرير المراجعة الخارجية إلى الفئة المعنية وفقاً لظروف المراجعة الخارجية والقوانين واللوائح . ويوجه التقرير عادة إما لمساهمين أو أصحاب الحصص أو المديرين أو لأعضاء مجلس إدارة الشركة التي تم مراجعة قوائمها المالية .

iii. الفقرة الافتتاحية: يتضمن التقرير عبارة تفيد بأن إعداد القوائم المالية هي مسئولية إدارة الشركة وتفيد أن مسئولية المراجع الخارجي هي إبداء الرأي عنها بناءً على مراجعتهم لها أي تعد القوائم المالية بواسطة الإدارة وعلى مسئوليتها ويحتاج إعدادها إلى قيام الإدارة بإصدار أحكام شخصية وتقديرات محاسبية هامة وكذلك تحديد السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية بينما تنحصر مسؤولية المراجع الخارجي في إبداء الرأي عنها بناءاً على مراجعته لها.

iv. فقرة النطاق: يتضمن تقرير المراجعة الخارجية وصفاً لنطاق المراجعة وكذلك توضيح أن المراجعة الخارجية تمتطبقاً لمعايير المراجعة ويتضمن أيضاً عبارة تفيد أن المراجعة الخارجية قد خططت ونفذت للحصول على تأكيد مناسب عن مدى خلو القوائم المالية من التحريفات المؤثرة أو الجوهرية ، وأن يوصف التقرير بالآتي :

- الفحص تم على أساس الاختبارات للعينة للأدلة المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية .
- تقييم للسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية .
- تقييم التقديرات الهامة المعدة بمعرفة الإدارة والمستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- تقييم عرض القوائم المالية ككل .

([1]) د. سعيد يحيى ضو ، **دراسة تحليلية لبيان أثر التقرير المقيد لمراقبي الحسابات على سعر السهم في سوق الاوراق المالية المصرية – بالتطبيق على احدى شركات قطاع الأعمال العام** ، (القاهرة : جمعية الاستشارات المصرية ، مجلة اخبار المال والاقتصاد ، العدد السابع ، 2002م) ، ص 21 .

v. فقرة الرأي على القوائم المالية: يتضمن تقرير المراجعة الخارجية رأياً صريحاً ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية طبقاً لمعايير المراجعة الخارجية[1].

vi. تاريخ التقرير: على الرغم من أنه من المفروض أن يستعرض تقرير المراجعة الخارجية بتاريخ يوم اكتمال عملية المراجعة إلا أن مسئولية المراجع الخارجي هي إصدار تقرير عن القوائم المالية التي أعدتها الإدارة ، لذا يجب أن لا يؤرخ التقرير بتاريخ سابق على توقيع أو اعتماد الإدارة للقوائم المالية. ويوضح هذا التاريخ للمستفيد أن المراجعة الخارجية أخذت في اعتبارها تأثير الأهداف والمعاملات التي من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية.

vii. عنوان التقرير: يحدد التقرير عنواناً معيناً للمراجع الخارجي وهو المدينة التي يقع فيها مكتب المراجعة الخارجية المسئول عن عملية المراجعة .

viii. توقيع المراجع الخارجي : يوقع التقرير باسم المراجع الخارجي المعين .

يتضح للباحث أن تقرير المراجعة الخارجية يتضمن عناصر مرتبة تعكس موضوعية وأهمية هذا التقرير ، وان هذه العناصر تحتوي على معلومات محاسبية تفيد مستخدميها في ترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية .

د. معايير إعداد وعرض تقرير المراجعة الخارجية : تتمثل معايير إعداد وعرض تقرير المراجعة الخارجية بالآتي :

i. عرض القوائم المالية: أن عرض القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولةقبولاً تاماً هو أول معيار من معايير التقرير الذي ينص على ما يلي (يجب أن يبين التقرير ما إذا كان القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها)[2] .

ii. الثبات : يعتبر الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى ضروري للتأكيد لمستخدمي القوائم المالية عن التغيرات الرئيسية في القوائم المالية على مر الزمن قد نشأت نتيجة لنشاطات المشروع المختلفة ولم تنشأ من تغيير المبادئ المحاسبية ولذلك ينص المعيار الثاني من معايير التقرير على ، (يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالة بما يتفق مع نفس المبادئ المطبقة في الفترة السابق).

iii. الإفصاح الكافي: تقدم القوائم المالية معلومات إلى مستخدمي هذه القوائم تساعدهم في اتخاذ قرارات اقتصادية ، لذا يتعين أن تكون هذه المعلومات كاملة ما أمكن، وتكون مناسبة للقرارات وان يتم تقديمها بشكل مفهوم فإذا تبين للمراجع الخارجي أن هذه القوائم لا تفصح عن المعلومات الضرورية ، عليه أن يذكر ذلك في تقريره ، وان يقيد رأيه ، وهذا ما يطلبه هذا المعيار والذي ينص على (تعتبر

([1]) د. محمد عبد الله محمد عبد الله مجاهد ، **تأخير تقرير المراجعة وأثر ذلك على المحتوى الإخباري اللازم لقرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ببني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الأول ، 1995م) ، ص 120 .

([2]) د. مصطفى عيسى خضير ، **مرجع سابق** ، ص 95.

البيانات الواردة بالقوائم المالية ، كافية بطريقة معقولة للإفصاح عن المركز المالي ونتيجة الأعمال ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك) [1] .

iv. رأي المراجع الخارجي: يرتبط فيها اسم المراجع الخارجي بقوائم مالية يحمل هذا المراجع مسئولية تبليغ مستخدمي هذه القوائم بطبيعة هذا الارتباط ، ويصدر المراجع الخارجي تقريراً خالياً من التحفظات بشأن عدالة القوائم المالية ، ويصدر تقريراً سالباً يذكر فيها أن القوائم المالية لا تظهر بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال ، وفي أحيان أخرى يتحفظ المراجع الخارجي في تقريره أي يصدر تقريراً يحتوي على بعض التحفظات كما في حالة عدم التطبيق السليم لأحد المبادئ المحاسبية ، وإذا كانت تحفظات المراجع الخارجي من الجسامة نتيجة لوضع قيود على نطاق عملية المراجعة أو نتيجة لأحداث غير مؤكدة قد يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية ، وهذه المتطلبات هو ما يحتوي عليها هذا المعيار والذي ينص على (يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية ككل ، أو امتناعه عن إبداء الرأي في الحالات التي يتعذر فيها ذلك ، ويتضمن التقرير الأسباب التي أدت إلى ذلك).

يرى الباحث أن رأي المراجع الخارجي يعتبر لكثير من مستخدمي القوائم المالية الدليل الوحيد على القيام بعملية المراجعة الخارجية ، لذلك من المهم اعداد هذا التقرير بطريقة مهنية ، ومعايير تمثل ارشادات عامة لإعداد هذا التقرير حتى يسهم هذا التقرير في توفير معلومات محاسبية لأطراف بيئة المراجعة الخارجية لترشيد القرارات.

3. تقرير مجلس الإدارة

يتضمن هذا التقرير نظرة شاملة إلى تطور عمل الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في نهاية تلك السنة ، ويحتوي على الآتي[2] :

أ. الحالة العامة للشركة ونتيجة الأعمال ، ومستقبل الأعمال .

ب. الأرباح المتوقع توزيعها على المساهمين .

ج. الاقتراحات الخاصة بالتحويل للاحتياطيات .

د. الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة والشركات التابعة لها ، وأي تغيير يحدث في ملكية الشركات التابعة خلال السنة .

هـ. القيمة الحالية للأراضي إذا كانت القيمة الدفترية مختلفة اختلافاً كبيراً عن القيمة السوقية الحالية .

و. أي تغيرات رئيسية في الأصول الثابتة أو أي شركات تابعة لها .

ز. نسبة حجم الأعمال وصافي الأرباح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة .

([1]) رشا محمود سلمي إبراهيم ، **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تقرير مراقب الحسابات على قرارات الاستثمار – دراسة ميدانية**، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012م)، ص 66 .

([2]) د. علي أحمد مصطفى زين ، **مرجع سابق** ، ص 153 .

ح. حجم التصدير .

ط. حجم العمالة وإجمالي مرتبات العاملين .

ي. بيان بالتبرعات .

ك. بيان الأسهم والسندات التي تم إصدارها خلال السنة .

ل. أي بيانات إضافية هامة يرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العمومية.

يضيف الباحث لمحتويات تقرير مجلس الإدارة الآتي :

1. جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الشركاء المديرون في السنة المالية أياً كانت صورتها سواءاً كانت مرتبات أو مكافآت أو أتعاب أو بدلات بأنواعها المختلفة .
2. المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الأحوال في السنة المالية كالسيارات والمسكن المجاني وما إلى ذلك .
3. المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال كمعاش احتياطي أو تعويض عن انتهاء الخدمة .
4. المبالغ التي أنفقت في سبيل الدعاية بأية صورة كانت مع التفصيلات الخاصة بكل مبلغ .
5. المكافآت والأنصبة التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على رئيس مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء المجلس أو الشريك أو الشركاء المديرين بحسب الأحوال .
6. العمليات التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو الشريك أو الشركاء المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة .
7. التبرعات مع بيان تفصيلات كل مبلغ ومسوغات التبرع .

ثانياً: أنواع المعلومات المحاسبية

تتمثل أنواع المعلومات المحاسبية بالآتي[1] :

1. من حيث دلالة المعلومات المحاسبية ، وتتمثل **:**

أ. **معلومات تاريخية:** معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية ، وتستخدم في تقويم كفاءة أداء الشركة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال للشركة وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية.

ب. **معلومات حالية:** معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للشركة وتتميز بالآتي :

i. تتعلق بالنشاط الجاري فقط .

ii. يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة .

([1]) د. مهدي عبود الخفاجي ، **مقدمة في المحاسبة** ، (القاهرة : دار السوار للطباعة ، 2002م) ، ص 31 .

iii. يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب .

iv. ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة .

ج.**معلومات مستقبلية:** معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة ، واختيار أفضل البدائل المتاحة بحيث تصبح هذه المعلومات معياراً وأساساً للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية .

2. من حيث مصدر المعلومات المحاسبية ، وتتمثل في **:**

أ. **معلومات داخلية:** معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل شركة ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية ، تتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التقديرية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للشركة .

ب. **معلومات خارجية:** يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها ، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها ، وغالباً ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة[1].

3. من حيث درجة تكرار المعلومات المحاسبية ، وتتمثل في **:**

أ. **معلومات دورية:** يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة (سنوياً ، شهرياً ، أسبوعياً) .

ب. **معلومات غير دورية**: تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة ودراسات الجدوى الاقتصادية في حالة ترشيد قرارات الاستثمار .

4. من حيث توقيت الحصول على المعلومات المحاسبية ، وتتمثل في **:**

أ. **معلومات مباشرة:** يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومجهزة مسبقاً وهي بالتالي مفيدة بدرجة كبيرة في اتخاذ القرار التشغيلي .

ب. **معلومات غير مباشرة:** غير متوفرة عند لحاجة إليها مما يتطلب وقتاً أطول في إعدادها وتجهيزها ، وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية للشركة[2].

5. من حيث متطلبات المعلومات المحاسبية العلمية ، وتتمثل في **:**

أ. **معلومات إجرائية:** تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق .

ب. **معلومات غير إجرائية:** خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء .

([1]) د. محمد عثمان البطمة ، **مبادئ المحاسبة** ، (الرياض : معهد الإدارة العامة ، 1991م) ، ص 17.

([2]) د. محمد عطية وآخرون ، **النظرية المحاسبية واقتصاديات المعلومات** ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996م) ، ص45 .

6. من حيث ارتباط المعلومات المحاسبية بالزمن ، وتتمثل في **:**

أ. **معلومات مستقرة:** إذا عبرت عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة .

ب. **معلومات ديناميكية:** إذا عبرت عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

7. من حيث ارتباط المعلومات المحاسبية بالعملية الإدارية ، وتتمثل في:

أ. **معلومات خاصة بالتخطيط:** المعلومات المحاسبية التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية وصفية .

ب. **معلومات خاصة بالرقابة:** تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة واكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها وإرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية . المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها .

ج. **معلومات خاصة باتخاذ القرارات:** المعلومات المحاسبية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البديل المقترح للقرار وتقييمها[1].

يضيف الباحث لأنواع المعلومات المحاسبية الآتي :

1. **معلومات محاسبية عن الأرباح:** يعتبر الربح المحاسبي من أهم المؤشرات على نتائج أداء الشركة والمتغير الرئيسي لتقييم أي استثمار من قبل المستثمرين والمحللين الماليين ومؤشر للسلامة المالية ، ومؤشر مبكر عن الضعف . كما أنه يمثل مقياس محاسبي للتغير في قيمة الشركة خلال الفترة بالنسبة لحملة الاسهم ويمكن استخدامه في توفير معلومات تساعد في التنبؤ بأرباح الفترات المستقبلية ، وتوقع التوزيعات المتوقعة في المستقبل ، وتحديد سعر السهم.
2. **معلومات محاسبية عن التدفقات النقدية:** من المؤشرات المعبرة عن النتائج المالية للأداء في الشركات المختلفة هو صافي التدفقات النقدية من انشطة التشغيل ، ويلجأ المحللين الماليين للتدفقات النقدية لتقييم الغموض المحتمل الموجود في القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق . فبالرغم من أن قائمة الدخل هي محور قياس الأداء في التقارير المالية ، حيث توفر البيانات الأولية التي تساعد في التنبؤ بارباح الفترات التالية ، إلا انه يجب الاخذ في الاعتبار تأثير المبادئ المحاسبية على الأرباح . فليس كل مكونات الأرباح لها نفس القدرة التنبؤية، لذلك يلجأ المحللين إلى قائمة التدفقات النقدية ، وخاصة في الشركات التي لديها حجم كبير من الارصدة المستحقة ، ودرجة عالية من التقلب في الأرباح .
3. **معلومات محاسبية عن الشركة :** تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية عن نتيجة الاعمال والمركز المالي والتوقعات المستقبلية ، والانتاج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموه وغير كمية عن البيئة الداخلية

([1]) د. محمد عطية وآخرون ، **المرجع السابق** ، ص45 .

للشركة ، سمعة الادارة وقدرتها على تحقيق الاهداف وسمعة المراجع الخارجي وحجم الشركة وحدود منتجاتها.

4. **معلومات محاسبية عن البيئة الخارجية:** تتضمن معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للاقتصاد القومي ، ومعدلات الناتج القومي والاستهلاك وأسعار الفائدة في البنوك ، ومعدلات التضخم ، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي . ومعلومات عن القطاع الذي تنتمي له الشركة توضح معدلات الارباح ، والمخاطرة ودرجة المنافسة .

المبحث الثالث

ماهية تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

أولاً : مفهوم الكفاءة

الكفاءة لغة : يقال لا كفاءة له بمعنى لا نظير له ، وكافأته على ما كان منه مكافأة بمعنى جازيته ، التكافؤ هو الاستواء [1]. وردت كلمة الكفاءة في القرآن الكريم بمعنى التساوي والمثيل ، حيث قال الله تعالى : ﴿لَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ {سورة الاخلاص : الاية4} بمعنى لم يكن له مساوي له أو مثيل، وجاء في تفسير تلك الآية لم يكن له شبه ولا عدل وليس كمثله شيء[2].

الكفاءة اصطلاحاً : عرفت بأنها ، الطريقة التي يتم بها تحقيق الاهداف [3]. وعرفت بأنها ، تأكيد الحصول على اقصى المخرجات وتأكيد أن الحد الادنى من الموارد هي التي تخصص للحصول على مستوى معين من المخرجات [4]. وهي تنفيذ الاداء المطلوب بأقل تكلفة واقصر وقت واقل جهد ممكن[5]. وعرفت بأنها ، الحصول على اقصى المخرجات من الموارد المخصصة للبرنامج[6]. كما عرفت بأنها ، عمل الاشياء بطريقة صحيحة [7].

يستنتج الباحث من مفهوم الكفاءة بأنها :

1. التساوي والتماثل بين شيئين فأكثر .
2. التطابق مع شيء محدد مسبقاً .
3. العلاقة بين المدخلات والمخرجات .
4. اقتراب الأداء الفعلي من الاهداف الموضوعة مسبقاً .
5. تقليل التكلفة والجهد والوقت .
6. جودة المخرجات .

يستطيع الباحث تعريف الكفاءة بأنها ، تحقيق نتائج صحيحة ذات جودة عالية بأقل تكلفة وجهد ووقت ممكن .

([1]) اسماعيل بن حماد الجوهري ، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1984م) ، ص 68.

([2]) أبوالفداء بن اسماعيل بن عمر بن كثير ، **تفسير القرآن الكريم** ، (الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص 518.

([3]) إكرام محمود أحمد جمعة ، **تقييم وفعالية نظام الجدولة في الشركات المنتجة للادوية بالتطبيق على قطاع الاعمال العام** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2002م) ، ص 312 .

([4]) محمد جودة عبد الفتاح محمد شبانة ، **إطار مقترح لتطوير نظام المحاسبة الحكومية في مصر لخدمة تقييم الاداء الحكومي – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2001م) ، ص16.

([5]) د. حسن صالح سليمان ، **الرقابة الادارية وعلاقتها باتخاذ الاداء – دراسة تطبيقية على العاملين في وزارة الصحة الاردنية** ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، المجلة العربية للادارة ، المجلد 28 ، العدد الثاني ، 2008م) ، ص 115.

([6]) ايمان جمعة سالم ، **استخدام اساليب المحاسبة الادارية في تقييم وتطوير جودة التعليم الجامعي – دراسة نظرية تطبيقية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2010م) ، ص 65 .

([7]) د. الشيخ الراوي ، **تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء** ، (الجزائر : جامعة القاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، 2010م) ، ص 221 .

ثانياً: معايير كفاءة المعلومات المحاسبية

تتمثل معايير كفاءة المعلومات المحاسبية بالآتي[1] :

1. **الدقة :** التعبير عن كفاءة المعلومات المحاسبية بدرجة الدقة التي تتصف بها أي بدرجة تمثيلها لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ، كلما زادت دقة المعلومات المحاسبية زادت كفاءتها ، وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية والتوقعات المستقبلية ، ولكن هناك صعوبة في تحقيق الدقة لكون المعلومات المحاسبية التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة عالية من عدم التأكد ، لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات .
2. **المنفعة :** تمثل منفعة المعلومات المحاسبية في صحتها وسهولة استخدامها ، وتأخذ المنفعة الصور الآتية :
   أ. المنفعة الشكلية : تطابق شكل ومحتوى المعلومات المحاسبية مع متطلبات متخذ القرار .
   ب. المنفعة الزمنية : ارتفاع قيمة المعلومات المحاسبية كل ما امكن الحصول عليها بسهولة .
   ج. المنفعة التقييمية : ارتفاع قدرة المعلومات المحاسبية على تقييم نتائج تنفيذ القرارات ، وكذلك قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج .
3. **الفاعلية :** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق الشركة لأهدافها من خلال موارد محدودة .
4. **التنبؤ :** الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل ، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ، وان كفاءة المعلومات المحاسبية تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

ثالثاً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي للحصول على المعلومة المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات ، إلى مساعدة المستثمرين في اتخذا القرارات المناسبة فيما يتعلق بتوظيف الأموال . وحتى يتحقق هذا لابد أن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص التي تمثل المعايير التي يحدد من خلالها درجة كفاءتها . وقد حاولت عدة جهات متخصصة تحديد وتوضيح هذه الخصائص ، وما اعتمد عالمياً هي الخصائص التي وضعت وتم تعريفها من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB)، من خلال إصدار المفهوم المحاسبي "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "[2]. حيث عرفت بأنها الصفات الواجب

([1]) د. عبد الله محمود سالم ، **مدخل مقترح لقياس كفاءة عملية المراجعة من خلال تدنية أخطاء المعلومات المحاسبية وأثر ذلك على قرارات الاستثمار** ، (القاهرة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الخامس ، 1986م) ، ص 125 .

([2]) د. امين السيد أحمد لطفي ، **مراجعة وتدقيق المعلومات** ، ط3 ، (الاسكندرية : الدار الجامعية للكتب ، 2005م) ، ص 86 .

توفرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ، حتى تصبح مفيدة عند متخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة [1]. وفيما يلي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

1. الملائمـــة : وجـود علاقـة وثيقـة بـين المعلومـات المحاسـبية والهـدف مـن إنتاجهـا؛ أي قـدرة المعلومـات المحاسـبية علـى مسـاعدة المسـتفيدين الخـارجيين الرئيسـيين ، الـذين يمتلكـون جـزء مـن حقـوق الملكيـة فـي الشـركة ، مـن اتخـاذ القـرارات المتعلقـة بالاحتفـاظ بالعلاقـة الحاليـة للشـركة أو تغييرها[2]. والملائمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي . وعرّفت لجنة المعايير المحاسبية ،الملائمـة بأنهـا، المعلومـات التـي يجـب أن تكـون ملائمـة لحاجـات صـناع القـرار[3]. وتمتلـك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية [4]. وعرفت بأنهـا ، قـدرة المعلومـات المحاسـبية علـى تغييـر قـرار مسـتخدم المعلومـات والتـأثير عليـه أي قـدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار. وهي المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم للحاضر واستيعاب الماضي من اجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية ، تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة [5]. كما عرفت بأنها ، مدى كفاءة التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها ، وبقدرتها على توفير المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة ، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوافر في الوقت المناسب ، ومدى نجاح التقرير كمصدر للمستثمر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات [6]. وعرفت الملائمة من وجهة النظر الاجتماعية بأنها ، المعلومات التي تعكس صورة واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات ومن ضمنها الحكومة المحلية أو المركزية أو هي تلك التي تمكنهم من مساءلة المشروع عن تنفيذ ما تفرضه

([1]) د. رضا ابراهيم صالح ، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 46 ، العدد الثاني ، 2009م) ، ص 73 .

([2]) د. محمد جلال صالح السيد ، **تحسين جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات – مدخل سلوكي كمي مقترح** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق العدد الأول ، 1996م) ، ص 1265 .

([3]) د. رضا ابراهيم صالح ، **مرجع سابق** ، ص 75 .

([4]) د. أحمد سعيد قطب حسنين ، **دراسة استطلاعية لمدى تحقيق المعايير المحاسبية لمفهوم العدالة في القياس والافصاح عن المشتقات المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 2009م) ، ص 32 .

([5]) د. كمال النقيب ، **تطور الفكر المحاسبي** ، (عمان : مطبعة الوفاء ، 1999م) ، ص ص 242 - 243 .

([6]) د. عطا الله وراد خليل ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للاوراق المالية – دراسة تحليلية**، (عمان : جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، المؤتمرالعلمي الرابع ، الريادة والابداع – استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة ، 15 – 16 مارس ، 2005م) ، ص 3 .

عليه من مسؤوليات ذات تأثيرات في تحقيق بعض الأهداف القومية(1). ولأجل تحقيق صفة الملائمة يجب أن تتوفر الصفات النوعية الفرعية الآتية [2]:

أ. القدرة على التنبؤ: التنبؤ بالمعلومات يعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية ، وكل ما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع فإنها تكون أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها .

ب. التغذية العكسية: تعد التغذية العكسية من مكونات أي نظام للمعلومات ، فهي من مكونات النظام المحاسبي ، لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المنظمة وكل ما توافرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية كلما أسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار ، أي يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية ، وكلما زادت من ملائمة المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية .

يرى الباحث أن الملائمة هي المعلومات التي تمكن متلقيها من توظيفها بفاعلية بحيث تحقق الغاية المرجوة منها وتساعد على تحقيق الأهداف العامة للمنظمة ، حيث أن خاصية الملائمة تعد من الخواص النوعية الهامة للمعلومات في اتخاذ القرارات كما أن المعلومات المحاسبية تمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أصحاب القرار.

2. الموثوقية: عرفت بأنها أمانة المعلومات والقدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة ، ويتحقق هذا إذا تميزت المعلومات المحاسبية بالخصائص الآتية[3]:

أ. التمثيل الصادق: التوافق بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية وبين الواقع ، حيث أن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية الذي يتعلق بمسألة التطابق أو التمثيل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعى القياس أو الوصف على أنه يمثله . وان التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها .

ب. قابلية التحقق: إمكانية توصل شخصين مستقلين للنتائج نفسها باستخدام نفس أساليب القياس المحاسبي . و توافر شرط الموضوعية في القياس العلمي ، و أن الدليل القابل للتحقق أصبح عنصراً مهماً في المحاسبة ، أما الحيادية Neutrality فهي أن تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين ، كما تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين . ولكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم أن تكون

([1]) د. محمد البدوي ، **المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م) ، ص 202 .

([2]) Robert. W. I, et.al., **Accounting Information for Decisions**, (Canada: South-Western, Part of Thomson Corporation, 2005), PP. 19, 20.

([3]) د. أحمد سعيد قطب حسنين ، **مرجع سابق** ، ص 35 .

المعلومات قابلة للإثبات وأنه بالإمكان التحقق من سلامتها ، وأن تكون هذه المعلومة ذات دقة عالية [1]. ترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومات المكملة لخاصية الملائمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها ، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز [2].

يتضح للباحث أن خاصية الموثوقية ، أو الثقة بالمعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها ، تعني أن أساليب القياس والإفصاح المطبقة لاستخراج النتائج وعرضها هي أساليب موضوعية وانه يمكن لأشخاص آخرين ، مستقلين عن الذين استخدموها في المرة الأولى ، إعادة استخدامها للتحقق من تلك النتائج .كما تعني هذه الخاصية بأن المعلومات المقدمة تعطي تصوراً دقيقاً للواقع دون أن يشوبها تحريف قصد التضليل أداة أخطاء ، كما أن لهذه الخاصية جانباً آخر يتمثل في حيادية المعلومات وخلوها من التخيير .

3. الحيادية: عدم التمييز في عملية القياس ،محاولة ترجيح كفة حدث ما على حساب آخر ، بدلاً من أن يكون الحدث متساوي الاحتمال لكلا الحدثين . وكذلك تحيز القائم بعملية القياس ، الذي قد يكون مقصوداً أو غير مقصود ، باعتبار أن المعلومات التي يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها يجب أن تكون نزيهة وخالية من التحيز اتجاه أي نتائج محددة مسبقاً . وهذا ما يزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية ، والمسؤولين عن إعداد القوائم المالية ، وذلك فيما يتعلق باختبار أساليب القياس والإفصاح المحاسبي[3].

يستنتج الباحث من خاصية الحيادية الآتي:

أ. تقديم المعلومات المناسبة ذات العلاقة بالأهداف التي أنتجت من أجلها .

ب. تحقيق أمانة وصدق المعلومات المحاسبية .

ج. خلو المعلومات المحاسبية من التحيز.

4. القابلية للمقارنة: تسمح هذه الخاصية بالتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الشركة والشركات المماثلة لها في السوق ، وذلك خلال فترة زمنية معينة ، كما تسمح بمقارنة أداء الشركة ذاتها بين فترة وأخرى . وتكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة ، لمن يستخدمها في عملية المقارنة، إذا ما اعتمدت أساليب مماثلة للقياس والإفصاح [4].

يستنتج الباحث من خاصية المقارنة الآتي:

أ. إمكانية المقارنة عبر عدد من الفترات المحاسبية بنفس الشركة.

ب. إمكانية المقارنة بين الشركات المماثلة في طبيعة النشاط.

([1]) Paul. D. K, et.al., **Financial Accounting – Tools for Business Decision Making**, (New York: John Wiley & Sons, Inc, 2004), P. 7.

([2]) د. امين السيد أحمد لطفي ، **مراجعة وتدقيق المعلومات ، مرجع سابق** ، ص 91 .

([3]) د. نبيل عبد الرؤوف ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص 95

([4]) بول ج. استينبارت ، مارشال رملي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، تعريب د. قاسم ابراهيم الحسيني وآخرون ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2009م) ، ص28 .

ج. الثبات في القياس والعرض .

د. الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وتغيراتها.

5. التوقيت الملائم: تقديم المعلومات المحاسبية ، لمن يحتاجها في وقتها، باعتبار أن المعلومات المحاسبية تفقد قيمتها وأهميتها إذا لم تتوفر عند الحاجة لاستخدامه ، بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات التي تبنت على أساسها ، علماً بان الفترة الزمنية الفاصلة بين إعداد القوائم المالية والإعلان عنها تعد ذات أهمية قصوى لمنفعة المعلومات المحاسبية . حيث إنه توجد علاقة وثيقة بين الملاءمة والتوقيت المناسب إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسباً تؤثر على القرار الذي سيتم اتخاذه من قبل متلقي المعلومة والمعلومات الملائمة من صفاتها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة إليه أيضاً . لذلك فإن تقديم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرار يعد دليلاً واضحاً على كفاءة المحاسب والنظام المحاسبي [1].

6. القابلية للفهم : لا يستطيع مستخدم المعلومات المحاسبية الاستفادة منها إذا لم تكون واضحة ومفهومة بشكل جيد . ويتوقف وضوح المعلومات المحاسبية على طبيعة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وطريقة عرضها ، وعلى قدرات وكفاءات من يستخدمها . لذا يتعين على القائمين وضع المعايير المحاسبية ، والذين يقيمون بوضع القوائم المالية مراعاة ذلك حتى يتحقق التواصل الذي يضمن الإبلاغ المحاسبي ، أي إبلاغ البيانات التي تحويها القوائم المالية، على اعتبار أن من يستخدمون القوائم المالية ، وحتى التقارير التوضيحية المرفقة ، ليس كلهم محاسبين أو لديهم كفاءات علمية في مجال المحاسبة المالية خاصة [2].

يتضح للباحث أنه ، لا يمكن الاستفادة من المعلومات المحاسبية إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها ، ومن الإجراءات التي تسهم في فهم المعلومات المحاسبية واستيعابها ، تصنيفها إلى مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمها ، والاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم ، ووضع المعلومات المترابطة مقابل بعضها البعض .

7. الأهمية المادية والافصاح الامثل : أن القوائم المالية التي تعتمد لاتخاذ القرارات أن تفصح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية كافة ، إذ تعد أي معلومة أو أي بند ذات أهمية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو تقديمه بشكل غير صحيح إلى الإخلال بخاصيتي الملائمة وأمانة المعلومات التي تتضمنها القوائم لمالية ، مما يؤثر سلباً على القرارات المتخذة بناء عليها ، ويتطلب تحقق هذه الخاصية توجيه الاهتمام نحو مستخدمي القوائم المالية ، وذلك بحالة التعرف على ما يحتاجونه من معلومات [3]. تحدد الأهمية النسبية لكل بند وفقاً لعدة معايير منها أهمية البند كمؤشر لسير وتيرة النشاط، من حيث إدخال تغيرات على الأنشطة القديمة أو استحداث أنشطة جديدة ، تغيير أساليب

([1]) غادة أحمد نبيل ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999م) ، ص 28 .

([2]) Paul. D. K, et.al., **Op.Cit.**, P. 10.

([3]) د. أحمد رجب عبد العال ، **دراسة تحليلية لقياس القيمة المضافة على مراجعة المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 17 ، العدد الثاني ، 1980م) ، ص 168 .

العمل. كما يكون للبند الطابع الكمي وذلك من خلال تحديد حجم البند إلى مؤشر ما مثل نسبة البنود التي تتضمنها قائمة الدخل إلى الدخل المحصل عليه خلال السنة الجارية، أو إلى متوسط الدخل للسنوات الخمس الماضية (بما فيها السنة الحالية) . أما فيما يتعلق بقائمة المركز المالي ، فيتم تحديد قيمة البنود التي تشملها القائمة بنسبتها إلى حقوق أصحاب رأس المال ، أو إلى إجمالي المجموعة التي يقع فيها البند كمجموعة الأصول المتداولة ، أو مجموعة الخصوم طويلة الأجل [1]. أما بخصوص الإفصاح الأمثل ، فهذه الخاصية تساهم في الرفع من منفعة المعلومات المحاسبية المالية لمستخدميها، على أساس انه يتم التركيز على المعلومات التي يجب إبرازها بشكل خاص نظراً لأهميتها القصوى في القرار المتخذ . إذ من خلال الإفصاح الأمثل تقدم التفاصيل اللازمة لتزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية عن مختلف الأصول والخصوم ، وحقوق أصحاب رأس المال ، الإيرادات والمصروفات ، الأرباح والخسائر ، التدفقات النقدية ، وحتى تكتمل الصورة تضاف ملاحق توضح من خلالها وجهة نظر الإدارة وشرح حدود استخدامات القوائم المالية [2]. وبالتالي فإن نجاح هذه الخاصية يخضع لاختبار درجة أهمية المعلومات واختبار التكلفة الناجمة من الحصول عليها والعائد المترتب على استخدامها ، فالاختبار الأول هو بغرض انتقاء المعلومات الملاءمة والموثوق بها ، التي تكون ذات فائدة لمن يستخدمها . أما الاختبار الثاني فالهدف منه هو التركيز في عملية الإفصاح على المعلومات التي تزيد منفعتها عن تكلفتها ، أي ما يحصل عليه من عائد جراء استخدام المعلومات المنتجة والموزعة يفوق التكلفة الناجمة عن عمليتي الإنتاج والتوزيع ، أي الإفصاح بغرض انتقاء المعلومات الملاءمة والموثوق بها .

يستنتج الباحث أن البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه ، أو عدم الافصاح عنه ، أو عرضه بصورة غير صحيحية إلى تشويه المعلومات المحاسبية التي تشملها القوائم المالية . ويسهم الافصاح الأمثل في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية .

8. ميسرة: سهولة الوصول إليها من قبل المستخدمين عندما يحتاجون إليها ، وبشكل يمكنهم من استخدامها .

9. كاملة: تكون المعلومات كاملة إذا لم تحذف منها اجزاء مهمة من الاحداث التي تعبر عنها .

10. مرنة: مدى مواءمة المعلومات المحاسبية لأكثر من متخذ قرار ، وليس لعدد محدود .

11. الجوهر فوق الشكل: المحاسبة والتقرير عن جوهر العملية وآثارها وليس شكلها القانوني ، حيث قد لا يتطابق الشكل القانوني مع الجوهر الاقتصادي للعمليات [3].

([1]) د. اسامة بن فهد ، **دراسة ميدانية لمدى أهمية المعلومات المحاسبية بقائمة الدخل على اتخاذ قرارات الاستثمار للمستثمر السعودي** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 42 ، العدد الثاني، 2005م) ، ص 296 .

([2]) د. ابراهيم السيد عبيد ، **دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تأكد تماثل المعلومات في سوق رأس المال – دراسة ميدانية على السوق المصري** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، العدد 7، 2008م) ، ص 529 .

([3]) د. رضا ابراهيم صالح ، **مرجع سابق** ، ص 74 .

يتضح للباحث أن الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية تزيد من مصداقيتها، بحيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية ، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم جودة المعلومات المحاسبية .

رابعاً: محددات خصائص المعلومات المحاسبية

تتمثل محددات خصائص المعلومات المحاسبية بالآتي[1] :

1. احتمالات التناقض بين خصائص المعلومات المحاسبية ، حيث يوجد تعارض بين ملائمة المعلومات المحاسبية ودرجة الوثوق بها ، فمعلومات التكلفة التاريخية بها درجة عالية من الثقة لأنها خالية من التحيز ، إلا أنها تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة لأنها أقل تمثيلاً للواقع العلمي.
2. قد تصل المعلومات في الوقت المناسب ولكنها لا تتوفر فيها قدرة تنبؤية عالية (ارقام التكلفة التاريخية) وأن السرعة في اعداد المعلومات المحاسبية تكون على حساب الدقة والاكتمال وعدم التأكد .

يتضح للباحث أن محددات خصائص المعلومات المحاسبية تؤثر في درجة كفاءتها لتقويم أداء الشركات، وترشيد قرارات الاستثمار ، وعلى متخذي القرارات المواءمة بين هذه الخصائص للحصول على معلومات مفيدة لتقويم الاداء وترشيد القرارات .

خامساً: ابعاد جودة المراجعة الخارجية في المعلومات المحاسبية

تتمثل أبعاد جودة المراجعة الخارجية في المعلومات المحاسبية بالآتي :

1. المساءلة والرقابة المحاسبية: أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992م ، إلى أن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة ، وكل منهما له دور في تفعيل تلك المساءلة ، فمجلس الادارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين ، وعلى المساهمين القيام بدورهم في ابداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك . وأشار تقرير كريدي ليونيه في القسم الرابع منه الذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسؤولية ، بان دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر من تنفيذي ، وإلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة القيام بمراجعة فاعلة ، كما أشار إلى ضرورة وضع آليات معينة تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين، وكذلك أعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر[2]. كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) الصادر عام 1999م ، أشار في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة ، إلى ضرورة المتابعة الفاعلة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين. يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية

([1]) السيد عبد الحفيظ إبراهيم ، **تأثير عدم تماثل المعلومات على حجم التداول واسعار الاسهم داخل سوق الأسهم المصري** ، (القاهرة: جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ، 2006م) ، ص 225.

([2]) د. سناء محمد بدران ، **تقارير المراجعة وأثرها على قرارات مستخدميها** ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الثاني ، 1992م) ، ص 185 .

عام 2003م أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة[1].

2. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة : عدم الالتزام بتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة يؤدي إلى ضعف الممارسة المحاسبية ، وأنها في حاجة إلى المزيد من الدعم للوصول إلى الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة ، ولذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتسهيل تطبيق الحوكمة التي كان منها الكثير من معايير المحاسبة الدولية كما أن تطبيق الحوكمة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختبار السياسة المحاسبية ، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة، وتصاعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة [2].

3. دور المراجعة الخارجية : نتيجة لما تقوم به المراجعة الخارجية من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال إبداء رأيها الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية ، من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية ، فإن دور المراجعة الخارجيةأصبح جوهرياً وفاعلاً في مجال الحوكمة ، لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية ، كما انه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف في الوحدات الاقتصادية[3].

4. دور لجان المراجعة: وجود لجان للمراجعة في المنظمات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة ، بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل احد العوامل الرئيسي لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية . كما تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية ، نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الخارجية وما تقدمة من ضغوط وتدخلات الإدارة على المراجعة الخارجية ، وإعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية[4].

5. تحقيق الإفصاح والشفافية: عرض المعلومات المالية وغير المالية احد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها الحوكمة ، لذا لم يخل أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية ، خاصة وأنهما من الأساليب الفاعلة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ويمثلان احد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام

([1]) د. نرمين أبو العطا ، **حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية** ، (القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة بـ CIPE ، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، العدد السابع ، 2003م) ، ص 47 .

([2]) د. امين السيد أحمد لطفي ، **مشاكل القياس والتقييم المحاسبي ودور المراجع وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1998م) ، ص 54.

([3]) د. محمد سمير الصبان ، د. عبد الوهاب نصر علي ، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ،2002م) ، ص 58 .

([4]). www.tht testa, Hurwitz and the ibault, Iro.com. Jocelyn M., et al., **Sarbanes Oxley, NYSE and NASDAQ, M and at Major Change to The Role and Composition of the Audit Committee**, 2002, PP. 2-5 .

الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة ، كذلك فإن مبادئ الحوكمة يجب أن تتضمن الإفصاح الدقيق ، وفي التوقيت السليم عن الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية كافة ، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا [1].

6. إدارة الأرباح: تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف ، مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو الحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات ، وبالتالي فإن عملية إدارة الأرباح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عدم الهدف من ذلك[2] .

يستنتج الباحث من ابعاد جودة المراجعة الخارجية في المعلومات المحاسبية بالآتي :

1. تتمثل كفاءة المعلومات المحاسبية في تخفيض الخطر المحيط بالقرار ، وأن جودة المراجعة الخارجية تلعب دوراً هاماً في التحقق من هذه المعلومات واضفاء المصداقية عليها .
2. دور المعلومات المحاسبية في أسواق الأوراق المالية توجيهي بمعنى أنها توجه سلوك مستخدمي المعلومات نحو اتخاذ القرارات ، ويتوقف نجاح سوق الأوراق المالية في أداء وظيفتها على مدى تحقيق المستثمرين لرغباتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتكوين المحافظ المالية الخاصة بهم ، حيث تؤدي جودة المراجعة الخارجية دوراً مهما في كفاءة المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية ، وذلك بترشيد القرارات الاستثمارية وتحديد المستوى الأمثل للاستثمار .
3. يعتمد المستثمرين على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم ، وتساهم عملية المراجعة الخارجية في زيادة معقولية الافصاح المالي ، وزيادة الثقة في القوائم المالية ، لأنها تنتج معلومات أكثر دقة .

يتضح للباحث أن ابعاد جودة المراجعة الخارجية تتمثل في معرفة احتياجات مستخدمي القوائم المالية وترجمتها إلى معايير مهنية ، وتتمثل هذه الاحتياجات في معرفة المستوى الاخباري للقوائم المالية للمنشاة ، فهم يتوقعون من المراجع الخارجي اكتشاف الاخطاء والمخالفات والغش ، ويعطي رأيه تأكيداً كاملاً بخلو القوائم المالية من المخالفات ، وان تقرير المراجع الخارجي يعبر عن مقدرة المنشاة على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها والانذار المبكر بفشل وانهيار المنشاة واكتشاف التصرفات غير القانونية للعملاء والافصاح عنها وابلاغ الجهات المختصة .

([1]) ابراهيم السيد المليجي شحاته ، **دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الأول ، 2004م) ، ص 412 .

([2]) د. سمير كامل محمد عيسى ، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة التجارة للبحوث العلمية ، العدد (2) ، المجلد 45 ، 2008م)، ص 33 .

الفصل الثالث

القرارات الاستثمارية

تعتبر القرارات الاستثمارية من اصعب القرارات التي تتخذها ادارة المنشآت ، وتظهر أهمية القرارات الاستثمارية بوجود فرص استثمارية بديلة تختلف من حيث عوائدها ومخاطرها . وأن نجاح المشروعات الاستثمارية يتوقف على مدى سلامة القرارات الاستثمارية ، حيث يترتب عليها مجموعة من الأعباء الثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات ، كما أن القرارات الاستثمارية يترتب عليها انفاق مبالغ كبيرة لقيام المشروع الاستثماري أو زيادة راس المال مما يؤثر على الهيكل المالي للمنشأة . حيث تقتضي القرارات الاستثمارية التنبؤ بما سيكون عليه التكاليف والإيرادات للبدائل المتاحة وتقييمها على أساس النتائج المتوقعة لاختيار أفضلها ، لذا يستعرض الباحث هذا الفصل من خلال مباحث على النحو الآتي:

المبحث الاول: ماهية الاستثمار

المبحث الثاني : مفاهيم، أنواع ، وتخطيط قرارات الاستثمار.

المبحث الثالث : أساليب ترشيد القرارات الاستثمارية

المبحث الأول

ماهية الاستثمار

أولاً : مفهوم الاستثمار

عرف بأنه الحيازة التي تتم من طرف المنشاة والتي تسجل ضمن أصولها وتضم سلعة معمرة قد تكون قيم مادية ، قيم مالية ، قيم معنوية [1] . وعرف بأنه ، تضحية بقيم مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل[2]. كما عرف الاستثمار بأنه، توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة فيها ، وذلك لأنها تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان[3]، وهو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن تطول أو تقصر ، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها خلال تلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية[4] وعرف بأنه إنفاق أموال في أصول ذات آجال طويلة ، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون الاستثمار لآجال طويلة ، فهناك استثمارات قصيرة الاجل ، على الرغم من أن الاستثمارات طويلة الاجل تحقق مكاسب أعلى[5]. كما عرف بانه توظيف الاموال المتاحة في اصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية اكثر في المستقبل غير مؤكدة[6].

يستنتج الباحث من مفهوم الاستثمار بانه :

1. التضحية بقيم أو مبالغ نقدية حالية.
2. توقع الحصول على قيم أو مبالغ نقدية أكبر.
3. عائد مستقبلي غير مؤكد الحدوث.
4. وجود فرق زمني بين قرار الانفاق والعوائد .
5. استخدام أموال في الانتاج بهدف تحقيق عائد.
6. ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق الربح .
7. توظيف الأموال باقتناء اصول لتحقيق أهداف المستثمرين.

يستطيع الباحث تعريف الاستثمار بأنه ، التضحية بأموال يمتلكها الفرد أو منشأة في لحظة معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال

([1]) Charles Henry D'arcimoles, Jenri-yver Saulquin , **Finance Aplliqué (2 Decision Financieres),** (Paris: Vuibert, 2005), P. 128.

([2]) د. محمد صالح الحناوي ، د. جلال العبد ابراهيم ، **الادارة المالية – مدخل القيمة واتخاذ القرارات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2007م) ، ص 85 .

([3]) د. مروان شموط ، د. كنجو عبود كنجو ، **أسس الاستثمار** ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2008م) ، ص 6

([4]) د. طلال كداوي ، **تقييم القرارات الاستثمارية** ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص 110.

([5]) J.G. Wissema, **Capital Investment Selection**, (London: Frances Pinter Limitied, 2007),P.4.

([6]) دريد كامل آل شبيب ، **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، (عمان: دار اليازوري ، 2009م) ، ص 15 .

المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات .

يوضح الشكل رقم (1/1/3) مفهوم الاستثمار

شكل رقم (1/1/3)

مفهوم الاستثمار

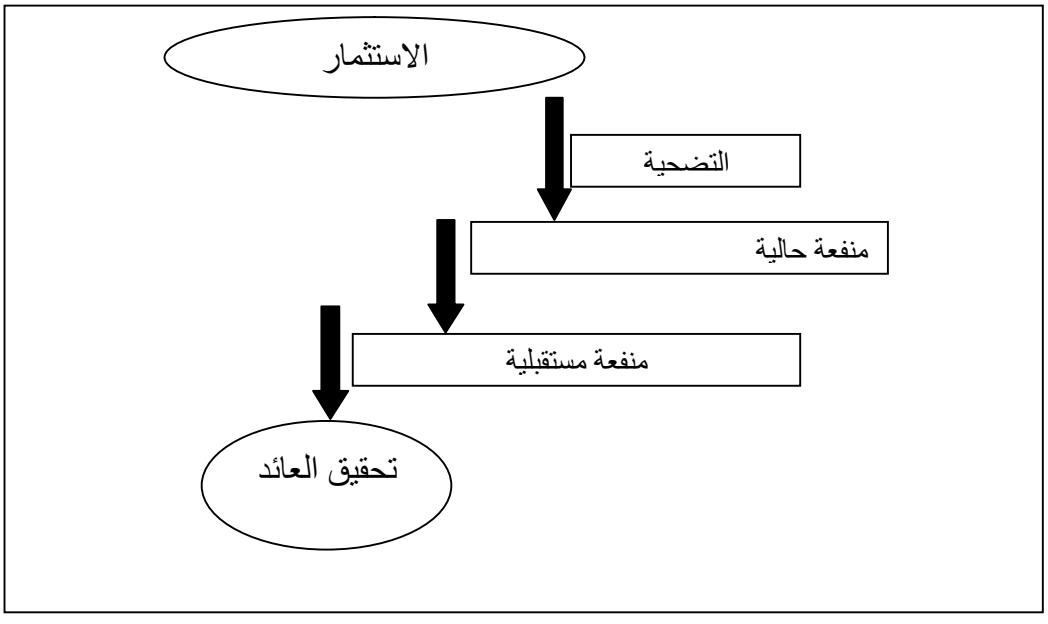

المصدر : إعداد الباحث ، 2014م.

ثانياً : أهمية الاستثمار

تتمثل أهمية الاستثمار بالآتي[1]:

1. زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة القومية ، وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.
2. إحداث التطور التكنولوجي ، وذلك من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع ، وأهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة والمنتج المتطور .
3. مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ، ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف [2].
4. دعم البنية التحتية للمجتمع.
5. توفير النقد الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلاد ، وهذا يدعم ميزان المدفوعات خاصةً إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة ، وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية .

([1]) د. دريد كامل شبيب ، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة** ، ط2 ، (عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 66.

([2]) د. عزمي أسامة وآخرون ، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشروعات الاستثمارية** ، (عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009م) ، ص 109.

يستطيع الباحث إضافة الاهمية التالية:

أ. دعم الموارد المالية للدولة من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للدولة.

ب. تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات الاقتصادية.

ج. توظيف أموال المدخرين ، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية استثمارها ، ويكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.

ثالثاً: أهداف الاستثمار

تتمثل أهداف الاستثمار بالآتي[1]:

1. تعظيم الربح : لتحقيق الربح كعائد على راس المال المستثمر .
2. تعظيم القيمة السوقية للأسهم: ارتفاع القيمة السوقية للسهم يشير إلى نجاح الإدارة في استخدام الموارد.
3. تحقيق السيولة: توفير السيولة ، وتحويل الأصول العينية إلى نقدية بدون خسارة ، وتجنب المشاكل الناجمة من عدم سداد الالتزام في وقتها [2].
4. زيادة الانتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية : تحقيق دخول مناسبة لعوامل الانتاج فضلاً عن زيادة الدخل الوطني[3] .
5. زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تشغيل عمال الانتاج : ايجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والارض والادارة ، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها .
6. الاستخدام الأكفأ والاعلى لعوامل الانتاج خاصة المواد الخام والطاقة ، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة .
7. زيادة قدرة جهاز الانتاج القومي على انتاج مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي، لاشباع حاجة المستهلكين ، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات .
8. تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محلياً ، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي .
9. تقوية بنيان الاقتصاد القومي بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه ، وإعادة توزيع المساهمات ومشاركات القطاعات الانتاجية المختلفة.
10. توفير ما تحتاجه الصناعات واوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الانتاج والمعدات والالات الخاصة بها .

([1]) د. عبد الغفار حنفي ، **أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية – اسهم – سندات – وثائق الاستثمار – الخيارات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ص 18.

([2]) د. طارق عبد العال حماد ، **دليل المستثمر إلى بورصة الاوراق المالية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 39.

([3]) آدم مهدي احمد ، **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية** ، (القاهرة : الشركة العالمية للطباعة والنشر ، 1999م) ، ص 7 .

11. تطوير التكنولوجيا واساليب الانتاج المحلية لتصبح اقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والافراد .
12. تطوير واستيعاب التكنولوجيا واساليب الانتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية .
13. المساعدة في احداث التقدم التكنولوجي السائد بتقديم النموذج الامثل الذي يتم الاخذ والاقتداء به من الشركات المماثلة والمنافسة.
14. اختيار الانماط والاساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة .
15. تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.
16. تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة ، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كاداة للاسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة .
17. القضاء على كافة اشكال البطالة ، على بؤر الفساد الاجتماعي والامراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة .
18. تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على اصحاب عوامل الانتاج .
19. تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية .
20. ارساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري [1]

يستطيع الباحث إضافة الأهداف التالية :

أ. تقديم خدمة للجمهور .

ب. تنمية القطاعات الاقتصادية.

ج. المحافظة على رأس المال المستثمر.

د. رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية بالدولة .

رابعاً: أنواع الاستثمار

تتمثل أنواع الاستثمار بالآتي [2] :

1. **وفقاً لمدة الاستثمار** ، تتمثل في:

أ. استثمارات قصيرة الأجل: مدة التوظيف لهذه الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة ، وتهدف إلى توفير السيولة النقدية إضافةً إلى تحقيق بعض العوائد ، وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها وسهولة تحويلها إلى نقدية .

([1]) Gorden J Aleoander, et al, **Fundamentals of Investment**, Second Edition, (Prentice- Hail International, 2003), p1.

([2]) د. محمد مطر ، د. فائز تيم ، **إدارة المحافظ الاستثمارية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م) ، ص 22.

ب. استثمارات متوسطة الأجل: تكون مدة التوظيف لهذه الاستثمارات أطول من النوع قصير الأجل ، قد تصل إلى خمس سنوات .

ج. استثمارات طويلة الأجل: تتجاوز مدة توظيف الأموال في هذه الاستثمارات خمس سنوات ، فقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر.

2. **وفقاً للعائد من الاستثمار** : تتمثل في[1] :

أ. استثمارات ذات عائد ثابت: تتم بالإكتتاب في أوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات ، والأسهم الممتازة ، وإيداع الأموال لدى البنوك.

ب. استثمارات ذات عائد متغير: يكون العائد متغيراً من فترة لأخرى أو من مشروع لآخر.

3. **وفقاً لقطاعات الاستثمار :** تتمثل في[2]:

أ. الاستثمار في قطاع الأعمال العام: يشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات.

ب. الاستثمارات في قطاع الاعمال المنظم: يشتمل على الشركات المساهمة والتوصية سواءًكانت تابعة للدولة أم القطاع الخاص.

ج. الاستثمار في قطاع الأعمال غير المنظم: يشتمل هذا القطاع على شركات الأشخاص من تضامن وتوصية بسيطة ومحاصة.

د. الاستثمار في قطاع الوسطاء الماليين: يشتمل على المؤسسات العامة للتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وشركات التأمين.

هـ. الاستثمار في قطاع البنوك: أي الإيداع لدى البنوك أو الاكتتاب في السندات والأسهم التي تصدرها:

4. **وفقاً للنشاط الاقتصادي :** تتمثل في: [3]:

أ. استثمارات الشركات التجارية: الاستثمار في الشركات التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات، وهذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار في المجتمعات كافة، وهو يسهل عملية التبادل بين مختلف الانشطة.

ب. استثمارات الشركات الزراعية : الاستثمارات في الشركات التي يعتمد نشاطها الأساس على زراعة مختلف أنواع المزروعات وجنيها في المواسم المحددة لها ، وهي تعرف بإرتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولد عنها ، نظراً لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.

ج. استثمارات الشركات الصناعية: التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع للاستهلاك أو للاستعمال ، وهذا النوع من الاستثمار ساهم مساهمة كبيرة في تطوير الدول الصناعية.

د. استثمارات الشركات الخدمية: تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور.

([1]) Piewrrw Conso, **Gestion Financiere de I' enterprise**, Dunod,8th Edition, (Paris: 1996),P. 353.

([2]) د. محمد مطر ، **إدارة الاستثمارات** ، ط2 ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص 9.

([3]) عبد الغفار حنفي ، **الادارة المالية العاصرة** ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1998م) ، ص 287 .

هـ. الاستثمارات العقارية: تقوم على امتلاك العقارات وبيعها أو إقامة المباني وتأجيرها أو بيعها.

5. وفقاً لطبيعة الاستثمار : تتمثل في [1]:

أ. استثمارات حقيقية : تتمثل في الانفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة وتؤدي إلى إضافة قيم جديدة . ولها علاقة بالبيئة ، ولها كيان مادي ملموس ، تتميز بالأمان ، غير أنها تعاني من مشكلة السيولة.

ب. استثمارات مالية : لا تؤدي إلى إضافة القيم وتنتقل من شخص إلى آخر لتمويل الأنشطة العينية ، وتتمثل في تداول الأدوات المالية كالأسهم والسندات . وتتميز بما يلي[2]:

1. وجود أسواق منظمة بدرجة عالية من التنظيم تسهل التعامل بالأصول المالية.
2. انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية.
3. وجود وسطاء ماليين متخصصين.
4. الانتشار الواسع للأدوات المالية الاستثمارية.

6. وفقاً لحجم الاستثمار : تتمثل في: [3]

أ. استثمارات صغيرة: تتسم بصغر المبالغ التي يتم استثمارها ، وكذلك صغر الشركات التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها وعدد عمالها ومن حيث رأس مالها ونتائج أعمالها.

ب. استثمارات كبيرة: تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة وتقوم بها شركات كبيرة في حجمها وانتشارها ورأسمالها وعدد العاملين فيها ونتائج أعمالها.

7. وفقاً للقائم بالاستثمار تتمثل في: [4]

أ. استثمار شخصي أو فردي: يقوم به شخص واحد يتولى إدارة شؤون هذا الاستثمار من حيث تأمين الاحتياجات والعمل به والبيع ، أو يقوم بالإكتتاب بالأوراق المالية، وهو ليس واسع الانتشار أنه من الصعب على شخص بمفرده أن يحيط بجوانب النشاط كافة.

ب. استثمار مؤسسي:تقوم به مؤسسة أو هيئة أو شركة ، وهذا النوع هو الأكثر رواجاً وانتشاراً بل وتطوراً ، وكذلك ذو أثر على الحياة الاقتصادية لمجتمع ما.

8. **وفقاً لشكل الملكية** تتمثل في : [5]

أ. استثمار عام: تقوم به الحكومة كونها مالكة لهذا الاستثمار ، وقد يسمى أيضاً الاستثمار في لقطاع العام أو القطاع الحكومي، وتتسم العوائد بهذا النوع من الاستثمار بأنها متدنية وغالباً ما

([1]) ثناء محمد طعيمة ، **نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية ، (القاهرة** : ايتراك للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص 15 .

([2]) د. حمزة الزبيدي محمود ، **الاستثمار في الاوراق المالية** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2001م) ، ص 136.

([3]) حامد العربي الخضيري ، **تقييم الاستثمارات** ، (القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص 21 .

([4]) محمد براق ، **بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر** ، (الجزائر: جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 1999م) ، ص24 .

([5]) وليد أحمد صافي ، **سوق الاوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية** ، (الجزائر ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1998م) ، ص 9.

تهدف الحكومة من خلالها إلى تقديم خدمة معينة للجمهور أو تقديم خدمات ما للاستثمارات الأخرى.

ب. استثمار خاص: يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة بإعتبارهم المالكين لوسائل الانتاج فيه، وأكثر ما يميز هذا الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الانتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح. كما يتسم هذا النمط من الاستثمارات بالمرونة في الإدارة والتنظيم ، وفي اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات ، ويخضع للعديد من الانظمة والقوانين التي تحد من المقدرة الإدارية للقائمين عليه.

ج. الاستثمار المشترك: يجمع ما بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ، حيث يقوم الأفراد بشراء حصص في الشركات الحكومية سواء كانت إنتاجية أو حتى خدمية ، وفي الكثير من الشركات ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة ، غير أن هذا النمط من الإدارة أخذ يتراجع في ظل الخصخصة والشراكة والإستراتيجية مع المستثمر الخاص. [1]

يستطيع الباحث إضافة التصنيفات التالية :

أ. الاستثمارات المستقلة : يكون الاستثمار مستقلاً إذا كان عوائده المادية المتوقعة لا تختلف نتائجها باستخدام أو استبعاد الاستثمارات الأخرى .

ب. الاستثمارات الاحلالية : تطوير أساليب وانظمة الانتاج من خلال شراء المعدات والآلات واستبدالها بتلك التي كانت موجودة .

ج. الاستثمارات التوسعية : توسيع الطاقة الانتاجية والبيعية للشركة وذلك بادخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الانتاج والمبيعات الحالية .

د. الاستثمارات الاستراتيجية : تهدف إلى المحافظة على بقاء واستمرار الشركة ، وتتطلب اموال كبيرة جداً .

هـ. الاستثمارات الاجتماعية : تهدف إلى تحقيق اغراض اجتماعية غير مرتبطة بنشاط الشركة كتحسين البيئة الاجتماعية ، وتوفير الراحة وحفظ الصحة والامن، وهذا النوع من الاستثمارات قد تفرضه ظروف المجتمع.

خامساً: سياسات الاستثمار

تتمثل سياسات الاستثمار بالآتي:

1. سياسة استثمارية متحفظة: أصحاب هذه السياسة يبنون أسلوبهم على استثمار الأموال المتاحة بما يضمن توفير دخل منتظم على المدى الطويل، وهذه الاستثمارات تتمثل في السندات وأذونات الخزانة، وتتميز الاستثمارات بأنها أوراق مالية مضمونة ومستقرة للحفاظ على أموالهم حيث

([1]) RF erraudier et VK Ohen, **Marches des Capitaux et Techniques Financeres, Economica**, (Paris: 1988), P. 92.

تسعى هذه الفئة إلى تقليل المخاطرة إلى أقل حد ممكن ، وفي المقابل فإنهم على استعداد لقبول أرباح قليلة نسبياً [1].

2. سياسة استثمارية هجومية: أصحاب هذه السياسة يبنون أسلوبهم على استثمار أموالهم في أوراق مالية خطرة لتحقيق أرباح رأسمالية نتيجة لحدوث تغيرات في أسعار الأوراق المالية ، والتي تكون غالباً في صورة أسهم عادية ، حيث يتم شراؤها بأسعار منخفضة والاحتفاظ بها ثم بيعها عندما ترتفع أسعارها ، وتتميز بإرتفاع عنصر المخاطرة ، حيث يسعى المستثمر لتحقيق أكبر عائد ممكن لذلك فهو يقبل مخاطر استثمارية كبيرة [2].

3.سياسة استثمارية متوازنة: تجمع بين عنصري الأمان والمخاطرة ويحاول المستثمر تنويع استثماراته في مجالات متعددة ، وتتكون المحفظة عند اتباع تلك السياسة من أسهم عادية وأوراق مالية قصيرة الأجل وأدوات استثمارية طويلة الأجل كالسندات [3].

يتضح للباحث أن سياسات الاستثمار تتأثر بسلوك المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، حيث أن المستثمر الذي لا يميل للمخاطرة سياساته متحفظه ، والذي يميل للمخاطرة سياساته هجومية ، وبعض المستثمرين يعمل على تنويع الاستثمارات لتقليل المخاطرة .

سادساً: خصائص الاستثمار

تتميز الاستثمارات بعدة خصائص منها [4] :

1. تكلفة الاستثمار الأولية : الأموال المستثمرة خلال فترة أو عدة فترات ، حسب طبيعة ومدة حياة الاستثمار ، وتتمثل في نفقات حيازة أو إنشاء الاستثمار بالاضافة إلى النفقات الملحقة المتمثلة في مصاريف الدراسة السابقة للاستثمار واجراء التجارب . وتتضمن تكلفة الاستثمار :

أ. ثمن شراء الاستثمار .

ب. نفقات نقل الاستثمار.

ج. نفقات التركيب وإعداد الاستثمار للتشغيل .

د. نفقات إضافية أخرى .

2. صافي التدفقات النقدية : الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة خلال مدة الاستثمار [5].

3. مدة حياة الاستثمار : مجموع الفترات التي سوف يولد المشروع فيها مردودات حقيقية [6].

([1]) د. صبري نوفل ، **المستثمر الصغير يدفع الثمن والمضاربون يحصدون الارباح** ، (القاهرة : جريدة الاهرام الاقتصادية ، ملحق البورصة المصرية ، العدد 160 ، 2000م) ، ص 14 .

([2]) محمد محمود عبده ربه محمد ، **طريقك إلى البورصة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 138 .

([3]) د. شريف محمد البارودي ، **الافصاح المحاسبي وسوق الأوراق المالية – دراسة متقدمة** ،(القاهرة : د.ن ، 2001م)، ص13.

([4]) د. زياد رمضان ، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1998م) ، ص 65 .

([5]) د. ناظم محمد نوري الشمري ، **اساسيات الاستثمار العيني والمالي** ، (عمان : دار وائل للطباعة ، 1999م) ، ص 75.

([6]) د. أحمد زكريا صيام ، **مبادئ الاستثمار** ، (عمان : دارالمناهج ، 1997م) ، ص 33.

4. القيمة المتبقية للاستثمار : عند نهاية الاستعمال تحتفظ بعض الاصول الثابتة بقيمة نهائية ، والتي يمكن بيعها بقيمة متدنية ، يجب اخذها بعين الاعتبار كتدفق نقدي داخلي في السنة الاخيرة من مدة حياة الاستثمار [1].

5. نفقات الصيانة والاصلاح : النفقات التي تصرف على الاستثمار خلال فترة الاستخدام في دورة استغلال حياة المشروع العادية [2] .

يتضح للباحث أن خصائص الاستثمار تتمثل في دراسة تكلفة الاستثمار الاولية ، الايرادات المتوقعة والمصروفات المرتبطة بها ، ومدة الاستثمار والقيمة المتبقية للاستثمار في نهاية المدة لتمكين المستثمرين من اختيار المشروعات التي تدر اكبر عائد ممكن .

سابعاً: أدوات الاستثمار

تتمثل أدوات الاستثمار بالآتي :

1. الأوراق المالية

تعد من أدوات الاستثمار المتاحة للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها، وتتميز بسهولة تحويلها إلى نقدية ، لذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية ، أي مقدار الزمن اللازم لتحويل الأوراق المالية إلى هدفي الربحية والسيولة في أن واحد [3].

يتضح للباحث أن الاستثمارات في الاوراق المالية تلجأ إليها شركات المساهمة في حالة وجود فائض من السيولة ، حيث تقوم هذه الشركات بشراء أوراق مالية بغرض المتاجرة لتحقيق عائد خلال فترة قصيرة ، ويمكن تحويل هذه الأوراق إلى سيولة لتغطية الالتزامات في اسرع وقت [4] .

2. العقارات كأداة للاستثمار

تعد من الاستثمارات المربحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال وتحتاج إلى رأسمال كبير وهي نوعان [5]:

أ. **الاستثمار المباشر:** شراء أراضي أو مباني أو شقق من قبل المستثمر مباشرةً ويقوم بإرادتها.

ب. **الاستثمار غير المباشر:** عندما يتم شراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو المشاركة في محفظة مالية لاحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات أو الاستثمار في المنتجات السياحية.

([1]) د. منير إبراهيم الهندي ، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار** ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1996م) ، ص 101 .

([2]) د. أسامة الحيزان ، **دراسة ميدانية لمدى أهمية المعلومات بقائمة الدخل على اتخاذ قرار الاستثمار للمستثمر السعودي** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 43 ، العدد الثاني ، 2005م) ، ص 241.

([3]) دريد كامل آل شيب ، **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 53.

([4]) قاسم نايف علوان ، **إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق** ، (عمان: الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص38.

([5]) William H. Bran son, **Macro Economic Theory and Policy**, 2ed Ed., (India : AITBS Publishers, Publishers, 2001), P. 85 .

يتضح للباحث أن الاستثمار في العقارات يحتاج إلى أموال ضخمة ، حيث تنحصر في فئة قليلة من المستثمرين ، والعائد فيها شبه مؤكد ويتميز بارتفاع درجة الأمان والانخفاض النسبي في السيولة وارتفاع تكاليف عملية البيع والشراء خاصة إذا لم يتمتع بالإعفاء الضريبي .

3. الاستثمار في السلع

تعد السلع إحدى أدوات الاستثمار لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة ، وخاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها ، وترتب أصنافها داخل هذه الأسواق [1].

يتضح للباحث أن الاستثمار في السلع يتمتع بدرجة عالية من السيولة كما أن اسعار السلع تكون معلنة في الأسواق ، وان الفترة الزمنية للاستثمار قصيرة مقارنة مع الاستثمارات الأخرى ، وأن الاستثمار في السلع لا يحتاج إلى ضمانات ، ودرجة المخاطرة لهذا النوع من الاستثمارات مرتفعة لعدم قابلية بعض السلع للتخزين .

4. المشروعات الاقتصادية

تتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية ، وهي استثمارات في اصول حقيقية ، كالمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها ، ومن مميزاتها أنها تساهم بإنتاج القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ، أي إضافة قيمة جديدة للاقتصاد ، وتزيد من ثروة المالكين وعلى مستوى البلد ، فإنها تؤدي إلى زيادة في الناتج الاجمالي المحلي ، وفي تراكم رأس المال الثابت[2].

يتضح للباحث أن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية يحتاج إلى اموال ضخمة لكبر حجمها ، وتقوم على أساس دراسات الجدوى الاقتصادية ، ويتصف العائد في هذه المشروعات بالاستمرارية، وتتميز بارتفاع هامش الأمان وانخافض درجة المخاطرة لاعتماد هذه المشاريع على الدراسات الاقتصادية والمالية لبيئة المشروع الخارجية والعوامل الداخلية وطبيعة الإنتاج وحجم الطلب ، وتتمثل في شركات المساهمة التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال في الإنتاج وتقديم الخدمات بغرض تحقيق الأرباح والتنمية الاجتماعية .

5. العملات الأجنبية

تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية ، وظهرت أهمية هذا السوق بعد إلغاء تحويل الدولار إلى الذهب واستخدام نظام تعويم أسعار العملات الأجنبية بعضها تجاه البعض الآخر، وخاصة الرئيسية منها ، ويعتمد سوق العملات الأجنبية على الأسعار المعروضة من قبل أشهر البنوك العالمية في سوق نيويورك ، لندن ، طوكيو وفرنكفورت ، وهو سوق

([1]) عبد الله مهنا سالم ، محمد عطية محمد ، **مبادئ الاستثمار** ، (الكويت : هيئة التعليم التطبيقي ، 2005م) ، ص 38.

([2]) د . محمد براق، د. مصطفى قمان، **أهمية الاستثمار المسؤول اجتماعياً والصناديق الاسلامية في تفعيل وتنشيط الاسواق المالية للبلدان النامية** ، (الجزائر : جامعة ورقلة ، مجمع مدخلات الملتقى الدولي الثاني نحو الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، نمو المؤسسات الاقتصادية بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الأداء البيئي ، 22-23 نوفمبر 2011م) ، ص11.

يعمل على مدار الساعة ، وتتحدد أسعار العملات حالياً مقابل بعضها في أسواق حرة تسمى سوق القطاع الأجنبي، وبفعل تأثير قانون العرض والطلب تتحدد أسعار الصرف الأجنبي ، وتتأثر بعوامل متعددة منها اقتصادية وسياسية وغيرها ، وهذا أدى إلى ارتفاع درجة المخاطر للتعامل فيها[1] ، وتعرض الاستثمار في العملات الأجنبية إلى ثلاثة أنواع من المخاطر[2]:

أ. مخاطر سعر الفائدة والناجمة عن التغير في أسعار الفائدة المصرفية.

ب. مخاطر السيولة وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم توفر السيولة عند حلول موعد الاستحقاق.

ج. مخاطر الائتمان أو مخاطر التسديد وتكنولوجيا المعلومات عند التعامل بها ، ولا يوجد سوق مادي فعلي أي مكان معين يتم تبادل العملات الأجنبية فيه.

يتضح للباحث أن الاستثمار في العملات الاجنبية مرتبط بعمليات التجارة الدولية وعمليات الاستيراد والتصدير وان التعامل بالعملات الاجنبية كأدوات استثمارية محفوفة بدرجة عالية من المخاطر نظراً لعدم وجود سوق مادي فعلي لتبادل العملات الاجنبية .

المبحث الثاني

(1) J.G. Wissema, **Capital Investment Selection**, (London: Frances Pinter Limited, 1985), P. 98.

(2) David W. Pearce, **Dictionary of Modern Economics**, 3ed Ed. (London: Mac Millan Press, 1997), P. 217.

مفاهيم، أنواع ، وتخطيط قرارات الاستثمار

أولاً : مفهوم القرار

القرار لغة : قرر بمعنى سكن واطمان وقرر الأمر رضي عنه وأمضاه وتقرير الأمر أي ثبت واستقر والقرار ما انتهى إليه الأمر [1].

القرار اصطلاحاً: عرف بأنه، البت النهائي والإدارة المحددة لصناع القرار بشأن ما يجب وما لا يجب فعله الوصول بوضع معين أي نتيجة محددة ونهائية[2]، وعرف بأنه عملية اختيار أنسب وليس امثل البدائل المتاحة امام المقرر لانجاز الهدف أو الأهداف المرجوة أو حل المشكلة التي تنتظر الحل المناسب[3]، كما عرف بانه اختيار بين مجموعة بدائل مطروحة لحل مشكلة ما أو أزمة أو تسيير عمل معين[4] ، وعرف بأنه عمل من اعمال الاختيار والتفضيل يتمكن بموجبه المدير من التوصل إلى ما يجب عمله في مواجهة موقف معين من مواقف العمل الذي يشرف عليه[5] ، كما عرف بأنه عملية أساسها الاختيار بين مجموعة من البدائل للتوصل إلى البديل المناسب بشأن مسألة أو موضوع معين[6]، وعرف بانه ، التوصل إلى نتيجة أو حل لمشكلة قائمة أو لمواجهة مواقف محتملة الحدوث أو لتحقيق اهداف مرسومة [7]، وعرف بأنه الاختيار بين عدة بدائل بقصد تحقيق هدف أو مجموعة اهداف معينة[8]، كما عرف بأنه ،عملية اختيار لبديل من بين مجموعة بدائل للتصرفات تجاه مشكلة معينة[9].

يستنتج الباحث من مفهوم القرار بانه :

1. التوصل إلى نتيجة لحل مشكلة قائمة .
2. مواجهة لمواقف محتملة الحدوث ، وتحقيق اهداف مرسومة .
3. اختيار افضل البدائل المتاحة أمام المقرر لانجاز الاهداف .

([1]) محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي ، **مختار الصحاح** ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1994م) ، ص 472 .

([2]) د. محمد حسن يس ، د. إبراهيم درويش ، **المشكلة الإدارية وصناعة القرار** ، (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتب ، 1997م) ، ص 201 .

([3]) د. حسن علي مشرقي ، **نظرية القرارات الادارية – مدخل كمي في الادارة** ، (عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 1997م) ، ص 84 .

([4]) Kinard J., **Management**, (Toronto: D.C. Heath & Company, 1998), P.141.

([5]) Kathryn M. Bartol and David C. Martin, **Management**, (New York: Mc Graw Hill inv, 2001), P261.

([6]) د. محمد حافظ حجازي ، **دعم القرارات في المنظمات** ، (الإسكندرية : السيوف للنشر ، 2005م) ، ص 105 .

([7]) د. محمد عبد الرحيم المحاسنة ، **أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية اتخاذ القرار** ، (عمان : الجامعة الأردنية ، عمادة البحث العلمي ، 2005م) ، ص 83 .

([8]) د. منصور البديوي ، **دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م) ، ص 44 .

([9]) د. طارق طه ، **نظم دعم القرار في بيئة العولمة والانترنت** ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2008م) ، ص 53 .

يستطيع الباحث تعريف القرار بأنه ، اختيار بديل من بين عدة بدائل متاحة لتحقيق أهداف المنظمة والتوصل إلى نتيجة أو حل لمشكلة معينة . وهي وظيفة أساسية للإدارة ، ويعتمد كل قرار على اختيار بديل من بين بديلين أو اكثر ويؤخذ في الاعتبار مبدأ المنفعة والتكلفة .

ثانياً: مفهوم القرار الاستثماري

عرف بأنه ارتباط مالي ضخم لفترة زمنية طويلة بقصد الحصول على عائد في المستقبل[1]، عرف بانه، المفاضلة بين البدائل وإمكانيات عديدة وتقييمها من جميع النواحي المتعلقة بها من حيث التمويل ، التقديرات المستقبلية للارباح [2].عرف بأنه يتطلب قدراً من الأموال تخاطر به الشركة ، إذا ما هي قبلت اقتراحاً استثمارياً[3]، كما عرف بأنه تخصيص قدر معلوم من أموال الشركة في الوقت الراهن على فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل ويكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد [4] ، وعرف بأنه يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه ، وتتوقع الإدارة من تنفيذه أرباح مستقبلة ولكنها أرباح غير مؤكدة الحدوث [5] ، عرف بأنه ، ربط أو تخصيص تخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد الشركة والتضحية في الوقت الحاضر إستناداً على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغرض الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبياً [6].

يستنتج الباحث من مفهوم القرار الاستثماري بأنه :

1. تخصيص أموال ضحمة لإضافة طاقات انتاجية جديدة .
2. زيادة الطاقة الانتاجية الحالية ، والمحافظة عليها.
3. لا يمكن تكراره أو إعادته ويمتد تأثيره لفترة طويلة في المستقبل.
4. يواجه أنواع متعددة من المخاطر .
5. التضحية في الوقت الحاضر بغرض الحصول على عائد في المستقبل .

يستطيع الباحث تعريف القرار الاستثماري بانه ، استثمار الأموال في موجودات تستخدمها الشركة في فترات زمنية طويلة ، وتشمل الموجودات غير المتداولة ، والأوراق المالية بكافة أنواعها أو حصص

([1]) د. حسن علي وآخرون ، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق** ، (عمان : دار زهران للنشر ، 1999م) ، ص 30.

([2]) محمد مطر ، **إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص27.

([3]) محمود محمد حمودة ، **الاستثمار والمعاملات المالية في الاسلام** ، ط2، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر ، 2009م) ، ص 31. 31.

(4) د. إبراهيم طه سالم ، **تطوير الموازنة الاستثمارية باستخدام تحليل التكلفة والعائد لرفع الإنفاق الاستثماري** ، (المنصورة : جامعة المنصورة ، 2009م) ، ص 3.

([5]) د. محمد بشير محمود المغربي ، **تمويل واستثمار الاوقاف الاسلامية** ، (القاهرة : الشركة العربية للنشر ، 2012م) ، ص37. ص37.

([6]) عصام اسماعيل محمد دفع الله، **دور معلومات التقارير المرحلية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار في سوق المال** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م) ، ص 65.

التأسيس أو تحسين الموجودات المملوكة لها لرفع القيمة الحقيقية والمقدرة الايرادية ، بغرض تحقيق عائد غير مضمون في المستقبل .

ثالثاً: أهداف القرار الاستثماري

تتمثل اهداف القرار الاستثماري بالآتي[1]:

1. تحقيق اقصى دخل دوري جاري: يهتم المستثمر بالاستثمارات التي تولد اقصى عائد جاري وذلك لمواجهة الالتزامات الدورية التي تواجه المنشأة . ولتحقيق هذا الهدف يقوم مدير الاستثمار بالاعتماد على التحليل الفني للاستثمارات المالية باساليبه المختلفة والمتعددة في اختيار الاستثمارات المالية النشطة التي تتسم بزيادة الاقبال عليها من حيث متوسط كمية وقيمة التداول اليومي عليها في البورسة نظراً لأن هذه الاستثمارات تقوم بتحقيق ارباح جارية (دورية) من خلال القيام بعمليات تدوير (متاجرة) سريعة بها .

2. تحقيق عائد جاري متوسط نسبياً مع زيادة قيمة راس المال المستثمر : يقوم المستثمر بتحقيق عوائد جارية من الاستثمارات مع الاهتمام ايضاً بتحقيق الارباح الراسمالية التي يمكن الحصول عليها ولتحقيق هذا الهدف يعتمد المستثمر على كل من التحليل الاساسي والتحليل الفني للاسهم للتركيز على اجراء عمليات تدوير سريعة للاستثمارات المالية النشطة في البورصة وكذا اجراء عمليات استثمار بهدف الاقتناء لتحقيق ارباح راسمالية من جراء اقتناء هذه الاستثمارات لفترة زمنية طويلة نسبياً [2].

3. تحقيق ارباح راسمالية في الاجل الطويل : يقوم المستثمر في هذه الحالة بالاهتمام بتحقيق ارباح ناتجة من ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية في السوق خلال فترة زمنية طويلة نسبياً ، وان معظم المستثمرين يهتمون بالارباح الدورية في المقام الاول ويأتي بعد ذلك الاهتمام بتحقيق الارباح الراسمالية في الاجل الطويل وذلك لمواجهة متطلبات واحتياجات المستثمرين (الذين يهتمون بتحقيق ارباح تتنامى في الاجل القصير) للعمل على استقرار سياسات توزيع الارباح على المساهمين[3].

4. تحقيق اهداف الامان : الامان : عرف بأنه الاستقرار النسبي في عوائد الاستثمارات المالية وذلك لضمان توفير موارد نقدية لمواجهة الالتزامات الجارية للمنشأة في مواعيدها المستحقة ولمواجهة هذه

([1]) د. مرتضى القسم عوض الكريم بشير ، **دور معايير المحاسبة للاوراق المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الاسواق المالية – دراة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2011م)، ص 134 .

([2]) حسام محمد محمد عثمان ، **قياس الافصاح المحاسبي وغير المحاسبي على تحرك اسعار وحجم تداول الاسهم في سوق الاوراق المالية – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2012م) ، ص68.

([3]) انور محمد الخلفية محمد أحمد ، **أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويلة الاجل** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2007م) ، ص 106 .

الالتزامات يتم عادة شراء الاستثمارات المالية ذات الدخل الثابت لتحقيق هدف الامان كالسندات والاسهم الممتازة التي تصدرها شركات المساهمة[1] .

5. تحقيق هدف السيولة: عرفت السيولة بانها عبارة عن امكانية شراء او بيع أصول مالية بسرعة وبسعر قريب جداً من السعر الذي ابرمت به آخر صفقة على تلك الاصول على فرض عدم ورود معلومات جديدة [2]، وعرفت بانها عملية قيام المستثمر ببيع الاصل بسرعة وبسعر يتساوى مع السعر الذي اشتراه به ، بينما هناك من يفرق بين السيولة القابلة للبيع والتي تعني ان هناك سوقاً مستمراً للتصرف في الأصول المالية إذا رغب المستثمر في ذلك[3]. كما عرفت بانها قدرة المستثمر على بيع الاصل بسرعة وبدون ان يقدم تنازلات سعرية كبيرة[4].

يستطيع الباحث تعريف السيولة بانها عبارة عن قدرة المستثمر على شراء او بيع الأصل المالي بسرعة وبدون ان يقدم تنازلات سعرية كبيرة وبسعر قريب من السعر الذي ابرمت به آخر صفقة مالية على ذلك الأصل المالي على فرض انه لم ترد لديه معلومات جديدة تغير من هذا السعر بالزيادة او النقصان.

6. تحقيق العضوية في مجلس ادارة الشركات : يقصد به سعي المستثمر او من يفوضه بشراء حصة حاكمة في راس مال الشركة بغرض الحصول على عضوية في مجلس ادارة الشركة وذلك بهدف التعرف على مجريات الامور في هذه الشركة عن قرب لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب في الوقت المناسب ، ويهدف المستثمر في الحصول على عضوية في مجلس ادارة احدى الشركات التي يستثمر بها إلى تحقيق اهداف معينة مثل دمج او امتلاك المنشاة المعينة كلياً او جزئياً في الوقت الذي تعارض فيه الادارة الحالية مثل هذا الاندماج او الامتلاك وقد يكون هناك سيطرة مفاجئة وهي التي تتم من خلال اتصال المشتري المحتمل بحملة الاسهم انفسهم وفي هذه الحالة يقوم الطرف الراغب في الشراء بنشر عطاء في الصحف المتخصصة او يرسل بالبريد مباشرة لحملة الاسهم انفسهم ويحدد هذا العطاء الحد الادنى من الاسهم المراد شرائها وسعر الشراء الذي عادة ما يكون اقل من سعر السوق واخر موعد لابرام صفقة الشراء واية قيود اخرى يحرص عليها المشتري [5].

([1]) د. عدنان عبد الله الملحم ، د. عز الدين فكري فهمي ، **واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المنشآت الصناعية السعودية ومجالات تطويرها في ظل تكنولوجيا التصنيع المتقدمة** ، (القاهر : جامعة الازهر ، كلية التجارة ، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين) ، العدد 29، 2004م) ، ص 77 .

([2]) د. شادي صبحي صالح ، **اثر التحيزات العاطفية والادراكية للمستثمرين الافراد على القرار الاستثماري – دراسة ميدانية** ، (الاسماعلية : جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 4 ، العدد الأول ، 2014م) ، ص 229.

([3]) د.احمد السيد حمد الله ، **مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين – منهج مقترح لتطوير الافصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 23 ، العدد الاول 2000م)، ص 126.

([4]) د. حسام محمد غراب ، **استخدام النظرية الضبابية لتفعيل المعلومات المحاسبية بهدف ترشيد القررات الاستثمارية** ، (بورسعيد : جامعة بور سعيد ، كلية التجارة ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 13 ،العدد الأول ، 2012م) ، ص119.

([5]) حسان محمد عبد الله يوسف ، **اثر المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية السودانية ، دراسة حالة بنك الشمال الاسلامي السوداني** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشودة ، 2008) ، ص 71 .

7. تقليل درجة المخاطرة المصاحبة للاستثمارات :تعبر المخاطرة عن درجة تقلب العائد او احتمال اختلاف العائد الفعلي للورقة المالية عما كان متوقعاً ويتم قياسها باحد المقاييس الاحصائية للتشتت مثل الانحراف المعياري او معامل الاختلاف [1]. ولاتخاذ قرار الاستثمار المناسب تتم المقارنة عادة بين العائد والمخاطرة مع ملاحظة انه كلما زادت المخاطرة يطلب المستثمر عائداً اعلى ، ويمكن تصنيف المستثمرين من حيث اتجاهاتهم نحو المخاطرة إلى ثلاثة انواع على النحو التالي[2]:

أ. المستثمرون المحبون للمخاطرة : هم الذين يقبلون مخاطرة عالية على امل الحصول على عائد مرتفع .

ب. المستثمرون الكارهون للمخاطرة : هم الذين يرضون بعائد بسيط نظير تحمل مخاطرة بسيطة ومنعدمة كالمستثمرون في السندات والاسهم الممتازة .

ج. المستثمرون المحايدون : هم الذين تتساوى لديهم المخاطرة وعدم المخاطرة وبغض النظر عن اتجاهات المستثمر نحو المخاطرة فإن أي مستثمر عند اتخاذه لقرار الاستثمار في الاوراق المالية يقارن بين العائد والمخاطرة ويتخذ القرار الذي يحقق الآتي[3] :

i. اعلى عائد عند مستوى ثابت من المخاطرة .

ii. اقل مخاطرة عند مستوى ثابت من العائد .

يستطيع الباحث اضافة الاهداف التالية :

1. عدم الدخول في الاستثمار في رؤوس اموال الشركات المقامة حديثاً وهي الشركات التي ترتفع درجة المخاطرة فيها نظراً لحداثة تأسيسها ونشاطها ، وهي عادة ما تكون شركات مغلقة موجودة في سوق يتسم بالغموض ودرجة عالية من عدم التاكد وهي شركات مازالت في مرحلة التقديم من دورة حياتها وتسعى للحصول على رؤوس اموال جديدة لتدعيم فرص النمو الخاصة بها من خلال اسواق راس المال الموجودة والمحيطة بها من خلال الاستثمار المباشر، وقد تقوم بعض صناديق الاستثمار بالاستثمار في هذا النوع من الشركات نظراً لارتفاع العائد الخاص بها نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة لها .
2. تقليل مخاطر العجز عن السداد : بالنسبة للسندات تقوم عادة شركات تصنيف الاوراق المالية بتصنيف السندات من حيث مدى ملاءمتها ومصداقيتها في سداد الالتزامات المستحقة عليها في مواعيدها .

([1]) ايمان محمد السعيد سلامة عبده ، **اطار محاسبي للافصاح عن التنبؤات المالية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية**، (القاهر : جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، 2008م) ، ص 186.

([2]) دانة بسام محمد يوسف ، **تحديد العوامل المؤثرة على عائد الاسهم في سوق عمان المالي**،(عمان :جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، 2011م) ، ص 164.

([3]) د . كمال الدين الدهراوي ، **تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 67.

3. حماية مصادر الدخل الاخرى من الضرائب : حيث يلجأ بعض المستثمرين الذين يخضعون لشرائح ضريبية مرتفعة على ارباحهم إلى استثمار جزء من اموالهم في بعض الادوات الاستثمارية التي تحقق لم اعفاءات ضريبية في اسواق الدول المضيفة للاستثمار.

يتضح للباحث ان اهداف عملية صنع القرار الاستثماري اهداف غير متعارضة اي ان المستثمر يمارس نشاطه الاستثماري في ظل مزيج مناسب ، وينبغي على المستثمر ان يراعي درجة قدرته ورغبته في تحمل المخاطر ، والقابلية للبيع التي يرغب في توفرها في استثماراته ، والسيولة التي يرتضيها في استثماراته ، ومدى ملاءمة وجودة الخدمات الاستثمارية بشأن ادارة استثماراته.

رابعاً: خصائص القرار الاستثماري

تتمثل خصائص القرار الاستثماري بالآتي[1]:

1. خصائص ترتبط البعد الزمني تشمل:

أ. ترتبط قرارات الاستثمار بالأجل الطويل، حيث أن الانفاق الاستثماري يرتبط بفترة زمنية واحدة تسبق عملية الحصول على عوائد هذا الاستثمار، إلا أن هذه العوائد ترتبط بمجموعة تالية من الفترات الزمنية، ويتطلب ذلك الأخذ في الاعتبار عامل التغير في قيمة النقود عند حساب تكاليف وعوائد الاستثمارات.

ب. تخطيط قرارات الاستثمار يمتد إلى فترات زمنية طويلة، فقرار الاستثمار له أهمية على مستوى المنشأة خصوص مع استمرار التقدم التكنلوجي الذي أدى إلى تطور وسائل الإنتاج والتسويق مما يزيد من صعوبة اتخاذ القرار الاستثماري.

2. خصائص ترتبط بحالات الطبيعة وتشمل[2]:

أ. عنصري المخاطرة وعدم التأكد لأرتباط القرارات الاستثمارية بالمستقبل ، وبالتالي أن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث.

ب. تكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة، وعليه لا مناص من اخضاع اتخاذ القرار الاستثماري للمزيد من الدراسات العلملية المتخصصة والتي تكفل نجاحه في المستقبل.

ج. التنبؤ بالمبيعات وكيفية تقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة في ظل حالتي المخاطرة وعدم التأكد، وكيفية قياس معدل العائد على استثمار ومعدل تكلفة رأس المال.

3. خصائص ترتبط بالهيكل التمويلي وتشمل[3]:

([1]) د . صالح ابراهيم يونس الشعباني ، د . اخلاص حسن يوسف الناصر ، **دور الافصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف الاجتماعية في ترشيد القرارات الاستثمارية** ، (بغداد : جامعة نوروز ، مجلة جامعة نوروز ، العدد (صفر) ، 2012م) ، ص 95.

([2]) د. عبد الرحمن مرعي ، **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية** ، (دمشق: جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 22 ، العدد 21 ، 2006م) ، ص45.

([3]) محمد الفاتح محمود بشير ، **دور الاستثمار في الاوراق المالية من منظور اسلامي** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، 2005م) ، ص 85.

أ. معظم قرارات الاستثمار تحتاج إلى مبالغ ضخمة مما يؤثر على حياة المنشأة، والعائد المتقع يمتد إلى فترات زمنية طويلة ، ويتطلب هذا التنبؤ بالإيرادات والتكاليف المتوقعة لفترة طويلة.

ب. يؤدي اتخاذ القرار الاستثماري إلى استخدام جزء من أموال المنشأة في أصول ثابتة متخصصة لفترة زمنية طويلة، ويتطلب هذا البحث عن مصاردر للتمويل. وهذا يؤدي على تحمل المنشأة تكاليف ثابتة يترتب عليها رفع حجم التعامل على مستوى اعلى من المستوى المعتاد لفترة زمنية طويلة.

ج. يضيع اتخاذ قرار الاستثمار في مشروع معين على المنشأة استثمار أموالها في بدائل استثمارية أخرى كان من الممكن في استثمارها في مجالات أخرى.

يتضح للباحث أن القرارات الاستثمارية ترتبط بالأجل الطويل ، وتحتاج إلى إنفاق مبالغ كبيرة يصعب استردادها في حالة فشل المشروع الاستثماري ، فالقرارات الاستثمارية تمثل درجة من المخاطرة على حياة المشروع لارتباطها بالمستقبل .

خامساً: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري

تتمثل العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري بالآتي[1]:

1. فلسفة ووعي الادارة : تعتبر فلسفة ووعي الادارة من أهم العوامل المؤثرة على نجاح العديد من المشاريع الاستثمارية، فالادارة الواعية هي العقل المخطط والمدبر الذي يعمل على التخصيص الامثل للموارد المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة .
2. دراسة وتحليل السوق والتنبؤ بحجم المبيعات : دراسة وتحليل السوق هي بداية دراسات جدوى المشروعات الاستثمراية ، فإن قبول اورفض المشروع الاستثماري المقترح يتوقف على دراسة وتحليل السوق، وان القيام باجراء الدراسة والتحليل لسوق السلعة المزمع انتاجها هي اول خطوة تستحق البحث والاهتمام في دراسات الجدوى كما ان تحليل دراسة السوق وتقديرات الطلب على المنتجات يجب ان تكون أكثر واقعية واقرب إلى الدقة لغرض زيادة فرص نجاح المشروع الاستثماري هذا ويتحتم على ادارة المشروع الاستثماري بحث امكانيات استيعاب السوق وتقبل المنتجات للمشروع ، والتي من خلالها يتم تحديد الايرادات المتوقعة للمشروع الاستثماري.
3. مصادر التمويل وهي تعتبر من اهم العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من حيث القبول أو الرفض .

يستطيع الباحث اضافة العوامل التالية :

([1]) د . شارف خوجة الطيب ، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية** ، (الجزائر : جامعة ناجي مختار عناية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الملتقي الوطني الأول ، مستجدات الالفية الثالثة المؤسسة على ضؤ التحولات المحاسبية الدولية ، 2007م) ، ص 18 .

أ. مصادر الالات : يؤثر المصدر الذي تتوفر عن طريقه الالات بدرجة كبيرة على بعض القرارات الاستثمارية المتعلقة بالالات .

ب. موازنة التدفقات النقدية : تقدير وتحليل موازنة التدفقات النقدية لكل بديل استثماري له اثر على ترشيد القرارات الاستثمارية .

ج. التغير في مستوى الاسعار : للتضخم تأثير على القيمة الحقيقية للنقود ، حيث تنخفض القوة الشرائية للجنيه كل عام ، اما فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية يكون له تأثير على العائد .

سادساً: أنواع القرارات الاستثمارية

تتمثل أنواع القرارات الاستثمارية بالاتي [1] :

1. قرار الاستثمار تبعاً لسعر الاداة الاستثمارية

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار معين وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الاداة الاستثمارية ، وقيمتها من وجهة نظره ، ضمن هذا الاطار تندرج قرارات الاستثمار تحت ثلاثة انواع هي :

أ. **قرار الشراء :** يتخذه المستثمر عندما يشعر أن قيمة الاداة الاستثمارية متمثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة محسوبة في إطار العائد والمخاطرة ، تزيد عن سعرها السوقي ، مما يولد لدى المستثمر الرغبة في شراء تلك الاداة سعياً منه لتحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلاً . يترتب على ذلك تولد ضغوط شرائية في السوق على تلك الاداة مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والقيمة .

ب. **قرار عدم التداول :** يتخذ المستثمر هذا القرار عندما يتساوى السعر السوقي لأداة الاستثمار مع قيمتها ، ويصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديهم حافز الشراء التوقف عن الشراء ، ومن كان لديهم حافز البيع التوقف عن البيع . لأن المستثمر ليس لديه امل في تحقيق مكاسب راسمالية مستقبلية .

ج. **قرار البيع :** عند تساوي سعر اداة الاستثمار مع قيمتها ، تعمل ديناميكية السوق فتضيف رغبات إضافية لشراء تلك الاداة في مستثمر جديد ، وأن السعر السوقي في تلك اللحظة لا يزال اقل من قيمة أداة الاستثمار مما يتطلب منه عرض سعر جديد يزيد عن قيمة الاداة وهكذا يرتفع السعر ويتولد عنه رغبة لدى غيره في البيع ، فيكون القرار المتخذ حينئذ هو قرار البيع [2] .

([1]) حامد العربي الحضيري ، **مرجع سابق** ، ص 39.

([2]) د. محمد صالح ، د. نهال فريد ، **الاستثمار في الاسهم والسندات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 7.

يوضح الشكل رقم (1/2/3) القرارات الاستثمارية تبعاً لسعر الاداة الاستثمارية :

شكل رقم (1/2/3)

القرارات الاستثمارية تبعاً لسعر الاداة الاستثمارية

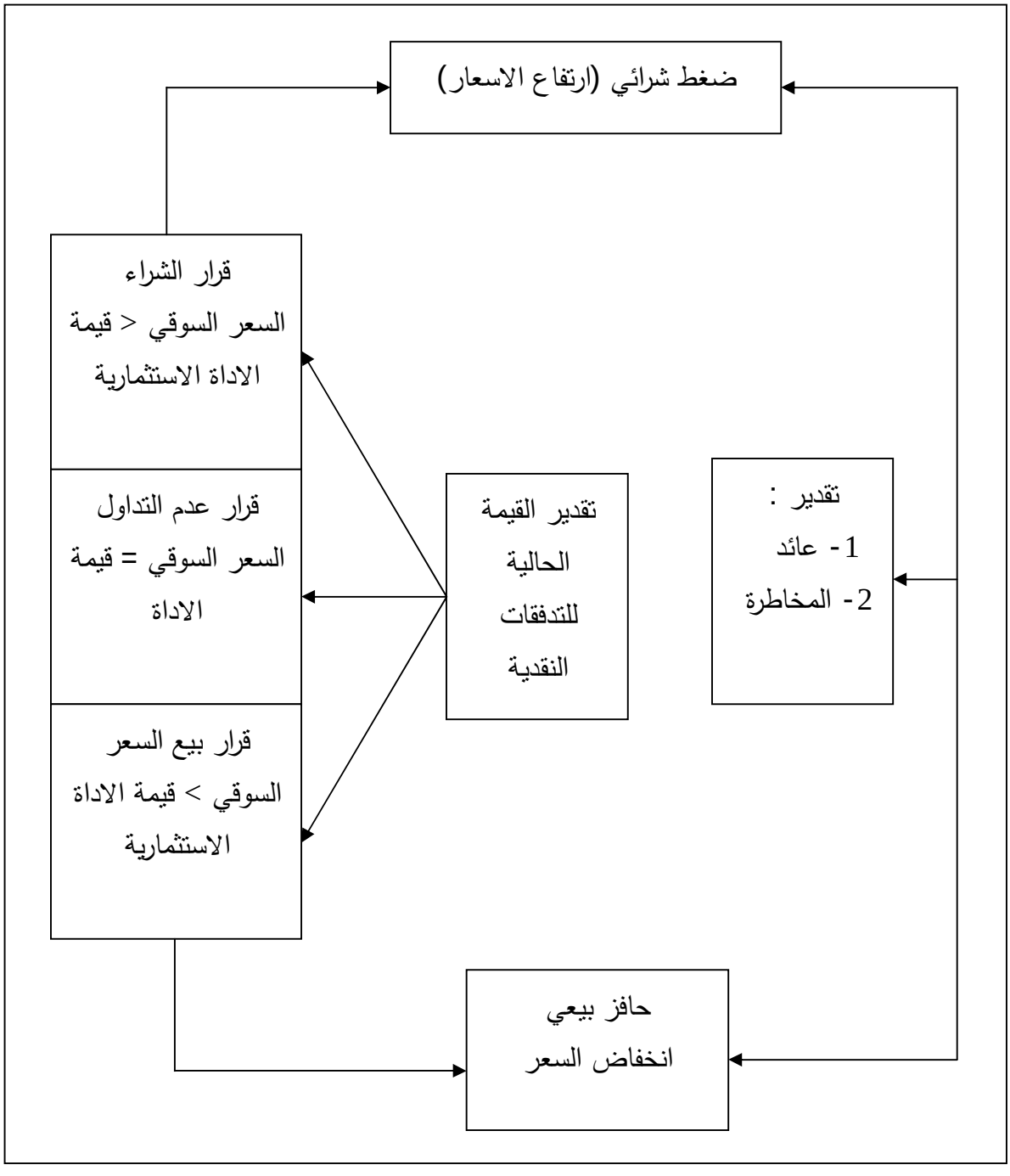

المصدر: محمد مطر ، **إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتبطيقات العملية** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص 27 .

يتضح للباحث من الشكل أعلاه بأن القرار الاستثماري تبعاً للاداة الاستثمارية يهدف إلى تعظيم العائد وتدنية المخاطرة ، ومرتبط بالأدوات المالية لذلك يقوم المستثمر بمراقبة الاوراق المالية لاتخاذ القرار المناسب.

2. قرار الاستثمار تبعاً لصفة القرار

يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من القرارات هي [1]:

أ. **قرارات تحديد أولويات الاستثمار :** تكون صالحة فيما بينها لتحقيق نفس الاهداف ، ولكن يتم ترتيب هذه القرارات وفقاً للأولويات المعتمدة لدى المشروع الاستثماري ، وتتوقف هذه الأولويات على مدى اهتمامات المستثمر بكل بديل من هذه البدائل وما يعود عليه من فائدة ومنفعة خلال فترة زمنية معينة .

ب. **قرارات قبول أو رفض الاستثمار :** يكون المستثمر امام قرار واحد للاستثمار ، وأن يحكم على بديل استثماري واحد ويقرر امكانية تنفيذه من عدمها. وتكون هذه القرارات مبنية على دراسة تفصيلية لنشاط واحد ولا توجد انشطة اخرى يمكن الاختيار فيما بينها .

ج. **قرارات الاستثمار المانعة تبادلياً :** يقصد بذلك وجود فرص متعددة أمام المستثمر يمكن أن يتخذ قرارات يبدأ الاستثمار فيها ولكن في حالة اختيار نشاط معين لا يمكنه اختيار نشاط آخر، في هذه الحالة يأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة نتيجة عدم تنفيذ البديل الآخر.

يتضح للباحث أن قرارات الاستثمار تبعاً لصفة القرار يتوقف على البدائل الاستثمارية المطروحة أمام متخذ القرار ، ويقوم المستثمر على دراسة هذه البدائل من حيث التدفقات النقدية الداخلية والخارجة لكل بديل على حدا ومن ثم المفاضلة بين هذه البدائل لاختيار البديل الأفضل وفق المعيار المحدد من قبل الإدارة.

سابعاً: مبادئ ترشيد القرار الإستثمارى

تتمثل مبادئ ترشيد القرار الإستثمارى بالاتى[2] :

1. **كفاءة إدارة الإستثمارات** : ارتفاع تكلفة الإستثمارات ، ودرجة المخاطرة التى تتعرض لها، يتطلب توفر الخبره والكفاءة عند ترشيد القرار الإستثمارى ، واختيار الاداة الاستثمارية المناسبة.
2. **الخبرة والتأهيل** : اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبره قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين . لذا يفترض المستثمر عديم الخبرة أن يستعين فى اتخاذه قراره الاستثماري بمشورة فئه المستثمرين والمحللين المختصصين ولو كلف ذلك دفع اتعاب لهؤلاء مقابل الخدمات التى

([1]) حمدي عبد العظيم ، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات** ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1995م) ، ص ص 24 ، 25.

([2]) Levy Haim, Maeshal Sarnat, **Portfolio and Investment Selection: Theory and Practice**, (N.Y: Prentic-Hall.INC., 1984), P.105.

يؤدونها ، لان هذه الاتعاب مهما إرتفعت ستبقى منخفضه مقارنة بالفائدة المحققة منها فى ترشيد القرار الاستثماري .

3. **التنويع**: يقوم علي نظرية المحفظة الإستثمارية ، حيث يقوم المستثمر بتنويع الإستثمارات خوفاً من المخاطرة
4. **حساب القيمه الحالية لعائد الإستثمار** : بخصم التدفقات النقدية المتوقعة باختيار معدل خصم معين يرتبط بالبيئة المحيطة بالإستثمار .
5. **الإختيار** : يقوم المستثمر باختيار فرصة مناسبة من بين الفرص الاستثمارية المتاحة .
6. **المقارنة** : المفاصلة بين البدائل المتاحة لإختيار البديل المناسب .
7. **الملائمة** : يختار متخذ القرار الإستثماري ما يلائم ميوله على ضوء الإمكانيات المادية المتوفرة له .

يستطيع الباحث إضافة المبادئ التالية:

أ. مبدأ التوزيع: يقوم بتنويع الاستثمارات من أجل تقليل المخاطر وزيادة العائد المتوقع.

ب. مبدأ الموضوعية: الاستعانة بأدوات التحليل والتقييم عند المفاضلة بين البدائل المتاحة المختلفة واختيار البديل الأمثل الذي يفضله متخذ القرار الاستثماري.

ثامناً: عناصر القرار الاستثماري

تتمثل عناصر القرار الاستثماري في [1]:

1. الاستراتيجية الملائمة للاستثمار

يختلف المستثمرون عن بعضهم من خلال ميولاتهم وتفضيلاتهم الاستثمارية فلكل مستثمر منحى تفضيله الاستثماري والذي يميزه عن غيره من خلال السيولة والامان . ويتحدد ميول المستثمر اتجاه عنصر السيولة والامان بالمخاطرة التي يستطيع تحملها مقابل العائد الذي يتوقعه ، بينما يترجم ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار المتوقع . وبما أن أي قرار استثماري يتخذ في ظل عاملين هما ، العائد والمخاطرة . وانه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة وتبعاً لذلك يوجد هناك مستثمرون يقبلون بعائد منخفض ومخاطرة متدنية وهناك مستثمرون مغامرون لا يهابون المخاطرة ويسعون لتحقيق اكبر العوائد وعليه يمكن تصنيف المستثمرين على النحو الآتي[2]:

أ. **المستثمر المتحفظ :** يعطي عنصر الأمان الأولية ، وبالتالي ينعكس نمط هذا المستثمر على قراراته الاستثمارية فيكون حساساً جداً تجاه عنصر المخاطرة ، ويرجع هذا التفضيل إلى محدودية الموارد لدى المستثمر .

ب. **المستثمر المضارب :** يعطي الأولية لعنصر الربحية ، وهو عكس المستثمر المتحفظ بحيث تكون حساسيته لعنصر المخاطرة متدنية ، ويكون على استعداد لدخول مجالات استثمارية خطرة

([1]) محمد مطر ، **إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتبطيقات العملية ، مرجع سابق** ، ص 29 .

([2]) د . وليد صافي ، د . أنس البكري ، **الأسواق المالية والدولية** ، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون ، 2010م) ، ص177.

طمعاً في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على الاستثمار ، ويفضل هذا النوع من المستثمرين الاصول المادية ذات المخاطرة المرتفعة .

ج. **المستثمر المتوازن :** الرشيد الذي يهتم بعاملي العائد والمخاطرة بقدر متوازن ، فلا يقبل بالربحية على حساب الامان والعكس ، ويندرج تحت هذا النمط الغالبية العظمى من المستثمرين [1].

2. الأسس العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري

ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يعتمد في اتخاذ قراره على ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم عادة على خطوات محددة منها [2]:

أ. تحديد الهدف الاساسي للاستثمار .

ب. تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار .

ج. تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار .

د. تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة .

هـ. اختيار البديل الاستثماري المناسبة للأهداف .

3. مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة

تعتمد القرارات الاستثمارية اساساً على عاملين هما العائد والمخاطرة ، حيث أن هناك علاقة طردية بينهما فكلما زاد العائد المتوقع من الاستثمار ارتفعت المخاطرة الناتجة عن هذا الاستثمار.

يتضح للباحث أن عناصر القرار الاستثماري توفر الملائمة لمتخذ القرار الاستثماري فى تحديد إمكانية المقارنة بين البدائل الاستثمارية ، والامكانيات المادية . ويوفر المرونة واختيار البديل المناسب.

تاسعاً: محددات قرار الاستثمار

تتمثل محددات قرار الاستثمار بالآتي [3]:

1. **سعر الفائدة:** يتمثل في تكلفة الاموال المفترضة لتمويل الاستثمار أو في تكلفة الفرصة البديلة في حالة اعتماد المشروع على موارده الذاتية ، والعائد الذي يضحي به المستثمر لقاء عدم ايداع امواله في البنك . ولسعر الفائدة تأثير كبير على الاستثمارات وتنشيط الدورة الاقتصادية بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة اتجه اصحاب الاموال إلى ايداع اموالهم في البنوك لقاء اسعار فائدة كبيرة بدل استثمارها في مشروعات اقتصادية فعليه والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة أي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار .
2. **الكفاية الحدية :** يعتبر العائد من الاستثمار من أهم العوامل المحددة لارباح المشروع الاستثماري، حيث يقبل الافراد على الاستثمار إذا كان العائد المتوقع من إضافة وحدة استثمارية اكبر من أو يساوي سعر الفائدة .

([1]) د. زياد رمضان ، **مرجع سابق** ، ص 29 .

([2]) Pierre Conso, **Gestion Financière de l'enterprise, Dunod**, 8éme edition, Paris, 1996, P. 498.

([3]) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، (الإسكندرية : دار المعارف ، 1989م) ، ص 108 .

3. **اتجاه التوقعات ودرجة المخاطرة :** يعتبر عامل التوقع بالظروف الاقتصادية ، ودرجة الانتعاش والانكماش من العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار وحجمه ، إذا كان هناك توقع ظروف انتعاش كازدياد حجم السوق واستقرار الوضع السياسي ، فإن ذلك يشجع على زيادة حجم الاستثمار وتوسع مجالاته ، اما في حالة توقع ظروف انكماش فإن ذلك سيؤثر سلباً على مقدار حجم الفرص الاستثمارية وبالتالي حجم الاستثمار[1] .
4. **التقدم التكنولوجي :** أن التطور التكنولوجي في مجال انتاجي معين أو أي نشاط اقتصادي يعتبر من العوامل المهمة في تأهيل فرص استثمارية جديدة ، حيث أن إنتاج مادة جديدة أو اتباع طرق إنتاجية متطورة ، تؤدي إلى زيادة الطرق الاستثمارية وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين على توسيع حجم الاستثمار أو القيام باستثمارات جديدة [2].
5. **عدم قابلية التجزئة :** عدم تقييم المشروعات الاستثمارية بصورة منفصلة ، وإنما يتم وفقاً لتخطيط طويل الاجل ضمن عدد كبير من المشاريع المتكاملة وتحدد اهمية كل مشروع وفقاً لعلاقته بالبرنامج الاستثماري الكلي، [3].
6. **القوانين والتعليمات المالية : أن** القوانين والتعليمات المالية لها أثر كبير في زيادة حجم الاستثمار أو توسيع الاستثمار القائم ، وتؤثر بشكل مباشر في قرار الاستثمار وتحديد اتجاهاته وطبيعة وحجم العائد المتوقع من تلك الفرص الاستثمارية .

يتضح للباحث أن محددات قرارات الاستثمار تؤثر بشكل مباشر على القرارات الاستثمارية وأن دراسة هذه المحددات وتحليلها يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية وتوسيع نطاق الاستثمارات في أي بيئة اقتصادية .

عاشراً: تخطيط القرار الاستثماري

التخطيط يعتبر أحد وظائف الإدارة ، ولتحقيق أهداف المؤسسة بأعلى كفاءة ممكنة وأقل تكلفة ينصب التخطيط على الاختيار والمفاضلة بين البدائل ، بحيث يمكن الوصول إلى أفضل تخصيص للموارد المتاحة والمحدودة على الاستخدامات المتعددة ، ويتطلب ذلك القيام بدراسة وافية للبدائل المتاحة مستخدماً الأساليب العلمية للتنبؤ بالمستقبل ، والابتعاد عن الاجتهادات الشخصية والتخمين كلما أمكن ذلك[4]. ويمكن استعراض تخطيط القرار الاستثماري على النحو التالي:

1.مراحل تخطيط القرار الاستثماري

تتمثل مراحل تخطيط القرار الاستثماري بالآتي [5]:

([1]) Weston. J.F & Brigham, E., **Essentials of Managerial Finance**, (New York: Hol, inc., 1997), P.38.

([2]) د. طاهر موسى عطية ، د. منى ، محمد إبراهيم البطل ، **الادارة المالية** ، ط2 ، (القاهرة : المؤلفات ، 2005م) ، ص 57.

([3]) Gunewald, A & Newmmrs, E. **Basic Managerial Finance**, (New York: Hol inc, 1990), P. 65.

([4]) ثناء محمد طعيمة ، **مرجع سابق** ، ص 19.

([5]) توفيق محمد الشحات عبد العزيز طمان ، **دراسة تحليلية لاستخدام المعلومات المحاسبية في تطوير سوق الاوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، 2003م) ، ص 177 .

أ. مرحلة تحضير المشاريع: اقتراح بدائل الاستثمار ، وتتضمن المشاريع التي تزيد الطاقة الإنتاجية كإضافة خطوط إنتاج جديدة ، أو المشاريع المتعلقة بتخفيض تكلفة الإنتاج.

ب. مرحلة تقييم المشاريع: تتعلق بتقدير عوائد ونفقات الاستثمارات واختيار معيار مناسب للحكم على المشاريع.

ج. مرحلة اختيار المشاريع: تعتمد على نتائج تقييم المشاريع ، يتم اختيار المشروع الذي يحقق الأهداف المرجوة .

د. مرحلة تنفيذ المشاريع: هي متابعة تنفيذ المشاريع المختارة ، وتقييمها في ضو النتائج المتقعة ، وتحديد مقدار نجاح هذه المشاريع في تحقيق الأهداف المرجوة .

يتضح للباحث أن تخطيط القرار الاستثماري يمر بمراحل متعددة وتختلف هذه المراحل من منظمة لأخرى، فهناك منظمات قائمة ومنظمات قيد الانشاء وكل هذه المراحل تتضمن اختيار الاستثمارات التي تحقق أكبر عائد ممكن .

2.أهمية تخطيط القرار الاستثماري

ضخامة مبالغ التكاليف الاستثمارية وطول الفترة الممتدة خلالها الآثار المترتبة عن هذه التكاليف ، وصعوبة تعديلها إذا ما تبين عدم سلامة القرارات التي أنشأتها ، كل هذه العوامل تجعل تخطيط القرار الاستثماري ذو أهمية ، من العوامل التي تعطي أهمية خاصة للتخطيط الاستثماري ما يلي:

أ. يستمر الانفاق الرأسمالي لفترة طويلة ويتضمن نتائج طويلة الأمد ، ولذلك فإن أي خطأ في التقدير يمكن أن يؤدي إلى زيادة الانفاق الرأسمالي أو نقصانه عن الحاجة ، الأمر الذي يفقد الإدارة شيئاً من مرونتها ، ويمكن أن تنتج مخاطر جراء ذلك ، لذلك كان من الضروري الاعتماد على التخطيط الرأسمالي[1].

ب. تحتاج الاستثمارات الرأسمالية إلى مبالغ ضخمة ، ولذلك يجب توفير هذه المبالغ في الوقت المناسب وبأقل تكلفة.

ج. قرارات الانفاق الرأسمالي ذات طبيعة خاصة ، بحيث يصعب العدول عنها خاصة إذا تم البدء فيها وتنفيذ جزء منها ، مما يحمل المؤسسة خسارة كبيرة.

د. عملية التخطيط الاستثماري تدعو إلى التنبؤ بالمستقبل وتقدير التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الاستثمارات ، وهذا يساعد على نجاح التخطيط النقدي[2].

هـ. تساعد عملية التخطيط الاستثماري على التعرف على إمكانات التوسع في الطاقة الإنتاجية لمقابلة الزيادة المتوقعة في الفترة القادمة[3].

([1]) شوقي حسين عبد الله ، **التمويل والإدارة المالية** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1984م) ، ص 416.

([2]) إبراهيم وهبي فهد ، **الإدارة المالية** ، (عمان: دار المسيرة الجامعية ، 1997م) ، ص 284.

([3]) محمد يونس خان ، وهشام صالح غرايبة ، **الإدارة المالية** ، (بيروت: دار جون ويلي ، 1986م) ، ص 114.

حادي عشر: تحليل القرار الاستثماري

يتمثل تحليل القرار الاستثماري بالآتي [1]:

1. اختيار نوعية المشروع: يراعى عند اختيار نوعية المشروع التوافق مع خطط الشركة المتعلقة بتحقيق معدلات نمو معينة.
2. تحديد مقدار الأموال اللازمة: مصادر التمويل المناسبة باعتبار أن تكلفة رأس المال من أهم مؤشرات القيام بالاستثمار .
3. تحديد درجة الخطر الاقتصادي : للبدائل المراد الاستثمار بها ودراسة علاقة الارتباط بين هذا البديل والمشروعات القائمة ، لأن من عوامل نجاح المشروعات توفر بيئة مناسبة ، كما أن درجة المخاطر المرتفعة يجب أن تكون موضع دراسة واهتمام مسبق ، بحيث أنه يتوقف عليها في كثير من الأحيان القيام بالاستثمار أو الامتناع عنه.
4. تقدير الإيرادات المتوقعة من البديل المقترح في المستقبل: يتم مقارنة الإيرادات المتوقعة بالتكاليف الحالية والمستقبلية من أجل تحديد مقدار الأرباح ومعرفة جدوى هذا البديل.
5. دراسة الحالة الاقتصادية للسوق ودرجة المنافسة فيه ، ومقدار الطلب من أجل التوصل إلى تحديد حصة المشروع المقترح في السوق.
6. تحديد التوقيت المناسب من أجل البدء بالاستثمار وتحديد موعد الإنتهاء منه ، والفترة التي يكون فيها الاستثمار مجدياً ومتى يكون غير مجد.

يتضح للباحث أن تحليل القرار الاستثماري يحدد المشروع الافضل ومقدار التكلفة الأولية ، وقياس التكاليف والايرادات المتوقعة من المشروع والوقت المناسب لبداية الاستثمار .

([1]) سعيد عبد العزيز عثمان ، **دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) ، ص 319.

المبحث الثالث

أساليب ترشيد القرارات الاستثمارية

تتعدد وتتنوع الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمر ، وتختلف النتائج المتوقعة من فرصة إلى أخرى وفقاً لاختلاف نمط العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بهذا العائد ، وسعياً إلى تحقيق هدف المستثمر وهو تحقيق أقصى عائد ممكن من استثماراته ، فإنه يتعين عليه قبل اتخاذ قرار الاستثمار أن يعتمد على مجموعة من الأساليب لتقييم النتائج النهائية لكل بديل. ويستعرض الباحث في هذا المبحث أساليب ترشيد القرارات الاستثمارية على النحو الآتي :

أولاً : أساليب ترشيد القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد

تتمثل بالآتي [1]:

1. معدل العائد المحاسبي

يعتبر أحد الأساليب التقليدية في تقييم القرارات الاستثمارية ، وتعتمد على المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية ، حيث تأخذ هذه الطريقة في حساباتها الدخل المتولد الذي ينتظر أن يحققه المشروع الاستثماري خلال عمره الاقتصادي ، وبالتالي فإنها تقيس ربحية المشروع ويقدر المعدل المتوسط للعائد بنسبة متوسط الدخل السنوي بعد خصم الضريبة إلى متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع المقترح[2].

أ.مميزات معدل العائد المحاسبي

يمتاز معدل العائد المحاسبي بالآتي:

i. البساطة ، سهولة الحساب والفهم.
ii. سرعة الحصول على البيانات اللازمة ، وحسابها من البيانات المحاسبية التقليدية.
iii. يعطي مؤشراً مبدئياً وسريعا عن ربحية الاستثمار.
iv. يصلح للتطبيق في حالة عدم توافر معلومات محاسبية كافية لإجراء تحليل أكثر شمولاً .

ب.عيوب معدل العائد المحاسبي

تتمثل عيوب معدل العائد المحاسبي بالآتي:

i. لا يأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود .
ii. يتأثر العائد على المشروع الاستثماري بالطريقة التي تتبع في تحديد قسط اهلاك الأصول الثابتة، حيث أن الاهلاك يتأثر على حد كبير بالسياسات المحاسبية والتقديرات الشخصية.

([1]) د. حمزة محمود الزبيدي ، **الادارة المالية المتقدمة** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 58.

([2]) Bender A Dumint P. A, **le Financement de I' Enterprise**, Editions Medicine et Hygiene, Genève, 1975, p24.

يرى الباحث أن طريقة معدل العائد المحاسبي تعتمد على المعلومات المحاسبية لتقييم القرارات الاستثمارية ، وان السياسات المحاسبية المستخدمة لقياس الربح المحاسبي تؤثر في قياس معدل العائد المحاسبي مما ينعكس على ترشيد القرارات الاستثمارية.

2. **التحليل المالي**

عرف التحليل المالي بأنه معالجة منظمة ببيانات القوائم المالية للحصول على معلومات تمكن من عملية اتخاذ القرارات وتقويم الأداء في الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل[1] . وعرف بأنه تحويل البيانات المالية بالقوائم المالية إلى معلومات لتكون أكثر فائدة في اتخاذ القرارات[2] . كما عرف بأنه أحد مجالات العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تفصيلي وانتقادي وتفسيرها وفهمها لتقييم الفرص الاستثمارية أو تقرير منح الائتمان أو تقييم الأداء للمنشأة أو أحد أنشطتها[3] . وعرف بأنه دراسة للقوائم المالية واستخراج مجموعة من المؤشرات المالية والعلاقات بين محتويات هذه القوائم وتفسيرها من جانب القائم بالتحليل المالي[4].وعرف بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها لاشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم الأداء وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة لترشيد القرارات[5] . كما عرف بأنه وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله وخصومه وإيراداته ومصروفاته[6].

يستنتج الباحث من تعريف التحليل المالي بأنه

1. تفسير القوائم المالية وإظهار العلاقات بين عناصرها.
2. مؤشرات مالية من القوائم المالية تفيد في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية.
3. التنبؤ بالأداء المالي للمنشآت في المستقبل .
4. يساعد في تقييم الفرص الاستثمارية ومنح الائتمان .

يستطيع الباحث تعريف التحليل المالي بأن أحد أساليب ترشيد القرارات الاستثمارية ، يفسر محتويات القوائم المالية والعلاقات بينها واستخراج مؤشرات مالية للمساعدة في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين .

([1]) د. حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي – تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2005م) ص85 .

([2]) سناء عبد الرحيم سعيد ، **تصميم نظام الأداء الاستراتيجي للجامعات باعتماد تقنية بطاقة الدرجات المتوازنة – دراسة تطبيقية في جامعة بغداد** ، (بغداد : جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2005م) ص 53 .

([3]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2005م) ص 40 .

([4]) د. منير شاكر وآخرون ، **التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص 35 .

([5]) د. عبد الرحمن توفيق ، **أساسيات التحليل المالي** ، (القاهرة : مركز الخبرات المهنية الإدارية ، 2008م) ص 12 .

([6]) د. محمد سعيد عبد الهادي ، **الإدارة المالية – الاستثمار والتمويل والتحليل المالي** (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009م) ص 102.

3.الموازنات التخطيطية

عرفت الموازنات التخطيطية بأنها أداة لتحقي ق الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة المحاسبية خلال الفترة المالية ، وأداة للرقابة على تنفيذ خطة الاستخدام المحددة للموارد الاقتصادية[1] . كما عرفت بأنها خطة كمية وقيمية لموارد واستخدام المنشأة خلال فترة مستقبلية معينة لاستخدامها كوسيلة للرقابة والتنسيق واتخاذ القرارات وتقويم الأداء في ضو الموارد المادية والبشرية المتاحة للمنشأة[2] . وعرفت بأنها خطة شاملة ومنسقة للأنشطة المختلفة والموارد المالية للمشروع عن فترة معينة في المستقبل ومعبر عنها نقدياً [3] . وعرفت بأنها الأداة التي تعين المحاسبة على تحقيق وظيفتي التخطيط والرقابة[4] . وعرفت بأنها خطة برمجة الأنشطة الاقتصادية المتوقعة للمنشأة خلال فتوة سنة قادمة معبراً عنها بكميات مقيم مالية بهدف ضمان تحقيق أهداف المنشأة مع توضيح وسائل تحقيق ذلك[5] . كما عرفت بأنها خطة لأعمال المنشأة خلال فترة زمنية مقبلة معيرا عنها بقيم مالية ، وتوزع على جميع المسؤولين بالمنشأة لتكون مرشدا لهم في تصرفاتهم حتى تستخدم كأساس للأداء[6] .

يستنتج الباحث من تعريف الموازنات التخطيطية بأنها

1. تعبر عن الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها مستقبلاً .
2. تعد لفترة سنة قادمة وتسمى بالموازنات قصيرة الأجل ، وتعد لفترة أكثر من سنة تسمى بالموازنات طويلة الأجل .
3. تتضمن قيم نقدية محددة مقدما لكل بنود القوائم المالية لتساعد في ترشيد القرارات وتقويم الأداء المالي .
4. معايير محددة مقدماً ينبغي الوصول إليها ، ومن ثم هي وسيلة لقياس الأداء الفعلي وتقويم أداء المنشآت .

يستطيع الباحث تعريف الموازنات التخطيطية بأنها أحد أساليب تقويم الأداء المالي للمنشآت ، توفر معلومات ملائمة لترشيد القرارات ، وتمثل أهداف المنشأة الواجب تحقيقها مستقبلاً .

([1]) عبد الحليم كراجة ، وآخرون ، **الإدارة والتحليل المالي** ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000م) ص 141 .

([2]) د. مجيد الشرح ، د . سليمان سفيان ، **المحاسبة الإدارية – اتخاذ قرارات ورقابة** ، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2002م)، ص 255 .

([3]) د. سالم عبد الله حلس ، **دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية – دراسة ميدانية** ، (غزة: مجلة الجامعة الإسلامية – سلسلة الدراسات الإنسانية – المجلد 14 – العدد 1 ، 2006م) ، ص 136 .

([4]) د. إسماعيل يحيى التكريتي ، وآخرون ، **المحاسبة الإدارية – قضايا معاصرة** ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2007م)، ص 268 .

([5])عتاب يوسف حسون ، **تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدم في قطاع النقل البحري – نموذج مرفأي اللاذقية وطرطوس** ، (دمشق : جامعة تشرين – كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال – رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) ، ص 97.

([6]) د. أحمد هاشم أحمد يوسف ، **استخدام الموازنات التخطيطية وأثرها على كفاءة الأداء بديوان الزكاة** ، (الخرطوم : مؤتمر التطوير الإداري والتقني لمؤسسة الزكاة بالسودان وآفاقه ، 2010) ص 152 .

4.فترة الاسترداد

عرفت فترة الاسترداد بأنها الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد التكاليف الاستثمارية للمشروع من صافي التدفقات النقدية المتولدة منه[1] . وعرفت بأنها المدة الزمنية اللازمة لاسترداد الإنفاق الرأسمالي الأولي عن طريق صافي المكاسب النقدية المتولدة من هذا الإنفاق[2] .

يستنتج الباحث من تعريف فترة الاسترداد بأنها :

1. الفترة التي يتساوى عندها إجمالي صافي التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع مع إجمالي التكلفة المبدئية للاستثمار .
2. الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد تكلفة الاستثمار الأولية .

يستطيع الباحث تعريف فترة الاسترداد بأنها الفترة الزمنية التي يتساوى عندها المجموع التراكمي لصافي التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري مع تكلفة استثمار الأولية.

أ.مزايا فترة الاسترداد :

تتمثل مزايا فترة الاسترداد بالآتي[3] :

i. تتصف بالسهولة والبساطة .
ii. يتم تقييم الاقتراحات الاستثمارية في ظل فترة الاسترداد على أساس التدفقات النقدية وليس على أساس الربح المحاسبي.
iii. تعطي بعض الاعتبارات لتوقيت التدفقات النقدية ، فالاقتراحات الاستثمارية التي تسترد التكلفة المبدئية في فترة أقصر تكون أكثر جاذبية من وجهة نظر إدارة المنشأة.
iv. تعتبر هذه الطريقة أكثر تفضيلاً في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي ، وبصفة خاصة في الدول التي تتسم بعدم الاستقرار في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .
v. تدرج هذه الطريقة المخاطرة المرتبطة بالوقت ، فكلما كان الأجل طويلاً كلما كان الاستثمار أكثر خطورة.

ب.عيوب فترة الاسترداد :

تتمثل عيوب فترة الاسترداد بالآتي[4] :

i. تتجاهل توقيت استلام التدفقات النقدية المتوقعة من المقترح الاستثماري.
ii. تتجاهل التدفقات بعد فترة الاسترداد .

([1]) سعيد عبد العزيز عثمان ، **مرجع سابق** ، ص 319.

([2]).منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، ط 4 ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث، 1999م) ، ص348.

([3]) د. محمد سعيد عبد الهادي ، **الإدارة المالية – الاستثمار ، التمويل ، التحليل المالي** ، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص 54 .

([4]) د. محمد ابراهيم ، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2008م) ، ص46 .

iii. لا تقيس المقدرة الربحية للمشروع ، بقدرة ما تقيس سرعة الاسترداد تكلفة الاستثمار الأول.
iv. تتجاهل العمر الاقتصادي ، والقيمة التخريدية المتوقع من البديل الاستثماري في نهاية العمر الإنتاجي.

يتضح للباحث أن اهتمام فترة الاسترداد بقياس الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد ما يتم إنفاقه من التكاليف الاستثمارية يعني أنه يهدف إلى تحقيق درجة عالية من السيولة وتخفيض المخاطر المحيطة بعملية الاستثمار بأقل درجة ممكنة عن طريق محاولة الاسترداد السريع للأموال المستثمرة في المشروع الاستثماري.

5. صافي القيمة الحالية

عرف صافي االقيمة الحالية صافي التدفقات النقدية التي يحققها المشروع الاستثماري خلال فترة من الزمن مخصومة بمعدل خصم يعبر عن معدل العائد الخالي من المخاطرة ، بالإضافة إلى معدل اضافي يقابل معدل المخاطرة التي قبلها المستثمر [1].كما عرف بأنه القيمة التي يتم الحصول عليها من الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة والحالية للتدفقات النقدية الخارجة[2] وعرف بأنه الفرقة بين القيمة المستثمرة في المشروع والقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع[3] . وعرف بأنه مقياس استثماري يقوم على اساس استعمال معدل التخصص الذي يقيم تفضيل الاستهلاك الحالي عن الاستهلاك المستقبلي[4] .

يستنتج الباحث من تعريف صافي القيمة الحالية بأنه :

1. الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.
2. تكلفة الاستثمار الأولية للمشروع مطروحاً منه صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منه.

يستطيع الباحث تعريف صافي القيمة الحالية بأنه صافي القيمة المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة مطروحاً منها القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مخصومة بمعدل عائد متوقع من الاستثمار .

تقييم صافي القيمة الحالية :

تعتبر صافي القيمة الحالية ذات فعالية في تقييم الفرص الاستثمارية المتاحة ، إذا كانت صافي القيمة الحالية موجب هذا يعني أن تنفيذ الاقتراح الاستثماري سوف ينتج عنه زيادة في ثروة المنشأة، أما إذا كان صافي القيمة الحالية سالب فإن تنفيذ الاقتراح سوف ينتج عنه نقص في ثروة المنشأة .

أ.مزايا صافي القيمة الحالية

([1]) Daniel Sopel, **Finance d'entreprise,** Les edition d'Organisation, Paris, 1997, PP. 273, 275.

(2) د.عبد القادرمحمد عبد القادرعطية ، **دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT** ، (الاسكندريه : الدار الجامعيه،2001) ، ص181 .

([3]) د.عبد العزيز النجار، **اساسيات الادارة المالية** (الاسكندرية :المكتب العربى الحديث، 2007م) ، ص 183.

([4]) د. عبد الغفار حنفى ، **استراتجية الادارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2008م)، ص261 .

تتمثل مزايا صافي القيمة الحالية بالآتي[1]:

i. تعطي أهمية للقيمة الزمنية للنقود .

ii. تعترف بتوقيت التدفقات النقدية .

ب.عيوب صافي القيمة الحالية:

تتمثل عيوب صافي القيمة الحالية بالآتي[2]:

i. صعوبة اختيار معدل الخصم .

ii. لا تسمح بالمقارنة بين المشاريع استثمارية ذات أحجام مختلفة وصعوبة استعمالها وحسابها .

iii. تفترض أن معدل العائد المطلوب أو معدل الخصم يبقى ثابتاً خلال فترة حياة المشروع الاستثماري.

يتضح للباحث أن طريقة صافي القيمة الحالية ذات فعالية كبيرة في تقييم الفرص الاستثمارية المتاحة ، نظراً لماتتميز بها من دقة وسلامة في ترشيد القرار الاستثماري بشكل ينعكس مباشرةً على تعظيم ثروة الملاك ، إذا كان صافي القيمة الحالية موجب فهذا يعني أن تنفيذ الاقتراح الاستثماري سوف ينتج عنه زيادة في ثروة الشركة ، أما إذا كان صافي القيمة الحالية سالب فإن تنفيذ الاقتراح سوف ينتج عنه نقص في ثروة الشركة.

يرى الباحث أن طريقة صافي القيمة الحالية تعتمد على التدفقات النقدية لاستثمار معين باستعمال معدل خصم مناسب ومن ثم ايجاد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية ، وأن هذه الطريقة لها فعالية في ترشيد القرارات الاستثمارية لأنها تتميز بالدقة والموضوعية بما ينعكس على تعظيم ثروة الملاك .

6. مؤشر الربحية

عرف مؤشر الربحية بأنه ناتج قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة[3]. وعرف بأنه المعيار الذي يقيس كفاءة المشروع الاستثماري في تحقيق الربح بقياس العلاقة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة[4]. ويقيم دليل الربحية وفقاً الآتي[5] :

أ. نتيجة التقييم أقل من الواحد الصحيح : أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة من المشروع لا تغطي تكلفته الاستثمارية ، ويكون القرار حينئذٍ رفض المشروع .

ب. نتيجة التقييم تساوي الواحد الصحيح : أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة من المشروع تغطي تكلفته الاستثمارية فقط ، ويكون القرار حينئذٍ متأرجحاً بين القبول أو الرفض وفقاً لمدى

([1]) د. علي محمد صالح عباس ، **الادارة المالية** ، (عمان : اثراء للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص 195.

([2]) د. محمد يونس خان ن د . هشام غرايبة ، **الادارة المالية** ، (لندن : دار جون وايلي واولاده ، 2003م) ، ص 31 .

([3]) د. حمزة الشمطي ، د. ابراهيم الجزراوي ، **الادارة المالية الحديثة – منهج عملي تحليل في اتخاذ القرارات** ، (عمان : دار صفاء، 1998م) ، ص 219.

([4]) د. عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) ، ص 42 .

([5]) د. محمد أحمد الخضري **دراسات الجدوي وتقييم المشروعات وجهة نظر بنكية** ، (القاهرة : الدار الفنية للنشر والتوزيع 2003م)، ص 22 .

وجـود اعتبـارات أخـرى محيطـة بعمليـة اتخـاذ القـرار والتـي غالبـاً مـا تكـون اعتبـارات غيـر مالية.

ج. نتيجة التقييم أكبر من الواحد الصحيح : أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع تغطي تكلفته الاستثمارية ، ويكون القرار حينئذٍ قبول المشروع .

أ.مزايا مؤشر الربحية :

تتمثل مزايا مؤشر الربحية بالآتي[1] :

i. تعترف بالقيمة الزمنية للنقود .

ii. تستخدم تكلفة التمويل أو معدل العائد المطلوب تحقيقه كمعدل لخصم التدفقات النقدية .

iii. تقيس الربحية في صورة معدل مما يسهل عملية المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية .

ب.عيوب مؤشر الربحية:

تتمثل عيوب مؤشر الربحية بالآتي[2]:

i. لا تعالج عدم التأكد والمخاطر ، حيث تفترض الظروف المستقبلية واحتمالاته معقدة الحدوث .

ii. تعتمد على عنصرين هما القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة النقدية للتدفقات النقدية الخارجة .[3]

يتضـح للباحـث أن مؤشـر الربحيـة هـو النسـبة بـين القيمـة الحاليـة للتـدفقات النقديـة الداخلـة وحجـم الاستثمارات ، كما أرتفع دليل الربحية كان ذلك دليل على تحسين ربحية الاستثمار . ويساعد على ترتيب الاستثمارات على اساس الربحية النسبية ، ومن ثم تسهل عملية المفاضلة بين المقترحات الاستثمارية واختيار أفضلها .

7. طريقة معدل العائد الداخلي

عُرف معدل العائد الداخلي بأنه سعر الفائدة الذي يساوي عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل لاستثمار معين مع تكلفة الاستثمار المبدئي[4].كما عرف بأنه المعدل الذي تتعادل عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة ، وعنده صافي القيمة الحالية تساوي الصفر[5].عرف بأنه المعيار الذي يحدد نجاح المشروع في تحقيق أعلى عائد على مدار فترة استثمار المشروع بالمقارنة مع الفائدة البنكية الممنوحة كرأس المال المستثمر بالمشروع[6].وعرف بأنه معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع صفر[1] .

([1]) د . محمد شوقي بشادي ، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية** (القاهرة : دار الفكر العربية ، 2003م) ، ص 26 .

([2]) د . محمد فتحي صقر **التحليل المالي والاقتصادي للمشروعات** ، (القاهر : مركز الاقتصاد الاسلامي للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب ، 2002م) ، ص 30 .

([3]) د. اسماعيل يحيى التكريتي وآخرون، **المحاسبة الادارية قضايا معاصرة** ، (عمان : دار حامد للنشر ، 2006م) ، ص 230.

([4]) James A. O'Brien, **Management Information System : Managerial End User Perspective**, (Boston: MA Richard D. Irwin Publisher, 1990), P. 48.

([5]) منير إبراهيم هندي ، **الادارة المالية – مدخل تحليلي معاصر** ، (عمان : المكتب العربي الحديث ، 1991م) ، ص 398.

([6]) Meir. K, **Money Banking and Finance Market**, (USA: k. of Congo, 2000), P. 290.

يستنتج الباحث من تعريف معدل العائد الداخلي بأنه :

1. المعدل الذي يساوي القيمة لصافي التدفقات النقدية المتوقعة لتكلفة الاستثمار .
2. المعدل الذي يتساوي عنده القيمة الحالية القيمة الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة .
3. المعدل الذي يجعل صافي القيمة الحالية صفر.

يستطيع الباحث تعريف معدل العائد الداخلي بأنه معدل الفائدة الذي يتساوي عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة ، وعندها صافي القيمة الحالية يساوي صفر.

يوضح الشكل رقم (1/3/3) العلاقة بين القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي:

الشكل رقم (1/3/3)

العلاقة بين القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي

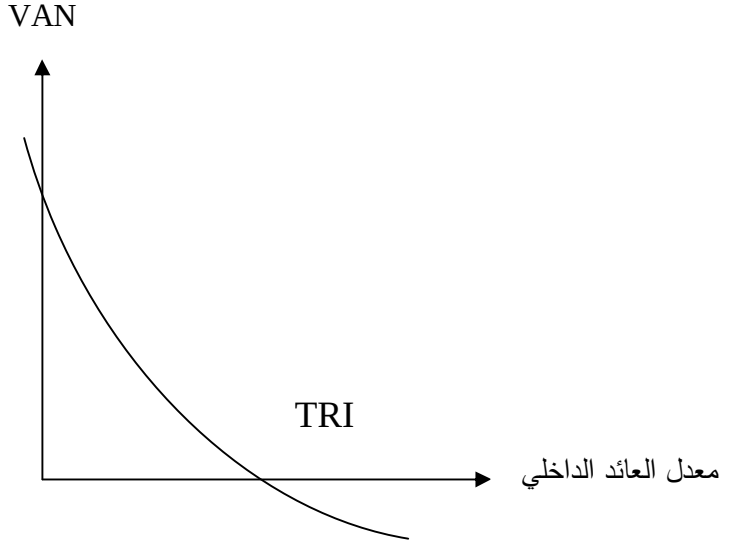

Source: Daniel Sopel, **Finance d'entreprise,** Les edition d'Organisation, Paris, 1997, p293.

أ.مزايا معدل العائد الداخلي :

تتمثل مزايا معدل العائد الداخلي بالآتي [2]:

i. تسمح بالمفاضلة بين عدة مشاريع استثمارية ذات مبالغ ضخمة .
ii. سهولة فهم معدل العائد الداخلي
iii. تعترف بالقيمة الزمنية للنقود .
iv. ينسجم مع هدف تعظيم القيمة السوقية للمنشأة .

([1]) Sylvan D. Sch, **Elements of Financial Analysis**, 4th Ed. (New York: VNB Company,2001), P.143.

([2]) حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة الاستثمار والتمويل** ، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص 137.

v. يعتبر مقياس دقيق وموضوعي للربحية .

ب.عيوب معدل العائد الداخلي :

تتمثل عيوب معدل العائد الداخلي بالآتي[1]:

i. يفترض أعادة استثمار التدفقات النقدية بمعدل أعلى من معدل العائد على الاستثمار

ii. يحتاج حسابه لعمليات حسابية مطولة ومعقدة .

يتضح للباحث أن طريقة معدل العائد الداخلي تعظم القيمة السوقية ، حيث يتم مقارنة معدل العائد الداخلي بالمعدل الذي يتوقعه المستثمرين في ترشيد القرارات الاستثمارية . ويفترض اعادة الاستثمار بمعدل أعلى من معدل العائد المطلوب .

ثانياً: أساليب ترشيد القرارات الاستثمارية في ظروف عدم التأكد

تتمثل بالآتي :

1. تحليل التعادل

استخدام تحليل التعادل في تقييم الاقتراحات الاستثمارية ، لأنه يساعد على معرفة أقل مستوى إنتاجي أو مستوى المبيعات التي يمكن بيعها في السوق دون أن تحقق المؤسسة ربحاً أو خسارة [2]. تستخدم نقطة التعادل للدلالة على مستوى تشغيل يصل بالمشروع إلى حالة التعادل ، أي لا يحقق المشروع أرباحاً أو خسائراً ، ويعبر عن هذا المستوى في صورة نسبة مئوية للطاقة الإنتاجية المستخدمة أو كحجم لعوائد المبيعات. ويمكن تحديد نقطة التعادل بقسمة التكاليف الثابتة على هامش المساهمة للوحدة[3]. كلما انخفضت نقطة التعادل كلما ارتفعت فرص المشروع في تحقيق أرباح وانخفض احتمال تحقيق خسائر ، وعند المفاضلة بين الاقتراحات الاستثمارية المتاحة يتم اختيار الاقتراح الذي له أقل نقطة تعادل. ويمثل الفرق بين حد الاستخدام المتوقع لطاقة المشروع وبين نقطة التعادل منطقة الأمان التي كلما اتسعت كلما كان ذلك أفضل. وتتمثل افتراضات نقطة التعادل في الآتي[4]:

أ. إمكانية الفصل بين التكاليف الثابتة والمتغيرة.

ب. ثبات سعر بيع الوحدة ومعدل التكلفة المتغيرة.

ج. وجود منتج واحد فقط أو تشكيلة ثابتة من المنتجات.

د. عدم تغير التكلفة الثابتة في حدود المدى الملائم للنشاط.

هـ. الحجم هو المتغير الوحيد الذي يؤثر على التكلفة الكلية والإيراد الكلي.

([1]) د. جمال الدين مرسي ، د. احمد عبد الله ، **الادارة المالية – مدخل اتخاذ القرارات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) ، ص59 .

([2]) د. اسعد حميد العلي ، **الادارة المالية - الأسس العلمية والتطبيقية** ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع 2010م) ، ص 46 .

([3]) Brigham E, Houston J, **Fundamentals of Financial Management**, The Dryden Press, 1998, P.672.

([4]) إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون ، **المحاسبة الادارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص 73.

يتضح للباحث أن افتراضات نقطة التعادل بعيدة عن الواقع العملي ، إلا أنها وضعت لأغراض التبسيط من أجل تزويد المحاسبين والإداريين بمعلومات حول العلاقات بين أسعار المخرجات والمدخلات وأرباح العملية الإنتاجية وتكاليف التشغيل.

2. تحليل الحساسية

يعتبر تحليل الحساسية من الأساليب الأكثر استخداماً في مجال تقييم الاقتراحات الاستثمارية المتاحة في ظروف عدم التأكد ، لما يتمتع به هذا الاسلوب من بساطة وسهولة في الاستخدام ، ومن خلال تحليل الحساسية تحدد الكيفية التي يتأثر بها قرار الاستثمار نتيجة للتغيرات المحتملة التي يمكن أن تحدث في قيم محدداته ، فهو يقيس أثر التغير في مدخلات ومخرجات صافي العائد النقددي المتوقع على صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي [1] . ولاستخدام اسلوب تحليل الحساسية في مواجهة عدم التأكد يتم وضع تقديرات مختلفة لنتائج الفرص الاستثمارية المتاحة في ظروف اقتصادية وفقاً لقيم احتمالية معينة، ثم يقوم المستثمر بعد ذلك بحساب صافي القيمة الحالية لكل فرصة استثمارية في الظروف الاقتصادية المختلفة اعتماداً على معدل الخصم السائد [2]. ويسمح تحليل الحساسية بتحديد المتغيرات التي تساهم بصورة فعالة في التأثير على قرار الاستثمار [3].

يستنتج الباحث من تحليل الحساسية الآتي:

أ. يفترض تحليل الحساسية حدوث خطأ واحد فقط في قيمة أحد المتغيرات ، وهو بذلك يفترض استقلالية المتغيرات الرئيسية على قرار الاستثمار.

ب. يتجاهل تحليل الحساسية وجود ارتباط تلقائي بين تقديرين أو أكثر لمتغير ما ، والارتباط التلقائي بين المتغيرات يتضمن أن القيمة التي يتم تقديرها لمتغير ما في فترة معينة سوف تؤثر على قيمة هذا المتغير في فترات قادمة ، فارتفاع أسعار المدخلات الإنتاجية من المتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار المبيعات بسنبة أكبر أو أقل سواء في نفس الفترة أو فترات مقبلة.

يتضح للباحث أن تحليل الحساسية يعتبر الخطوة الأولى في تقييم الاقتراحات الاستثمارية في ظروف عدم التأكد ، وليس اسلوباً لتقييم نتائج القرارات الاستثمارية ، فهذا الاسلوب يسمح بتوفير قدر من البيانات والمعلومات عن المتغيرات الرئيسية ومدى مساهمة كل منها في درجة المخاطرة.

3. المنفعة المتوقعة

([1]) د . طارق عبد العال حماد ، **دور معلومات المحاسبة الادارية في بناء الاستراتيجية المتوزانة للمنظمة** ، (القاهر : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني ، 2005م)، ص95.

([2]) أمجد محسن عبد الرحمن ، **استخدام المعلومات المالية والمحاسبية في تطوير استراتيجيات الاستثمارات المالية طويلة الاجل في البنوك التجارية ، دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2007م)، ص 46.

([3]) Hull. J. C, **The Evaluation of Risk in Business Investment**, (New York: Perganon press Inc, 1990), p17.

يتم استخدام مقياس المنفعة عند التقييم. ويقصد بتحديد منفعة المستثمر أن يتم التعبير عن تفضيل المستثمر أو ميوله تجاه المخاطر في صورة رقمية وهذا ما يسمى بدالة المنفعة ، ويتم تحديد دالة المنفعة عندما يكون الشخص القائم باتخاذ قرار الاستثمار ليس هو صاحب الاستثمار ، ويستخدم مقياس المنفعة لتحديد درجة الإشباع التي يحصل عليها المستثمر في المشروع[1].

يتضح للباحث أنه في حالة التأكد يكون العائد المتوقع للاستثمار يعبر عن منفعة المشروع ، ولكن في حالة عدم التأكد فإن العائد المتوقع لا يعبر عن عائد المشروع ، ويرجع ذلك إلى أنه في ظروف عدم التأكد تكون القيمة المتوقعة للمشروع ليست مؤكدة ، لذلك تختلف منفعة المشروع الاستثماري باختلاف ميل المستثمر للمخاطر ، أي أنه على الرغم من أن العائد المتوقع للاستثمار واحد إلا أن المنفعة تختلف من مستثمر إلى آخر وفقاً لدرجة استعداده لتحمل المخاطر.

4.شجرة القرار

تستخدم في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ، وتتكون شجرة القرار من مجموعة من الفروع ويمثل كل فرع منها بديلاً من البدائل المعروضة ، وكل فرع رئيسي في الشجرة يتفرع منه عدة فروع تابعة تمثل الأحداث المتوقعة[2]. وحتى يمكن الاعتماد على اسلوب شجرة القرار في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والمفاضلة بينهما ، يجب اتباع الخطوات التالية[3]:

أ. تحديد نقاط القرار والتي يتم عندها اتخاذ قرار البدء أوقرارات التحول المتتابعة.

ب. تحديد عدد البدائل الاستثمارية ، يمثل كل بديل من هذه البدائل فرع من فروع الرئيسية لشجرة القرار.

ج. تحديد عدد الفروع الفرعية لكل فرع رئيسي والذي سبق تحديده في الخطوات السابقة.

يتضح للباحث أن الفروع الرئيسية تمثل البدائل الاستثمارية المتاحة ، والفروع الفرعية تمثل حالات الطبيعة . وأن شجرة القرار تمكن الإدارة من دراسة مختلف البدائل بسهولة ووضوح ، وتساعد في تحديد البديل الذي يحقق أعلى ناتج متوقع .

ثالثاً: أساليب ترشيد القرارات الاستثمارية في ظروف المخاطرة

تتمثل أساليب ترشيد القرارات الاستثمارية في ظروف المخاطر بالآتي [4]:

1. العائد المتوقع من الاستثمار

عرف بأنه المقابل الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل مقابل الأموال التي يدفعها من أجل حيازة أداة الاستثمار ، وعرف بأنه المكافأة التي يمني المستثمر نفسه بالحصول عليها مقابل

([1]) د. سهيلة عبد الله سعيد ، **الجديد في الاساليب الكمية وبحوث العمليات** ، (عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2007م) ، ص19.

([2]) Frank R. Kaedes, **Consumer Behavior and Managerial Decision Making** , Second Edition, (New Delhi: Prentice Hall of India, 2003), P. 360.

([3]) سعيد عبد العزيز عثمان ، **مرجع سابق** ، ص 317.

([4]) محمد فتحي محمد علي ، **الإحصاء في اتخاذ القرارات التجارية** ، (الإسكندرية : مكتبة عين شمس ، 1980م) ، ص 248.

تخليه عن منفعة أو اشباع حاضر على أمل الحصول على منفعة أو اشباع في المستقبل[1]. ويتم تحديد القيمة المتوقعة للعائد في ظروف المخاطرة وفق الخطوات الآتية [2]:

أ. تحديد الظروف المختلفة التي يمكن أن يتحقق أحدها مستقبلاً وتؤثر على قيمة المشروع.

ب. تحديد احتمال تحقق كل ظرف من هذه الظروف ، وهذه الاحتمالات تكون موضوعية.

ج. حساب قيمة المشروع الاستثماري في ظل كل ظرف من الظروف المتوقع حدوثها، وقيمة المشروع قد يعبر عنها فص صورة صافي القيمة الحالية أو أي معيار آخر تفضله الإدارة.

د. حساب قيمة العائد للمشروع الاستثماري ، وذلك بايجاد مجموع حاصل ضرب كل قيمة متوقعة في احتمال حدوث هذه القيمة.

2. قياس المخاطرة :

يأخذ في الحسبان كافة التدفقات النقدية ، واحتمال حدوثها ، وأنه يقيس انحراف القيم عن وسطها الحسابي ، والحجم المطلق للمخاطر التي ينطوي عليها الاقتراح الاستثماري ، لذا يسمى بالمقياس المطلقة للمخاطرة [3]. يتم قياسها بأسلوبين هما[4]:

أ. **الاسلوب البياني :** قياس المخاطر عن طريق التمثيل البياني باستخدام الأعمدة ، حيث يمثل المحور الرأسي احتمالات حدوث الظروف الاقتصادية ، بينما يمثل المحور الأفقي التدفقات النقدية في ظل كل احتمال. وكقاعدة عامة تزداد المخاطر كلما زادت درجة التشتت للتدفقات النقدية المصاحبة للتغيرات في الظروف الاقتصادية [5] .

ب. **الاسلوب الكمي** ، تتمثل في المدى: الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة .

3.معامل الاختلاف

يقاس بقسمة الانحراف المعياري للقرار الاستثماري على القيمة المتوقعة ، ويتطلب قياس معامل الاختلاف اتباع الخطوات الآتية[6]:

أ. حساب القيمة المتوقعة للتدفق النقدي لكل قرار استثماري .

ب. حساب المخاطرة .

ج. حساب معامل الاختلاف بقسمة المخاطرة على القيمة المتوقعة لكل قرار استثماري عند اختيار أحد البدائل فإنه يتم أخذ البديل الذي له معامل اختلاف أقل من البدائل الأخرى.

([1]) د. امين السيد أحمد لطفي ، **دراسة جدوى المشروعات الاستثماري** ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 69.

([2]) ثناء محمد طعيمة ، **مرجع سابق** ، ص 127.

([3]) Garrison Noreen Breuer, **Management Accounting**, , 11th Edition, (N.Y: McGraw-Hilt Irwin 200l), P.602.

([4]) عام اسماعيل محمد دفع الله ، **دور معلومات التقارير المرحلية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار في سوق المال** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م) ، ص 70.

([5]) منير إبراهيم هندي ، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، مرجع سابق** ، ص 44.

([6]) عبد الغفار حنفي ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2002م) ، ص 306.

4. معدل الخصم المعدل بالمخاطر

أحد المقاييس المستخدمة في قياس المخاطرة عن تعديل الخصم في ضوء العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة ، وهذا يعني ان التعديل ينصب في معدل الخصم المستخدم في حساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية[1].

عيوب معدل الخصم المعدل بالمخاطر

تتمثل عيوب الخصم المعدل بالمخاطر بانه [2]:

أ. يستخدم معدل خصم مرتفع باستمرار وذلك خلال العمر الاقتصادي للمشروع .

ب. لا يوجد أساس علمي يمكن الاستناد إليه في تحديد مقدار الزيادة التي ينبغي ان تجرى على معدل الخصم بل تعتمد على التقدير الشخصي القائم بعملية تقييم المشروعات الاستثمارية .

5. المعدل المساوي المؤكد

تعتبر طريقة بديلة لمعدل الخصم المعدل بالمخاطر الذي يهدف إلى تعديل المخاطر في التدفقات النقدية قبل الوصول إلى صافي القيمة الحالية للبديل الاستثماري ، وفقاً لهذه الطريقة يتم تعديل التدفقات النقدية غير المؤكدة بمعامل يعرف بالمعامل المساوي المؤكد لإزالة تخفيض عدم التأكد[3] .

6. القيمة المتوقعة

عرفت بانها لمتوسط المرجح بالاحتمالات للتدفقات النقدية الداخلة المحتملة الحدوث مستقبلاً ، ويتم استخدام القيمة المتوقعة للتدفق النقدي الداخل فياختيار فاعلية المشروع الاستثماري باستخدام صافي القيمة الحالية ومعدل الفائدة الداخل على الاستثمار لتحديد العائد الاقتصادي المتوقع تحقيقه ، ويتم اتخاذ قرار الاستثمار باختيار المشروع صاحب أكبر قيمة متوقعة[4] .

يتضح للباحث أن ظروف المخاطرة هي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار الاستثماري أن يحدد ويضع التوزيعات عن طريق التنبؤ بالمتغيرات التي سوف تحدث في ظل هذه الظروف أي انه يتم تفضيل الطريقة التي تحقق أكبر عائد ممكن.

([1]) منير إبراهيم هندي ، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار** ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1999م) ، ص 237.

([2]) د . السعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة** ، (الرياض: ، دار المريخ للنشر ، 2000م)،ص81.

([3]) د. علي جابر صالح ، **اطار مقترح لتوفيق معايير المحاسبة العربية لترشيد قرارات الاستثمار** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية، كلية التجارة ، المؤتمر الرابع ، توفيق بيئات عمل منظمات الاعمال اداة التكامل الاقتصادي المصري في مواجهة تحديات العولمة، 9 – 11 سبتمبر ، 2014م) ، ص 11.

([4]) خالد محمد محمد عيسى ، **استخدام المعلومات المحاسبية وتقدير علاوة المخاطرة عند الاستثمار في اسهم البنوك التجارية في اطار المعايير المحاسبية – دراسة تطبيقية** ، (القاهر : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشور ، 2010م) ، ص 175.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

للتحقق من دور جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار - دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة والشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية ، سوف يتم تحليل ومناقشة البيانات المجمعة من البحث الميداني التي تشمل استمارة الاستبانة لتفنيد او اثبات فرضيات الدراسة ، لذلك يعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : اجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

اجراءات الدراسة الميدانية

أولاً : هدف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى قياس بعض محددات جودة المراجعة الخارجية التي حظيت باهتمام الدراسات السابقة كمؤشر لجودة المراجعة الخارجية ، واختبار العلاقة بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع ومحددات جودة المراجعة الخارجية كمتغيرات مستقلة ، وتحليل العلاقة بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل وترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع .

ثانياً: منهجية الدراسة الميدانية

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، ثم تصميم استمارة الاستبانة من اجل جمع البيانات عن دور جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار – دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية ، ومن ثم تم تنظيم وتصنيف وتحليل تلك البيانات باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science) وتم عرضها عن طريق نماذج وجداول ، كما تم الاطلاع على الادبيات النظرية والابحاث العلمية والمراجع والمؤلفات والدراسات العربية والاجنبية التي تناولت جودة المراجعة الخارجية ، ودور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار .

ثالثاً: متغيرات ونموذج الدراسة الميدانية

1.متغيرات الدراسة

تألفت متغيرات الدراسة من ثلاثة انواع من المتغيرات هي :

أ. المتغيرات المستقلة المتكونة من خمس مجموعات[1] :

i. محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة مكتب المراجعة .

ii. محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل .

iii. محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة .

iv. محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية .

v. محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية .

ب. المتغير الوسيط : تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية .

ج. المتغير التابع : ترشيد قرارات الاستثمار .

([1]) د. طارق محمد حسنين ، د. احمد سباعي قطب ، **دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة المراجعة ، مرجع سابق ،** ص352 .

2. نموذج الدراسة الميدانية

لتحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة الخمس (محددات جودة المراجعة الخارجية) والمتغير التابع (كفاءة المعلومات المحاسبية)، والعلاقة بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل وترشيد قرارات الاستثمار كمتغير تابع يمكن تمثيل النموذج المقترح بالمعادلات الرياضية التالية:

$$Y= a+b1X1+b2X2+b3X3+b4X4+b5X5+ \varepsilon$$

حيث أن :

Y: يمثل المتغير التابع الذي يقيس تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

a: مقدار ثابت الانحدار.

b1-b5: معاملات التغير لكل متغير مستقل من المتغيرات المستخدمة في بناء النموذج.

X1: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة.

X2: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل.

X3: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة.

X4: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية

X5: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية.

ε.: هامش الخطأ العشوائي للنموذج.

$$Y= a+b1X1+b2X2+b3X3+b4X4+b5X5+\varepsilon$$

حيث:

Y: يمثل المتغير التابع الذي يقيس ترشيد قرارات الاستثمار.

a: مقدار ثابت الانحدار.

b1-b5: معاملات التغير لكل متغير مستقل من المتغيرات المستخدمة في بناء النموذج.

X1: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة.

X2: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل.

X3: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة.

X4: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية

X5: محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية.

ε.: هامش الخطأ العشوائي للنموذج.

$$Z= a+by + \varepsilon$$

حيث أن :

Z: يمثل المتغير التابع الذي يقيس ترشيد قرارات الاستثمار.

a: مقدار ثابت الانحدار.

by: درجة مساهمة تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار.

ε.: هامش الخطأ العشوائي للنموذج.

رابعاً: مجتمع الدراسة الميدانية

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في الفئات التي لها صلة بمكاتب المراجعة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والتي تزاول نشاطها في السوق خلال الفترة (2006م – 2014م) ، تتمثل تلك الفئات بالآتي :

1. المراجعون الخارجيون الذين راجعوا حسابات الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية ،(مكاتب المرجعة ، ديوان المراجع القومي).
2. المحاسبون العاملون بالشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوارق المالية .
3. الاداريون العاملون بالشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والذين لهم علاقة باعداد واستخدام القوائم المالية .
4. المراجعون الداخليون العاملين بالشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية.
5. المحللون الماليون العاملين بالشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

خامساً: عينة الدراسة الميدانية

تم توزيع استمارات الاستبانة على عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة الميدانية ، حيث تم تصنيف مجتمع الدراسة إلى طبقات ، كل قطاع يمثل طبقة ، ومن ثم وزعت الاستمارات على المراجعين الخارجيين والمحاسبين ، والاداريين الذين لهم علاقة باعداد واستخدام القوائم المالية ، والمراجعين الداخليين ، والمحللين الماليين، بمكاتب المراجعة وشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية .

يوضح الجدول رقم (1/1/4) والشكل رقم (1/1/4) استمارات الاستبانة الموزعة على فئات عينة الدراسة المنتسبة لمكاتب المراجعة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية حسب القطاعات :

جدول رقم (1/1/4)

استمارات الاستبانة الموزعة حسب المكاتب والقطاعات

المكاتب أو القطاع	عدد المكاتب أو شركات القطاعات	عدد الاستبانات الموزعة*	العدد المسترد	عدد الاستبانات الفعلية	
				العدد	النسبة
مكاتب المراجعة	12	135	5	130	%96
قطاع البنوك	25	34	2	32	%94
قطاع التأمين	8	11	2	9	%82
القطاع الصناعي	2	3	-	3	%100
القطاع التجاري	7	10	-	10	%100
قطاع الاستثمار والتنمية	10	14	-	14	%100
قطاع الاتصالات والوسائط	4	6	-	6	%100
قطاع شركات الوساطة	4	6	1	5	%83
قطاعات الزراعة	3	4	-	4	%100
قطاعات اخرى	2	2	-	2	%100
الإجمالي	**77**	**225**	**10**	**215**	**%96**

* تم توزيع 60% من استمارة الاستبانة للمراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة و40% لشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية بنسبة شركات كل قطاع إلى اجمالي شركات القطاعات .

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م

شكل رقم (1/1/4)

رسم بياني لاستمارة الاستبانة الموزعة حسب المكاتب والقطاعات

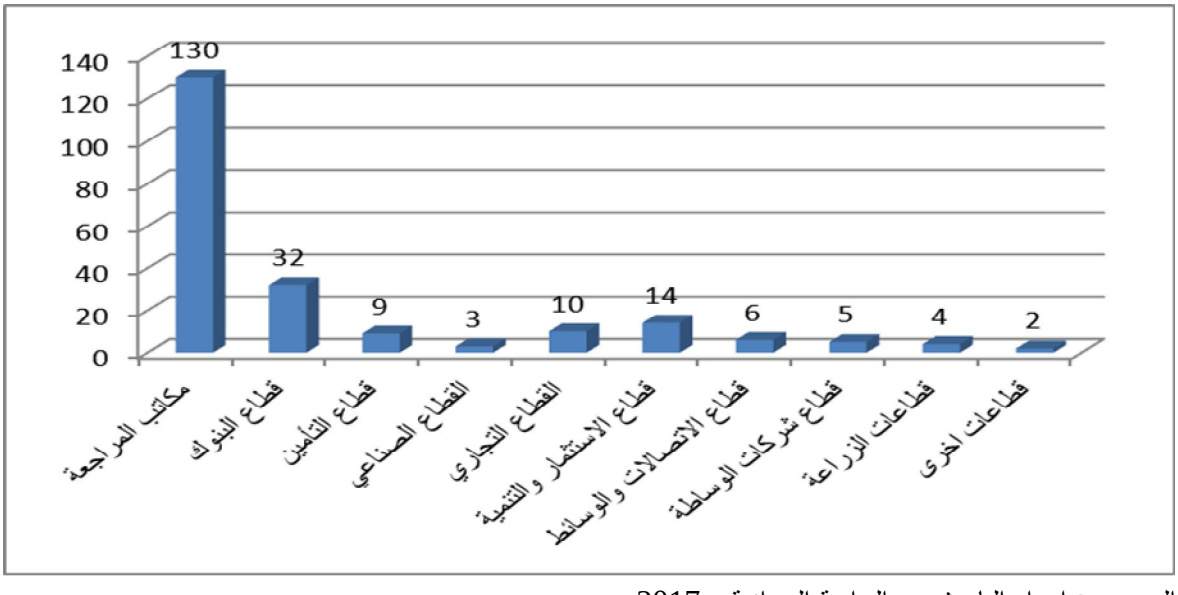

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يلاحظ الباحث من الجدول رقم(1/1/4) والشكل (1/1/4) ان الاستمارات الموزعة للمكاتب والقطاعات بلغ عددها (225) استمارة استبانة تم استردات (215) استمارة استبانة بنسبة (95.6%)، وهناك (10) استبانات لم تسترد بنسبة (4.4%) ، مما يشير إلى تقبل افراد عينة الدراسة لموضوع الدراسة .

سادساً: التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية

لكي تصبح نتائج الدراسة الميدانية أكثر دقة فقد نوع الباحث الخصائص "المتغيرات" الشخصية لأفرادعينة الدراسة ، وفيما يلي وصفاً إحصائياً للمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة :

1. العمر :

يوضح الجدول رقم (2/1/4) والشكل (2/1/4) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:

جدول رقم (2/1/4)

التكرارت والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	46	%21
30 واقل من 35 سنة	36	%17
35 واقل من 40 سنة	58	%27
40 سنة فأكثر	75	%35
المجموع	**215**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

شكل رقم (2/1/4)

رسم بياني للتكرارت والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

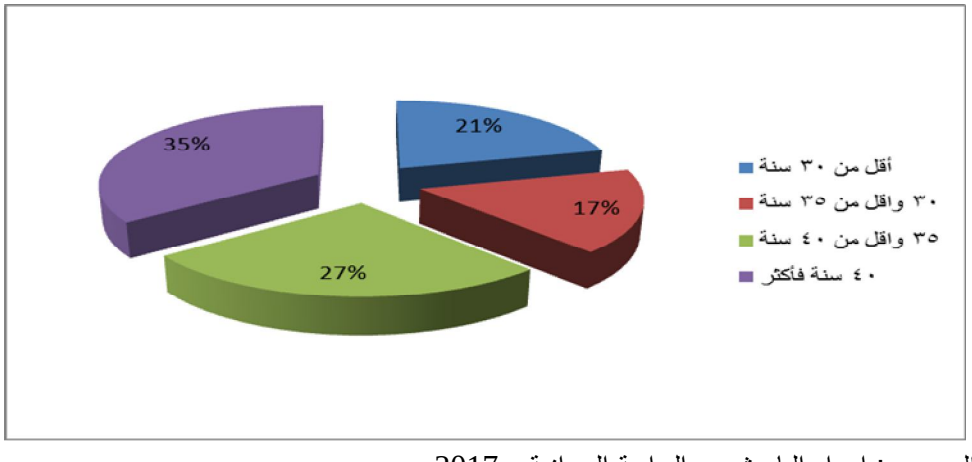

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (2/1/4) والشكل (2/1/4) أن (75) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (35%) من إجمالي أفرد عينة الدراسة اعمارهم بين 40 سنة فأكثر وهم الفئة الأكثر من أفرد عينة الدراسة، في حين أن (58) منهم يمثلون ما نسبته (27%) من إجمالي أفرد عينة الدراسة تتروح اعمارهم 35 واقل من 40 سنة ، أن (46) منهم يمثلون ما نسبته (21%) من إجمالي أفرد عينة

الدراسة اعمارهم أقل من 30 سنة ، أن (36) منهم يمثلون ما نسبته (17%) من إجمالي أفرد عينة الدراسة اعمارهم 30 واقل من 35 سنة ، هذه النتيجة توضح تباين العينة من حيث الفئية العمرية مما يعزز قدرة أفراد عينة الدراسة على استيعاب أسئلة استمارة الاستبانة والإجابة عليها بموضوعية بما يخدم أهداف الدراسة.

2. المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/1/4) والشكل (3/1/4) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (3/1/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة
بكالوريوس	111	%52
دبلوم عالي	21	%10
ماجستير	59	%27
دكتوراه	21	%10
اخرى	3	%1
المجموع	**215**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

شكل رقم (3/1/4)

رسم بياني للتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

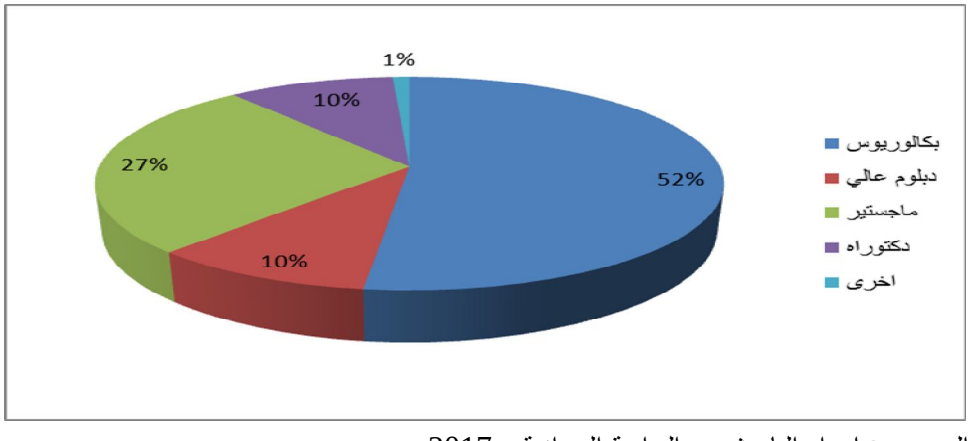

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (3/1/4) والشكل (3/1/4) أن (111) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (52%) من إجمالي أفرد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس وهم الفئة الأكثر من أفرد عينة الدراسة، في حين أن (59) منهم يمثلون ما نسبته (27%) من إجمالي أفرد عينة الدراسة من حملة درجة الماجستير ، أن (21) منهم يمثلون ما نسبته (10%) من إجمالي أفرد عينة الدراسة من حملة درجة الدبلوم العالي، أن (21) منهم يمثلون ما نسبته (10%) من إجمالي أفرد عينة الدراسة من

حملة درجة الدكتوراه، أن (3) منهم يمثلون ما نسبته (1%) من إجمالي أفرد عينة الدراسة من يحملون درجات علمية أخرى، هذه النتيجة توضح المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة بها درجات علمية عليا مما يساعد في ارتفاع مستوى المعرفة بأهداف ومحاور الدراسة.

3. التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (4/1/4) والشكل (4/1/4) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي:

جدول رقم (4/1/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	171	%79
إدارة أعمال	13	%6
دراسات مالية مصرفية	6	%3
اقتصاد	14	%7
إحصاء	2	%1
نظم معلومات	7	%3
أخرى	2	%1
المجموع	**215**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

شكل رقم (4/1/4)

رسم بياني للتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

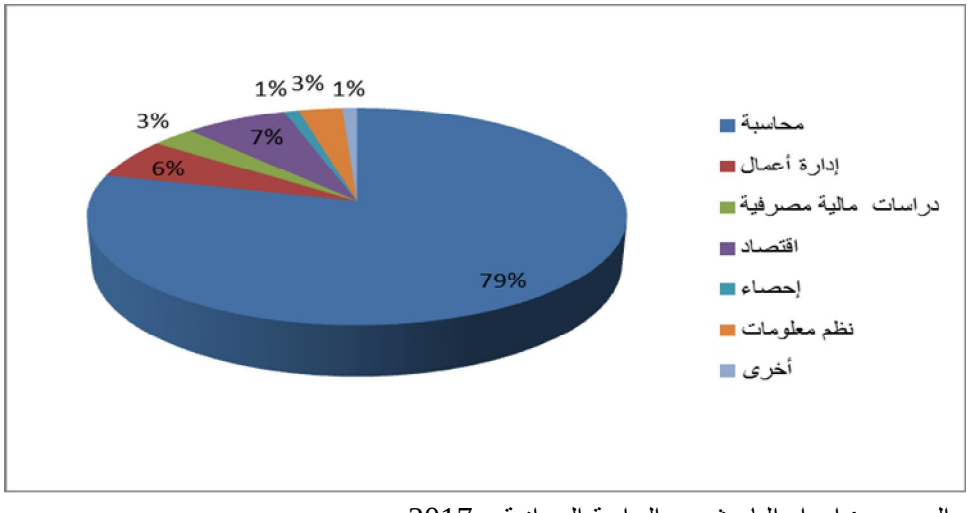

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (4/1/4) والشكل رقم (4/1/4) أن (171) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (79%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، أن (14) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (7%) من إجمالي أفراد عينة

الدراسة تخصصهم العلمي دراسات اقتصاد ، أن (13) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (6%) ، ان (7) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (3%) تخصصهم العلمي نظم معلومات ، ان (6) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (3%) تخصصهم العلمي دراسات مالية مصرفية، ان (2) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (1%) تخصصهم العلمي احصاء ، ان (2) من افراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (1%) لهم تخصصات علمية اخرى من إجمالي ، هذه النتائج توضح ان غالبية افراد عينة الدراسة من المحاسبين وهذا يعكس مقدرة أفراد عينة الدراسة على فهم العبارات الواردة في استمارة الاستبانة ، والاجابات عليها بفهم مما يخدم أهداف الدارسة.

4. المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (5/1/4) والشكل (5/1/4) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني:

جدول رقم (5/1/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل	التكرار	النسبة
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	60	%28
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	11	%5
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	13	%6
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	10	%5
لا يوجد	99	%46
أخرى	21	%10
المجموع	**215**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

شكل رقم (5/1/4)

رسم بياني للتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

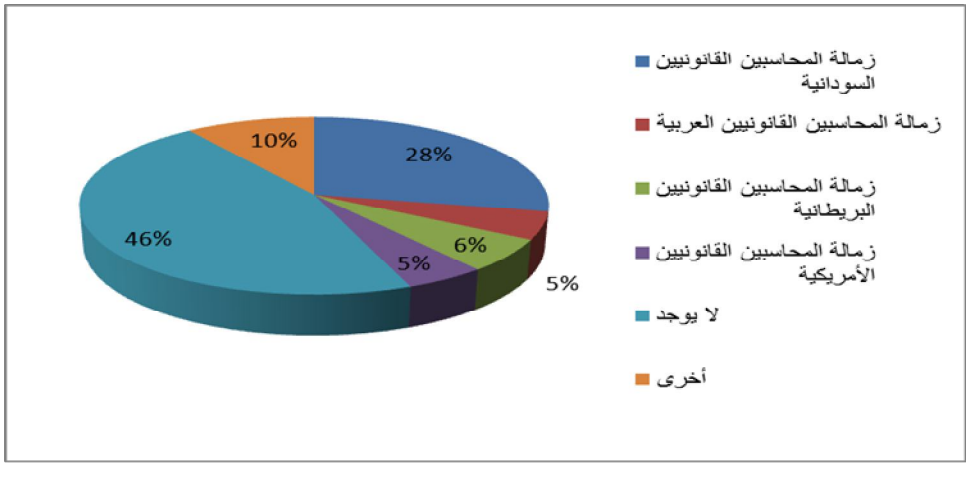

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (5/1/4) والشكل رقم (5/1/4) أن (99) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (46%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة لا يوجد لديهم مؤهل مهني ، أن (60) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (28%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ، أن (21) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (10%) لديهم مؤهلات مهنية اخرى، أن (13) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (6%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، أن (11) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (5%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين العربية ، أن (10) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (5%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية ، يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم مؤهلات مهنية سواء كانت سودانية أو دولية مما يؤكد إلمام أفراد عينة الدراسة باهداف ومحاور الدراسة والاجابة على اسئلة الاستبانة بصورة دقيقة .

5. المسمى الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (6/1/4) والشكل (6/1/4) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي:

جدول رقم (6/1/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

المسمي	التكرار	النسبة
شريك مهني مؤسس	15	%7
شريك في مكتب مراجعة	11	%5
مدير مراجعة	26	%12
نائب مدير مراجعة	22	%10
مراجع	24	%11
مراجع ثاني	10	%5
مدير مالي	19	%9
رئيس حسابات	9	%4
محاسب	36	%17
أخرى	43	%20
المجموع	**215**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

شكل رقم (6/1/4)

رسم بياني للتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

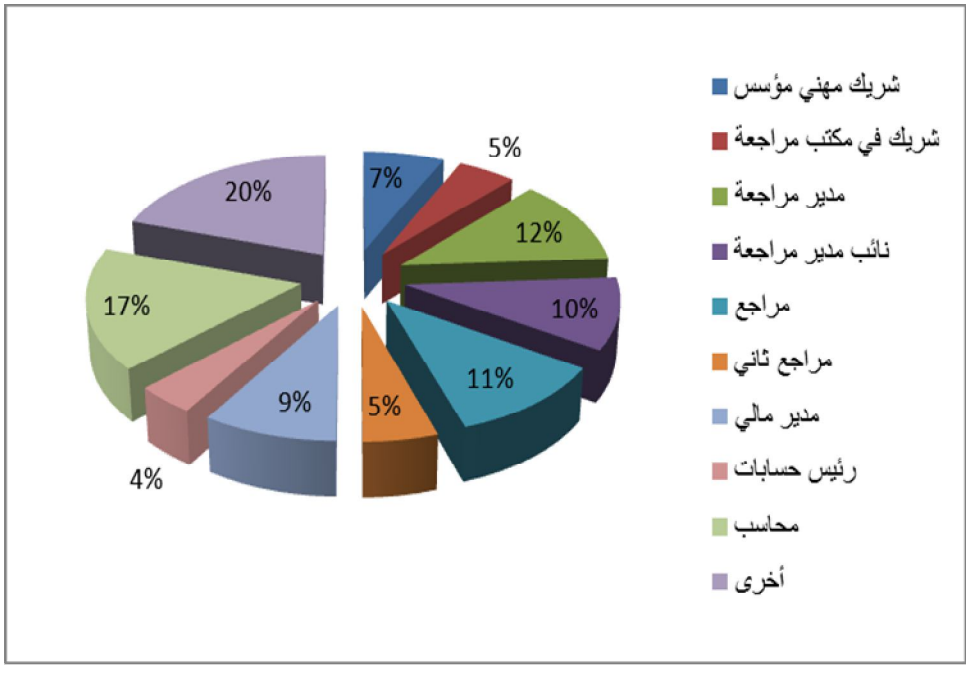

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (6/1/4) والشكل (6/1/4) أن (43) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (21%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة المسمي الوظيفي لديهم مسميات اخرى غير المذكورة وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة ، في حين أن (36) منهم يمثلون ما نسبته (17%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة المسمي الوظيفي لديهم محاسب ، وأن (26) منهم يمثلون ما نسبته (12%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم مدير مراجعة ، كما أن (24) منهم يمثلون ما نسبته (10%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم مراجع، وأن (19) منهم يمثلون ما نسبته (9%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم نائب مدير مراجعة ، وأن (15) منهم يمثلون ما نسبته (7%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة المسمى الوظيفي شريك مهني في مؤسس ، كما أن (11) منهم يمثلون ما نسبته (5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم شريك في مكتب مراجعة ، وأن (10) منهم يمثلون ما نسبته (5%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم مراجع ثاني ، وأن (9) منهم يمثلون ما نسبته (4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم رئيس حسابات ، هذه النتيجة توضح أنّ هنالك تباين من حيث المسمي الوظيفي لأفراد عينة الدراسة وهذا التباين مؤشر جيد يعكس آراء عينة الدراسة نحو تساؤلات الدراسة الميدانية .

6. سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (7/1/4) والشكل (7/1/4) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (7/1/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

السنوات	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	48	%22
5 سنوات واقل من 10 سنة	34	%16
10 سنة واقل من 15 سنة	54	%25
15 سنة و أقل من 20 سنة	35	%16
20 سنة فأكثر	44	%21
المجموع	**215**	**%100**

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

شكل رقم (7/1/4)

رسم بياني للتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

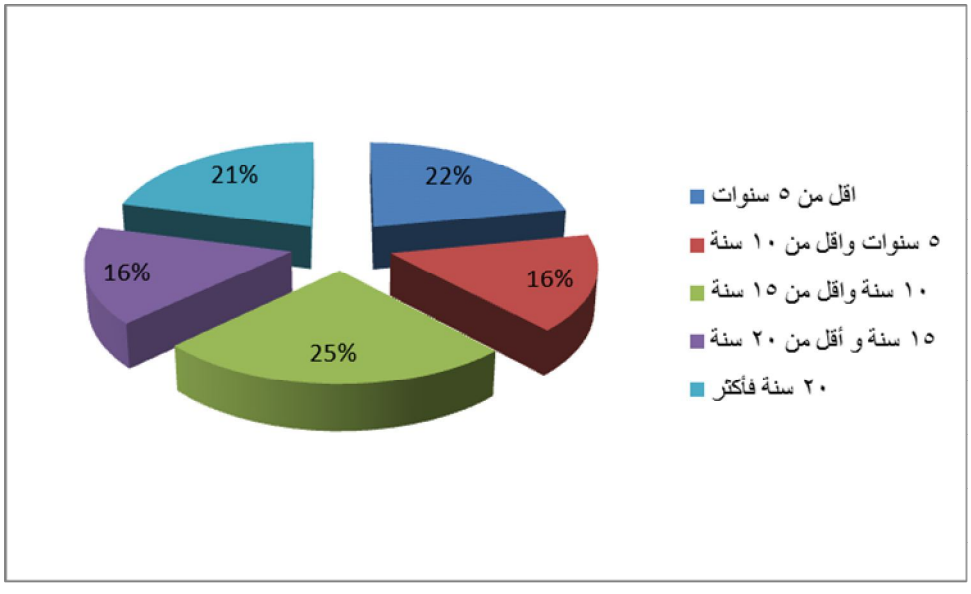

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (7/1/4) والشكل رقم (7/1/4) أن (54) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (25%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم 10 سنة واقل من 15 سنة وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، في حين أن (48) منهم يمثلون ما نسبته (22%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم اقل من 5 سنوات ، أن (44) منهم يمثلون ما نسبته (21%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم 20 سنة فأكثر ، أن (34) منهم يمثلون ما نسبته

(16%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم من 5 سنوات واقل من 10 سنة ، أن (35) منهم يمثلون ما نسبته (16%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم 15 سنة و أقل من 20 سنة ، هذه النتيجة توضح أن هنالك ارتفاع في مستوي سنوات الخبرة مما يؤدي إلي ارتفاع مستوى المعرفة بأهداف ومحاور الدراسة .

سابعاً: مصادر جمع المعلومات

عرفت مصادر المعلومات بانها اداة من أدوات جمع المعلومات ، وهي عبارة عن كيانات مادية تتضمن المعلومات المختلفة كالمراجع ، والكتب ، ملفات البيانات ، او الوثائق ، والتي تخدم الباحث او الفرد في الحصول على المعلومات المطلوبة . وهي عبارة عن منابع معرفية انسانية تقدم للباحثين او القراء المعلومات التي يحتاجونها سواء الاساسية منها او المتخصصة[1] .وعرفت بانها جميع الاوعية الفكرية التي تضمها المكتبات ، والتي يلجأ إليها الباحث للحصول على المعلومات سواءً اكانت مراجع او غير ذلك[2].

أنواع مصادر المعلومات :

تتمثل أنواع مصادرالمعلومات بالآتي :

1. مصادر المعلومات النوعية : وتشمل ما يلي :

أ. المصادر الوثائقية : هي عبارة عن جميع المخطوطات او المطبوعات ، او المصورات ، او المليزرات ، او المصغرات ، او الممغنطات ، او السمعيات أو البصريات على وعاء من اوعية المعلومات تأتي على شكل وثائقي .

ب. المصادر غير الوثائقية : هي عبارة عن الأوعية التي لا تخزن على أي وعاء من اوعية المعلومات ، وإنما تستمد المعلومات بصورة شفهية من المصادر ويطلق عليها احياناً بالمصادر البشرية كالخبراء ، واللقاءات الجانبية في المؤتمرات او المحادثة مع الزملاء بموضوع معين .

2. مصادر المعلومات الشكلية : التصنيف الذي يتضمن التقسيم الشكلي لمصدر المعلومات وتشتمل على المصادر قبل الورقية ، وهي المصادر والاوعية التي استخدمت في العصور السابقة لتسجيل وتدوين نتاج الفكر الانساني ومعلوماته والطريقة التي حفظت بها تلك النتاجات كالرقم الطينية التي وجدت في حضارة بلاد الرافدين . إضافة إلى المصادر الاخرى كالكتابات على جلود الحيوانات والبردي كالتي وجدت في حضارة وادي النيل . وهناك المصادر الورقية والتي يطلق عليها البعض المصادر المطبوعة او التقليدية ، وهي التي يكون فيها الورقة المادة الاساسية كالكتب والرسائل الجامعية والدوريات وبحوث المؤتمرات وبراءات الاختراع وغيرها .

اما النوع الآخر من التقسيم الشكلي لمصادر المعلومات فهي المصادر بعد الورقية وتشمل مايلي :

([1]) د. جلال محمد النعيمي ، **البحث العلمي في إدارة الاعمال باستخدام تقنيات الحاسوب** ، (الشارقة : مكتبة الجامعة ، 2008م)، ص165.

([2]) مالكوم سميث ، **طرق البحث في المحاسبة** ، ترجمة شاهد فلاح وآخرون ، (الرياض : دار المريخ ، 2014م) ، ص 102 .

أ. المصغرات الفلمية ، المواد السمعية والبصرية ، كالخرائط والصور والتسجيلات الصوتية والافلام والتسجيلات الفيديوية وغيرها او المصغرات مثل المايكروفيلم .

ب. الأوعية المحوسبة الالكترونية كالاشرطة والاقراص الممغنطة وقواعد البيانات الداخلية ، وغيرها او كالمصادر الليزرية المحوسبة كالاقراص الكتنزة CD Rum او الاقراص المدمجة Mugtimedua او الليزرية DVD .

ثامناً: أداة الدراسة الميدانية (استمارة الاستبانة)

1. تعريف ومزايا استمارة الاستبانة

استخدم الباحث استمارة الاستبانة كوسيلة لجمع بيانات الدراسة الميدانية من عينة الدراسة . حيث أنها اداة لجمع البيانات ، وتتمثل في مجموعة من الاسئلة المكتوبة تتعلق بظاهرة ما يطلب من المستجوب الاجابة عليها [1]، وتعتبر وسيلة الباحث لاستقراء المجتمع والعينة واستيضاحهم عما يملكون من معرفة عن موضوع الدراسة ، وذلك لبيان ما نجهله ليكون حاضراً من خلال برنهة ومشاهدة الآخرين [2]، وهي قائمة بأسئلة مهيكلة بعناية تم اختيارها بعد تجريبها وفقاً لاستجابات موثوق فيها تم إختيارها من العينة المختارة ، والغرض منها اكتشاف ما يقوم بفعله المشاركين الخاضعين لها اعتقاداً وشعوراً [3]. وانها تحقق عدة مزايا منها [4]:

أ. الحصول على معلومات من عدد كبير من الافراد المتباعدين جغرافياً .

ب. جهد وتكلفة اقل خاصة في حالة المناطق المنتشرة جغرفياً "البريد" مقارنة بالوسائل الاخرى.

ج. اكثر الوسائل موضوعية ، حيث انها لا تحمل اسم المبحوث ، ضماناً للسرية ، مما يحفزه بالادلاء ببيانات اكثر صحة ، وتوفر ظروف التقنين اكثر من الوسائل الاخرى .

د. توفر وقت للمبحوث للتفكير في الاجابة مما يجعل الاجابة اقرب إلى الدقة .

هـ. يسمح للمبحوثين الاجابة عن العبارات لجمع البيانات في الاوقات التي يرونها مناسبة لهم[5].

و. توفر للمبحوثين الشعور بالحرية في التعبير عن آراء يخشى عدم موافقة الاخرين عليها ، او أنها حساسة ومحرجة .

ز. تنشئ ثقة متبادلة بين الباحث وأفراد العينة ، وتزيل الشك ، ومعدل الاجابة عالي قد يصل إلى (100%) واقل تلكلفة عندما توزع على مجموعة [6].

([1]) د. فايز جمعة صالح النجار وآخرون ، **اساليب البحث العلمي – منظور تطبيقي** ، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 58 .

([2]) د. عقيل جاسم ، **فلسفة منهج البحث العلمي** ، (طرابلس : مكتبة المدبولي ، 1999م) ، ص ص 151 ، 152 .

([3]) د. محمد سامي راضي ، **منهج البحث العلمي في المجال الاداري – كيفية إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه** ، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي ، 2012م) ، ص 162 .

([4]) فوزي غرايبة وآخرون ، **اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية** ، (عمان : الجامعة الاردنية ، كلية الاقتصادج والعلوم الادارية ، 2008م) ، ص 82 .

([5]) د. فاطمة عوض صابر ، ميرفت علي خفاجة ، **اسس ومبادئ البحث العلمي** ، (الاسكندرية : مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية ، 2002م) ، ص 124 .

([6]) اوما سكران ، **طرق البحث العلمي في الادارة – مدخل لبناء المهارات البحثية** ، ترجمة: د. اسماعيل علي بسيوني ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2006م) ، ص 358 .

2. مكونات استمارة الاستبانة

الاستمارة موجهة للاطراف ذات الصلة بمكاتب المراجعة الخاصة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية، وتتكون من قسيمن ، القسم الاول إحتوى على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ، تمثلت في العمر، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، المؤهل المهني ، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة . أما القسم الثاني احتوى على (10) عبارات لكل محور وعدد المحاور (7) . وتمت الاجابة عن جميع عبارات المحاور من قبل افراد عينة الدراسة وفقاً لمقياس "ليكرت" الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (اوافق بشدة ، اوافق ، محايد ، لا اوافق ، لا اوافق بشدة) ، كما تم ارفاق خطاب مع الاستمارة لافراد عينة الدراسة موضحاً فيه عنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة ملحق رقم (1) .

3. صدق استمارة الاستبانة

للتأكد من صدق استمارة الاستبانة صنف الصدق إلى ما يلي :

أ. الصدق الظاهري : وزع الباحث عدد (19) نسخة من استمارة الاستبانة على الاكاديميين والمهنيين المختصين بمجال الدراسة ، وذلك للتحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها ، حيث تم تحديثها بتعديلاتها قبل توزيعها على المبحوثين . يوضح الملحق رقم (2) اسماء وعناوين والدرجة العلمية او الوظيفية لمحكمي استمارة الاستبانة .

يلاحظ الباحث من الملحق رقم (2) اختلاف وتعدد الدرجة العلمية او الوظيفية لمحكمي استمارة الاستبانة ، حيث يضم اكاديميين بالجامعات السودانية بدرجات علمية مختلفة اشتملت على استاذ مساعد واستاذ مشارك وبروفيسور ، وضم مراجعين من ديوان المراجع القومي حاصلين على زمالة المحاسبين القانونيين السودانية وحاصلين على مؤهلات علمية اخرى مثل الماجستير والدكتوراه في المحاسبة والتمويل ، وضمت اكاديميين ممارسين لمهنة المراجع القانوني ، كما ضم عدد من مكاتب المراجعة والمحاسبة والاستشارات المالية والضريبية والحاصلين على زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية والامريكية ، بالاضافة إلى ان لهم خبرة طويلة في مراجعة حسابات الشركات السودانية بما فيها شركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية ، مما يعطي عبارات استمارة الاستبانة قوة في التبعير وسهولة في الفهم من جانب المبحوثين ومن ثم زيادة في الصدق لاستمارة الاستبانة .

ب. صدق الاتساق الداخلي لاستمارة الاستبانة :

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً ومن ثم قام بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي لاستمارة الاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة

كل عبارة من عبارات استمارة الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة . يوضح الجداول رقم (8/1/4) معاملات ارتباط بيرسون لمحاور الدراسة بالدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (8/1/4)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور الدراسة بالدرجة الكلية للمحور

العبارة	معامل ارتباط بيرسون						
	المحور الاول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس	المحور السابع
1	**0.42	**0.52	**0.72	**0.64	**0.63	**0.63	**0.46
2	**0.49	**0.57	**0.78	**0.62	**0.71	**0.64	**0.73
3	**0.61	**0.70	**0.71	**0.58	**0.64	**0.68	**0.71
4	**0.59	**0.69	**0.81	**0.65	**0.72	**0.71	**0.75
5	**0.56	**0.64	**0.75	**0.66	**0.73	**0.79	**0.70
6	**0.66	**0.71	**0.76	**0.70	**0.73	**0.78	**0.71
7	**0.61	**0.68	**0.68	**0.65	**0.70	**0.72	**0.71
8	**0.56	**0.73	**0.76	**0.62	**0.63	**0.80	**0.75
9	**0.63	**0.67	**0.74	**0.69	**0.79	**0.77	**0.75
10	**0.61	**0.65	**0.68	**0.57	**0.75	**0.75	**0.68

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجداول (8/1/4) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (0.01) فأقل ، مما يدل على صدق اتساق هذه العبارات وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

4. ثبات استمارة الاستبانة :

لقياس مدى ثبات استمارة الاستبانة استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha (α)) للتأكد منها، حيث طبقت المعادلة على العينة التي سحبت لقياس الصدق الداخلي . يوضح الجدول رقم (9/1/4) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الاستبانة.

جدول رقم (9/1/4)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الاستبانة

محاور الإستبانة	عدد العبارات	ثبات

		المحور
المحور الأول	10	0.76
المحور الثاني	10	0.85
المحور الثالث	10	0.90
المحور الرابع	10	0.83
المحور الخامس	10	0.88
المحور السادس	10	0.90
المحور السابع	10	0.87
معامل الثبات العام	**70**	**0.96**

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (9/1/4) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عال حيث بلغ (0.96) وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، سيتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، بعد أن يتم ترميز وإدخال البيانات في الحاسب الآلي، وتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (5/4= 0.80) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي :

1. من 1.00 وحتى 1.80 يمثل (غير موافق بشدة) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.
2. من 1.80 وحتى 2.60 يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.
3. من 2.61 وحتى 3.40 يمثل (محايد) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.
4. من 3.41 وحتى 4.20 يمثل (موافق) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.
5. من 4.21 وحتى 5.00 يمثل (موافق بشدة) نحو كل عبارة بأختلاف المحور المراد قياسه.

سيتم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة الميدانية وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها استمارة الاستبانة. كما سيتم حساب معامل ارتباط بيرسون " ر" (Pearson Correlation Coefficient) بين درجة كل

عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه ، وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لاستمارة الاستبانة (الصدق البنائي). ومعامل ألفا كرونباخ "Alpha Cronbach " ؛ لقياس ثبات أداة الدراسة. وبعد ذلك سيتم حساب المقاييس الاحصائية التالية :

1. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) " Weighted Mean " لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
2. المتوسط الحسابي " Mean " لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
3. الانحراف المعياري "Standard Deviation" لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
4. اختبار مربع كاي "Chi square" لمعرفة الفروقات ذات الدلالة الاحصائية لاتجاهات افراد عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات محاور الدراسة .
5. تحليل التباين Anova لمعرفة الفروقات ذات الدلالة الاحصائية بين المتغيرات الشخصية ومحاور الدراسة.
6. معامل ارتباط بيرسون " ر" (Pearson Correlation Coefficient) للتحقق من فرضيات الدراسة.
7. نموذج الانحدار الخطي المتعدد (MultiLeaner Regression) للتحق من بناء نموذج الدراسة.
8. اختبار LSD للتحقق من الفروق بين كل فئة من فئات المتغيرات الشخصية على حدة .
9. تحليل المسار لدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والتحقق من جودة النموذج وحسن المتابعة .

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يستعرض الباحث في هذا المبحث نتائج التحليل الاحصائي لاستجابة افراد عينة الدراسة على المتغيرات التي اعتمدت فيها من خلال عرض المؤشرات الاحصائية لإجاباتهم من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم مربع كاي لكل متغيرات الدراسة ، وكذلك تحليل التباين آراء المبحوثين حول محاور الدراسة وفقاً لمتغيراتهم الشخصية (خصائص المبحوثين) . كما يتناول المبحث اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الاحصائية الخاصة بكل منها، وذلك كما يلي:

أولاً : تحليل البيانات

1. تحليل عبارات متغيرات الدراسة

لقياس متغيرات الدراسة ، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحاسبية والانحرافات المعيارية والرتب لجميع محاور الدراسة وذلك على النحو التالي :

أ. محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة

يوضح الجدول رقم (1/2/4) استجابات أفراد عينة الدراسة على محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة :

جدول رقم (1/2/4)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة

العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا^2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة					
طول فترة ارتباط مكتب المراجعة مع العمسل	ك	85	97	12	17	4	4.13	.961	182.27	**.000	7
	%	%39	%45	%6	%8	%2					
الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة	ك	58	107	23	22	4	3.91	977	156.14	**.000	10
	%	%27	%50	%11	%10	%2					
وجود نظام الرقابة على جودة الاداء بمكتب المراجعة	ك	114	88	11	3	1	4.44	.700	262.27	**.000	4
	%	%53	%40	%5	%1.5	%.5					
التخصص الصناعي في مراجعة نشاط العميل	ك	70	84	42	18	1	3.95	.948	111.62	**.000	9
	%	%33	%39	%19.5	%8	%.5					

السمعة المهنية لمكتب المراجعة	ك	119	81	15	-	-	4.48	.625	77.28	**.000	3
	%	%55	%38	%7	-	-					
ارتباط مكتب المراجعة بأحد مكاتب المراجعة العالمية	ك	105	89	11	6	4	4.33	.846	229.62	**.000	6
	%	%49	%41	%5	%3	%2					
قيام مكتب المراجعة بتقديم خدمات استشارية للعميل	ك	71	101	26	16	1	4.05	.89	161.16	**.000	8
	%	%33	%47	%12	%7.5	%.5					
الكفاءة العلمية للمراجعين بمكتب المراجعة	ك	127	80	3	5	-	4.53	.647	204.77	**.000	2
	%	%59	%37	%1.5	%2.5	-					
الكفاءة العملية للمراجعين بمكتب المراجعة	ك	1401	65	4	6	-	4.58	.671	229.22	**.000	1
	%	%65	%30	%2	%3	-					
وجود خبراء لدي مكتب المراجعة في فروع المعرفة المختلفة	ك	102	92	13	8	-	4.34	.756	140.36	**.000	5
	%	%47	%43	%6	%4	-					
المتوسط العام والانحراف المعياري							**4.18**			**.850**	

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (1/2/4) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة بمتوسط (4.18 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (3.41 إلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. وأن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. وأن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة ، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.91 إلى 4.58)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (أوافق / أوافق بشدة) على التوالي ، وأن أعلى متوسط كان للعبارة "الكفاءة العملية للمراجعين بمكتب المراجعة" والتي كان متوسطها الحسابي (4.58) بانحراف معياري (0.671) وأن أدنى متوسط كان للعبارة "الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة" والتي كان متوسطها الحسابي (3.91) بانحراف معياري (0.977) وان المتوسط العام للمحور بلغ (4.18) بانحراف معياري (0.850) وهذا يشير إلى مستوى مرتفع ان محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة تؤثر في جودة المراجعة الخارجية .

ب. محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل

يوضح الجدول رقم (2/2/4) استجابات أفراد عينة الدراسة علي محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة :

جدول رقم (2/2/4)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة

العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
إنخفاض مخاطر نشاط العميل	ك	66	107	27	15	-	4.04	.845	96.79	.000**	8
	%	%30	%50	%13	%7	-					
نوع العلاقة بين العميل ومكتب المراجعة	ك	70	99	28	14	4	4.01	.942	150.04	.000**	9
	%	%32	%46	%13	%7	%2					
كفاءة إدارة العميل	ك	104	85	13	10	3	4.29	.881	211.03	.000**	6
	%	%48	%39.5	%6	%5	%1.5					
مستوي الافصاح لدي العميل	ك	116	71	15	12	1	4.34	.871	223.76	.000**	3
	%	%54	%33	%7	%5.5	%.5					
طبيعة نشاط العميل	ك	73	92	29	20	1	4.00	.945	134.65	.000**	10
	%	%34	%43	%13.5	%9	%.5					
حاجة نشاط العميل الي كفاءت متخصصة	ك	80	96	25	13	1	4.12	.872	166.65	.000**	7
	%	%37	%44.5	%12	%6	%.5					
قوة نظام الرقابة الداخلية للعميل	ك	130	72	8	4	1	4.52	.703	300.45	.000**	1
	%	%60.5	%33	%4	%2	%.5					
كفاءة إدارة المراجعة الداخلية للعميل	ك	130	67	8	10	-	4.47	.778	185.98	.000**	2
	%	%60.5	%31	%4	%5	-					
تطور نظم المعلومات المحاسبية لمنشأة العميل	ك	99	92	19	5	-	4.33	.734	131.99	.000**	4
	%	%46	%43	%9	%2	-					
وجودة لجنة مراجعة في منشأة العميل	ك	101	92	11	8	3	4.30	.841	22358	.000**	5
	%	%47	%43	%5	%3.5	%1.5					
المتوسط العام والانحراف المعياري							**4.19**			**.870**	

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (2/2/4) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل بمتوسط (4.19 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة

الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (3.41 وإلى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق) على أداة الدراسة. وأن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. وأن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل ، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4 إلى 4.528)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (أوافق / أوافق بشدة) على التوالي ، وأن أعلى متوسط كان للعبارة "قوة نظام الرقابة الداخلية للعميل" والتي كان متوسطها الحسابي (4.52) بانحراف معياري (0.703) وأن أدنى متوسط كان للعبارة "طبيعة نشاط العميل" والتي كان متوسطها الحسابي (4) بانحراف معياري (0.945) وان المتوسط العام للمحور بلغ (4.19) بانحراف معياري (0.870) وهذا يشير إلى مستوى مرتفع ان محددات جودة المراجهة الخارجية المرتبطة بالعميل تؤثر في جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة .

ج. محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة

يوضح الجدول رقم (3/2/4) استجابات أفراد عينة الدراسة علي محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة:

جدول رقم (3/2/4)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة

العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
الالتزام بمعايير المراجعة الدولية	ك	151	57	4	3	-	4.66	.590	270.11	**.000	1
	%	%70	%26.5	%2	%1.5	-					
تخطيط اعمال المراجعة بشكل كاف	ك	126	75	10	4	-	4.50	.676	187.17	**.000	5
	%	%59	%35	%5	%2	-					
كفاية إعداد أوراق العمل	ك	113	86	12	2	2	4.42	.725	257.48	**.000	6
	%	%53	%40	%5	%1	%1					
فحص وتقييم عمل المساعدين	ك	110	81	17	7	-	437	.767	138.47	**.000	8
	%	%51	%38	%8	%3	-					
استخدام وسائل التقنية الحديثة في انجاز اعمال المراجعة	ك	99	96	14	5	1	4.33	.742	232.41	**.000	9
	%	%46	%45	%7	%2.5	%.5					

الحصـول علـى قـدر كاف من أدلة الاثبات	ك	140	63	9	3	-	4.58	.642	225.16	**.000	2
	%	%65	%29.5	%4	%1.5	-					
استقلال فريق المراجعة	ك	140	62	10	3		4.58	.650	223.19	**.000	3
	%	%65	%29	%4.5	%1.5						
وجود جدول زمني لكل عمـل مـن اعمـال المراجعـة لبيانـالزمن الفعلـي ومقارنتـه بـالمخطط ومتابعـة الانحراف	ك	109	77	17	11	1	4.31	.860	208.74	**.000	10
	%	%50.5	%36	%8	%5	%.5					
اسـتخدام الاسـاليب العلميـة فـي عمليـة المراجعة الخارجية	ك	108	92	11	4	-	4.41	.677	162.02	**.000	7
	%	%50	%43	%5	%2	-					
الالتـزام بالسياسـيات والإجـراءات المتعلقـة بالرقابـة علـى جـودة عمليـة المراجعـة الخارجية	ك	134	64	14	3	-	4.53	.682	199.08	**.000	4
	%	%62	%30	%6.5	%1.5	-					
المتوسط العام والانحراف المعياري							**4.49**			**.680**	

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (3/2/4) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق بشدة على قياس محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة بمتوسط (4.49 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي من (من 4.21 وحتى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة. وأن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. وأن هناك تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمعلية المراجعة، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.31 إلى 4.668)، وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (أوافق بشدة)، وأن أعلى متوسط كان للعبارة "الالتزام بمعايير المراجعة الدولية" والتي كان متوسطها الحسابي (4.66) بانحراف معياري (0.590) وأن أدنى متوسط كان للعبارة "وجود جدول زمني لكل عمل من اعمال المراجعة لبيان الزمن الفعلي ومقارنته بالمخطط ومتابعة الانحراف" والتي كان متوسطها الحسابي (4.31) بانحراف معياري (0.860) وان المتوسط العام للمحور بلغ (4.49) بانحراف معياري (0.680) وهذا يشير إلى مستوى مرتفع ان محددات جودة المراجهة الخارجية المرتبطة عملية المراجعة تؤثر في جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة .

د. محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية

يوضح الجدول رقم (4/2/4) استجابات أفراد عينة الدراسة علي محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة:

جدول رقم (4/2/4)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة

العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
اعتماد المستخدمين على القوائم المالية في اتخاذ القرارات	ك	97	93	18	7	-	4.30	.759	127.90	.000**	8
	%	%45	%43	%9	%3	-					
اعتماد الشركة محل المراجعة على أسواق الاوارق المالية لتمويل المشروعات الاستثمارية	ك	48	109	35	20	3	3.38	.927	152.88	.000**	3
	%	%22	%51	%16	%9.5	%1.5					
التوقيت المناسب لإصدار القوائم المالية	ك	93	109	11	2	-	4.36	.625	169.27	.000**	5
	%	%43	%51	%5	%1	-					
اطة ووضوح القوائم المالية	ك	88	113	7	7	-	4.31	.691	174.82	.000**	7
	%	%41	%53	%3	%3	-					
الالتزام بالفحص التحليلي للقوائم المالية	ك	96	108	8	3	-	4.38	.629	146.87	.000**	4
	%	%45	%50	%3.5	%1.5	-					
اضفاء المصداقية في القوائم المالية لدى مستخدميها	ك	103	93	12	7	-	4.36	.734	145.87	.000**	6
	%	%48	%43	%6	%3	-					
وعى مستخدمي القوائم المالية بعملية المراجعة الخارجية	ك	110	89	10	6	-	4.41	.710	160.01	.000**	1
	%	%51	%41	%5	%3	-					
اكتشاف الغشوالاخطاء والمخالفات الجوهرية ذات الاهمية النسبية في القوائم المالية	ك	105	84	12	12	2	4.29	.877	212.27	.000**	9
	%	%49	%39	%6	%6	%1					

تخفـــيض تماثـــل المعلومـات المحاسـبية بـــين الادارة وحملـــة الاســـهم وحمايـــة مصالحهم	ك	63	103	36	11	2	4.00	.867	157.07	**.000	10
	%	%29	%48	%17	%5	%1					
الموضوعية عند فحص وتقيـيم القـوائم الماليـة والتقرير عنها	ك	104	94	15	2	-	4.40	.661	154.87	**.000	2
	%	%48	%44	%7	%1	-					
المتوسط العام والانحراف المعياري							**4.28**			**.730**	

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (4/2/4) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق بشدة على قياس محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية بمتوسط (4.28 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي من (من 4.21 وإلى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة. وأن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. وأن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية ، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4 إلى 4.41)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (أوافق / أوافق بشدة) على التوالي ، وأن أعلى متوسط كان للعبارة "وعي مستخدمي القوائم المالية بعملية المراجعة الخارجية" والتي كان متوسطها الحسابي (4.41) بانحراف معياري (0.710) وأن أدنى متوسط كان للعبارة "تخفيض تماثل المعلومات المحاسبية بين الإدارة وحملة الاسهم وحماية مصالحهم " والتي كان متوسطها الحسابي (4) بانحراف معياري (0.867) وان المتوسط العام للمحور بلغ (4.28) بانحراف معياري (0.730) وهذا يشير إلى مستوى مرتفع ان محددات جودة المراجهة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية تؤثر في جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة.

هـ. محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية

يوضح الجدول رقم (5/2/4) استجابات أفراد عينة الدراسة على محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة:

جدول رقم (5/2/4)

استجابات أفراد عينة الدراسة على محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة

العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
وجود برامج لرقابة الاداء المهني لمكت المراجعة	ك	123	79	11	2	-	4.50	.640	184.90	**.000	3
	%	%57	%37	%5	%1	-					
أهتمام المنظمات المهنية بالتطوير المستمر لمكتب المراجعة	ك	110	82	21	1	1	4.39	721	233.07	**.000	6
	%	%51	%38	%10	%.5	%.5					
فاعلية المنظمات المهنية في التعليم والتدريب المستمر	ك	118	80	13	4	-	4.45	.695	166.56	**.000	4
	%	%55	%37	%6	%2	-					
تطبيق معيار جودة تقرير المراجعى ISO 9001	ك	104	84	25	2	-	4.35	.720	129.20	**.000	7
	%	%48	%39	%12	%1	-					
مراجعة النظير لضبط جودة الاداء	ك	96	85	27	6	1	4.25	.816	185.16	**.000	9
	%	%45	%39.5	%13	%3	%.5					
الالتزام بالسياسات والاجراءات الواردة في معايير ضبط جودة الاداء المهني	ك	106	92	15	2	-	4.40	.662	155.77	**.000	5
	%	%49	%43	%7	%1	-					
الالتزام بتنفيذ قواعد السلوك المهني	ك	127	76	10	2	-	4.53	.632	194.47	**.000	1
	%	%59	%35	%5	%1	-					
تطبيق المبادئ والمعايير والتعليمات الصادرة من الهئيات المتخصصة والجهات المعينة	ك	124	80	8	2	1	4.51	.662	293.02	**.000	2
	%	%57.5	%37	%4	%1	%.5					
عضوية أعضاء مكتب المراجعة في الجمعيات والهيئات المهنية	ك	85	84	30	13	3	4.09	.948	142.186	**.000	10
	%	%39.5	%39	%14	%6	%1.5					

اشتراك مكتب المراجعة في برامج رقابة الجودة التابعة للمنظمات المهنية	ك	94	88	28	4	1	4.26	.788	189.20	**.000	8
	%	%43.5	%41	%13	%2	%.5					
المتوسط العام والانحراف المعياري							**4.41**			**.700**	

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (5/2/4) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق بشدة على قياس محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية بمتوسط (4.41 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي من (من 4.21 وحتى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة. وأن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. وأن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية ، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.09 إلى 4.53)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (أوافق / أوافق بشدة) على التوالي ، وأن أعلى متوسط كان للعبارة "الالتزام بتنفيذ قواعد السلوك المهني" والتي كان متوسطها الحسابي (4.53) بانحراف معياري (0.632) وأن أدنى متوسط كان للعبارة "عضوية اعضاء مكتب المراجعة في الجمعيات والهيئات المهنية" والتي كان متوسطها الحسابي (4.09) بانحراف معياري (0.948) وان المتوسط العام للمحور بلغ (4.41) بانحراف معياري (0.700) وهذا يشير إلى مستوى مرتفع ان محددات جودة المراجهة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية تؤثر في جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة .

و. تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول رقم (6/2/4) استجابات أفراد عينة الدراسة علي تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة:

جدول رقم (6/2/4)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة

العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
قدرة المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات مستخدميها	ك	120	86	8	1	-	4.51	.595	191.71	**.000	1
	%	%56	%40	%3.5	%.5	-					

توصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب	ك	105	100	10	-	-	4.44	.584	79.76	**.000	3
	%	%49	%46	%5	-	-					
قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق	ك	114	91	10	-	-	4.48	.587	83.28	**.000	2
	%	%53	%42	%5	-	-					
التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية لمستخدميها	ك	108	86	19	2	-	4.40	.688	146.39	**.000	6
	%	%50	%40	%9	%1	-					
توفر التغذية العكسية في المعلومات المحاسبية لمستخدميها	ك	86	98	28	3	-	4.24	.728	116.03	**.000	10
	%	%40	%45.5	%13	%1.5	-					
قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ	ك	103	87	18	7	-	4.33	.766	130.13	**.000	8
	%	%48	%41	%8	%3	-					
تمتع المعلومات المحاسبية المراجعة بالشمولية والفاعلية	ك	106	90	14	3	2	4.37	.750	239.53	**.000	7
	%	%49	%42	%6.5	%1.5	%1					
تميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية	ك	104	98	13	-	-	4.42	.606	172.28	**.000	5
	%	%48	%46	%6	-	-					
قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	ك	111	93	7	3	1	4.44	.673	274.04	**.000	4
	%	%52	%43	%3	%1.5	%.5					
قدرة المعلومات المحاسبية على توافق الاحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق	ك	99	91	22	2	1	4.33	.734	216.88	**.000	9
	%	%46	%42.5	%10	%1	%.5					
المتوسط العام والانحراف المعياري							**4.40**			**.670**	

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (6/2/4) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق بشدة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية بمتوسط (4.40 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 4.20 وحتى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة. وأن هناك تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.24 إلى 4.51)، وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (أوافق بشدة) مما يوضح التجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، وأن أعلى متوسط كان للعبارة "قدرة المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات مستخدميها" والتي كان متوسطها الحسابي (4.51) بانحراف معياري (0.595) وأن أدنى متوسط كان للعبارة "توفر التغذية العكسية للمعلومات المحاسبية لمستخدميها"

والتي كان متوسطها الحسابي (4.24) بانحراف معياري (0.728) وان المتوسط العام للمحور بلغ (4.40) بانحراف معياري (0.670) وهذا يشير إلى مستوى مرتفع ان هذه العبارات تؤثر في كفاءة المعلومات المحاسبية.

ز. ترشيد قرارات الاستثمار

يوضح الجدول جدول رقم (7/2/4) استجابات أفراد عينة الدراسة على ترشيد قرارات الاستثمار مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة :

جدول رقم (7/2/4)

استجابات أفراد عينة الدراسة علي ترشيد قرارات الاستثمار مرتبة تنازلياً حسب متوسطات مدى الموافقة والاستجابة

العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كا2	الدلالة	الرتبة
	النسبة %	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة					
الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة	ك	128	84	3	-	-	4.58	.522	112.19	**.000	1
	%	%59.5	%39	1.55	-	-					
فاعلية المعلومات المحاسبية في تقدير القيمة المتوقعة لكل بديل استثماري	ك	96	103	13	2	1	4.35	.681	250.09	**.000	8
	%	%44.5	%48	%6	%1	%.5					
قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرارات مستخدميها	ك	102	90	19	3	1	4.34	.738	223.95	**.000	9
	%	%47	%42	%9	%1.5	%.5					
مساهمة المعلومات المحاسبية في تحديد التكلفة الاولية للاستثمار	ك	102	96	14	3	-	4.38	.672	153.83	**.000	6
	%	%47	%45	%6.5	%1.5	-					
مساهمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري	ك	110	93	10	1	1	4.44	.652	269.90	**.000	2
	%	%51	%43	%5	%.5	%.5					
مساهمة	ك	106	90	15	3	1	4.38	.719	240.14	**.000	7

المعلومات المحاسبية في تخطيط القرار الاستثماري	%	%49	%42	%7	%1.5	%.5					
مساهمة المعلومات المحاسبية في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية	ك	107	93	11	3	1	4.40	.696	255.44	**.000	3
	%	%50	%43	%5	%1.5	%.5					
قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق أهداف متخذي القرارات الاستثمارية	ك	112	84	12	6	1	4.40	.759	245.02	**.000	4
	%	%52	%39	%5.5	%3	%.5					
قدرة المعلومات المحاسبية على تقييم المقترحات الاستثمارية	ك	105	94	14	1	1	4.40	.675	251.48	**.000	5
	%	%49	%44	%6	%.5	%.5					
انخفاض مخاطر المعلومات المحاسبية المرفقة مع تقرير المراجعة الخارجية	ك	87	86	32	8	2	4.15	.875	158.41	**.000	10
	%	%41	%40	%15	%4	%1					
المتوسط العام والانحراف المعياري							**4.41**		**.670**		

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (7/2/4) أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق بشدة على ترشيد قرارات الاستثمار بمتوسط (4.41 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي من (4.21 وحتى 5.00) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (أوافق بشدة) على أداة الدراسة. وأن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. وأن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على ترشيد قرارات الاستثمار ، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.15 إلى 4.58)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللتان تشيران إلى (أوافق / أوافق بشدة) على التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على ترشيد قرارات الاستثمار ، وأن أعلى متوسط كان للعبارة "الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية

المتاحة للمنشاة" والتي كان متوسطها الحسابي (4.58) بانحراف معياري (0.522) وأن أدنى متوسط كان للعبارة "إنخفاض مخاطر المعلومات المحاسبية المرفقة مع تقرير المراجعة الخارجية" والتي كان متوسطها الحسابي (4.15) بانحراف معياري (0.875) وان المتوسط العام للمحور بلغ (4.410) بانحراف معياري (0.770) وهذا يشير إلى مستوى مرتفع ان هذه العبارات تؤثر في ترشيد قرارات الاستثمار.

2. تحليل التباين الاحادي لآراء المبحوثين حول محاور الدراسة وفقاً لمتغيراته الشخصية

للتعرف ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً لاختلاف المتغيرات الشخصية ، استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي :

أ. الفروق باختلاف متغير العمر:

يوضح الجدول الجدول رقم (8/2/4) نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير العمر.

الجدول رقم (8/2/4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	**بين المجموعات**	49.974	3	16.658	.795	**.498**
	داخل المجموعات	4421.281	211	20.954		
	المجموع	4471.256	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	**بين المجموعات**	51.319	3	17.106	.558	**.643**
	داخنل المجموعات	6467.313	211	30.651		
	المجموع	6518.633	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة	**بين المجموعات**	115.538	3	38.513	1.431	**.235**
	داخل المجموعات	5679.810	211	26.919		
	المجموع	5795.349	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	**بين المجموعات**	32.083	3	10.694	.462	**.709**
	داخل المجموعات	4889.340	211	23.172		
	المجموع	4921.423	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	**بين المجموعات**	280.503	3	93.501	3.643	****.014**
	داخل المجموعات	5415.850	211	25.668		
	المجموع	5696.353	214			

تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	**بين المجموعات**	131.626	3	43.875	1.851	**.139**
	داخل المجموعات	5001.147	211	23.702		
	المجموع	5132.772	214			
ترشيد قرارات الاستثمار	**بين المجموعات**	269.292	3	89.764	3.938	****.009**
	داخل المجموعات	4810.010	211	22.796		
	المجموع	5079.302	214			

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (8/2/4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة ، محددات جودة المراجعة المرتبطة بالعميل ، محددات جودة المراجعة المرتبطة بعملية المراجعة ، محددات جودة المراجعة المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية ، تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية) باختلاف متغير العمر ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون حول هذه المتغيرات ، وأن هنالك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية ، ترشيد قرارات الاستثمار) باختلاف متغير العمر تعزي لصالح الفئة العمرية من 40 سنة فأكثر (ملحق رقم (3) جدول رقم (1))، وهذا يفسر ان كلما زاد العمر ادي ذلك الي زيادة معرفة أفراد عينة الدراسة بمحددات جودة المراجعة المرتبطة بالمنظمات المهنية ، وترشيد قرارات الاستثمار.

ب. الفروق باختلاف متغير المؤهل العلمي:

يوضح الجدول الجدول رقم (9/2/4) نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير المؤهل العلمي .

الجدول رقم (9/2/4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	**بين المجموعات**	108.189	4	27.047	1.302	.270
	داخل المجموعات	4363.067	210	20.777		
	المجموع	4471.256	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	**بين المجموعات**	147.079	4	36.770	1.212	.307
	داخل المجموعات	6371.554	210	30.341		
	المجموع	6518.633	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة	**بين المجموعات**	92.603	4	23.151	.853	.493
	داخل المجموعات	5702.746	210	27.156		
	المجموع	5795.349	214			

محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	**بين المجموعات**	86.675	4	21.669	.941	.441
	داخل المجموعات	4834.748	210	23.023		
	المجموع	4921.423	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	**بين المجموعات**	142.803	4	35.701	1.350	.253
	داخل المجموعات	5553.551	210	26.445		
	المجموع	5696.353	214			
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	**بين المجموعات**	151.855	4	37.964	1.601	.175
	داخل المجموعات	4980.917	210	23.719		
	المجموع	5132.772	214			
ترشيد قرارات الاستثمار	**بين المجموعات**	72.950	4	18.238	.765	.549
	داخل المجموعات	5006.352	210	23.840		
	المجموع	5079.302	214			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (9/2/4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول **(متغيرات الدراسة)** باختلاف متغير المؤهل العلمي ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون حول متغيرات الدراسة باختلاف المؤهل العلمي .

ج. الفروق باختلاف متغير التخصص العلمي

يوضح الجدول الجدول رقم (10/2/4) نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير التخصص العلمي.

الجدول رقم (10/2/4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير التخصص العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	**بين المجموعات**	**171.288**	**6**	**28.548**	**1.381**	**.224**
	داخل المجموعات	**4299.967**	**208**	**20.673**		
	المجموع	**4471.256**	**214**			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	**بين المجموعات**	**175.196**	**6**	**29.199**	**.957**	**.455**
	داخل المجموعات	**6343.436**	**208**	**30.497**		
	المجموع	**6518.633**	**214**			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة	**بين المجموعات**	**207.454**	**6**	**34.576**	**1.287**	**.265**
	داخل المجموعات	**5587.894**	**208**	**26.865**		
	المجموع	**5795.349**	**214**			
محددات جودة المراجعة	**بين المجموعات**	**50.768**	**6**	**8.461**	**.361**	**.903**

الخارجيـــــة المرتبطـــــة بمستخدمي القوائم المالية	**داخل المجموعات**	**4870.655**	**208**	**23.417**		
	المجموع	**4921.423**	**214**			
محـــددات جـــودة المراجعـــة الخارجيـــــة المرتبطـــــة بالمنظمات المهنية	**بين المجموعات**	**193.303**	**6**	**32.217**	**1.218**	**.298**
	داخل المجموعات	**5503.050**	**208**	**26.457**		
	المجموع	**5696.353**	**214**			
تحســين كفــاءة المعلومــات المحاسبية	**بين المجموعات**	**99.637**	**6**	**16.606**	**.686**	**.661**
	داخل المجموعات	**5033.135**	**208**	**24.198**		
	المجموع	**5132.772**	**214**			
ترشيد قرارات الاستثمار	**بين المجموعات**	**63.682**	**6**	**10.614**	**.440**	**.851**
	داخل المجموعات	**5015.620**	**208**	**24.114**		
	المجموع	**5079.302**	**214**			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (10/2/4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول **(متغيرات الدراسة)** باختلاف متغير التخصص العلمي ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون حول متغيرات الدراسة باختلاف التخصص العلمي .

د. الفروق باختلاف متغير المؤهل المهني

يوضح الجدول الجدول رقم (11/2/4) نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (11/2/4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير المؤهل المهني

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
محـــددات جـــودة المراجعـــة الخارجيـــة المرتبطـــة بمكتـــب المراجعة	**بين المجموعات**	175.342	6	29.224	1.415	.210
	داخل المجموعات	4295.914	208	20.653		
	المجموع	4471.256	214			
محـــددات جـــودة المراجعـــة الخارجية المرتبطة بالعميل	**بين المجموعات**	234.859	6	39.143	1.296	.261
	داخل المجموعات	6283.774	208	30.210		
	المجموع	6518.633	214			
محـــددات جـــودة المراجعـــة الخارجيـــة المرتبطـــة بعمليـــة المراجعة	**بين المجموعات**	227.177	6	37.863	1.414	.210
	داخل المجموعات	5568.171	208	26.770		
	المجموع	5795.349	214			
محـــددات جـــودة المراجعـــة	**بين المجموعات**	167.123	6	27.854	1.219	.298

الخارجيـــــة المرتبطـــــة بمستخدمي القوائم المالية	**داخل المجموعات**	4754.301	208	22.857		
	المجموع	4921.423	214			
محـــددات جـــودة المراجعـــة الخارجيـــــة المرتبطـــــة بالمنظمات المهنية	**بين المجموعات**	339.890	6	56.648	2.200	*.044
	داخل المجموعات	5356.463	208	25.752		
	المجموع	5696.353	214			
تحســين كفــاءة المعلومــات المحاسبية	**بين المجموعات**	185.113	6	30.852	1.297	.260
	داخل المجموعات	4947.660	208	23.787		
	المجموع	5132.772	214			
ترشيد قرارات الاستثمار	**بين المجموعات**	214.385	6	35.731	1.528	.170
	داخل المجموعات	4864.917	208	23.389		
	المجموع	5079.302	214			

* فروق دالة عند مستوى 0.05 فأقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (11/2/4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة ، محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل ، محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة ، محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية ، تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، وترشيد قرارات الاستثمار) باختلاف متغير المؤهل المهني . وأن هنالك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية) باختلاف متغير المؤهل المهني ، تعزى لصالح أفراد عينة الدراسة الذين لديهم مؤهل مهني شهادة سودانية . (ملحق رقم (3) جدول رقم(2)) وهذا يفسر كلما كان أفراد عينة الدراسة يحمل مؤهل مهني كل ما كان أكثر معرفة بمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظات المهنية.

هـ. الفروق باختلاف متغير المسمي الوظيفي

يوضح الجدول الجدول رقم (12/2/4) نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير المسمى الوظيفي.

الجدول رقم (12/2/4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لاختلاف متغير المسمى الوظيفي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
محـــددات جـــودة المراجعـــة الخارجيـــة المرتبطـــة بمكتـــب	**بين المجموعات**	309.752	9	34.417	1.695	.092
	داخل المجموعات	4161.504	205	20.300		

المراجعة	**المجموع**	4471.256	214			
محـــددات جـــودة المراجعـــة الخارجية المرتبطة بالعميل	**بين المجموعات**	399.667	9	44.407	1.488	.154
	داخل المجموعات	6118.965	205	29.849		
	المجموع	6518.633	214			
محـــددات جـــودة المراجعـــة الخارجيـــة المرتبطـــة بعمليـــة المراجعة	**بين المجموعات**	219.424	9	24.380	.896	.529
	داخل المجموعات	5575.925	205	27.200		
	المجموع	5795.349	214			
محـــددات جـــودة المراجعـــة الخارجيـــــــة المرتبطـــــــة بمستخدمي القوائم المالية	**بين المجموعات**	238.107	9	26.456	1.158	.324
	داخل المجموعات	4683.316	205	22.845		
	المجموع	4921.423	214			
محـــددات جـــودة المراجعـــة الخارجيـــــــة المرتبطـــــــة بالمنظمات المهنية	**بين المجموعات**	580.469	9	64.497	2.584	**.008
	داخل المجموعات	5115.884	205	24.956		
	المجموع	5696.353	214			
تحســين كفـــاءة المعلومـــات المحاسبية	**بين المجموعات**	537.731	9	59.748	2.666	**.006
	داخل المجموعات	4595.041	205	22.415		
	المجموع	5132.772	214			
ترشيد قرارات الاستثمار	**بين المجموعات**	468.724	9	52.080	2.316	**.017
	داخل المجموعات	4610.578	205	22.491		
	المجموع	5079.302	214			

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (12/2/4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة ، محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل ، محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة ، محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية) باختلاف متغير المسمي الوظيفي ، وأن هنالك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية، تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ترشيد قرارات الاستثمار) باختلاف متغير المسمي الوظيفي (ملحق رقم (3) جدول رقم(3)) تعزي لصالح المسمي الوظيفي لديهم مدير مراجعة.

و. الفروق باختلاف متغير سنوات الخبرة

يوضح الجدول الجدول رقم (13/2/4) نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لسنوات الخبرة.

الجدول رقم (13/2/4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات أفراد الدراسة طبقاً لسنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	**بين المجموعات**	140.712	4	35.178	1.706	.150
	داخل المجموعات	4330.544	210	20.622		
	المجموع	4471.256	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	**بين المجموعات**	253.665	4	63.416	2.126	.079
	داخنل المجموعات	6264.967	210	29.833		
	المجموع	6518.633	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة	**بين المجموعات**	206.910	4	51.727	1.944	.104
	داخل المجموعات	5588.439	210	26.612		
	المجموع	5795.349	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	**بين المجموعات**	124.574	4	31.143	1.363	.248
	داخل المجموعات	4796.850	210	22.842		
	المجموع	4921.423	214			
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	**بين المجموعات**	377.496	4	94.374	3.726	**.006
	داخل المجموعات	5318.857	210	25.328		
	المجموع	5696.353	214			
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	**بين المجموعات**	101.720	4	25.430	1.061	.377
	داخل المجموعات	5031.052	210	23.957		
	المجموع	5132.772	214			
ترشيد قرارات الاستثمار	**بين المجموعات**	327.264	4	81.816	3.616	**.007
	داخل المجموعات	4752.039	210	22.629		
	المجموع	5079.302	214			

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (13/2/4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة ، محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل ، محددات جودة المراجعة الخارجية

المرتبطة بعملية المراجعة ، محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية ، تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية) باختلاف متغير سنوات الخبرة وأن هنالك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية ، ترشيد قرارات الاستثمار) باختلاف متغير سنوات الخبرة (ملحق رقم (3) جدول رقم(4)) تعزي لصالح الذين سنوات خبرتهم من 15 سنة واقل من 20 سنة ، وهذا يفسر انه كلما ارتفعت سنوات الخبرة أدي إلي زيادة معرفة أفراد عينة الدراسة بمحددات جودة المراجعة المرتبطة بالمنظمات المهنية ، وترشيد قرارات الاستثمار.

ثانياً: اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

1. نتائج تحليل الارتباط

لاختبار العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، تم استخدام تحليل الارتباط المتعدد ، يوضح الجدول رقم **(14/2/4)** نتائج معامل الارتباط المتعدد لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (14/2/4)

نتائج معامل الارتباط المتعدد لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغيرات	كفاءة المعلومات المحاسبية	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	**0.474**	**0.000**
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	**0.448**	**0.000**
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة	**0.621**	**0.000**
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	**0.543**	**0.000**
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	**0.659**	**0.000**
معامل الرتباط المتعدد	**0.731**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم **(14/2/4)** وجود علاقة ارتباط بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط المتعدد (.731) ومستوى الدلالة (0.000) مما يعكس وجود علاقة طردية أي كلما زادات محددات جودة المراجعة الخارجية أدي إلى زيادة تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

2. نتائج تحليل الانحدار المتعدد

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares) (OLS) في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر محددات جودة المراجعة الخارجية معاً على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية، ويعتبر نموذج الانحدار الخطى (OLS linear Regression) من أكثر نماذج الانحدار استخداماً في الدراسات المحاسبية ، يوضح الجدول رقم **(15/2/4)** نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

جدول رقم (15/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	رتيب المتغيرات حسب الاهمية	T-Test		تفسير المعاملات عند مستوى (معنوية) 0.05
					قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	-.010	.073	-.010	المرتبة الرابعة	-.143	.887	لا يوجد تأثير معنوي
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	.006	.058	.007	المرتبة الخامسة	.103	.918	لا يوجد تأثير معنوي
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعمليات المراجعة	.243	.063	.258	المرتبة الثانية	3.836	.000	ذات تأثير معنوي موجب
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	.103	.068	.101	المرتبة الثالثة	1.505	.134	لا يوجد تأثير معنوي
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	. 438	.069	.461	المرتبة الأولي	6.334	.000	ذات تأثير معنوي موجب
معامل التحديد المعدل $Adj\ R^2$=.523							
معامل التحديد R^2 =.534							
معمل الارتباط المتعدد=.731							
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=47.873							

القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =000.

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (15/2/4) أن هناك أثراً لمقياس محددات جودة المراجعة الخارجية مجتمعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية . ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) . ولكن هذا الأثر يختلف من متغير إلي أخر في المتغيرات المستقلة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.731)، كما بلغ معامل التحديد (534.) ، أي أن (54%) من العوامل التي تؤثر على كفاءة المعلومات المحاسبية تعزى إلى محددات جودة المراجعة الخارجية ، وهذا مؤشر عالي . كما نجد أن قيمة اختبار ف =47.873 بمستوي معنوي 0.000 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به . وفيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة قد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (**β**) سالبة (010.-) كما إن القيمة الاحتمالية 887 .P-Value=0 وهي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يشير إلي عدم وجود تأثير معنوي ، أما محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (**β**) موجبة (006) كما إن القيمة الاحتمالية 918 .P-Value=0 وهي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يشير إلي عدم وجود تأثير معنوي . فيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن إشارة معامل الانحدار (**β**) موجبة (243) كما إن القيمة الاحتمالية .00P-Value=0 وهي أقل من مستوي المعنوية 0.05 مما يشير إلي وجود تأثير معنوي موجب، أما محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (**β**) موجبة (0.103) كما إن القيمة الاحتمالية 134 .P-Value=0 وهي اكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يشير إلي عدم وجود تأثير معنوي ، وفيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (**β**) موجبة (0.438) كما إن القيمة الاحتمالية 00 .P-Value=0 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 مما يشير إلي وجود تأثير معنوي موجب.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية).

يتفرع منها الفرضيات الآتية :

الفرضية الفرعية الاولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

1. تحليل معامل الارتباط :

يوضح الجدول رقم **(16/2/4)** نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (16/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغيرين	تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	0.474	**0.000**

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم **(16/2/4)** وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، أي أنه كلما تم تطبيق محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة كلما زادات تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية .

2. نتائج تحليل الانحدار البسيط

يوضح الجدول رقم **(17/2/4)** نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (17/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية) 0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	.508	.065	.474	7.786	.000	ذو اثر معنوي موجب

معامل التحديد المعدل $Adj\ R^2$=221.

معامل التحديد R^2 =225.

قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=61.885

القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =000.

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (17/2/4) أن هناك أثراً لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويظهر من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (.226) ، أي أن (22.6%) من العوامل التي تؤثر في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة . كما نجد أن قيمة اختبار ف =61.885 بمستوى معنوي 0.000 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به .

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية)

الفرضية الفرعية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية .

1. نتائج معامل ارتباط بيرسون

يوضح الجدول رقم (18/2/4) نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (18/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغيرين	تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	0.448	**0.000

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (18/2/4) وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ،

أي أنه كلما تم تطبيق محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل كلما زادات تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

2. نتائج تحليل الانحدار البسيط

يوضح الجدول رقم (19/2/4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (19/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية) 0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	.397	.054	.448	7.308	.000	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد المعدل R^2 Adj=197.						
معامل التحديد R^2 =200.						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=53.413						
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =000.						

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (19/2/4) أن هناك أثراً لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويظهر من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (.200) ، أي أن (20%) من العوامل التي تؤثر على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل . كما نجد أن قيمة اختبار ف =53.413 بمستوي معنوي 0.000 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به .

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية)

الفرضية الفرعية الثالثة:

هنـاك علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين محـددات جـودة المراجعـة الخارجيـة المرتبطـة بعمليـة المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

1.:نتائج معامل ارتباط بيرسون

يوضح الجدول رقم (20/2/4) نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (20/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغيرين	تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة	0.621	**0.000

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم **(20/2/4)** وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، أي أنه كلما تم تطبيق محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة كلما زادات تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية .

2. نتائج تحليل الانحدار البسيط

يوضح الجدول رقم (21/2/4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (21/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية) 0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة	.584	.051	621.	11.557	.000	ذو اثر معنوي موجب

معامل التحديد المعدل $Adj\ R^2$=.383.
معامل التحديد R^2 =.385.
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=133.567
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =.000.

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (21/2/4) أن هناك أثراً لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويظهر من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (.385) ، أي أن (38%) من العوامل التي تؤثر على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية تعزى لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة . كما نجد أن قيمة اختبار ف =133.567 بمستوي معنوي 0.000 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به .

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية)

الفرضية الفرعية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

1. نتائج معامل ارتباط بيرسون(Correlations):

يوضح الجدول رقم (22/2/4) نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (22/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغيرين	تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	0.543	**0.000**

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم **(22/2/4)** وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، أي أنه كلما تم تطبيق محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية كلما زادات تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية .

2. نتائج تحليل الانحدار البسيط

يوضح الجدول رقم (23/2/4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (23/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية) 0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	.555	.059	.543	9.439	.000	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد المعدل $Adj\ R^2$ =.292						
معامل التحديد R^2 =.295						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=89.098						
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =.000						

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم **(23/2/4)** أن هناك أثراً لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويظهر من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (.295) ، أي أن (30%) من العوامل التي تؤثر على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية تعزى لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية. كما نجد أن قيمة اختبار ف =89.098 بمستوي معنوي 0.000 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به .

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الخامسة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

1. نتائج معامل ارتباط بيرسون

يوضح الجدول رقم (24/2/4) نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (24/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغيرين	تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	0.695	**0.000

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم **(24/2/4)** وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، أي أنه كلما تم تطبيق محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية كلما زادات تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية .

2. نتائج تحليل الانحدارالخطي البسيط :

يوضح الجدول رقم (25/2/4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (25/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية) 0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	.660	.047	.695	14.108	.000	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد المعدل R^2 Adj=.481.						
معامل التحديد R^2 =.483.						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=199.031						

القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =000.

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم **(25/2/4)** أن هناك أثراً لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويظهر من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (.483)، أي أن (48%) من العوامل التي تؤثر على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية تعزى لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية . كما نجد أن قيمة اختبار ف =199.031 بمستوى معنوي 0.000 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الخامسة (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية).

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار.

1. نتائج تحليل الارتباط :

لاختبار العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار تم استخدام تحليل الارتباط المتعدد ، يوضح الجدول رقم (26/2/4) نتائج معامل الارتباط المتعدد لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار .

الجدول رقم (26/2/4)

نتائج معامل الارتباط المتعدد لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار

المتغيرات	ترشيد قرارات الاستثمار	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	0.503	**0.000
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	0.451	**0.000
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة	0.522	**0.000
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	0.546	**0.000
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة	0.656	**0.000

بالمنظمات المهنية		
معامل الارتباط المتعدد	**0.681**	****0.000**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (26/2/4) وجود علاقة ارتباط بين محددات جودة المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط المتعدد (0.681) ومستوى الدلالة (0.000) مما يعكس وجود علاقة طردية اي كل ما زادت محددات جودة المراجعة الخارجية ادى إلى زيادة ترشيد قرارات الاستثمار .

2. نتائج تحليل الانحدار المتعدد : تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares) (OLS) في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر محددات جودة المراجعة الخارجية معاً على ترشيد قرارات الاستثمار ويعتبر نموذج الانحدار الخطى (OLS linear Regression)هو أكثر نماذج الانحدار استخداماً في الدراسات المحاسبية، يوضح الجدول رقم (27/2/4) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

جدول (27/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد

المتغيرات	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الانحدار القياسية (β*)	ترتيب المتغيرات حسب الأهمية	T-Test		تفسير المعاملات عند مستوى (معنوية) 0.05
					قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	.103	.078	.097	المرتبة الرابعة	1.319	.189	لا يوجد تأثير معنوي
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	.017	.061	.019	المرتبة الخامسة	.277	.782	لا يوجد تأثير معنوي
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعمليات المراجعة	.073	.067	.078	المرتبة الثانية	1.083	.280	لا يوجد تأثير معنوي
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	.157	.073	.154	المرتبة الثالثة	2.160	.032	ذات تأثير معنوي موجب
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	. 413	.073	.437	المرتبة الأولي	5.633	.000	ذات تأثير معنوي موجب

معامل التحديد المعدل $Adj\ R^2$=456.

معامل التحديد R^2 =469.

معمل الارتباط المتعدد=681.

قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=36.940

القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =000.

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح من بيانات الجدول (27/2/4) أن هناك أثراً لمقياس محددات جودة المراجعة الخارجية معاً على ترشيد قرارات الاستثمار. ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05). ولكن هذا الأثر يختلف من متغير إلى آخر في المتغيرات المستقلة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.681)، كما بلغ معامل التحديد (0.469)، أي أن (47%) من العوامل التي تؤثر في ترشيد قرارات الاستثمار تعزى إلى محددات جودة المراجعة الخارجية وهو مؤشر عالي ، و(53%) تعزى إلى أسباب أخرى ليس لها علاقة بهذا المقياس. كما نجد أن قيمة اختبار ف =47.873 بمستوى معنوي 0.000 مما يدل على معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به. فيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة قد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (**β**) موجبة (103.) كما إن القيمة الاحتمالي P-Value=.189 اكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي . فيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل قد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (**β**) موجبة (0.017) كما إن القيمة الاحتمالي P-Value=0. 782 اكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي . فيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة قد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (**β**) موجبة (0.073) كما إن القيمة الاحتمالي P-Value=0. 280 اكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي . فيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية قد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (**β**) موجبة (0.157) كما إن القيمة الاحتمالي P-Value=0. 032 اصغر من مستوي المعنوية 0.05 مما يشير إلي وجود تأثير معنوي . فيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية قد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إن إشارة معامل الانحدار (**β**) موجبة (0.413) كما إن القيمة الاحتمالي P-Value=0. 000 اكبر من مستوي المعنوية 0.05 مما يشير إلي وجود تأثير معنوي .

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار).

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار.

1. نتائج تحليل الارتباط :

يوضح الجدول رقم (28/2/4) نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار .

الجدول رقم (28/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار

المتغيرين	ترشيد قرارات الاستثمار	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	0.503	**0.000

****علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (28/2/4) وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار، أي انه كلما تم تطبيق محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة كلما زاد ترشيد قرارات الاستثمار .

2. نتائج تحليل الانحدار البسيط

يوضح الجدول رقم (29/2/4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار.

جدول (29/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية) 0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة	.536	.063	.503	8.499	.000	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد المعدل R^2 Adj=.250						
معامل التحديد R^2 =.253						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=72.236						

القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =000.

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباح من الجدول رقم (29/2/4) أن هناك أثراً لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (.253)، أي أن (25%) من العوامل التي تؤثر في ترشيد قرارات الاستثمار تعزى لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة. كما نجد أن قيمة اختبار ف =72.236بمستوي معنوي 0.000 مما يدل على معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار) .

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وترشيد قرارات الاستثمار

1.نتائج معامل ارتباط بيرسون

يوضح الجدول رقم (30/2/4) نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وترشيد قرارات الاستثمار .

الجدول رقم (30/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وترشيد قرارات الاستثمار

المتغيرين	ترشيد قرارات الاستثمار	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	0.451	**0.000

****علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح من الجدول رقم(30/2/4) وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وترشيد قرارات الاستثمار ، حيث يتضح أنه كلما تم تطبيق محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل كلما أدى إلى ترشيد قرارات الاستثمار .

2.نتائج تحليل الانحدار البسيط

يوضح الجدول رقم (31/2/4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على ترشيد قرارات الاستثمار.

جدول (31/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على ترشيد قرارات الاستثمار

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية) 0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل	397.	054.	.448	7.308	.000	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد المعدل R^2 Adj =200.						
معامل التحديد R^2 =204.						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=54.537						
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =000.						

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح من الجدول رقم (31/2/4) أن هناك أثراً لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على ترشيد قرارات الاستثمار ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (204.)، أي أن (20%) من العوامل التي تؤثر على ترشيد قرارات الاستثمار تعزى إلى لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل. كما نجد أن قيمة اختبار ف =53.537 بمستوى معنوي 0.000 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وترشيد قرارات الاستثمار) .

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار

1. نتائج معامل ارتباط بيرسون

يوضح الجدول رقم (32/2/4) نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار .

الجدول رقم (32/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار

المتغيرين	ترشيد قرارات الاستثمار	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة	0.522	**0.000

****علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتصح للباحث من الجدول رقم (32/2/4) وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار ، حيث يتضح أنه كلما تم تطبيق محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة كلما أدى ذلك إلي ترشيد قرارات الاستثمار

2. **نتائج تحليل الانحدار البسيط**

يوضح الجدول رقم (33/2/4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار.

جدول (33/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية) 0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة	489.	055.	.522	8.942	.000	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد المعدل R^2 Adj=.270						
معامل التحديد R^2 =.273						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=79.955						
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =.000						

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (33/2/4) أن هناك أثراً لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000)

وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (.273)، أي أن (27%) من العوامل التي تؤثر على ترشيد قرارات الاستثمار تعزى إلى لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة. كما نجد أن قيمة اختبار ف = 79.955 بمستوى معنوي 0.000 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار).

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار

1. نتائج معامل ارتباط بيرسون

يوضح الجدول رقم (34/2/4) نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار .

الجدول رقم (34/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار

المتغيرين	ترشيد قرارات الاستثمار	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	0.546	**0.000

****علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (34/2/4) وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار ، حيث يتضح أنه كلما تم تطبيق محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية كلما أدي ذلك إلى ترشيد قرارات الاستثمار .

2. نتائج تحليل الانحدار البسيط

يوضح الجدول رقم (35/2/4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على ترشيد قرارات الاستثمار.

جدول (35/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على ترشيد قرارات الاستثمار

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية) 0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية	554.	058.	.546	9.505	.000	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد المعدل $Adj\ R^2$=.295.						
معامل التحديد R^2 =.298.						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=90.338						
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =.000.						

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (35/2/4) أن هناك أثراً لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على ترشيد قرارات الاستثمار ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (298.)، أي أن (30%) من العوامل التي تؤثر على ترشيد قرارات الاستثمار تعزى إلى لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية. كما نجد أن قيمة اختبار ف =90.338 بمستوى معنوي 0.000 مما يدل على معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار).

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وترشيد قرارات الاستثمار

1. نتائج معامل ارتباط بيرسون

يوضح الجدول رقم (36/2/4) نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وترشيد قرارات الاستثمار .

الجدول رقم (36/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وترشيد قرارات الاستثمار

المتغيرين	ترشيد قرارات الاستثمار	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	0.656	**0.000

****علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (36/2/4) وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى0.01 بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وترشيد قرارات الاستثمار، حيث يتضح أنه كلما تم تطبيق محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية كلما أدي ذلك إلى ترشيد قرارات الاستثمار .

2. نتائج تحليل الانحدار البسيط

يوضح الجدول رقم (37/2/4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على ترشيد قرارات الاستثمار.

جدول (37/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على ترشيد قرارات الاستثمار

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (β*)	T-Test		عند مستوى (معنوية) 0.05
				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-value	
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	620.	049.	656.	12.691	.000	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد المعدل R^2 Adj=428.						
معامل التحديد R^2 =431.						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=161.056						
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =000.						

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (37/2/4) أن هناك أثراً لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على ترشيد قرارات الاستثمار ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة البالغ

(0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (.431)، أي أن (43%) من العوامل التي تؤثر على ترشيد قرارات الاستثمار تعزى إلى لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية. كما نجد أن قيمة اختبار ف = 161.056 بمستوى معنوي 0.000 مما يدل على معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الفرعية الخامسة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وترشيد قرارات الاستثمار).

الفرضية الرئيسية الثالثة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.

1. نتائج معامل ارتباط بيرسون

يوضح الجدول رقم **(38/2/4)** نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار

الجدول رقم (38/2/4)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح دلالة العلاقة بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار

المتغيرين	ترشيد قرارات الاستثمار	
	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	0.701	**0.000

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم **(38/2/4)** وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار ، حيث أنه كلما كانت تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة كلما اثرت على ترشيد قرارات الاستثمار بصورة ايجابية .

2. نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

يوضح الجدول رقم **(39/2/4)** نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات الاستثمار

جدول (39/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات الاستثمار

المتغير	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعياري Std.) (Error	معاملات الانحدار القياسية (*β)	T-Test قيمة الاختبار	T-Test القيمة الاحتمالية P-value	عند مستوى (معنوية) 0.05
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	.697	.049	.701	14.350	.000	ذو اثر معنوي موجب
معامل التحديد المعدل R^2 Adj=489.						
معامل التحديد R^2 =492.						
قيمة اختبار (ف) F-TEST المستخرجة من جدول ANOVA=205.928						
القيمة الاحتمالية لاختبار F- Test =000.						

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم **(39/2/4)** أن هناك أثراً لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات الاستثمار ، ويظهر من خلال مستوى الدلالة البالغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحث (0.05) ، حيث بلغ معامل التحديد (.492)، أي أن (49%) من العوامل التي تؤثر في ترشيد قرارات الاستثمار تعزى إلى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية . كما نجد أن قيمة اختبار ف = 205.9285 بمستوي معنوي 0.000 مما يدل علي معنوية النموذج وتأكيد جودة النموذج المصمم من قبل الباحث وان النموذج يمكن التنبؤ به . هذه النتائج تثبت صحة الفرضية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار)

تحليل المسار Path Analysis

هو أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية ، والتي تعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أومتقطعة ، ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواءكانت هذه المتغيرات مستمرة أومتقطعة بهدف تحديد اهم المؤشرات او العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير أو المتغيرات التابعة ويستخدم تحليل المسار في ما يماثل الأغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد ، حيث أن تحليل المسار يعتبر امتداداً لتحليل الإنحدار المتعدد

يختلف تحليل المسار عن تحليل الانحدار المتعدد في:

1. أنه نموذج لاختبار علاقات معينة ، بين مجموعة متغيرات ، وليس للكشف عن العلاقات السببية، بين هذه المتغيرات.
2. يفترض العلاقات الخطية البسيطة بين كل زوج من المتغيرات.
3. إن المتغير التابع يمكن أن يتحول إلى متغير مستقل بالنسبة لمتغير تابع أخر.
4. يمكن أن يكون في النموذج متغيرات وسيطة بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

5. تسهيل علاقات التاثير بين المتغيرات بغض النظر عن كونها متغيرات تابعة او متغيرات مستقلة , والتي تمثل بسهم ثنائي الاتجاه في الشكل البياني للنموذج .
6. يعد نموذج تحليل المسار وسيلة ،لتلخيص ظاهرة معينة ووضعها في شكل نموذج مترابط ، لتفسير العلاقات بين متغيرات هذه الظاهرة ،مما يتطلب من الباحث، تفسير السببية ،واتصال المتغيرات ببعضها البعض والتي تسمى بالمسارات.
7. معاملات المسارات في النموذج تكون معيارية.

مؤشرات جودة النموذج

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة ،والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة حيث تم الاعتماد على(R^2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك عدد من مؤشرات التطابق .

مؤشر حسن المطابقة Goodness of Fit Index (GFI)

يقيس هذا المؤشر مقدار التباين في المصفوفة المحللة ،عن طريق النموذج موضوع الدراسة وهو بذلك يناظر مربع معامل الارتباط المتعدد في تحليل الانحدار المتعدد أومعامل التحديد وتتراوح قيمته بين(1,0) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى الي تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة، وكلما كانت هذه القيمة أكبر من 0. 9 دل ذلك على جودة النموذج ، وإذا كانت قيمته (1) دل ذلك على التطابق التام بين النموذج المقترح والنموذج المفترض

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية (مجتمعة) وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.

يوضح الجدول رقم (40/2/4) والشكل رقم (1/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (40/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة الي تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	4.32	0.413	13.566	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

شكل رقم (1/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

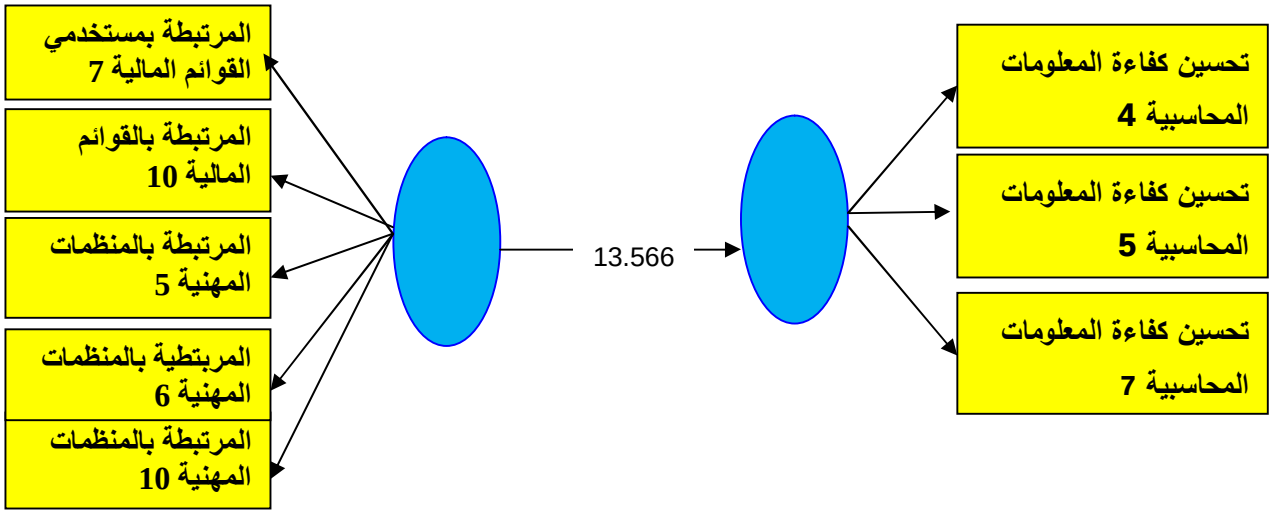

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (40/2/4) والشكل (1/2/4) ان نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية إلى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية يساوي (13.566) وهي دال احصائية عند مستوي معنوية (.000). وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الأولى حيث نجد مستوى المعنوي (P_value=0.000) وهي أصغر من (0.05) مما يعني أن هناك علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، وهذا يفسر انه كلما زادات محددات جودة المراجعة الخارجية زاد تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية . ويوضح الجدول رقم (41/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج:

جدول رقم (41/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الرئيسية الأولى

	R Square	R Square Adjusted
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	**0.464**	**0.461**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (41/2/4) ان درجة معامل التحديد (R Square=0.464) وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان هناك علاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية (اي ان درجة مساهمة محددات جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية بنسبة 46%) كمتغيرات مستقلة .

الفرضية الفرعية الأولي : توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وكفاءة المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول رقم (42/2/4) والشكل رقم (2/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (42/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	4.27	0.961	7.867	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

شكل رقم (2/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

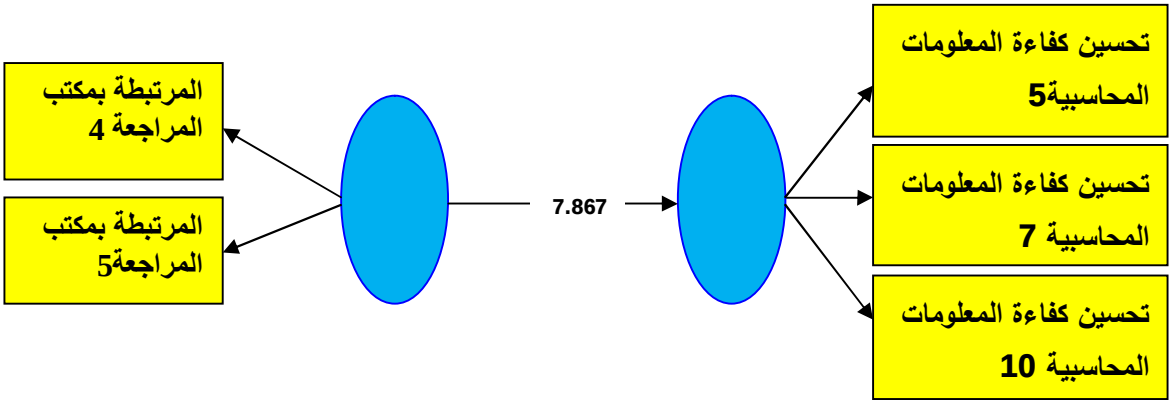

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (42/2/4) والشكل (2/2/4) ان نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية يساوي (7.867) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الفرعية الأولى حيث نجد مستوى المعنوية (P_value=0.000) هي أصغر من (0.05) مما يعني ان هناك علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية أي انه كلما زادت محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة زاد تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويوضح الجدول رقم (43/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج :

جدول رقم (43/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الأولى

	R Square	R Square Adjusted
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	0.225	0.221

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (43/2/4) ان درجة معامل التحديد (R Square=0.225) وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان هناك علاقة ايجابية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية (اي ان درجة مساهمة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية بنسبة 22%) كمتغير مستقل .

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ايجابية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول رقم (44/2/4) والشكل رقم (3/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (44/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل- الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	4.24	0.551	7.308	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

شكل رقم (3/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

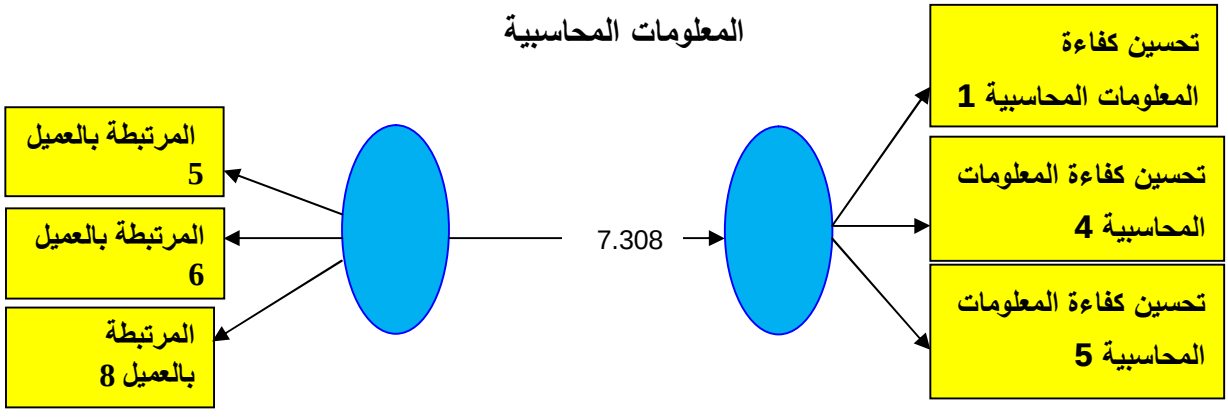

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (44/2/4) والشكل (3/2/4) ان نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية يساوي (7.308) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثانية حيث نجد مستوى المعنوية (P_value=0.000) هي أصغر من (0.05) مما يعني ان هناك علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية أي انه كلما

زادات محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل زاد تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويوضح الجدول رقم (45/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج :

الجدول رقم (45/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الثانية

	R Square	R Square Adjusted
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	**0.208**	**0.197**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (45/2/4) ان درجة معامل التحديد (R Square=0.208) وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان هناك علاقة ايجابية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية (اي ان درجة مساهمة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية بنسبة 21%) كمتغير مستقل .

الفرضية الفرعية الثالثة : توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول رقم (46/2/4) والشكل رقم (4/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (46/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة - الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	4.46	0.520	11.557	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

الشكل رقم (4/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

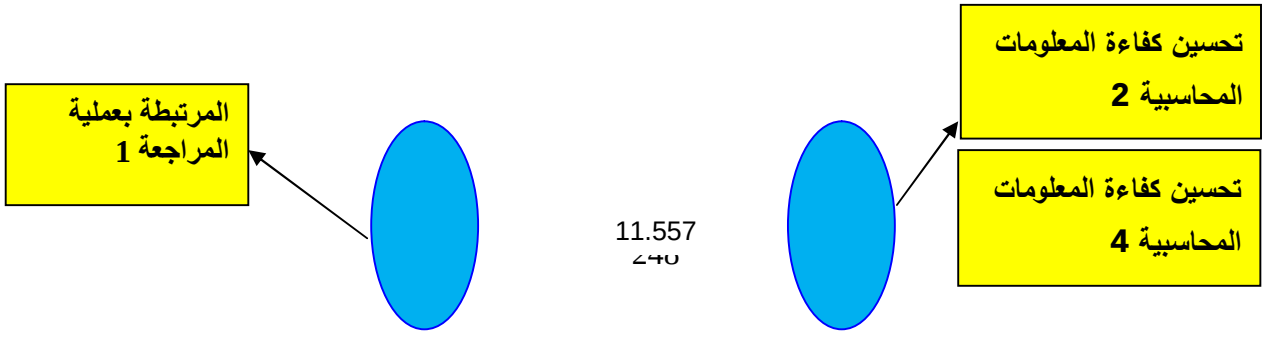

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (46/2/4) والشكل (4/2/4) ان نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية يساوي (11.557) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (000.) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثالثة حيث نجد مستوى المعنوية (P_value=0.000) هي أصغر من (0.05) مما يعني ان هناك علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية أي انه كلما زادت محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة زاد تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويوضح الجدول رقم (47/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج:

الجدول رقم (47/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الثالثة

	R Square	R Square Adjusted
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	0.385	0.383

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (47/2/4) ان درجة معامل التحديد (R Square=0.385) وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان هناك علاقة ايجابية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية (اي ان درجة مساهمة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية بنسبة 38%) كمتغير مستقل .

الفرضية الفرعية الرابعة : توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وكفاءة المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول رقم (48/2/4) والشكل رقم (5/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (48/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values

محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية - الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	4.26	0.479	9.439	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

الشكل رقم (5/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

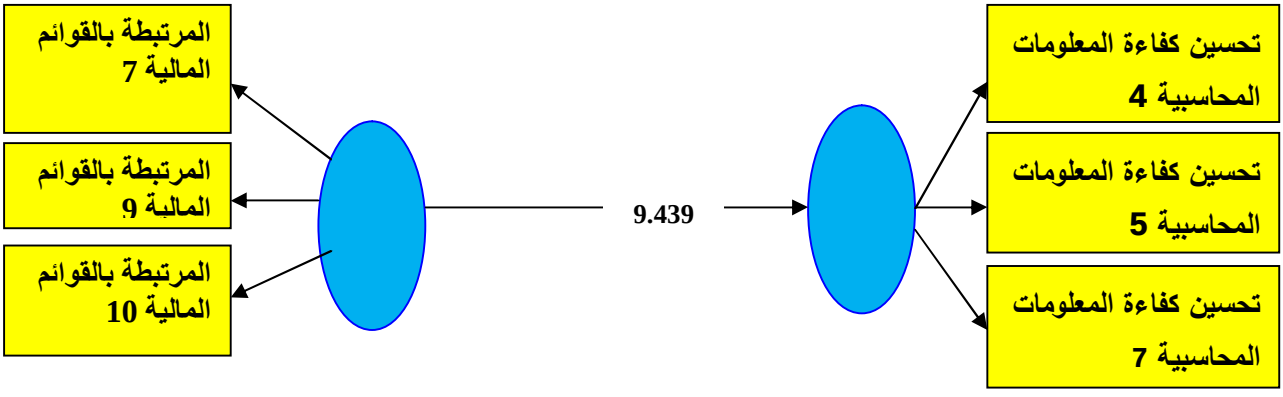

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (48/2/4) والشكل (5/2/4) ان نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية يساوي (9.439) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الفرعية الرابعة حيث نجد مستوى المعنوية (P_value=0.000) هي أصغر من (0.05) مما يعني ان هناك علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية أي انه كلما زادت محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية زاد تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويوضح الجدول رقم (49/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج:

الجدول رقم (49/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الرابعة

	R Square	R Square Adjusted
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	**0.295**	**0.2923**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (49/2/4) ان درجة معامل التحديد (R Square=0.295) وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان هناك علاقة ايجابية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية (اي ان درجة مساهمة محددات جودة

المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية بنسبة 29%) كمتغير مستقل .

الفرضية الفرعية الخامسة : توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

يوضح الجدول رقم (50/2/4) والشكل رقم (6/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (50/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية - الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	4.37	0.515	14.108	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

الشكل رقم (6/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

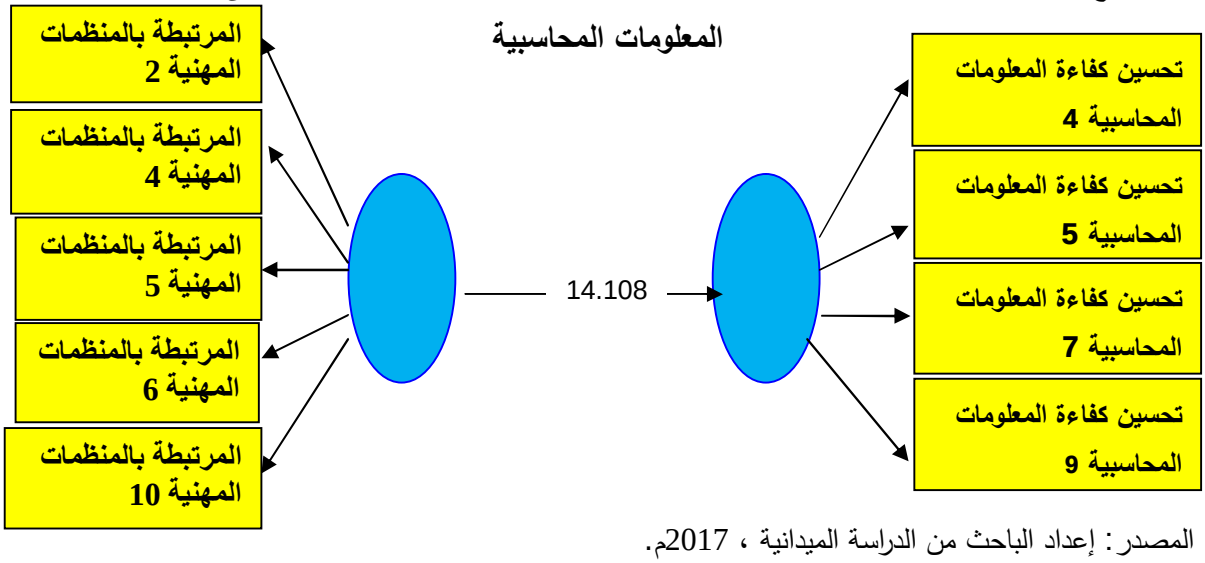

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (50/2/4) والشكل (6/2/4) ان نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية الى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية يساوي (14.108) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الفرعية الخامسة حيث نجد مستوى المعنوية (P_value=0.000) هي أصغر من (0.05) مما يعني ان هناك علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية أي انه كلما زادت محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية زاد

تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويوضح الجدول رقم (51/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج:

الجدول رقم (51/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الخامسة

	R Square	R Square Adjusted
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية	**0.483**	**0.481**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (51/2/4) ان درجة معامل التحديد (R Square=0.483) وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان هناك علاقة ايجابية بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية (اي ان درجة مساهمة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية بنسبة 48%) كمتغير مستقل .

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية (مجتمعة) وترشيد قرارات الاستثمار

يوضح الجدول رقم (52/2/4) والشكل رقم (7/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات المراجعة الخارجية الى ترشيد قرارات الاستثمار

جدول رقم (52/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية إلى ترشيد قرارات الاستثمار

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة إلي ترشيد قرارات الاستثمار	4.38	0.974	3.025	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

شكل رقم (7/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجي إلى ترشيد قرارات الاستثمار

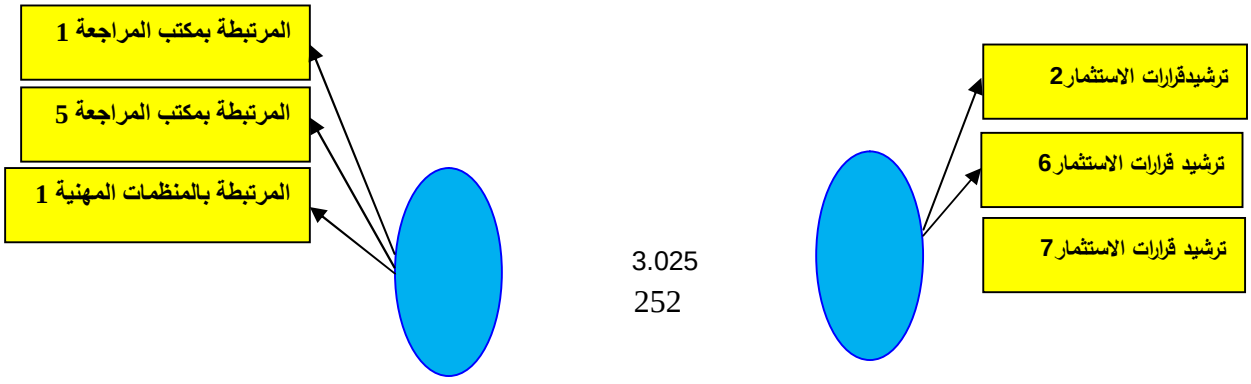

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتصح للباحث من الجدول رقم (52/2/4) والشكل رقم (7/2/4) ان نتائج تحليل المسار لمحددات جودة المراجعة الخارجية إلى ترشيد قرارت الاستثمار (3.025) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الثانية حيث نجد أن مستوى المعنوي P_value=0.000 وهي أصغر من 0.05 مما يعني علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية و ترشيد قرارات الاستثمار وهذا يفسر انه كلما زادات محددات جودة المراجعة الخارجية زاد ترشيد قرارات الاستثمار. يوضح الجدول رقم(53/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج

الجدول رقم(53/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الرئيسية الثانية

	R Square	R Square Adjusted
ترشيد قرارات الاستثمار	0.480	0.462

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول رقم (53/2/4) أن درجة معامل التحديد R Square=0.480 وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية وترشيد قرارات الاستثمار (أي أن درجة مساهمة متغير محددات جودة المراجعة الخارجية تساهم في تغيير ترشيد قرارات الاستثمار بنسبة 48%) كمتغيرات مستقلة.

الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار

يوضح الجدول رقم (54/2/4) والشكل رقم (8/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة إلى ترشيد قرارات الاستثمار .

جدول رقم (54/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة إلى ترشيد قرارات الاستثمار

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة إلي ترشيد قرارات الاستثمار	4.18	8500.	8.499	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

شكل رقم (8/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة إلى ترشيد قرارات الاستثمار

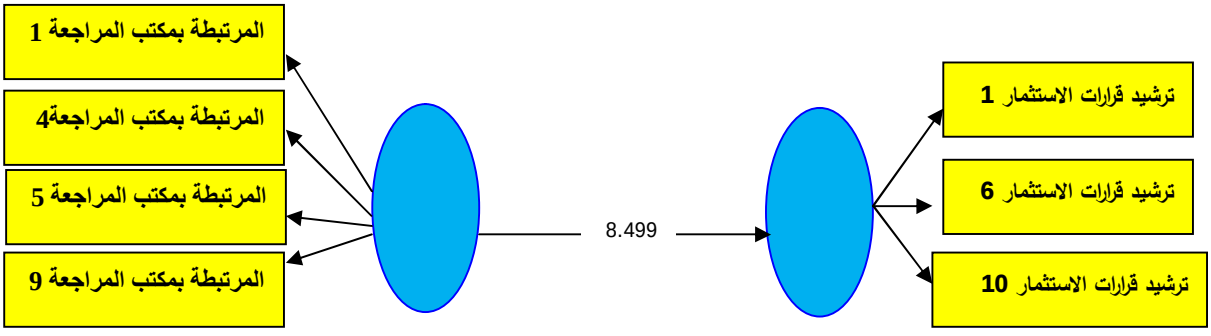

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتصح للباحث من الجدول رقم (54/2/4) والشكل رقم (8/2/4) ان نتائج تحليل المسار لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة إلى ترشيد قرارت الاستثمار (8.499) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الفرعية الأولى حيث نجد أن مستوى المعنوي P_value=0.000 وهي أصغر من 0.05 مما يعني علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار وهذا يفسر انه كلما زادات محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة زاد ترشيد قرارات الاستثمار. يوضح الجدول رقم(55/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج

الجدول رقم(55/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الأولى

	R Square	R Square Adjusted
ترشيد قرارات الاستثمار	0.253	0.250

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (55/2/4) إن درجة معامل التحديد R Square=0.253 وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار (إي أن درجة مساهمة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة في ترشيد قرارات الاستثمار بنسبة 25%) كمتغير مستقل.

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وترشيد قرارات الاستثمار

يوضح الجدول رقم (56/2/4) والشكل رقم (9/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل إلى ترشيد قرارات الاستثمار .

جدول رقم (56/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل إلى ترشيد قرارات الاستثمار

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل إلي ترشيد قرارات الاستثمار	4.19	0.870	7.385	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

شكل رقم (9/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل إلى ترشيد قرارات الاستثمار

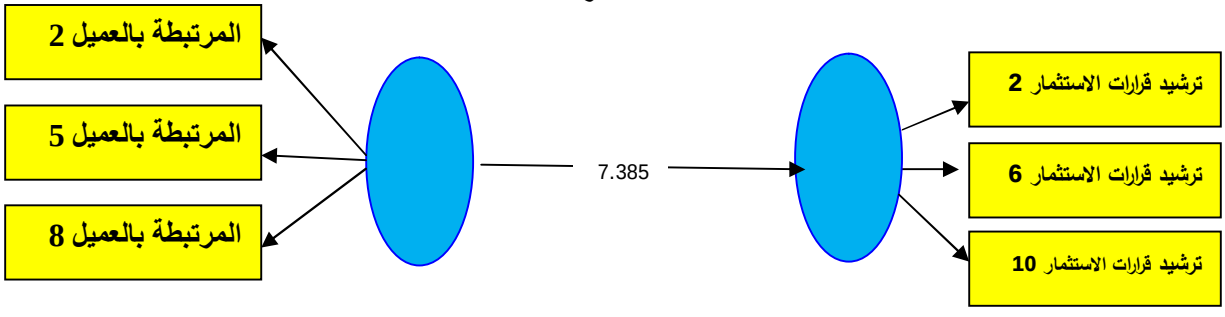

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتصح للباحث من الجدول رقم (56/2/4) والشكل رقم (9/2/4) ان نتائج تحليل المسار لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل إلى ترشيد قرارت الاستثمار (7.385) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثانية حيث نجد أن مستوى المعنوي P_value=0.000 وهي أصغر من 0.05 مما يعني علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وترشيد قرارات الاستثمار وهذا يفسر انه كلما زادات محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل زاد ترشيد قرارات الاستثمار. يوضح الجدول رقم(57/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج

الجدول رقم(57/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الثانية

	R Square	R Square Adjusted
ترشيد قرارات الاستثمار	0.204	0.200

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (57/2/4) إن درجة معامل التحديد R Square=0.204 وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل وترشيد قرارات الاستثمار (إي أن درجة مساهمة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل في ترشيد قرارات الاستثمار بنسبة 25%) كمتغير مستقل.

الفرضية الفرعية الثالثة : توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار

يوضح الجدول رقم (58/2/4) والشكل رقم (10/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة إلى ترشيد قرارات الاستثمار .

الجدول رقم (58/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة إلى ترشيد قرارات الاستثمار

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة إلي ترشيد قرارات الاستثمار	4.49	0.680	8.942	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

شكل رقم (10/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة إلى ترشيد قرارات الاستثمار

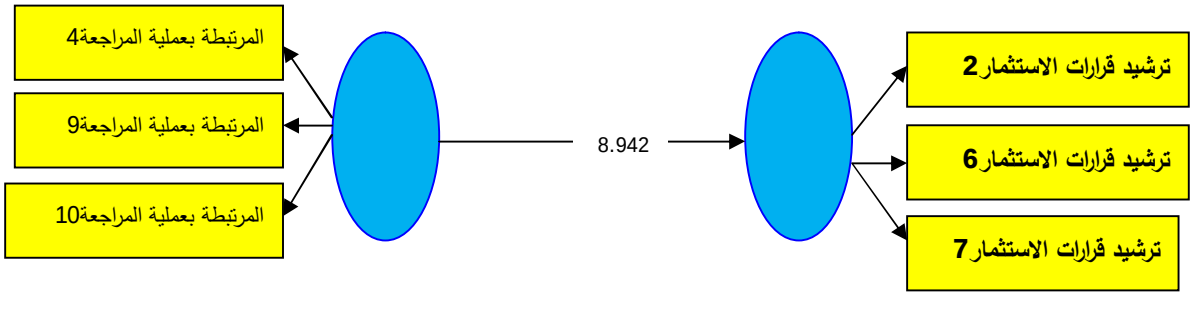

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتصح للباحث من الجدول رقم (58/2/4) والشكل رقم (10/2/4) ان نتائج تحليل المسار لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة إلى ترشيد قرارت الاستثمار (8.942) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الفرعية الثالثة حيث

نجد أن مستوى المعنوي P_value=0.000 وهي أصغر من 0.05 مما يعني علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة وترشيد قرارات الاستثمار وهذا يفسر انه كلما زادات محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة زاد ترشيد قرارات الاستثمار. يوضح الجدول رقم(59/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج

الجدول رقم(59/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الثالثة

R Square Adjusted	R Square	
0.270	**0.273**	**ترشيد قرارات الاستثمار**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (59/2/4) إن درجة معامل التحديد R Square=0.273 وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجهة وترشيد قرارات الاستثمار (إي أن درجة مساهمة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة في ترشيد قرارات الاستثمار بنسبة 27%) كمتغير مستقل.

الفرضية الفرعية الرابعة : توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار

يوضح الجدول رقم (60/2/4) والشكل رقم (11/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية إلى ترشيد قرارات الاستثمار .

الجدول رقم (60/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية إلى ترشيد قرارات الاستثمار

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية إلي ترشيد قرارات الاستثمار	4.28	0.730	9.505	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

الشكل رقم (11/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية إلى ترشيد قرارات الاستثمار

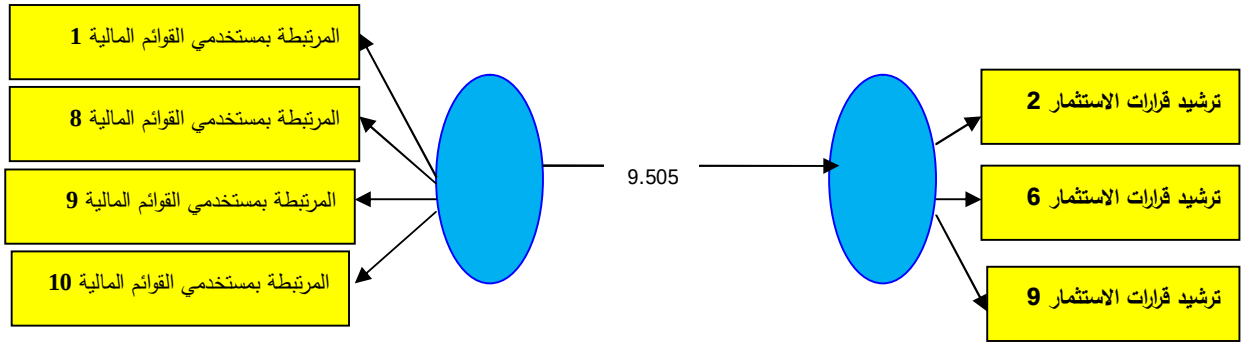

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتصح للباحث من الجدول رقم (60/2/4) والشكل رقم (11/2/4) ان نتائج تحليل المسار لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية إلى ترشيد قرارت الاستثمار (9.505) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الفرعية الرابعة حيث نجد أن مستوى المعنوي P_value=0.000 وهي أصغر من 0.05 مما يعني علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار وهذا يفسر انه كلما زادات محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية زاد ترشيد قرارات الاستثمار. يوضح الجدول رقم(61/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج

الجدول رقم(61/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الرابعة

	R Square	R Square Adjusted
ترشيد قرارات الاستثمار	**0.298**	**0.295**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (61/2/4) إن درجة معامل التحديد R Square=0.298 وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار (إي أن درجة مساهمة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية في ترشيد قرارات الاستثمار بنسبة 30%) كمتغير مستقل.

الفرضية الفرعية الخامسة : توجد علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وترشيد قرارات الاستثمار

يوضح الجدول رقم (62/2/4) والشكل رقم (12/2/4) نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية إلى ترشيد قرارات الاستثمار .

الجدول رقم (62/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية إلى ترشيد قرارات الاستثمار

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية إلي ترشيد قرارات الاستثمار	4.41	0.700	12.691	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

الشكل رقم (12/2/4)

نتائج تحليل المسار من محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية إلى ترشيد قرارات الاستثمار

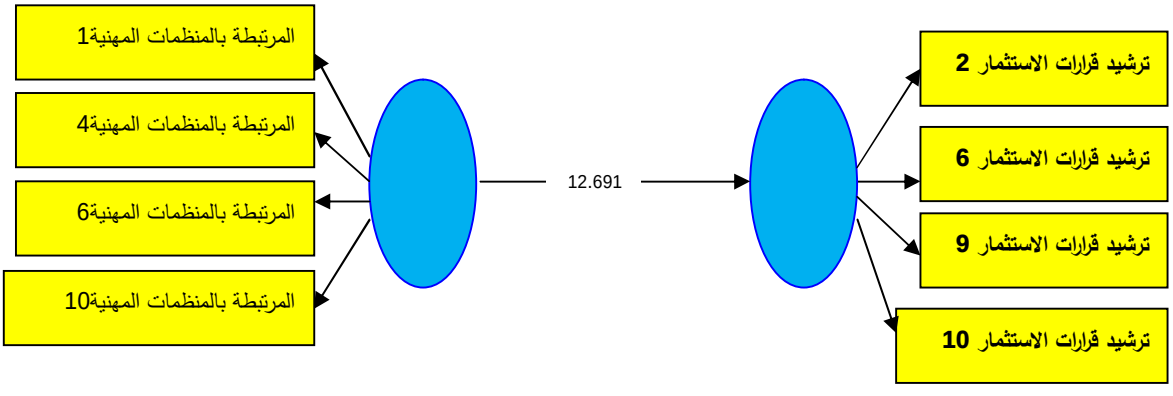

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتصح للباحث من الجدول رقم (62/2/4) والشكل رقم (12/2/4) ان نتائج تحليل المسار لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية إلى ترشيد قرارت الاستثمار (12.691) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الفرعية الخامسة حيث نجد أن مستوى المعنوي P_value=0.000 وهي أصغر من 0.05 مما يعني علاقة ايجابية بين محددات المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وترشيد قرارات الاستثمار وهذا يفسر انه كلما زادات محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية زاد ترشيد قرارات الاستثمار.

يوضح الجدول رقم(63/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج.

الجدول رقم(63/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الفرعية الخامسة

	R Square	R Square Adjusted
ترشيد قرارات الاستثمار	**0.431**	**0.428**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (63/2/4) إن درجة معامل التحديد R Square=0.431 وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان العلاقة بين محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية وترشيد قرارات الاستثمار (إي أن درجة مساهمة محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية في ترشيد قرارات الاستثمار بنسبة 43%) كمتغير مستقل.

الفرضية الرئيسة الثالثة : توجد علاقة ايجابية بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار

يوضح الجدول رقم (64/2/4) والشكل رقم (13/2/4) نتائج تحليل المسار من تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الاستثمار

جدول رقم (64/2/4)

نتائج تحليل المسار من تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الاستثمار

	Sample Mean (M)	Standard Deviation	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية - إلى ترشيد قرارات الاستثمار	4.39	0.489	14.350	0.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

شكل رقم (13/2/4)

نتائج تحليل المسار من تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الاستثمار

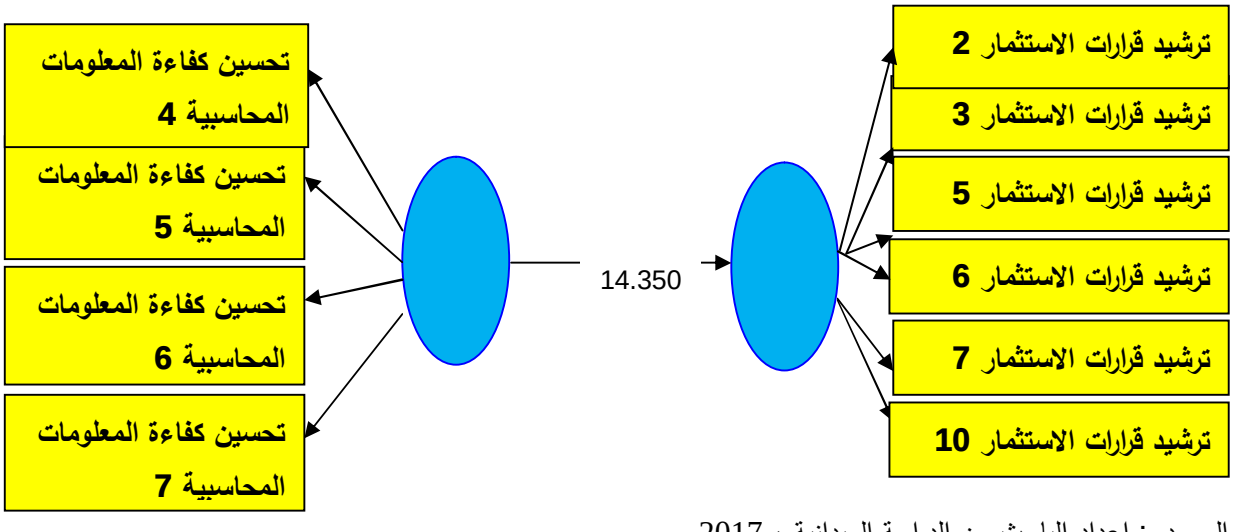

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (64/2/4) والشكل (13/2/4) ان نتائج تحليل المسار من تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الاستثمار يساوي (14.350) وهي دالة احصائياً عند مستوى معنوية (.000) . وان هذه النتائج تؤكد قبول الفرضية الرئيسية الثانية حيث نجد مستوى المعنوية (P_value=0.000) هي أصغر من (0.05) مما يعني ان هناك علاقة ايجابية بين تحسين كفاءة

المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار أي انه كلما زاد تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية زاد ترشيد قرارات الاستثمار ، ويوضح الجدول رقم (65/2/4) مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج:

الجدول رقم (65/2/4)

مؤشر حسن المطابقة لجودة النموذج للفرضية الرئيسية الثالثة

R Square Adjusted	R Square	
0.489	**0.492**	**ترشيد قرارات الإستثمار**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2017م.

يتضح للباحث من الجدول (65/2/4) ان درجة معامل التحديد (R Square=0.492) وهي قيمة صغيرة تفسر جودة النموذج وان هناك علاقة ايجابية بين تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار (اي ان درجة مساهمة تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار بنسبة 49%) كمتغير مستقل .

الخاتمة

تشتمل على الآتي :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج :

بناءاً على الاطار النظري للدراسة والدراسة الم الباحث الى النتائج التالية :

1. أن اهتمام مكاتب المراجعة والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بمحددات جودة المراجعة الخارجية يحسن كفاءة المعلومات المحاسبية ، ويجعل منها اداة فعالة لترشيد قرارات الاستثمار.

2. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية حيث بلغ معامل التحديد 0.226 أي أن 23% من العوامل التي تؤثر على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة .
3. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية حيث بلغ معامل التحديد 0.200 أي أن 20% من العوامل التي تؤثر على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل .
4. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية حيث بلغ معامل التحديد 0.385 أي أن 39% من العوامل التي تؤثر على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة .
5. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية حيث بلغ معامل التحديد 0.295 أي أن 30% من العوامل التي تؤثر على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية .
6. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية حيث بلغ معامل التحديد 0.483 أي أن 48% من العوامل التي تؤثر على تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية .
7. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار حيث بلغ معامل التحديد 0.253 أي أن 25% من العوامل التي تؤثر على ترشيد قرارات الاستثمار ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة .
8. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل على ترشيد قرارات الاستثمار حيث بلغ معامل التحديد 0.204 أي أن 20% من العوامل التي تؤثر على ترشيد قرارات الاستثمار ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل.
9. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعميلة المراجعة على ترشيد قرارات الاستثمار حيث بلغ معامل التحديد 0.273 أي أن 27% من العوامل التي تؤثر على ترشيد قرارات الاستثمار ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعميلة المراجعة .

10. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية على ترشيد قرارات الاستثمار حيث بلغ معامل التحديد 0.298 أي أن 30% من العوامل التي تؤثر على ترشيد قرارات الاستثمار ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية .
11. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لمحددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية على ترشيد قرارات الاستثمار حيث بلغ معامل التحديد 0.431 أي أن 43% من العوامل التي تؤثر على ترشيد قرارات الاستثمار ترجع إلى محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية .
12. بينت نتائج التحليل أن هناك أثر لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات الاستثمار حيث بلغ معامل التحديد 0.492 أي أن 49% من العوامل التي تؤثر على ترشيد قرارات الاستثمار ترجع إلى تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية .

ثانياً : التوصيات

بناءاً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي :

1. على مكاتب المراجعة والشركات المدرجة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية الاهتمام بمحددات جودة المراجعة الخارجية لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، وترشيد قرارات الاستثمار.
2. على مكاتب المراجعة الاهتمام بالكفاءة العلمية والعملية للمراجعين ، السمعة المهنية ، الرقابة على جودة الاداء لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.

3. على المنظمات المهنية وضع نظم للرقابة على جودة الأداء لمكاتب المراجعة لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية.
4. على الشركات محل المراجعة الاهتمام بكفاءة نظام الرقابة الداخلية ، رفع مستوى الافصاح المحاسبي ، وتطويرنظم المعلومات المحاسبية لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات الاستثمار.
5. ضرورة الالتزام بمعايير المراجعة الدولية لتحسين كفاءة المعلومات المحاسبية ، وترشيد قارارت الاستثمار.
6. ضرورة الالتزام بالسياست والإجراءات المرتبطة بالرقابة على جودة عملية المراجعة الخارجية لرفع مستوى تحسين كفاءة معلوماتها المحاسبية.
7. ضرورة استخدام الأساليب الإحصائية في عملية المراجعة الخارجية لرفع مستوى أدائها ، وتحسين كفاءة معلوماتها المحاسبية.
8. ضرورة تثقيف ورفع وعي مستخدمي القوائم المالية بعملية المراجعة الخارجية ، وتحسين كفاءة معلوماتها المحاسبية.
9. ضرورة تطبيق المبادئ والمعايير والتعليمات الصادرة من الهيئات المختصة والجهات المعنية لرفع مستوى جودة المراجعة الخارجية ، وتحسين كفاءة معلوماتها المحاسبية.
10. على الشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية الاهتمام بتحسين كفاءة معلوماتها المحاسبية لترشيد قراراتها الاستثمارية.

الرؤى المستقبلية

يقدم الباحث توصيات لدراسات مستقبلية كالآتي:

1. إطار مقترح لدراسة جودة المراجعة الخارجية بالسودان.
2. دراسة أثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من تغير السياسات المحاسبية .
3. دراسة أثر كفاءة المعلومات المحاسبية على قرارات الهيكل المالي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة

أولاً: المراجع العربية

1. الكتب

- أبوالفداء بن اسماعيل بن عمر بن كثير ، **تفسير القرآن الكريم** ، (الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع ، 1999م) .

- ابراهيم أحمد الصعيدي ، **دراسات تطبيقية في نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : البيان لطباعة والنشر ، د.ت) .
- إبراهيم وهبي فهد ، **الإدارة المالية** ، (عمان: دار المسيرة الجامعية ، 1997م) .
- إبراهيم طه سالم ، **تطوير الموازنة الاستثمارية باستخدام تحليل التكلفة والعائد لرفع الإنفاق الاستثماري** ، (المنصورة : جامعة المنصورة ، 2009م) .
- إبراهيم طلبة عبد الوهاب، **نظرية المراجعة ودراسات متقدمة في المراجعة**، (القاهرة: مكتبة الجلاء، 2000م).
- إبراهيم يس، **المعجم الوسيط**، ج1، ط2، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1984).
- إبراهيم علي عشماوي ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 2005) .
- آدم مهدي احمد ، **الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية** ، (القاهرة : الشركة العالمية للطباعة والنشر ، 1999م) .
- اوما سكران ، **طرق البحث العلمي في الادارة – مدخل لبناء المهارات البحثية** ، ترجمة: د. اسماعيل علي بسيوني ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2006م) .
- أحمد بسيوني شحاتة ، **المحاسبة المالية لشركات الأموال في القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 1999م) .
- أحمد بن علي بن المثني (أبو يعلى)، **مسند أبو يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، ج7، حديث رقم 4386، (دمشق: دار المأمون، 1404هـ - 1984م).
- أحمد زكريا صيام ، **مبادئ الاستثمار** ، (عمان : دارالمناهج ، 1997م) .
- احمد حلمي جمعة وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية – مدخل تطبيقي معاصر** ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2003م) .
- أحمد حسين علي حسين وآخرون ، **المحاسبة المتوسطة – في الأصول الثابتة والاستثمارات والإلتزامات ومشاكل قياس الدخل**، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ..
- أحمد حسين علي حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية - الاطار الفكري والنظم التطبيقية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) .
- ـــ ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : مكتبة الاشعاع ، 1997م) .
- أحمد محمد نور وآخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2000م).
- أحمد محمد نور ، **تصميم وإدارة الميزان المحاسبي** ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2000م) .
- أحمد فرغلي حسن وآخرون ، **النظام المحاسبي الموحد** ، (القاهرة: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003م).

- أحمد شاهر مشهور ، **انظمة المعلومات المحاسبية** ، (عمان : جامعة القدس المفتوحة ، 2002م) .
- احمد الخطيب وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية**، (عمان: عالم الكتاب الحديث، 2005م).
- ألفين ارينز، د. جيمس لويك، **المراجعة - مدخل متكامل**، ترجمة د. محمد عبد القادر الدسيطي، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م) .
- الفين أ . أرنز وآخرون ، **المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد** ، ترجمة د. محمد عبد الفتاح العشماوي ، د . غريب جبر غريب، (الرياض: دار المريخ، 2013م).
- أمين السيد أحمد لطفي ، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) .
- ـــ, **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**، (الإسكندرية: الدار الجامعية, 2007م).
- ـــ ، **دراسة جدوى المشروعات الاستثماري** ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) .
- ـــ ، **مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في ضوء الأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2005م) .
- ـــ ، **موسوعة معايير المراجعة المصرية** ، (القاهرة : دار النهضة ، 2001م) .
- ـــ، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م).
- ـــ ، **المراجعة وحكومة الشركات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) .
- ـــ ، **المحاسبة والمراجعة الدولية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) .
- ـــ ، **المحاسبة في شركات السمسرة في الأوراق المالية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) .
- ـــ، **معايير المراجعة المهنية للرقابة على جودة الأداء لمراقبي الحسابات**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1997م).
- ـــ ، **المراجعة باستخدام العينات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009م) .
- ـــ ، **المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) .
- ـــ ، **مراجعة وتدقيق المعلومات** ، ط3 ، (الاسكندرية : الدار الجامعية للكتب ، 2005م) .
- ـــ ، **مشاكل القياس والتقييم المحاسبي ودور المراجع وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1998م) .
- ـــ ، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2005م).
- ـــ، **تطلعات حديثة في المراجعة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2013م).

- إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون ، **المحاسبة الادارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) .
- اسماعيل بن حماد الجوهري ، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1984م) .
- ـــــ، **تاج اللغة وصحاح العربية** ، ط2 ، (بيروت: دار العلم للملايين، 1995م).
- اسماعيل يحيى التكريتي وآخرون، **المحاسبة الادارية قضايا معاصرة** ، (عمان : دار حامد للنشر ، 2006م) .
- ـــــ ، **المحاسبة الإدارية – قضايا معاصرة** ، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2007م).
- اسعد حميد العلي ، **الادارة المالية - الأسس العلمية والتطبيقية** ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع 2010م) .
- بول ج. استينبارت ، مارشال رملي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، تعريب د. قاسم ابراهيم الحسيني وآخرون ، (الرياض : دارالمريخ للنشر ، 2009م) .
- جورج دانيال غالي ، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م).
- جلال محمد النعيمي ، **البحث العلمي في إدارة الاعمال باستخدام تقنيات الحاسوب** ، (الشارقة: مكتبة الجامعة ، 2008م) .
- جمال الدين مرسي ، د. احمد عبد الله ، **الادارة المالية – مدخل اتخاذ القرارات** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2006م).
- دال بترقيلد، **الرقابة على الجودة**، ترجمة: سرور علي سرور، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995م).
- دونالد كيسو . د. جيري وجانيت ، **المحاسبة المتوسطة** ، تعريب د. احمد حامد حجاج ، ط2، (الرياض : دار المريخ ، 2005م) .
- دريد كامل آل شبيب ، **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009م) .
- ـــــ ، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة** ، ط2 ، (عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع ، 2009م) .
- الهادي آدم محمد ابراهيم ، **المحاسبة الإدارية** ، (الخرطوم : مطبعة جي تاون ، 2014م) .
- هاشم احمد عطية ، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) .
- وجدى حامد حجازى، **المعايير الدولية للمراجعة – شرح وتحليل** ، (الاسكندرية : دار التعليم الجامعى للطباعة والنشر ، 2010م) .

- وحيد محمد علي عطا ، **نظرية المحاسبة والمراجعة** ، (عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2007م) .
- وليد ناجي الحيالي ، **محمد عثمان البطمة ، التحليل المالي – الاطار النظري وتطبيقاته العملية** ، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996م).
- وليد صافي ، أنس البكري ، **الأسواق المالية والدولية** ، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون ، 2010م) .
- وليم توماس ، أمرسون هنكي ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، ترجمة : د. أحمد حامد حاج ، د. كمال الدين سعد ، (الرياض: دار المريخ ، 2006م) .
- وصفي عبد الفتاح ابو المكارم ، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية** ، ط2 ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2005م) .
- زاهرة عاطف سواد ، **مراجعة الحسابات والتدقيق** ، (عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ، 2008م) .
- زياد أحمد الزغبي وآخرون ، **نظم المعلومات المحاسبية – مدخل تطبيقي معاصر** ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م) .
- زياد رمضان ، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1998م) .
- يوسف محمد أبو جربوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق** ، (عمان ، مؤسسة الوراق ، 2000م) .
- يحيى محمد أبوطالب ، **معايير التقارير الدولية ونظرية المحاسبة** ، (القاهرة : شركة ناس للطباعة ،2005م) .
- حازم هاشم الألوسي ، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق** ، (بنغازي : دار الكتب الوطنية ، 2006م) .
- حامد العربي الخضيري ، **تقييم الاستثمارات** ، (القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2000م) .
- حاتم محمد الشيشيني ، **أساسيات المراجعة** ، (المنصورة : المكتبة العصرية للتوزيع ، 2007م) .،
- حكمت أحمد الراوي ، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة** ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1999م) .
- حمدي عبد العظيم ، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات** ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1995م) .
- حمزة محمود الزبيدي ، **إدارة الاستثمار والتمويل** ، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2000م) .

- ـــ ، **الادارة المالية المتقدمة** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2004م) .
- ـــ ، **الاستثمار في الاوراق المالية** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2001م) .
- ـــ ، **التحليل المالي – تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2005م).
- حمزة الشمطي ، ابراهيم الجزراوي ، **الادارة المالية الحديثة – منهج عملي تحليل في اتخاذ القرارات** ، (عمان : دار صفاء، 1998م).
- حسام الدين الخداش وآخرون ، **المحاسبة المالية** ، (عمان : المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004م) .
- حسام عبد الله ابو خضرة ، نظم المعلومات المحاسبية ، (القدس : دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2003م) .
- حسن علي وآخرون ، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق** ، (عمان : دار زهران للنشر، 1999م) .
- حسن علي مشرقي ، **نظرية القرارات الادارية – مدخل كمي في الادارة** ، (عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 1997م) .
- حسين عبيد ، شحاتة السيد ، **المراجعة المتقدمة في بيئة الأعمال المعاصرة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م) .
- حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان ، **المحاسبة الدولية** ، (عمان : الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، 2000م).
- طاهر موسى عطية ، د. منى ، محمد إبراهيم البطل ، **الادارة المالية** ، ط2 ، (القاهرة : المؤلفات ، 2005م) .
- طاهر رجب قدار، **المدخل إلى إدارة الجودة الشاملة والأيزو ISO900**، (دمشق: مكتبة الأسد للطباعة والتوزيع، 1997م).
- طارق طه ، **نظم دعم القرار في بيئة العولمة والانترنت** ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2008م)
- طارق عبد العال حماد ، **الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2010م) .
- ـــ ، **دليل المستثمر إلى بورصة الاوراق المالية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) .
- ـــ ، **موسوعة معايير المحاسبة – عرض القوائم المالية** ، (القاهرة: الدار الجامعية ، 2004م) .
- ـــ ، **موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) .

- طه ابراهيم الطاهر ، **تصميم النظم المحاسبية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، مكتبة التجارة ، 1997م) .
- طلال كداوي ، **تقييم القرارات الاستثمارية** ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008م) .
- الكيلاني عثمان السالمي ، د. علاء البياتي هلال ، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية** ، ط2 ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2000م) .
- كمال الدين الدهراوي ، سمير كامل محمد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعة الجديدة ، 2000م) .
- ـــــ ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2002م).
- كمال الدين الدهراوي ، **تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) .
- كمال النقيب ، **تطور الفكر المحاسبي** ، (عمان : مطبعة الوفاء ، 1999م) .
- كمال خليفة أبو زيد وآخرون ، **نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية** ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006م) .
- مالكوم سميث ، **طرق البحث في المحاسبة** ، ترجمة شاهد فلاح وآخرون ، (الرياض : دار المريخ ، 2014م) . .
- مجيد الشرح ، د . سليمان سفيان ، **المحاسبة الإدارية – اتخاذ قرارات ورقابة** ، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2002م).
- مهدي عبود الخفاجي ، **مقدمة في المحاسبة** ، (القاهرة : دار السوار للطباعة ، 2002م) .
- محمد ابراهيم ، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي** ، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2008م) .
- محمد إبراهيم عبد السلام ، **رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية – دراسة ميدانية** ، (الإسكندرية : مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1998م).
- محمد أحمد الخضري **دراسات الجدوي وتقييم المشروعات وجهة نظر بنكية** ، (القاهرة : الدار الفنية للنشر والتوزيع 2003م).
- محمد البدوي ، **المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع** ، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م) .
- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات– من النظرية إلى التطبيق**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2003م).
- محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي ، **مختار الصحاح** ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1994م) .

- محمد بشير محمود المغربي ، **تمويل واستثمار الاوقاف الاسلامية** ، (القاهرة : الشركة العربية للنشر ، 2012م) .
- محمد حافظ حجازي ، **دعم القرارات في المنظمات** ، (الإسكندرية : السيوف للنشر ، 2005م) .
- محمد حسن يس ، د. إبراهيم درويش ، **المشكلة الإدارية وصناعة القرار** ، (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتب ، 1997م) .
- محمد حسني عبد الجليل صبحي، **الأصول العلمية والعملية للمراجعة**، (القاهرة: جامعة حلوان، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2010م).
- محمد يونس خان ، هشام صالح غرايبة ، **الإدارة المالية** ، (بيروت: دار جون ويلي ، 1986م) .
- ـــــ ، **الادارة المالية** ، (لندن : دار جون وايلي واولاده ، 2003م) .
- محمد مطر ، **إدارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999م) .
- ـ ، **إدارة الاستثمارات** ، ط2 ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999م).
- ـ ، **نظرية المحاسبة** ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2010م) .
- محمد مطر ، فائز تيم ، **إدارة المحافظ الاستثمارية** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م) .
- محمد محمود عبده ربه محمد ، **طريقك إلى البورصة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م).
- محمد سامي راضي، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2011م).
- ـــ ، **منهج البحث العلمي في المجال الاداري – كيفية إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه** ، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي ، 2012م) .
- محمد سعيد عبد الهادي ، **الإدارة المالية – الاستثمار ، التمويل ، التحليل المالي** ، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2000م) .
- ـــ ، **الإدارة المالية – الاستثمار والتمويل والتحليل المالي** (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009م) .
- محمد سعيد العليان ، **دراسات في المحاسبة المالية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) .
- محمد سمير الصبان ، **المحاسبة المالية** ، ط2 ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002) .
- ـــ ، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) .
- محمد سمير الصبان ، عبد الاله هلال ، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1998م) .
- ـــــ ، **المحاسبة المالية في شركات الأموال** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م) .

- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
- ـــــ ، **المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2002م) .
- محمد عباس بدوي ، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية** ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006م) .
- محمد عبد الرحيم المحاسنة ، **أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية اتخاذ القرار** ، (عمان : الجامعة الأردنية ، عمادة البحث العلمي ، 2005م) .
- محمد عطية وآخرون ، **النظرية المحاسبية واقتصاديات المعلومات** ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996م).
- محمد علي الزبيدي ، **المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية** ، (صنعاء: دار الفكر المعاصر ، 2000م).
- محمد عثمان البطمة ، **مبادئ المحاسبة** ، (الرياض : معهد الإدارة العامة ، 1991م) .
- محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت ، **الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه – دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية** ، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز ، مركز النشر العلمي ، 1986م) .
- محمد فتحي محمد علي ، **الإحصاء في اتخاذ القرارات التجارية** ، (الإسكندرية : مكتبة عين شمس ، 1980م).
- محمد فتحي صقر **التحليل المالي والاقتصادي للمشروعات** ، (القاهر : مركز الاقتصاد الاسلامي للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب ، 2002م) .
- محمد صالح الحناوي ، جلال العبد ابراهيم ، **الادارة المالية – مدخل القيمة واتخاذ القرارات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2007م).
- محمد صالح ، نهال فريد ، **الاستثمار في الاسهم والسندات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) .
- محمد شوقي بشادي ، **الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية** (القاهرة : دار الفكر العربية ، 2003م).
- محمد توفيق محمد ، وآخرون ، **المدخل الحديث للمراجعة** ،(القاهرة : مطابع الدار الهندسية ، 2003م) .
- محمد توفيق محمد ، علي إبراهيم طلبة ، **دراسات في المراجعة والرقابة المالية** ، (القاهرة : مطابع الدار الهندسية ، 2000م).

- محمود محمد حمودة ، **الاستثمار والمعاملات المالية في الاسلام** ، ط2، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر ، 2009م) .
- محمود السيد الناغي ، **الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة** ، (المنصورة ، المكتبة العصرية ، 2007م) .
- ـــ ، **دراسات في المعايير الدولية للمراجعة – تحليل وإطار التطبيق** ، (المنصورة : المكتبة العصرية ، 2000م) .
- محمود الخلايلة ، **التحليل المالي بإستخدام البيانات المالية** ، (عمان: دار وائل للنشر ، 1995م) .
- مصطفى عيسى خضير ، **المراجعة – المفاهيم ، المعايير ، الإجراءات** ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، 1987م) .
- منير إبراهيم هندي ، **الادارة المالية – مدخل تحليلي معاصر** ، (عمان : المكتب العربي الحديث ، 1991م) .
- ـــ ، **الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر**، ط 4 ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث، 1999م) .
- ـــ ، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار** ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1996م) .
- ـــ ، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار** ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1999م) .
- منير شاكر وآخرون ، **التحليل المالي – مدخل صناعة القرارات** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008م).
- منصور أحمد البدوي وآخرون ، **دراسات متقدمة في المراجعة الحديثة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2011م) .
- منصور البديوي ، **دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م) . .
- منصور حامد محمود ، **المراجعة وتدقيق الحسابات – الاصول العلمية والإجراءات التطبيقية**، (جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، د.ت) .
- مروان شموط ، د. كنجو عبود كنجو ، **أسس الاستثمار** ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2008م).
- ناهد صلاح عطية ، **مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار** ، (القاهرة: الدار الجامعية ، 2003م) .
- ناظم محمد نوري الشمري ، **اساسيات الاستثمار العيني والمالي** ، (عمان : دار وائل للطباعة، 1999م) .

- نبيل الحلبي وآخرون ، **المحاسبة في المنشآت الفردية – أصول القياس المحاسبي ، سلسلة كتب المحاسبية (2)** ، (عمان: دار الأمل للنشر والتوزيع ، 1998م) .
- نعيم حسني دهمش ، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً** ، (عمان: معهد الدراسات المصرفية ، 1995م).
- سهام محمد السويدي، **معايير المراجعة الدولية في مهنة المراجعة بالجزائر**، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م).
- سهيلة عبد الله سعيد ، **الجديد في الاساليب الكمية وبحوث العمليات** ، (عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2007م) .
- سيد عطا الله السيد ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ، 2009م) .
- سليمان حسين البتشاوي ، إيهاب محمد أبو خزانة ، **مبادئ المحاسبة** ، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2004م).
- سميحة فوزي، **حوكمة الشركات واهمية دور المحاسبين والمراجعين**، (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003م).
- سمير محمد كامل ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008 م) .
- سعيد محمد عرفة ، **الحاسب الالكتروني ونظم المعلومات المحاسبية الادارية** ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، د.ت).
- سعيد ناجي الدعيسي ، **أصول المراجعة** ، (صنعاء : مكتب الأمين للتصوير والنشر ، 2005م).
- سعيد عبد العزيز عثمان ، **دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) .
- السعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة** ، (الرياض: ، دار المريخ للنشر ، 2000م).
- عارف عبد الله عبد الكريم، **المراجعة المتقدمة** (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2014م).
- عبد الإله جعفر ، **المحاسبة المالية – مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي** ، (عمان : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، 2003م) . .
- عبدالوهاب نصر علي وآخرون ، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة**، (الإسكندرية : الدار الجامعية ،2007م) .
- ـــــ ، **الرقابة والمراجعة مع التطبيق على بيئة الحاسبات الالكترونية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م).
- عبد الوهاب نصر علي ، **مبادئ المحاسبة الدولية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م).

- ـــ ، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة** ، ج3 ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ،2009م).
- عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة ، **مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م.
- ـــــ، **قواعد وسلوكيات مهنة المراجعة ومواجهات الأزمات المالية**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2009م).
- عبد الحليم كراجة ، وآخرون ، **الإدارة والتحليل المالي** ، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م) .
- عبد الكريم علي الرجحي ، **الأصول العلمية لتدقيق الحسابات** ، (عمان : دار المسرة للنشر والتوزيع، 1997م) .
- عبد الله مهنا سالم ، محمد عطية محمد ، **مبادئ الاستثمار** ، (الكويت : هيئة التعليم التطبيقي، 2005م) .
- عبد المطلب عبد الحميد ، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) .
- عبد العزيز النجار، **اساسيات الادارة المالية** (الاسكندرية :المكتب العربى الحديث، 2007م).
- عبد الفتاح الصحن وآخرون ، **أصول المراجعة** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م).
- ـــ ، **المراجعة – الأسس العلمية والعلمية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م) .
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT** ، (الاسكندريه : الدار الجامعيه،2001) .
- ـــ ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، (الإسكندرية : دار المعارف، 1989م) .
- عبد الرازق قاسم الشحادة وآخرون ، **نظرية المحاسبة** ، (عمان: زمزم ناشرون وموزعون ، 2011م) .
- عبد الرحمن توفيق ، **أساسيات التحليل المالي** ، (القاهرة : مركز الخبرات المهنية الإدارية ، 2008م) .
- عبد الغفار حنفي ، **الادارة المالية العاصرة** ، (بيروت : الدار الجامعية ، 1998م) .
- ـــ ، **أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية – اسهم – سندات – وثائق الاستثمار – الخيارات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) .
- ـــ ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2002م) .
- ـــ ، **استراتجية الادارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، 2008م).
- عزمي أسامة وآخرون ، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشروعات الاستثمارية** ، (عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009م) .

- علي أحمد مصطفى زين ، **أساسيات المراجعة – الإطار النظري والمجال التطبيقي** ، (حلوان: جامعة حلوان ، كلية التجارة، 2011م) .
- ـــــ ، **دراسات في المراجعة – مع حالات تطبيقية متنوعية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، 2002م) .
- علي محمد صالح عباس ، **الادارة المالية** ، (عمان : اثراء للنشر والتوزيع ، 2008م) .
- عماد الصباغ ، **مفاهيم حديثة في أنظمة المعلومات الحاسوبية** ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1997م).
- عقيل جاسم ، **فلسفة منهج البحث العلمي** ، (طرابلس : مكتبة المدبولي ، 1999م) .
- فاطمة عوض صابر ، ميرفت علي خفاجة ، **اسس ومبادئ البحث العلمي** ، (الاسكندرية : مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية ، 2002م) .
- فايز جمعة صالح النجار وآخرون ، **اساليب البحث العلمي – منظور تطبيقي** ، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2009م) .
- فداع الفداع ، **المحاسبة المتوسطة – نظرية وتطبيق** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999م)).
- فوزي غرايبة وآخرون ، **اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية** ، (عمان : الجامعة الاردنية ، كلية الاقتصادج والعلوم الادارية ، 2008م) .
- صالح ناصر عليمان، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية**، (عمان: دارالشروق للنشر والتوزيع، 2004م).
- قاسم نايف علوان ، **إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق** ، (عمان: الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009م) .
- قاسم عبد الرازق محمد ، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية** ، (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998م) .
- روبرت ميجر وآخرون ، **المحاسبة – أساس لقرارات الأعمال** ، ترجمة وتعريب: مكرم عبد المسيح باسيلي ، محمد عبد القادر الديسطي ، مراجعة: د. أحمد محمد حجاج ، الكتاب الثاني ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2006م) .
- رضوان وليد العمار ، **أساسيات في الادارة المالية** ، (عمان : دار الميسرة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997م).
- رضوان حلوة حنان وآخرون ، **أسس المحاسبة المالية** ، (عمان : د.ن ، 2004م)
- شاهر أحمد مشهور ، **أنظمة المعلومات المحاسبية** ، (عمان : جامعة القدس المفتوحة ، 2002م) .
- شوقي حسين عبد الله ، **التمويل والإدارة المالية** ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 1984م).

- شريف محمد البارودي ، **الافصاح المحاسبي وسوق الأوراق المالية – دراسة متقدمة** ، (القاهرة : د.ن ، 2001م).
- توفيق مصطفى أبو رقبة ، عبد الهادي اسحاق المصري ، **تدقيق ومراجعة الحسابات** ، (عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1997م) .
- ثناء محمد طعيمة ، **نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية ، (القاهرة** : ايتراك للنشر والتوزيع ، 2002م) .
- ثناء عطية فراج، **دراسات معاصرة في المراجعة،** (القاهرة:دار الإشعاع الفنية، 1999م).
- ثناء علي قباني ، **المراجعة،** (الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2007م).
- ـــ ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م).
- ـــ ، **نظم تشغيل البيانات إلكترونياً،** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008م).
- خالد وهيب الراوي ، د. يوسف سعادة ، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي** ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2000م) .
- خالد راغب الخطيب ، **اصول المحاسبة** ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1998م) .
- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستثمارات الإدارية ، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة** ، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستثمارات الإدارية ، 2008م) .
- خيرت ضيف ، **في أصول المحاسبة** ، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1981م) .
- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة،** (عمان: دار المسرة للنشر والتوزيع، 2006م).

2.الرسائل الجامعية

- أحمد انيس احمد، **العلاقة بين المسئولية القانونية لمراجعي الحسابات وجودة عملية المراجعة وقرارات مستخدمي القوائم المالية،** (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2005م).
- أحمد جمعة أحمد ، **المحاسبة عن الأصول غير الملموسة كمدخل لزيادة فعالية التقارير المالية – دراسة نظرية تطبيقية** ، (مصر: جامعة حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2006م) .
- أحمد عز الدين بيانوني ، **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ومراجعة الجودة في منظمات الاعمال – دراسة ميدانية بالجمهورية اليمنية** ، (الخرطوم : جامعة ام درمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2015م).

- أحمد سليم محمد سليم ، **نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين تقديم الخدمات بخلاف المراجعة وجودة مراجعة القوائم المالية– دراسة ميدانية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، 2014م).
- ايمان جمعة سالم ، **استخدام اساليب المحاسبة الادارية في تقييم وتطوير جودة التعليم الجامعي – دراسة نظرية تطبيقية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإداة الاعمال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2010م) .
- ايمان محمد السعيد سلامة عبده ، **اطار محاسبي للافصاح عن التنبؤات المالية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية**، (القاهر : جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، 2008م) .
- إكرام محمود أحمد جمعة ، **تقييم وفعالية نظام الجدولة في الشركات المنتجة للادوية بالتطبيق على قطاع الاعمال العام** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2002م).
- أمجد محسن عبد الرحمن ، **استخدام المعلومات المالية والمحاسبية في تطوير استراتيجيات الاستثمارات المالية طويلة الاجل في البنوك التجارية ، دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2007م).
- أمينة محمد محمد مصبوبة ، **فعالية البعد الإعلامي للتقارير المحاسبية للوحدات الإدارية الحكومية – دراسة نظرية تطبيقية**، (مصر: جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) .
- انور محمد الخلفية محمد أحمد ، **أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويلة الاجل** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2007م) ، .
- إسكندر محمود حسين نشوان ، تطوير **إعداد ونشر القوائم المالية في اطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية – دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية بدولة فلسطين**، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م).
- دانة بسام محمد يوسف ، **تحديد العوامل المؤثرة على عائد الاسهم في سوق عمان المالي**،(عمان :جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، 2011م) .
- وليد أحمد صافي ، **سوق الاوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية** ، (الجزائر ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1998م) .
- وليد عبد الله محمد نور ، **الاتجاهات الحديثة للمعلومات المحاسبية ودورها في تقويم نظام الرقابة الداخلية ومدى تأثيرها على عمل المراجع الخارجي** ، (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) .

- وليد خالد حميد العازمي ، **اثر مدقق الحسابات الخارجي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي،** (عمان: جامعة الشرق الاوسط ، كلية ادارة الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م) .
- ياسر عبد الله محمد أحمد ، **أثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإئتمانية – دراسة تطبيقية على البنك الأهلي التجاري بالمملكة العربية السعودية** ، (الخرطوم : جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012م).
- يوسف أحمد حمزة يوسف ، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية في المنشآت الربحية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م).
- جمال المتولي والي ، **دراسة تحليلية لدور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة، 1991م) .
- حمدان سعيد سعد الحمدان ، **المحاسبة عن الإستثمارات المالية بإستخدام القيمة العادلة في اطار المعايير الدولية والسعودية وأثرها على قرارات المستثمرين – دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) .
- حنان محمود عبد العظيم ، **فعالية المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات في ضوء دورة حياة الوحدة الاقتصادية – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) .
- حسام محمد محمد عثمان ، **قياس الافصاح المحاسبي وغير المحاسبي على تحرك اسعار وحجم تداول الاسهم في سوق الاوراق المالية – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2012م) .
- حسان محمد عبد الله يوسف ، **اثر المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية السودانية، دراسة حالة بنك الشمال الاسلامي السوداني** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشودة ، 2008) .
- حسين علي محمد العطاس ، **تقييم المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية لشركات الأموال كأدة لترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على سوق الأسهم بالمملكة العربية السعودية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999م).
- حسن محمد النجار ، **متطلبات الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة- دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة في فلسطين** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2007م) .

- طه حسين يوسف عبيد ، **أثر جودة المعلومات على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2011م) .
- محمد اسحق عبدالرحمن ، **دورجودة المراجعة وحوكمة الشركات في تقليل مخاطر الاستثمار في اسواق الاوراق المالية -دراسة ميدانية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2013م) .
- محمد براق ، **بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر** ، (الجزائر: جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 1999م).
- محمد جودة عبد الفتاح محمد شبانة ، **إطار مقترح لتطوير نظام المحاسبة الحكومية في مصر لخدمة تقييم الاداء الحكومي – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2001م) .
- محمد حسن عبد الغافر صقر ، **المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م).
- محمد سلامة عمارة ، **أثر جودة المراجعة الخارجية على تكلفة راس المال – دراسة ميدانية،** (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م) .
- محمد الفاتح محمود بشير ، **دور الاستثمار في الاوراق المالية من منظور اسلامي** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، 2005م) .
- مرتضى القسم عوض الكريم بشير ، **دور معايير المحاسبة للاوراق المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الاسواق المالية – دراة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2011م).
- نورهان محمد عبد الفتاح ، **تأثير جودة المراجعة على دقة التنبؤات بالارباح** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م) .
- سامح محمد رضا رياض ، **دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتيالية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأمريكية والمصرية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2008م).
- سامي حسن على محمد ، **نموذج مقترح لقياس وضبط جودة الأداء االمهني في المراجعة** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة، رسالة دكتواره غير منشورة ، 2003م) .

- سناء عبد الرحيم سعيد ، **تصميم نظام الأداء الاستراتيجي للجامعات باعتماد تقنية بطاقة الدرجات المتوازنة – دراسة تطبيقية في جامعة بغداد** ، (بغداد : جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2005م) .
- عائدة عثمان عبد الله ، **دور جودة المراجعة في رفع كفاءة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير مباشرة ، 2011م).
- عارف محمود كامل عيسى ، **أثر جودة عملية المراجعة على قدرة الإدارة على التطويع المصطنع للأرباح في منظمات الأعمال المصرية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2009م) .
- عباس مصطفى مدني ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية – دراسة محاسبية** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2009م) .
- عبده علي شلبي ، **أثر الخبرة المهنية للمراجع الخارجي على جودة المراجعة بجمهورية مصر العربية** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م) .
- عبد الوهاب موسى الجعلي محمد، **أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2010م).
- عبد الكريم محمد علي الناصر ، **أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على تحسين كفاءة أداء المراجعة الخارجية - دراسة ميدانية على شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2012م).
- عبد السلام سليمان قاسم الأهدل ، **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية - دراسة نظرية ميدانية**، (مصر : جامعة أسيوط ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م).
- عبد العزيز محمد قطب عبد العزيز ، **استخدام التبويب القطاعي بغرض تحسين الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة – دراسة تطبيقية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005م) .
- عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن ، **التغيير الاداري للسياسات المحاسبية – الآثار والدافع والمعالجة دراسة تطبيقية ميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2012م) .

- عبد الشكور عبد الرحمن الفرا ، **أهمية دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقات الإنتاجية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2005م) .
- عصام اسماعيل محمد دفع الله ، **دور معلومات التقارير المرحلية في تحسين كفاءة قرارات الاستثمار في سوق المال** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2013م) .
- عتاب يوسف حسون ، **تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدم في قطاع النقل البحري – نموذج مرفأي اللاذقية وطرطوس** ، (دمشق : جامعة تشرين – كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال – رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م) .
- فهيد محمد فهاد العجمي ، **المنظور الاستراتيجي للمعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الحكم على جدوى المشروعات الصناعية – دراسة ميدانية على الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2010م) .
- صالح حامد علي آدم ، **أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2009م) .
- صلاح علي أحمد محمد ، **المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال**، (الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 2002م) .
- رولا كاسر لايقة ، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري**، (دمشق: جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).
- ريمون ميلاد فؤاد ، **جودة المراجعة وانعكاساتها على استبدال مراجعي الحسابات في مصر** ، (مصر : جامعة الزقازيق ، فرع بنها، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م).
- رشا محمود سلمي إبراهيم ، **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تقرير مراقب الحسابات على قرارات الاستثمار – دراسة ميدانية**، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012م).
- شاهندة ممدوح عربي ، **دراسة تحليلية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية** ، (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 1999م).

- توفيق محمد الشحات ، **دراسة تحليلية لاستخدام المعلومات المحاسبية في تطوير كفاءة سوق الاوراق المالية** ، (عمان : جامعة الشرق الاوسط ، كلية ادارة الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م) .
- ثناء عطية فراج محمد، **تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأسواق المالية - دراسة نظرية ، تطبيقيه،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1991م).
- خالد محمد محمد عيسى ، **استخدام المعلومات المحاسبية وتقدير علاوة المخاطرة عند الاستثمار في اسهم البنوك التجارية في اطار المعايير المحاسبية – دراسة تطبيقية** ، (القاهر: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشور ، 2010م) .
- غادة أحمد نبيل ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999م) .

3.المجلات والدوريات العلمية

- ابراهيم السيد المليجي شحاته ، **دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الأول ، 2004م) .
- ابراهيم السيد عبيد ، **دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تأكد تماثل المعلومات في سوق رأس المال – دراسة ميدانية على السوق المصري** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، العدد 7، 2008م) .
- ابراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي ، **نموذج مقترح لتحديد علاقة حجم مكتب المراجعة بجودة اداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي وتقييم القرناء – دراسة نظرية ميدانية تطبيقية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد2 ، 2000م) .
- إبراهيم علي طلبة ، **التكيف العلمي والمهني لحيادية مراقب الحسابات الذي يقدم خدمات المراجعة الداخلية – دراسة تحليلية لواقع مهنة المراجعة في سلطنة عمان** ، (مسقط: معهد الإدارة العامة ، مجلة الاداري ، العدد 65 ، 1996م) .
- إبراهيم شكري جريس ، **معايير المراجعة واستقلال المراجع الخارجي – دراسة تحليلية مقارنة** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق العدد الأول ، 1994م) .

- ايمن فتحي الغباري ، **تأثير تنامي المخاطر التي تتعرضلها استغلالية المدقق على فاعلية التدقيق في ظل العولمة** ، (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية التجارة بني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد 3 ، 2002م) .
- أحمد أبو العزم ، **مقومات هيكل معرفة المراجع وتخفيض الجوانب السلبية للمعرفة بهدف تخفيف أخطاء التحيز في احكام المراجعة** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 1998م) .
- إيمان احمد أمين مجاهد ، **مدخل مقترح لتقييم جودة أداء المراجعة** ، (مصر : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد 31 ، 2001م) .
- أمين السيد أحمد لطفي ، **آثار الخبرة المهنية على كفاءة وفعالية وقرارات وأحكام المراجعين – دراسة تحليلية وتطبيقية**، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق العدد الأول ، 1995م) .
- أحمد هشام معوض سليم ، **دراسة اختبارية لبعض الأسباب المحتملة لتغيير المراجع في الشركات المساهمة** ، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الأول ، 1997م) .
- احمد حسين عيبة واخرون، اثر الاتعاب غير العادية على جودة عملية المراجعة – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية ، (القاهرة : جامعة المنصورة، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 38 ، العدد الثالث، 2014م) .
- احمد السيد حمد الله ، **مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين – منهج مقترح لتطوير الافصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 23 ، العدد الاول 2000م).
- أحمد سعيد قطب حسنين ، **دراسة استطلاعية لمدى تحقيق المعايير المحاسبية لمفهوم العدالة في القياس والافصاح عن المشتقات المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 2009م) .
- أحمد عبد المولى الصباغ، **استخدام أسلوب الفحص بواسطة النظراء لرقابة جودة عمليات المراجعة وإمكانية تطبيقه في البيئة المصرية**، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة – فرع بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، 1992م).
- أحمد رجب عبد العال ، **دراسة تحليلية لقياس القيمة المضافة على مراجعة المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 17 ، العدد الثاني ، 1980م) .

- اسامة بن فهد ، **دراسة ميدانية لمدى أهمية المعلومات المحاسبية بقائمة الدخل على اتخاذ قرارات الاستثمار للمستثمر السعودي** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 42 ، العدد الثاني، 2005م) .
- أسامة الحيزان ، **دراسة ميدانية لمدى أهمية المعلومات بقائمة الدخل على اتخاذ قرار الاستثمار للمستثمر السعودي** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 43 ، العدد الثاني ، 2005م).
- هيثم أحمد حسن عبد المنعم، **اتجاهات تطوير معايير الرقابة على جودة المراجعة الختامية**، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد الثاني والعشرون، 2004م).
- وائل إبراهيم راشد ، **استقلال مراقب الحسابات بالتشريعات المهنية المتقدمة والتشريعي الكويتي- دراسة اختبارية** ، (الكويت: جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، مجلة المحاسبة ، العدد 2 ، 1998م) .
- وليد زكريا صيام، **العوامل المؤثرة في بروز مشكلات مهنة المحاسبة**، (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد التاسع، 2002م) .
- حمدي أحمد رمضان ، **التحليل المحاسبي لتأثير مخاطر المنازعات القضائية على تجريبي**، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية المحاسبة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، 1998م) .
- حمدي محمد إبراهيم، **دراسة تحليلية لتحديد مدى العلاقة بين حجم وجودة أداء مكتب المراجع في ظل التقييم الذاتي لمراجعة القرناء**، (القاهرة : جامعة قناة السويس ، كلية التجارة، مجلة المال والتجارة ، العدد 484 ، أغسطس، 2008م).
- حسام محمد غراب ، **استخدام النظرية الضبابية لتفعيل المعلومات المحاسبية بهدف ترشيد القررات الاستثمارية** ، (بورسعيد : جامعة بور سعيد ، كلية التجارة ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 13 ،العدد الأول ، 2012م) .
- حسن صالح سليمان ، **الرقابة الادارية وعلاقتها باتخاذ الاداء – دراسة تطبيقية على العاملين في وزارة الصحة الاردنية**، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلة العربية للادارة ، المجلد 28 ، العدد الثاني ، 2008م).
- طارق محمد حسنين ، أحمد سباعي قطب ، **دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، جهاز الدراسات العليا والبحوث ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 60 ، 2003م) .
- طارق عبد العال حماد ، **دور معلومات المحاسبة الادارية في بناء الاستراتيجية المتوزانة للمنظمة** ، (القاهر : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني، 2005م).

- يوسف عبد القادرعبد الوهاب، دراسة **تحليلية لمدى تأثير الخصائص النموعية للمنشأة محل المراجعة في الطلب على الجودة واتعاب المراجعة الخارجية**، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الأول، 1997م).
- يسري أمين سامي ، **المراجعة وتعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق الماليـة** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق رقم 2 ، 1990م) .
- ليلى عبد الحميد لطفي ، **مقومات الإستقلال عن مراجع الحسابات الخارجي** ، (القاهرة : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلة البحوث الإدارية ، المجلد السادس ، العدد الأول والثاني ، 1995م) .
- ماهر مصطفى أحمد ، **الأسباب الحقيقية لتعيين وتغيير مراقب الحسابات – دراسة تحليلية على الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول، 1994م) .
- ماهر مصطفى أحمد عبد المجيد ، **معايير الافصاح في مصر ومدى وفائها لمتطلبات مستخدمي القوائم والتقارير المالية**، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 1995م) .
- محمد أحمد ابراهيم ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية** (القاهرة : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ، 2005م) .
- محمد اسماعيل شل، د.اشرف يحيى محمد الهادي، **قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة- دراسة نظرية تطبيقية**، (القاهره : جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، العدد(12) ،2000م).
- محمد بهاء الدين إبراهيم، **إطار مقترح لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة من خلال التزام المراجع الخارجي بنشرات معايير المراجعة – دراسة نظرية تطبيقية**، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، 2000م).
- محمد بهاء الدين إبراهيم ، **مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية**، (القاهرة: جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية، العدد الثاني ، 2008م).
- محمد بكري عبد العليم، **قياس جودة الخدمات المهنية- دراسة تطبيقية لمفاهيم وقياس خدمة مراجعة الحسابات واثرها على رضا العملاء** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث ، 2000م).

- محمد الصادق سلامة ، **دراسة مقارنة بمقومات الموضوعية لإستقلال مراقب الحسابات في جمهورويـة مصر العربيـة ، ودول مجلس التعاون الخليجي** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 1995م).
- محمد جلال صالح السيد ، **تحسين جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات – مدخل سلوكي كمي مقترح** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق العدد الأول ، 1996م) .
- محمد حسين الجندي حسين ، **تدعيم استقلال المراجع في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية** ، ((القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ملحق العدد الأول ، 1995م) .
- محمد حسني عبد الجليل ، **مفهوم وخصائص جودة المراجعة المالية بجمهورية مصر العربية - دراسة نظرية وميدانية** (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الأول ، 1997م).
- محمد حسني عبد الجليل صبحي ، **تدعيم استقلال المراجع الخارجي في جمهورية مصر العربية في ظل المتغيرات الحالية ببيئة المراجعة – دراسة تحليلية** ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ببنها ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الثاني ، 2001م).
- محمد حسن محمد عبد العظيم، **دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الإدارة الاستراتيجية** ، (أبو ظبي : جامعة الامارات الإمارات العربية المتحدة ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (21) العدد الأول ، 2005م) .
- محمد يوسف سالم ، **العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة - دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبة والمراجعة بسلطنة عمان** (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، 1994م).
- محمد يوسف سالم ، **استخدام نظرية الوكالة في الطلب على جودة المراجعة** (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الرابع ، 1995م).
- محمد سامي راضي، **تحليل العوامل المؤثرة على تحديد أتعاب المراجعة**، (المنامة: جامعة البحرين، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثاني، العدد الأول، 1998م).
- ـــ، **الخصائص المحددة لجودة المراجعة - دراسة ميدانية للمحيط المهني في مصر** ، (القاهرة : جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، مجلة آفاق جديدة ، العدد الثاني ، 1998م) .
- محمد عبد الله محمد ، **اثر مخاطر تحريف القوائم المالية على جودة المراجعة التشغيلية في ظل ضغط موازنة وقت عملية المراجعة** ، (القاهرة : جامعة بني سويف ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الثاني ، 2006م).

- محمد عبد الله محمد عبد الله مجاهد ، **تأخير تقرير المراجعة وأثر ذلك على المحتوى الإخباري اللازم لقرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ببني سويف ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، العدد الأول ، 1995م) .
- محمد عبد العزيز عبد الله ، **نحو تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في مصر بالاسترشاد بالجهود العلمية والمهنية الدولية** ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة فرع بنها ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ، 2002م) .
- محمد توفيق محمد ، **العوامل المؤثرة على استقلال مراجع الحسابات بين الفكر المراجعي والممارسة العملية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة للاقتصاد والتجارة، العدد الأول ، 1998م) .
- محمود يوسف الكاشف ، **مدخل مقترح لتطوير دور المهلومات المحاسبية في إطار المفهوم المتكامل للجودة الشاملة،** (الرياض : معهد الإدارة العامة ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد (40) العدد الثالث ، 2000م) .
- محي الدين حمزة ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية** ، (دمشق : جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد الأول ، 2007م) .
- مصطفى أحمد الشامي ، **جدوى الإفصاح عن التدفقات النقدية من العمليات وعلاقتها بالأرباح والمقاييس التقليدية للتدفقات النقدية- دراسة تطبيقية على شركات وزارة الصناعة المصرية،** (مصر: جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، مجلة آفاق جديدة ، العدد 2، 1994م).
- ـــ ، **دراسة تحليلية انتقادية لمعايير المراجعة الدولية وإمكانية تطبيقها على المستوى المحلي** ، (الكويت: جامعة الكويت ، مجلة العلوم الإدارية ، العدد الأول ، 2002م) .
- مختار اسماعيل علي أبو شعيشع ، **إعادة هيكلة العلاقة بين المتغيرات التنظيمية لعملية المراجعة والانتماء المهني بهدف زيادة كفاءة اداء مراجع الحسابات** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول 1998م) .
- ناظم حسن عبد السيد ، **أثر حكومة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية** ، (البصرة : الكلية التقنية الادارية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 2 ، العدد 4 ، 2012م) .
- نصر الدين محمد علي هندي ، **مدى تمشي الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية مع معايير الإفصاح العالمية** ، (مصر: جامعة أسيوط ، كلية التجارة ، المجلة العلمية ، العدد الثاني ، 1998م).

- نرمين أبو العطا ، **حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية،** (القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة بـ CIPE ، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، العدد السابع ، 2003م) .
- سالم عبد الله حلس ، **دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية – دراسة ميدانية** ، (غزة: مجلة الجامعة الإسلامية – سلسلة الدراسات الإنسانية – المجلد 14 – العدد 1 ، 2006م) .
- سامح محمد رضا رياض ، **اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية** ، (الرياض: معهد الإدارة العامة ، مركز البحوث، مجلة الادارة العامة ، العدد الأول ، 2010م).
- سامية طلعت جاد الله ، **سياسة التغيير الدوري الإلزامي لمراجعي الحسابات وأثره على جودة الأرباح المحاسبية** ، (القاهرة : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مجلة البحوث الإدارية، المجلد 27 ، العدد 3 ، 2005م) .
- سمير كامل محمد عيسى ، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح** ، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة التجارة للبحوث العلمية ، العدد (2)، المجلد 45 ، 2008م) .
- سناء محمد بدران ، **عناصر جودة المراجعة من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة - دراسة نظرية وتطبيقية** (القاهرة: جامعة حلوان ، كلية التجارة ، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 1996م) .
- ـــ ، **تقارير المراجعة وأثرها على قرارات مستخدميها** ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الثاني ، 1992م).
- السيد عبد الحفيظ إبراهيم ، **تأثير عدم تماثل المعلومات على حجم التداول واسعار الاسهم داخل سوق الأسهم المصري** ، (القاهرة: جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الأول ، 2006م).
- سيد عبد الفتاح صالح، **مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة – مدخل مقترح**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، 1998م).
- سعيد يحيى ضو ، **دراسة تحليلية لبيان أثر التقرير المقيد لمراقبي الحسابات على سعر السهم في سوق الاوراق المالية المصرية – بالتطبيق على احدى شركات قطاع الأعمال العام**، (القاهرة : جمعية الاستشارات المصرية ، مجلة اخبار المال والاقتصاد ، العدد السابع، 2002م) .

- سعيد مخلد النعيمات ، **تحليل العوامل المؤثرة على جودة المراجعة وكفاءة مهنة التدقيق المحاسبي-دراسة اختبارية في المحيط الاردني،** (القاهرة : جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 36 ،العدد الاول ،2014م).
- عاطف عبد المجيد عبد الرحمن ، **تطوير المحتوى الاخباري لتقرير مراجع الحسابات الخارجي - مدخل تحسين الافصاح المحاسبي لشركات قطاع الاعمال المصرية – دراسة تطبيقية نظرية** ، (جامعة أسيوط ، المجلة العلمية لكلية التجارة ، العدد الثاني، 1995م).
- عبد الله محمود سالم ، **مدخل مقترح لقياس كفاءة عملية المراجعة من خلال تدنية أخطاء المعلومات المحاسبية وأثر ذلك على قرارات الاستثمار** ، (القاهرة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الخامس ، 1986م) .
- عبد الرزاق قاسم الشحادة،كوثر محمد نور بنود، **متطلبات جودة المراجعة الخارجية في ضوء المتغيرات الاقتصادية السورية المعاصرة،** (القاهره : جامعة بني سويف، الدراسات المالية والتجارية ، العدد الثالث، 2010م).
- عبد الرحمن بني إبراهيم الحميد ، **خصائص جودة المراجعة المالية – دراسة ميدانية للمحيط المهني في المملكة العربية السعودية،** (الرياض : مجلة الإدارة العامة ، المجلد 53، العدد الثالث ، 1995م) .
- عبد الرحمن مرعي ، **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية** ، (دمشق: جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانوية ، المجلد 22 ، العدد 21 ، 2006م) .
- عدنان عبد الله الملحم ، د. عز الدين فكري فهمي ، **واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية في المنشآت الصناعية السعودية ومجالات تطويرها في ظل تكنولوجيا التصنيع المتقدمة** ، (القاهر : جامعة الازهر ، كلية التجارة ، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين) ، العدد 29، 2004م) .
- علام محمد موسى حمدان ، **أثر خصائص جودة المراجعة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية** ، (الرياض : مجلة الإدارة العامة، العدد 4 ، المجلد 52 ، 2012م) .
- علي إبراهيم طلبة ، **قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراجعة الحسابات - دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 1994م) .
- عراقي العراقي ، **المحاسبة عن التدفقات النقدية – دراسة اختبارية** ، (مصر: جامعة جنوب الوادي ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، مجلد 3 ، العدد 1 ، 1989م).

- فايزة محمود حلمي، **مراجعة النظير لمكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر كأداة رقابية لتحسين جودة الأداء المهني،** (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3، 1998م).
- فاروق أحمد حسين ، **التقرير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية – إطار مقترح ،** (سوهاج: جامعة جنوب الوادي ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد 1، 1999م) .
- فتحي إبراهيم كامل، **تقييم فعالية أساليب ترشيد الحكم الشخصي للمراجع الارتقاء بجودة الأداء المهني،** (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الأول، 1997م).
- صالح ابراهيم يونس الشعباني ، اخلاص حسن يوسف الناصر ، **دور الافصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف الاجتماعية في ترشيد القرارات الاستثمارية ،** (بغداد : جامعة نوروز ، مجلة جامعة نوروز ، العدد (صفر) ، 2012م) .
- صبري نوفل ، **المستثمر الصغير يدفع الثمن والمضاربون يحصدون الارباح ،** (القاهرة : جريدة الاهرام الاقتصادية ، ملحق البورصة المصرية ، العدد 160 ، 2000م).
- الرشيد وائل إبراهيم ، **أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية – دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت ،** (الكويت : جامعة الكويت ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 1999م) .
- رضا ابراهيم صالح ، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية ،** (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد 46 ، العدد الثاني ، 2009م) .
- شادي صبحي صالح ، **اثر التحيزات العاطفية والادراكية للمستثمرين الافراد على القرار الاستثماري – دراسة ميدانية ،** (الاسماعلية : جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 4 ، العدد الأول ، 2014م) .
- شوقي السيد فودة، **تحليل العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة وأثر ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية – دراسة نظرية ميدانية ،** (القاهرة : جامعة المنوفية، كلية التجارة، مجلة آفاق جديدة ، العدد الثالث، 2002م).
- الشيخ الراوي ، **تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء ،** (الجزائر : جامعة القاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، 2010م) .

- ثابت عبد الرحمن إدريس، **قياس جودة الخدمة وتحليل العلاقة بينها وبين كل من الشعور بالرضا والميل للشراء،** (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، 1993م).
- ثناء عطية فراج، **تقييم برنامج رفع كفاءة جودة المراجعة،** (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية الدراسات التجارية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الرابع، 1995م).
- خالد سعيد بركات ، **حجم مكتب المراجعة والعلاقة المدركة بين خصائص المراجع الخارجي وجودة المراجعة في السوق المصري – دراسة ميدانية** (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 29 ، العدد الأول، 2007م).

4.المؤتمرات والندوات

- إبراهيم محمد المهدي، **تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في تصميم برامج التعليم الإداري،** (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة فرع بنها، مجلة التجارة، مؤتمر إدارة الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي، 2 -11 مايو 1997م).
- أحمد هاشم أحمد يوسف ، **استخدام الوازنات التخطيطية وأثرها على كفاءة الأداء بديوان الزكاة،** (الخرطوم : مؤتمر التطوير الإداري والتقني لمؤسسة الزكاة بالسودان وآفاقه ، 2010).
- حسين مصطفى هلالي ، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات** ، (القاهرة: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ملتقى تنظيم وإدارة بورصات الأوراق المالية العربية لخدمة التنمية ، 6- 10 مارس 2005م) .
- محمد براق، مصطفى قمان، **أهمية الاستثمار المسؤول اجتماعياً والصناديق الاسلامية في تفعيل وتنشيط الاسواق المالية للبلدان النامية** ، (الجزائر : جامعة ورقلة ، مجمع مدخلات الملتقى الدولي الثاني نحو الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، نمو المؤسسات الاقتصادية بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الأداء البيئي ، 22-23 نوفمبر 2011م) .
- عادل رزق ، **الإفصاح في المؤسسات العربية** ، (القاهرة: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ندوة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصة – أساليب القياس طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل ، 8- 12 يوليو ، 2007م).
- عطا الله وراد خليل ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للاوراق المالية – دراسة تحليلية،** (عمان : جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، المؤتمرالعلمي الرابع ، الريادة والابداع – استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة ، 15 – 16 مارس ، 2005م) .
- علي جابر صالح ، **اطار مقترح لتوفيق معايير المحاسبة العربية لترشيد قرارات الاستثمار** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية، كلية التجارة ، المؤتمر الرابع ، توفيق بيئات عمل منظمات

الاعمـال اداة التكامـل الاقتصـادي المصـري فـي مواجهـة تحـديات العولمـة، 9 – 11 سـبتمبر ، 2014م) .

- شارف خوجة الطيب ، **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية** ، (الجزائر : جامعـة نـاجي مختـار عنايـة، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير ، الملتقـي الـوطني الأول ، مستجدات الالفية الثالثة المؤسسة على ضؤ التحولات المحاسبية الدولية ، 2007م) .

5.المقابلات الشخصية :

- مصطفى طاهر شنقراي ، مكتب عباس التلب وشركاؤه- مراجعون ومحاسبون قانونيون بالخرطوم ، مقابلة شخصية بتاريخ 2013/9/20.

ثانياً : المراجع الاجنبية

1.Books:

- .G. Wissema, **Capital Investment Selection**, (London: Frances Pinter Limitied, 2007).
- .William H. Bran son, **Macro Economic Theory and Policy**, 2ed Ed., (India : AITBS Publishers, 2001)
- Alvin A. Arens and Jamesk. Loebbecke, **Auditing as Integrated Approach**, 5th edition, Englewood Citvs, N.J., Preutice – Hall, Inc, 1992.
- Bender A Dumint P. A, **le Financement de I' Enterprise**, Editions Medicine et Hygiene, Genève, 1975.
- Brigham E, Houston J, **Fundamentals of Financial Management**, The Dryden Press, 1998.
- Brown Saker DN, **Principles of Auditing**,(London: BBS Publishing, 1998).
- Caray, I. and Uanson, **The Audit Process: Principles and Chapman and Hall**, (London: S- 1994).
- Charles Henry D'arcimoles, Jenri-yver Saulquin , **Finance Aplliqué (2 Decision Financieres),** (Paris: Vuibert, 2005.
- Charls T. Horngren et. Al., **Accounting Eighth Edition**, (New Jersey, Pearson Upper Saddle River, 2009).
- Daniel Sopel, **Finance d'entreprise,** Les edition d'Organisation, Paris, 1997.

- David W. Pearce, **Dictionary of Modern Economics**, 3ed Ed. (London: Mac Millan Press, 1997).
- Dr. S. Krpau;, **Fundamentals of Accounting**, (London: New Cemtral Book Agency(P) Ltd, 2009).
- Egbert, D.W. Amacra, **Analysis of Quality Assessment In Higher Education**,London,1990.
- Evening Post White, **The Auditing and Investigation**, (New York: E.P press, 1998).
- Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of Financial Accounting Concepts (SFAS)**, No. 6, 1985.
- Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of Financial Accounting Concepts (SFAS)**, No., Recognition and Measurement in Financial Statement of Business Enterprises, 1984.
- Flint. David, **Philosophy and Principles of Auditing**, (London: Macmillan Education, 1995).
- Frank R. Kaedes, **Consumer Behavior and Managerial Decision Making** , Second Edition, (New Delhi: Prentice Hall of India, 2003).
- G. Canale and C, Italy, **Accounting Afoundation,** (London: South-Western Cengage Leatning, 2008).
- Garrison Noreen Breuer, **Management Accounting**, 11th Edition, (N.Y: McGraw-Hilt Irwin 200l).
- Gerald. I. W, **The Analysis and Use o Financial Statement**, (New York: John Wiley and Sons, Inc, 1994).
- Gorden J Aleoander, et al, **Fundamentals of Investment**, Second Edition, (Prentice- Hail International, 2003).
- Gunewald, A & Newmmrs, E. **Basic Managerial Finance**, (New York: Hol inc, 1990).
- Hamilton. F, and Others, **Accounting** (Australia: prentice Hall, 1995).
- Horngren. C. T, and Walter. T. H, **Accounting**, (New Jersy, Pritice Hall, Inc, Englewood Cliffs, 1989).

- Hull. J. C, **The Evaluation of Risk in Business Investment**, (New York: Perganon press Inc, 1990).
- IFAC Hand Book, **Technical Pronouncements**, (New York: International Federation, 2000).
- International Federation of Accounting, **Assuring the Quality of Professional Services**, (New York: August 1999).
- J.G. Wissema, **Capital Investment Selection**, (London: Frances Pinter Limited, 1985).
- James A. O'Brien, **Management Information System : Managerial End User Perspective**, (Boston: MA Richard D. Irwin Publisher, 1990).
- Kathryn M. Bartol and David C. Martin, **Management**, (New York: Mc Graw Hill inv, 2001).
- Kinard J., **Management**, (Toronto: D.C. Heath & Company, 1998).
- Larry F. Knorth, **Auditing Concepts and Application: A Risk Analysis- Approach**, St. Paul: West Publishing, 1989).
- Lawrence J. Abbott, et.al., **Auditor Industry Specialization and Auditor Reporting**, (Presented at Seventh Annual Midyear, Auditing Section Conference Program, Jan. 2001).
- Levy Haim, Maeshal Sarnat, **Portfolio and Investment Selection: Theory and Practice**, (N.Y: Prentic-Hall.INC., 1984).
- Lewis R. and Booms B., **The Marketing Aspects Service Quality**, (In Berry et al. EdsEmerging Prospective on Services Marketing, 1993) .
- Meir. K, **Money Banking and Finance Market**, (USA: k. of Congo, 2000).
- Michael. L. w. and Kumen. H. J, **Introduction to Accounting- A User Perspective,** (New York: Pearson education, Inc, 2004).
- Paul. D. K, et.al., **Financial Accounting – Tools for Business Decision Making**, (New York: John Wiley & Sons, Inc, 2004).
- Pierre Conso, **Gestion Financière de l'enterprise, Dunod**, 8^{éme} edition, Paris, 1996.

- Piewrrw Conso, **Gestion Financiere de I' enterprise**, Dunod,8th Edition, (Paris: 1996).
- Rebert. L, and Others, **Financial Accounting**, (USA: Irwin Mc Graw-Hill. 1998).
- RF erraudier et VK Ohen, **Marches des Capitaux et Techniques Financeres, Economica**, (Paris: 1988).
- Robert .W.I., and et.al., **Accounting Information for Decisions,** (Canada: South Western, Part of Thomson Corporation, 2005).
- Robert. W. I, et.al., **Accounting Information for Decisions**, (Canada: South-Western, Part of Thomson Corporation, 2005).
- Shochley,R.A.,**Perceptions of Auditor Independence:A Conception Model**,(Journal of Accounting, Auditing and Finance, Winter 1982).
- Sylvan D. Sch, **Elements of Financial Analysis**, 4th Ed. (New York: VNB Company,2001).
- Weston. J.F & Brigham, E., **Essentials of Managerial Finance**, (New York: Hol, inc., 1997).
- Wiloxkavel R. Discenza, **The TQM Advantage**, (Amagazine (CCA), May, 1994.

2.Beriodicals:

- (merican Accounting Association ,**Report of the Committee on Basic Auditing Concepts**, (The Accounting Review Supplement to Vol. VII. 1997).
- Bedard. Jean, **Expertise in Myth or Reality**, (Accounting Organization and Society, Vol. 14, 1989).
- Charles F. Malone and Robin W. Roberts, **Factor Associated with the Incidence of Reduced Audit Quality Behaviors**, (London : Auditing: a Journal of Practice and Theory, Vol.15, No.2, 1996).
- Chen, Charles, et, al., **How is Audit Quality Perceived by Big Five And Local Auditors in China,** (A preliminary, Investigation Journal of Auditing, Vol.5, No.1, July, 2001).

- Chris E. Hogan, **Costs and Benefits of Audit Quality in the IPO Market: A Self- Selection Analysis**, The Accounting Review, Vol. 72, No.1, Jan 1997.
- Dan A. Simunic, et,al., **Emprieal Assessment of The Impact of Auditor Quality on The Valuation of New Issues**,(Journal of Accounting and Economics, Vol.14, No.4, December, 1991).
- Dorothy, A., **Audit Committee Performance An Investigation of Consequences Associated with Audit Committee**, (London: Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No. Spring, 1996).
- Firth M. and Tan L., **The Effects of Industry Specialization on Audit Quality: An Examination Using Bid Ask Spreads**, (Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.23, No.1, 2003) .
- Francis, Jere R., **What Do We Know about Audit Quality?**,(The British Accounting Review, Vol. 36, No. 4, 2004) .
- Gary Colkbert and Dennis Murray, **The Association Between Auditor Quality and Auditor Size, An Analysis of Small CPA Firms**, (Journal of Accounting Auditing and Finance, Vol. 13, No. 2, Spring, 1998).
- Hachcnbrack, Karl, **The Effect of Experience with Different Sized Chieuts on Auditor Evaluations of Fraudulent Financial Reporting Indications**, (Auditing A journal of Practice and Theory, Vol. 12, No. 1, Spring 1993).
- Huss, H. Fenwick and Jacobs, Fred A., **Risk Containment: Exploring Auditor Decisions In The Engagement Process**, (Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol.10, No.2, Fall1991).
- Jane Kennedy and Mark E. Peecher , **Judging Auditor Technical Knowledge** (Journal Of Accounting Research Vol 35 No.2 , 1997).
- Jefferson T. Davis, **Experience and Auditors Selection of Relevant Information for Preliminary Control Risk Assessments,** (Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No.1 Spring 1996).

- Jill F. Solomon, et.al., **A Conceptual Frame Work for Corporate Risk Disclosure Emerging From the Agenda for Corporate Governance Reform**, (British Accounting Review, Vol. 32, No. 1, March 2000).
- Joseph V. Carcello, et al**., Audit Quality Attributes, the Perception of Audit Preparers and Financial Statement Users**, (Auditing A Journal of Practice and Theory, Vol. 11, No.1, Spring 1992).
- Joseph V. et,al., **Audit Quality Attributes: The Perceptions of Audit Partners, Prepares and Financial Statement Users**, (Auditing a Journal of Practice & Theory, Vol.11, No.1, Spring, 1992).
- Julia Grant, et. al, **Audit Quality and Professional Self-Regulation A Social Dilemma Perspective and Laboratory Investigation**, (Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No. 1, Spring, 1991) .
- Lawrence J., et, al. **Auditor Industry Specialization and Auditor Reporting**, (London: Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 24, 2004.
- Leland, H. E., **Quality Choice and Competition**, (American Economic Review, Vol.12, No.10, March 1997).
- Mary Ellen Bernard , **The Future of CAP in Financial Service: A Survey**,(The CAP Journal, June 2001).
- Michael C. Kanpp, **Audit Confict: An Empirical Study of the Perceived Ability of Auditors to Resist Management Presure, (**The Accounting Review, Vol. LX, No. 2 April, 2005).
- Michael C. Knapp, **Factors that Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality**, (Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 10, No. 1, Spring, 1991).
- Michael C. Knapp, **Factors that Audit Committee Members Use As Surrogates for Audit Quality**, (The Accounting Review, Vol.10, No.2, 1991).

- Newton. James. D. and Reberth. Ashton, **The Association Between Audit Technology and Audit Delay**,) Auditing A Journal of Practice and Theory, 1989).
- Nichilas Dopuch and Ronald R. King, **The Effects of Low Balling on Audit Quality. An Experimental Markets Study**, (Journal of Accounting, Auditing and Finance, Vol.11, No.1, Winter 1996).
- Paul . Copley and Mary B. Doucet, **The Impact of Competition on the Quality of Governmental Audit**s, Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 12, No. 1, Spring, 1993.
- Richard M. Tubbs, **The Effect of Experience on the Auditor's Organization and Amount of Knowledge**, (The Accounting Review, Vol. 87, No. 4, October 1992).
- Robert Libby and David M., **Experience and the Ability to Explain Audit Finding**, (Journal of Accounting Research, Vol. 28. No.2, Autumn 1990).
- Sandra Waller Sheltion, **The Effect of Experience on The Use of Irrelevant Evidenc in Auditor Judgment,** (The Accounting Review Journal, Vol 74, No2 1999).
- Sandra Waller, **The Effect of Experience on The Use of Irrelevant Evidence in Auditor Judgment**, (The Accounting Review, Vol. 74, No. 4, April. 1999).
- Schroeder, et al., **Audit Quality : The Perceptions of Audit Committee Chairpersons and Audit Partners**, (Auditing A journal of Practice and Theory, Vol. 5, No. 2, Spring 1986).
- Steve G. Sutton and James C. Lampe, **A Frame Work for Evaluating Process Quality For Audit Engagements**, (Accounting and Business Research, Vol.21, No.83, 1991).
- Steven E. Kaplan, **Examination of Environment and Explicit Internal Control on Planned Audit Hours,** (Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol.8, No.1, Fall 1985).

- Terrence B. O'Keefe, et. al., **The Production of Audit Services**, (Journal of Accounting Research, Vol. 32, No. 2, Autumn, 1994).
- Titman , And B.Trueman, **Information Quality and The Valuation of New Issues**, (Journal of Accounting and Economics, Vol.8,October, 1996) .
- Williams, David D., and Mark. W. Dirsmith, **The Effect of Audit Technology on Auditor Efficiency,** (Auditing Organizations and Society, Vol. 13, No. 4, 1988).
- Zoe Vonna Plamrose, **The Relation of Audit Contract Type to Audit Fees and Hours**, (The Accounting Review, Vol LXIV, No. 3., July 1989).

ثالثاً : المواقع الالكترونية :

- htt p// www. (PDF) Auditing Quality and Earnings Management Empirical Test Using. Ahmed Ebrahim, **Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance and Earnings Management, An Additional Evidence**, (Rufger University, 2001).
- http://www.aaa.org.Marshall A.Geig and Raghunandan K.,**Auditor Tenure and Audit Reporting Falilures**,(Auditing:A Journal of Practice and Theory,2003).
- www. Aicpa. Org, AICPA, Summary of Sarbanes- Oxley Act of 2002, Section 201: **Services Outside the Scope of Practice of Auditor: Prohibited Activities**, Dec 2002.
- www. Rutgers. Edu/raw. AAA . Evelyn Yeoh and Christine A. Jubb, **Governance and Audit Quality: is The Association ?, Presented at Seventh Annual Midyear Auditing Section Conference Program,** (Dec, 2oo1).
- www.google.com, **Audit Quality**. Philip J. Lee, et al., **Auditor Conservation and Audit Quality Evidence Form Australian IPO Earnings Forecasts**, (Sydeny: University of Technology, May 2001).

- www.google.com,Audit Litigation.Vandijk M., **Litigation and Audit Quality: Two Experimental Studies**, (Economic and Financial Environment, 1998) .
- www.googlr.com, Audit Quality. Heidi V. Bauwhede, et.al., **Audit Quality Public Ownership and Firms Discretionary Accruals Management**, (Catholic University of Leuven, Belgium, March 2001.
- www.rutgers-edu/raw. AAA. Auditing Section Conference Program.Carol C. Dee & Ayalew L., Tanyasirowlin, **Earnings Quality and Auditor Independence: An Examination Using Non- Audit Fee Data**, (Presented at Seventh Annual Midyear, July 2001.
- www.sec. gov. Proposed Rule:**Disclosure Required by Section 404,406 and 407ofThe Sarbanes- Qxley Act of 2002 Securities and Exchange Commission Audit Committee** .
- www.tht testa, Hurwitz and the ibault, Iro.com. Jocelyn M., et al., **Sarbanes Oxley, NYSE and NASDAQ, M and at Major Change to The Role and Composition of the Audit Committee**, 2002.

الملاحق

ملحق رقم (1)

ا ة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد /.....

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : استمارة استبانة

يقوم الباحث بإعداد أطروحة بعنوان : **(دور جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية)** دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة والشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل.

بحكم إلمامكم بالممارسة المحاسبية والمراجعة في السودان ، وخبرتكم في هذا المجال ، الرجاء التكرم بالإجابة على عبارات الاستبانة ، حيث يكون لذلك آثار ايجابية على نتائج الدراسة . وأن بياناتكم ستظل سرية ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

لكم وافر الشكر والتقدير والاحترام

الباحث/

بشير صالح محمد الخير

أولاً : البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب

1. العمر

أقل من 30 سنة ( ) 30 وأقل من 35 سنة ( )

35 وأقل من 40 سنة ( ) 40 سنه فأكثر ( )

2. المؤهل العلمي

بكالوريوس ( ) دبلوم عالي ( ) ماجستير ( )

دكتوراه ( ) أخرى .....

3. التخصص العلمي

محاسبة ( ) إدارة أعمال ( ) دراسات مالية ومصرفية ( )

اقتصاد ( ) إحصاء ( ) نظم المعلومات ( )

أخرى .....

4. المؤهل المهني

زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ( ) زمالة المحاسبين القانونيين العربية ( )

زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية ( ) زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية ( )

لا يوجد ( ) أخرى .....

5. المسمى الوظيفي

شريك مهني مؤسس ( ) شريك في مكتب مراجعة ( ) مدير مراجعة ( )

نائب مدير مراجعة ( ) مراجع أول ( ) مراجع ثاني ( )

مدير مالي ( ) رئيس حسابات ( ) محاسب ( )

أخرى .....

6. سنوات الخبرة

أقل من 5 سنة ( ) 5 وأقل من 10 سنة ( )

10 وأقل من 15 سنة ( ) 15 وأقل من 20 سنة ( )

20 سنة فأكثر ( )

ثانياً : محاور الاستبانة

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب

المحور الأول : محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة.

م	العبـــارات	مستوى الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
في رأيك إلى أي مستوى المحددات الآتية تؤثر في جودة المراجعة الخارجية:						
1	طول فترة ارتباط مكتب المراجعة مع العميل.					
2	الـدعاوى القضـائية المرفوعـة ضـد مكتـب المراجعة.					
3	وجود نظام للرقابة على جودة الأداء بمكتب المراجعة.					
4	التخصـص الصـناعي فـي مراجعـة نشـاط العميل.					
5	السمعة المهنية لمكتب المراجعة.					
6	ارتباط مكتب المراجعة بأحد مكاتب المراجعة العالمية.					
7	قيام مكتب المراجعة بتقديم خدمات استشارية للعميل.					
8	الكفاءة العلمية للمراجعين بمكتب المراجعة.					
9	الكفاءة العملية للمراجعين بمكتب المراجعة.					
10	وجود خبراء لدى مكتب المراجعة في فروع المعرفة المختلفة.					

المحور الثاني : محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالعميل .

م	العبـــارات	مستوى الموافقة

		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
من وجهة نظرك إلى أي مستوى المحددات ادناه تؤثر في جودة المراجعة الخارجية						
1	إنخفاض مخاطر نشاط العميل.					
2	نوع العلاقة بين العميل ومكتب المراجعة.					
3	كفاءة إدارة العميل.					
4	مستوى الافصاح لدى العميل.					
5	طبيعة نشاط العميل .					
6	حاجة نشاط العميل الى كفاءات متخصصة.					
7	قوة نظام الرقابة الداخلية للعميل .					
8	كفاءة إدارة المراجعة الداخلية للعميل.					
9	تطور نظم المعلومات المحاسبية لمنشأة العميل .					
10	وجود لجنة للمراجعة في منشاة العميل.					

لمحور الثالث : محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بعملية المراجعة .

م	العبـــارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تتحقق جودة المراجعة الخارجية من خلال :						
1	الالتزام بمعايير المراجعة الدولية					
2	تخطيط اعمال المراجعة بشكل كاف.					
3	كفاية إعداد أوراق العمل.					
4	فحص وتقييم عمل المساعدين.					
5	استخدام وسائل التقنية الحديثة في انجاز اعمال المراجعة.					
6	الحصول على قدر كاف من أدلة الاثبات.					
7	استقلال فريق المراجعة.					
8	وجود جدول زمني لكل عمل من اعمال المراجعة لبيان الزمن الفعلي ومقارنته بالمخطط ومتابعة الانحراف.					
9	استخدام الاساليب العملية في عملية المراجعة					

	الخارجية .					
10	الالتزام بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالرقابة على جودة عملية المراجعة الخارجية .					

المحور الرابع : محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية .

م	العبـــارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تتحقق جودة المراجعة الخارجية من خلال :						
1	اعتماد المستخدمين على القوائم المالية في اتخاذ القرارات.					
2	اعتماد الشركة محل المراجعة على أسواق الأوراق المالية لتمويل المشروعات الاستثمارية.					
3	التوقيت المناسب لإصدار القوائم المالية.					
4	بساطة ووضوح القوائم المالية.					
5	الالتزام بالفحص التحليلي للقوائم المالية.					
6	اضفاء المصداقية في القوائم المالية لدى مستخدميها.					
7	وعي مستخدمي القوائم المالية بعملية المراجعة الخارجية.					
8	اكتشاف الغش والأخطاء والمخالفات الجوهرية ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية.					
9	تخفيض تماثل المعلومات المحاسبية بين الإدارة وحملة الأسهم وحماية مصالحهم.					
10	الموضوعية عند فحص وتقييم القوائم المالية والتقرير عنها.					

المحور الخامس : محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية .

م	العبـــارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تتحقق جودة المراجعة الخارجية من خلال :						

1	وجود برامج لرقابة الأداء المهني لمكتب المراجعة.					
2	أهتمام المنظمات المهنية بالتطوير المستمر لمكتب المراجعة.					
3	فاعلية المنظمات المهنية في التعليم والتدريب المستمر.					
4	تطبيق معيار جودة تقرير المراجعة ISO 9001.					
5	مراجعة النظير لضبط جودة الاداء.					
6	الالتزام بالسياسات والإجراءات الواردة في معايير ضبط جودة الاداء المهني.					
7	الالتزام بتنفيذ قواعد السلوك المهني.					
8	تطبيق المبادئ والمعايير والتعليمات الصادرة من الهيئات المتخصصة والجهات المعنية.					
9	عضوية أعضاء مكتب المراجعة في الجمعيات والهيئات المهنية.					
10	اشتراك مكتب المراجعة في برامج رقابة الجودة التابعة للمنظمات المهنية.					

المحور السادس : تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية

م	العبـــارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يتم تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية من خلال :						
1	قدرة المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات مستخدميها.					
2	توصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب.					
3	قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق.					
4	التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية المراد التقرير عنها.					
5	توفر التغذية العكسية في المعلومات المحاسبية لمستخدميها.					
6	قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ .					
7	تمتع المعلومات المحاسبية المراجعة بالشمولية والفاعلية.					

8	تميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية .					
9	قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.					
10	قدرة المعلومات المحاسبية على توافق الاحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق .					

المحور السابع : ترشيد قرارات الاستثمار

م	العبـــارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
في رأيك يتم ترشيد قرارات الاستثمار من خلال :						
1	الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة.					
2	فاعلية المعلومات المحاسبية في تقدير القيمة المتوقعة لكل بديل استثماري.					
3	قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرارات مستخدميها.					
4	مساهمة المعلومات المحاسبية في تحديد التكلفة الأولية للاستثمار.					
5	مساهمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري.					
6	مساهمة تحليل القوائم المالية في تخطيط القرار الاستثماري.					
7	مساهمة المعلومات المحاسبية في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية.					
8	قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق أهداف متخذي القرارات الاستثمارية.					
9	قدرة المعلومات المحاسبية على تقييم المقترحات الاستثمارية.					
10	انخفاض مخاطر المعلومات المحاسبية المرفقة مع تقرير المراجعة الخارجية.					

ملحق رقم (2)

قائمة باسماء محكمي الاستبانة

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية /المسمي الوظيفي	العنوان
.1	د. محمد الفاتح محمود المغربي	أستاذ في إدارة الأعمال	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – كلية العلوم الإدارية
.2	د. الهادي آدم محمد إبراهيم	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة النيلين - كلية التجاره
.3	د. بابكر ابراهيم الصديق	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية
.4	د. صالح حامد محمدعلي	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة النيلين - كلية التجاره
.5	د. اشرف خوفو عزيز	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة النيلين - كلية التجاره
.6	د. مصطفى نجم البشاري	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية
.7	د. محمد حمد	أستاذ البنوك المشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية
.8	د. مصطفى طاهر شنقراي	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – كلية العلوم الإدارية
.9	د. عبد الرحمن عبدالله عبدالرحمن	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة النيلين . كلية التجاره
.10	د. بشير بكري عجيب	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – كلية العلوم الإدارية
.11	د. عمر تاج السر محمد عبد الرحمن	أستاذ إدارة الأعمال المشارك	جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – كلية العلوم الإدارية
.12	د. محمد عالم أبكر	مدير إدارة	ديوان المراجع القومي
.13	د. محمد سليمان أحمد كرسي	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ودكتوراة في المحاسبة والتمويل ، مدير إدارة التدريب	ديوان المراجع القومي
.14	أ. إخلاص سعد محمد سعد	زمالة المحاسبين القانونين السودانية وماجستير في المحاسبة والتمويل ، مديرة إدارة المراجعة المتخصصة	ديوان المراجع القومي
.15	أ. عباس حسن التلب	مراجع قانوني – زمالة	مكتب عباس وشركاه مراجعون

		محاسبي التكاليف التنفيذيين ببريطانيا	ومحاسبون قانونيون
.16	د.عادل محمد محمد حسن	المراجع الداخلي	قناة الشروق الفضائية
.17	د. بدوي حمدين	زمالة المراجعين الداخليين المعتمدة بأمريكا ، أستشاري مراجعة	كلية العلا للعلوم والتكنولوجيا
.18	أ. مرتضى السنوسي	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ، وزمالة المحاسبين القانويين العربية ، وماجستير في المحاسبة	مدير مكتب عبد اللطيق وبشرى وشركاه مراجعون ومحاسبون قانونيون
.19	د . عثمام محمد أبكر	أ. المحاسبة الضرائب المساعد ، مراجع قانوني	جامعة الأحفاد للبنات

ملحق رقم (3)

نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين كل فئة من المتغيرات الشخصية على حدة

جدول رقم (1)

نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين كل فئة عمرية على حدة

المحدد	العمر	أقل من 30 سنة	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة	من 35 سنة إلى أقل من 40 سنة	من 40 سنة فاكثر
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	أقل من 30 سنة	-		**	**
	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة		-		
	من 35 سنة إلى أقل من 40 سنة			-	
	من 40 سنة فاكثر				-
ترشيد قرارات الاستثمار	أقل من 30 سنة	-			**
	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة		-		
	من 35 سنة إلى أقل من 40 سنة			-	
	من 40 سنة فاكثر				-

** دالة عند مستوى 0,01 فأقل * دالة عند مستوى 0,05 فأقل

جدول رقم (2)

نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين كل مؤهل مهني على حدة

المحدد	المؤهل المهني	زمالة سودانية	زمالة عربية	زمالة بريطانية	زمالة أمريكية	لا يوجد	أخري
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	زمالة سودانية	**					
	زمالة عربية		-				
	زمالة بريطانية			-			
	زمالة أمريكية				-		
	لا يوجد					-	
	أخرى						-

** دالة عند مستوى 0,01 فأقل * دالة عند مستوى 0,05 فأقل

جدول رقم (3)

نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين كل مسمى وظيفي على حدة

المحدد	المسمى الوظيفي	شريك مهني مؤسس	شريك في مكتب مراجعة	مدير مراجعة	نائب مدير مراجعة	مراجع	مراجع ثاني	مدير مالي	رئيس حسابات	محاسب	أخرى
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	شريك مهني مؤسس	-									
	شريك في مكتب مراجعة		-								
	مدير مراجعة			**							
	نائب مدير مراجعة				-						
	مراجع					-					
	مراجع ثاني						-				
	مدير مالي							-			
	رئيس حسابات								-		
	محاسب									-	
	أخرى										-
تحسين كفاءة المعلومـــات المحاسبية	شريك مهني مؤسس	-									
	شريك في مكتب مراجعة		-								
	مدير مراجعة			**							
	نائب مدير مراجعة				-						
	مراجع					-					
	مراجع ثاني						-				
	مدير مالي							-			
	رئيس حسابات								-		
	محاسب									-	
	أخرى										-
ترشيد قرارات الاستثمار	شريك مهني مؤسس	-									
	شريك في مكتب مراجعة		-								
	مدير مراجعة			**							
	نائب مدير مراجعة				-						
	مراجع					-					
	مراجع ثاني						-				
	مدير مالي							-			
	رئيس حسابات								-		
	محاسب									-	
	أخرى										-

** دالة عند مستوى 0,01 فأقل

* دالة عند مستوى 0,05 فأقل

جدول رقم (4)

نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين كل فئة من سنوات الخبرة على حدة

المحدد	العمر	أقل من 5 سنة	5 سنة وأقل من 10 سنة	10 سنة و أقل من 15 سنة	15 واقل من 20 سنة فاكثر	20 سنة فأكثر
محددات جودة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنظمات المهنية	أقل من 5 سنة	-				
	5 سنة وأقل من 10 سنة		-			
	10 سنة و أقل من 15 سنة			-		
	15 واقل من 20 سنة فاكثر				**	
	20 سنة فأكثر					
ترشيد قرارات الاستثمار	أقل من 5 سنة	-				
	5 سنة وأقل من 10 سنة		-			
	10 سنة و أقل من 15 سنة			-		
	15 واقل من 20 سنة فاكثر				**	
	20 سنة فأكثر					-

** دالة عند مستوى 0,01 فأقل

* دالة عند مستوى 0,05 فأقل